

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

اثر السياسة الاقتصادية على التنافسية الدولية-حالة الجزائر -

(السياستين المالية والنقدية)

أطروحة دكتوراه في: العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود مالية وبنوك

اشراف الدكتور:

دراوسي مسعود

اعداد الطالب :

بوضياف سامية

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة البليدة 02

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

أثر السياسة الاقتصادية على التنافسية الدولية "حالة الجزائر"  
(السياستين المالية والنقدية)

اعداد الطالبة:

بوضياف سامية

أمام اللجنة المشكلة من:

|              |                  |                       |              |
|--------------|------------------|-----------------------|--------------|
| رئيسا        | جامعة البليدة 02 | أستاذة التعليم العالي | خضراوي ساسية |
| مشرفا ومقررا | جامعة البليدة 02 | أستاذ التعليم العالي  | دراوسي مسعود |
| عضوا         | جامعة الجزائر 03 | أستاذ التعليم العالي  | زيروني مصطفى |
| عضوا         | جامعة الجزائر 03 | أستاذ التعليم العالي  | بن موسى كمال |
| عضوا         | جامعة المدية     | أستاذ التعليم العالي  | يرقي حسين    |
| عضوا         | جامعة البليدة 02 | أستاذ محاضر "أ"       | معيزي قويدر  |

السنة الجامعية: 2014/2015

## تشكرات

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل

فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وعرفاني وتقديري إلى الأستاذ

المشرف الذي وافق على تاطيري ولم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه ومساعداته

و إلى الأستاذة دحماني فطيمة التي ساعدت كثيرا في عملي هذا

والى كل من الأساتذة هنية وسيلة ,بهلولي فيصل

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد

شكرا جميعا

كما يسعدني أن اهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين حفظهما الله وأطال في

عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة

الى عائلة بوندين

إلى الأصدقاء والزملاء

## ملخص

تعمل الدولة بفضل تدخلاتها في الاقتصاد على تصحيح الاختلالات الحاصلة، وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع عن طريق رسم السياسات الاقتصادية وتقنين إجراءات تنفيذها للوصول للأهداف المرجوة، إلا أن مشكل تداخل هذه الأخيرة يضطر الدولة إلى تحديد الأولويات وتفضيل مجال على آخر، مما يؤثر بطريقة أو بأخرى على التنافسية الدولية للاقتصاد ككل، ومن هنا برزت إشكالتنا المطروحة " إلى أي مدى تؤثر السياسة الاقتصادية الموضوعة من طرف الدولة على تنافسيتها الدولية؟" من أجل تحديد العلاقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين تنافسية البلد.

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم بحثنا إلى جانبين نظري وتطبيقي، فالأول تناولنا فيه مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، أما الثاني تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي بالاستعانة ببرنامج **views7.2** لدراسة العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية ومتغيرات التنافسية الدولية المعتمدة من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي التي تعتمد على مؤشر نهائي مركب من عدة مؤشرات فرعية والتي تمس مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم اعتبارها متغيرات تابعة، أما متغيرات السياسة الاقتصادية تم تلخيصها في السياسات المطبقة وهي السياسة النقدية واخذ كمية النقود كمتغير مستقل، والسياسة الانفاقية مع اخذ حجم الإنفاق كمتغير مستقل، والسياسة الضريبية مع اخذ حجم الضرائب كمتغير مستقل.

وبتطبيق برنامج **views7.2** تم استخراج العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة، والتي اتصف بعضها بالقوة والبعض الآخر بالضعف وأخرى عدم وجود علاقة والتي تم رفض نموذجها، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها نجد:

- وجود علاقة قوية بين كمية النقود ومعظم متغيرات التنافسية الدولية في الجزائر ,مما يفسر أن السياسة النقدية تؤثر على تحسين القدرة التنافسية ,وتبين أن المجمع النقدي الأول هو الفاعل وبالعلاقة عكسية.

- أثبتت الدراسة على وجود علاقة طردية بين حجم النفقات ومتغيرات التنافسية الدولية ودرجات متفاوتة ,كما انه تم التوصل إلى أن جزء نفقات التجهيز هو العنصر الفاعل في تبرير هذه العلاقة .

- السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر أثبتت الدراسة على وجود علاقة طردية بينها وبين متغيرات التنافسية الدولية من خلال اخذ حجم الضرائب كمحدد للسياسة الضريبية.

إن إثبات وجود علاقة بين ما هو مخطط له من طرف الدولة على شكل سياسات ومتغيرات التنافسية الدولية ,وهذه الأخيرة التي سجلت معدلات ونتائج جد ضعيفة والتي يمكن تحسينها من خلال توجيه هذه السياسات ووضع القدرة التنافسية الدولية كهدف أساسي مع وضع خطة مدروسة في تحديد أولوية المجالات التي يمكن تحقيق ميزة تنافسية فيها لتسجل ارتفاعا في الأرباح والنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة .

| الصفحة | المحتويات                                              |
|--------|--------------------------------------------------------|
|        | الإهداء                                                |
|        | الشكر والتقدير                                         |
|        | الملخص                                                 |
|        | قائمة المحتويات                                        |
|        | قائمة الجداول                                          |
|        | قائمة الأشكال                                          |
| 02     | المقدمة العامة                                         |
| 12     | 1- كيفية بناء السياسة الاقتصادية.....                  |
| 13     | 1-1- الدولة والسياسة الاقتصادية.....                   |
| 13     | 1-1-1- أشكال الدولة والسياسة الاقتصادية.....           |
| 23     | 1-1-2- مناهج السياسة الاقتصادية.....                   |
| 28     | 1-1-3- مقومات نجاح السياسة الاقتصادية.....             |
| 31     | 1-2- أهداف السياسة الاقتصادية.....                     |
| 32     | 1-2-1- الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية.....        |
| 36     | 1-2-2- التنمية البشرية.....                            |
| 39     | 1-2-3- إشكالية تداخل الأهداف.....                      |
| 41     | 1-3- أدوات السياسة الاقتصادية.....                     |
| 41     | 1-3-1- سياسة التجارة الخارجية.....                     |
| 49     | 1-3-2- سياسة سعر الصرف.....                            |
| 56     | 1-3-3- سياسة التشغيل أو الاستخدام.....                 |
| 60     | خلاصة.....                                             |
| 63     | 2- دور السياسة النقدية في الاقتصاد.....                |
| 64     | 1-2- النقود والسياسة النقدية.....                      |
| 64     | 1-2-1- النقود وأشكالها.....                            |
| 70     | 1-2-2- السياسة النقدية.....                            |
| 82     | 1-2-3- أدوات السياسة النقدية.....                      |
| 90     | 2-2- محددات التوازن النقدي عند المدارس الاقتصادية..... |
| 90     | 2-2-1- الطلب النقدي عند المدارس الاقتصادية.....        |

|     |                                                                               |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------|
| 96  | 2-2-2- العرض النقدي عند المدارس الاقتصادية.....                               |
| 101 | 2-2-3- التوازن النقدي حسب المدارس الفكرية النقدية.....                        |
| 106 | 2-3- تأثيرات وتأثرات السياسة النقدية بالمتغيرات الاقتصادية.....               |
| 106 | 2-3-1- تأثيرات السياسة النقدية على الادخار والاستثمار...                      |
| 111 | 2-3-2- تأثيرات السياسة النقدية على ظاهرتي البطالة والتضخم.....                |
| 116 | 2-3-3- تأثيرات السياسة النقدية في ظل التطورات الحاصلة في الاقتصاد.....        |
| 121 | خلاصة.....                                                                    |
| 124 | 3- السياسة المالية ودورها في تسيير المال العام.....                           |
| 125 | 3-1- مدخل للسياسة المالية.....                                                |
| 126 | 3-1-1- مفهوم السياسة المالية.....                                             |
| 129 | 3-1-2- السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....                                |
| 136 | 3-1-3- أهداف السياسة المالية.....                                             |
| 139 | 3-2- أدوات السياسة المالية.....                                               |
| 140 | 3-2-1- سياسة الإنفاق العام.....                                               |
| 143 | 3-2-2- السياسة الضريبية.....                                                  |
| 148 | 3-2-3- السياسة الائتمانية.....                                                |
| 153 | 3-3- العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية.....                        |
| 154 | 3-3-1- الآثار المتبادلة بين السياستين المالية والنقدية.....                   |
| 159 | 3-3-2- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.....                            |
| 162 | 3-3-3- دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الكلي..... |
| 168 | خلاصة.....                                                                    |
| 171 | 4- قياس التنافسية الدولية.....                                                |
| 172 | 4-1- عموميات حول التنافسية الدولية.....                                       |
| 172 | 4-1-1- مفهوم التنافسية.....                                                   |
| 184 | 4-2-1- التنافسية الدولية.....                                                 |
| 188 | 4-3-1- محددات التنافسية الدولية.....                                          |

|     |                                                                                   |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------|
| 196 | 4-2- مؤشرات التنافسية الدولية.....                                                |
| 197 | 4-2-1- المؤسسات الدولية لقياس التنافسية الدولية.....                              |
| 203 | 4-2-2- المؤشرات المعتمدة من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي.....                    |
| 209 | 4-2-3- تقييم مؤشر التنافسية الدولية المعتمد من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي..... |
| 217 | 4-3- دور الدولة في تحسين القدرة التنافسية.....                                    |
| 217 | 4-3-1- مفهوم القدرة التنافسية.....                                                |
| 222 | 4-3-2- إجراءات الدولة في تحسين القدرة التنافسية.....                              |
| 228 | 4-3-3- شروط نجاح سياسات دعم القدرات التنافسية.....                                |
| 231 | خلاصة.....                                                                        |
| 234 | 5- علاقة السياسة النقدية بالتنافسية الدولية في الجزائر.....                       |
| 235 | 5-1- واقع السياسة النقدية في الجزائر.....                                         |
| 236 | 5-1-1- مسار السياسة النقدية في الجزائر.....                                       |
| 241 | 5-1-2- أهداف السياسة النقدية في الجزائر.....                                      |
| 250 | 5-1-3- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها.....                                        |
| 259 | 5-2- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري.....                                          |
| 260 | 5-2-1- تنافسية مجموعة المتطلبات الأساسية في الجزائر....                           |
| 265 | 5-2-2- تنافسية محفزات الكفاءة الجزائرية.....                                      |
| 272 | 5-2-3- تنافسية الابتكار والتطور الجزائري.....                                     |
| 277 | 5-3- قياس تأثير الكتلة النقدية على التنافسية الدولية.....                         |
| 279 | 5-3-1- اثر الكتلة النقدية على مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية ومحاورها.....        |
| 283 | 5-3-2- اثر الكتلة النقدية على مجموعة محفزات الكفاءة..                             |
| 291 | 5-3-3- علاقة الكتلة النقدية بمجموعة الابتكار والتطور.....                         |
| 295 | خلاصة.....                                                                        |
| 298 | 6- علاقة السياسة المالية بالتنافسية الدولية في الجزائر.....                       |
| 299 | 6-1- علاقة السياسة الانفاقية بالتنافسية الدولية في الجزائر.....                   |



|     |                                                                              |
|-----|------------------------------------------------------------------------------|
| 299 | 6-1-1- النفقات العامة في الجزائر.....                                        |
| 302 | 6-1-2- تطور النفقات العامة في الجزائر.....                                   |
| 306 | 6-1-3- قياس تأثير السياسة الانفاقية على التنافسية الدولية<br>في الجزائر..... |
| 324 | 6-2- علاقة السياسة الضريبية بالتنافسية الدولية في الجزائر.....               |
| 325 | 6-2-1- تطور الإيرادات العامة في الجزائر.....                                 |
| 333 | 6-2-2- النظام الضريبي وواقع حصيلته.....                                      |
| 340 | 6-2-3- قياس تأثير السياسة الضريبية على التنافسية الدولية<br>في الجزائر.....  |
| 358 | خلاصة.....                                                                   |
| 361 | الخاتمة العامة.....                                                          |
| 371 | المراجع.....                                                                 |
| 399 | الملاحق.....                                                                 |
| 421 | الملخص بالفرنسية.....                                                        |

## قائمة الجداول

| الرقم     | عنوان الجدول                                                              | الصفحة |
|-----------|---------------------------------------------------------------------------|--------|
| الجدول 01 | أوزان المؤشرات الفرعية والأولية والثانوية.                                | 214    |
| الجدول 02 | أوزان المؤشرات الأساسية.                                                  | 215    |
| الجدول 03 | معدل إعادة الخصم في الفترة 1990-1998.                                     | 243    |
| الجدول 04 | معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2000.                                      | 244    |
| الجدول 05 | معدل الخصم في فترة 2001-2005.                                             | 245    |
| الجدول 06 | معدلات التضخم ومعدلات النمو خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي.           | 246    |
| الجدول 07 | معدلات النمو ومعدلات التضخم خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي.         | 247    |
| الجدول 08 | تطور معدل النمو والتضخم خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2014. | 250    |
| الجدول 09 | تطور المجمع النقدي $M_1$ .                                                | 251    |
| الجدول 10 | تطور المجمع النقدي $M_2$ .                                                | 253    |
| الجدول 11 | تطور المقابلات النقدية.                                                   | 257    |
| الجدول 12 | تنافسية الجزائر ضمن محور المؤسسات.                                        | 261    |
| الجدول 13 | تنافسية الجزائر ضمن محور البنية التحتية.                                  | 262    |
| الجدول 14 | تنافسية الجزائر ضمن محور الاقتصاد الكلي.                                  | 263    |
| الجدول 15 | تنافسية الجزائر ضمن محور الصحة والتعليم الأساسي.                          | 264    |
| الجدول 16 | تنافسية الجزائر ضمن مجموعة المتطلبات الرئيسية.                            | 265    |
| الجدول 17 | تنافسية الجزائر ضمن محور التعليم العالي والثانوي.                         | 266    |
| الجدول 18 | تنافسية الجزائر ضمن محور كفاءة الأسواق السلعية.                           | 267    |
| الجدول 19 | تنافسية الجزائر ضمن محور كفاءة سوق العمل.                                 | 268    |
| الجدول 20 | تنافسية الجزائر ضمن محور تطور الأسواق المالية.                            | 269    |
| الجدول 21 | تنافسية الجزائر ضمن محور جاهزية التكنولوجيا.                              | 270    |
| الجدول 22 | تنافسية الجزائر ضمن محور حجم السوق.                                       | 271    |

|           |                                                               |     |
|-----------|---------------------------------------------------------------|-----|
| الجدول 23 | محفزات الكفاءة الجزائرية.                                     | 272 |
| الجدول 24 | تنافسية الجزائر ضمن تطور بيئة الأعمال.                        | 273 |
| الجدول 25 | تنافسية الجزائر ضمن محور الابتكار والبحث والتطوير.            | 274 |
| الجدول 26 | تنافسية الجزائر ضمن مجموعة الابتكار والتطور.                  | 275 |
| الجدول 27 | الأوزان التي تم الاعتماد عليها لحساب تنافسية الجزائر.         | 276 |
| الجدول 28 | تنافسية تونس والمغرب                                          | 277 |
| الجدول 29 | تطور النفقات العامة في الجزائر.                               | 304 |
| الجدول 30 | الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2012        | 326 |
| الجدول 31 | تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2003-2013        | 328 |
| الجدول 32 | تطور مركبات الموارد العادية خلال الفترة 2003-2013             | 331 |
| الجدول 33 | تطور الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 2003-2013 | 339 |

## قائمة الاشكال

| الرقم    | عنوان الشكل                                                          | الصفحة |
|----------|----------------------------------------------------------------------|--------|
| الشكل 01 | مسار إعداد النموذج الاقتصادي                                         | 21     |
| الشكل 02 | رسم تخطيطي لميزان المدفوعات                                          | 34     |
| الشكل 03 | المربع السحري.                                                       | 35     |
| الشكل 04 | هيكل السياسة الاقتصادية.                                             | 41     |
| الشكل 05 | منحنى <u>beveridge</u> .                                             | 58     |
| الشكل 06 | مسار الدورة الاقتصادية.                                              | 59     |
| الشكل 07 | مستويات أهداف السياسة النقدية.                                       | 75     |
| الشكل 08 | آلية عمل أداة سعر إعادة الخصم في حالتها انكماش وتوسع السياسة النقدية | 84     |
| الشكل 09 | آلية عمل أداة السوق المفتوحة.                                        | 86     |
| الشكل 10 | آلية عمل أداة الاحتياطي الإجباري.                                    | 87     |
| الشكل 11 | التوازن النقدي عند الكلاسيك.                                         | 102    |
| الشكل 12 | التوازن النقدي عند كينز .                                            | 103    |
| الشكل 13 | اشتقاق منحنى LM.                                                     | 104    |
| الشكل 14 | انزياح منحنى LM إلى اليمين.                                          | 105    |
| الشكل 15 | انزياح منحنى LM إلى اليسار .                                         | 105    |
| الشكل 16 | تأثير السياسة النقدية على الاستثمار.                                 | 109    |
| الشكل 17 | منحنى فليبيس الكلاسيكي.                                              | 115    |
| الشكل 18 | تداخل أهداف السياسة المالية والنقدية والاقتصادية.                    | 139    |
| الشكل 19 | آلية تأثير السياسة الانفاقية.                                        | 142    |
| الشكل 20 | آلية تأثير السياسة الضريبية.                                         | 148    |
| الشكل 21 | آلية عمل السياسة الاقراضية.                                          | 153    |
| الشكل 22 | اشتقاق منحنى $IS$ .                                                  | 163    |
| الشكل 23 | كيفية اشتقاق منحنى $LM$ .                                            | 164    |
| الشكل 24 | نقاط الاختلال منحنى $IS-LM$ .                                        | 165    |
| الشكل 25 | نقطة الاختلال $E_1$ .                                                | 166    |
| الشكل 26 | نقطة الاختلال $E_2$ .                                                | 166    |

|     |                                                        |          |
|-----|--------------------------------------------------------|----------|
| 167 | نقطة الاختلال $E_3$ .                                  | الشكل 27 |
| 168 | نقطة الاختلال $E_4$ .                                  | الشكل 28 |
| 184 | علاقة تنافسية المستويات التحليلية.                     | الشكل 29 |
| 190 | ماسة بورتر للتنافسية.                                  | الشكل 30 |
| 195 | مستويات التنافسية الدولية.                             | الشكل 31 |
| 198 | أبعاد التنافسية الدولية وفقا لـ IMD.                   | الشكل 32 |
| 201 | تركيب المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية.               | الشكل 33 |
| 204 | تركيب مؤشر التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي الدولي. | الشكل 34 |
| 219 | كيفية بناء القدرة التنافسية.                           | الشكل 35 |

# مقدمة عامة

منذ القديم التعاملات التجارية و الحركة الاقتصادية لأي بلد تمنحه نوعا من التميز أمام قريناتها من البلدان الأخرى ، وذلك رغم التعارض الكبير في آراء المفكرين الاقتصاديين بخصوص ما يحكم هذه التعاملات التجارية و الحركة الاقتصادية ، سواء بإتباع سياسة حماية أو حرية التجارة الخارجية ، أو تدخل أو عدمه للدولة في الشؤون الاقتصادية فكل هذه الإجراءات والاختيارات تشكل ما يدعى بالسياسة الاقتصادية .

السياسة الاقتصادية هي السياسة المتبعة من طرف الدولة لتنظيم أعمالها الداخلية وحتى الخارجية ، والتي تستخدم مجموعة من السياسات المتعلقة بمختلف جوانب الاقتصاد كسعر الصرف التجارة الخارجية ، الأجور و المداخل المالية و النقدية ، والتي تعمل بها على تحقيق أهدافها و الوصول إلى ما تطمح إليه من خلال إعداد نموذج اقتصادي يتم فيه تقييد جميع الإمكانيات والشروط المفروضة مع وضع الأهداف المراد تحقيقها بالاستعانة بالنموذج الرياضي و الإحصائي ، فالدولة بجميع مكوناتها تطمح إلى تحقيق الأفضل ضمن إمكانياتها المادية و البشرية ، قصد الرقي و الازدهار و البروز كقوة اقتصادية في وسط البقاء للأقوى ، مما يخلق ميزة تنافسية ، هذا ما يقودنا إلى مفهوم التنافسية الدولية .

التنافسية وإن اختلفت استعمالاتها باختلاف المستويات داخل الاقتصاد الواحد سواء على مستوى المؤسسات ، القطاعات ، الدولة (الاقتصاد الكلي ) تبقى هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من باقي المتنافسين، إلا أننا سنركز اهتمامنا على التنافسية الدولية وهي القدرة على تحقيق معدلات نمو في عدة مجالات ، مما يسمح بزيادة رفاهية الفرد ، وكذا قدرتها على دخول أسواق جديدة ، وهذا ما نشهده في عصرنا هذا من تداخل في الأسواق العالمية

من خلال دخول منتجات و مؤسسات أجنبية سواء مستثمرة صغيرة أو العابرة للقارات ( شركات متعددة الجنسيات) مما يجعل العالم مدينة صغيرة كتعبير للعولمة الاقتصادية .

فالجزائر برسمها للسياسات الاقتصادية والسياسات الوسيطة تضع مجموعة من الأهداف التي تسموا لتحقيقها بإحداثها تأثيرات في المتغيرات الاقتصادية لتزيد بذلك الرفاه للأفراد وتحسين ظروف معيشتهم وتوفير المناخ المناسب لقيام الأعمال والمشروعات ، فمن منطلق رسم الدولة لسياسة اقتصادية تعمل على تحقيق أهدافها ، وضرورة الرفع من قدرة تنافسيتها الدولية ، يمكن طرح الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى تؤثر السياسة الاقتصادية الموضوعة من طرف الدولة على تنافسيتها الدولية؟**

وتتمحور تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نذكرها :

- ما مسار عملية رسم السياسة الاقتصادية وما هي علاقتها بالسياستين المالية والنقدية؟

- ما العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ؟

- هل التنافسية الدولية تركز على المؤشرات الاقتصادية فقط ؟

- هل تؤثر السياسة المالية على التنافسية الدولية وكيف؟

- هل تؤثر السياسة النقدية على التنافسية الدولية وكيف؟

للإجابة عن هذه التساؤلات و أخرى ، سنضع الفرضيات التالية :

1-السياسة الاقتصادية هي تداخل مجموعة من السياسات الفرعية فالسياسة المالية هي السياسة

التي تعني نفقات و إيرادات الدولة ، أما السياسة النقدية هي السياسة التي تتحكم بالكتلة النقدية

للدولة .



2- إن تطبيق كل من السياسة المالية و النقدية في اقتصاد ما يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التكامل بين التغيرات الحاصلة على كل سياسة و التي تؤدي إلى إحداث

تغيرات على مستوى متغيرات أخرى ، وذلك حسب نموذج IS-LM

3- ما دامت بلدان العالم تتسابق و تتنافس من أجل فرض الهيمنة على السوق العالمية فهذا يؤدي بنا إلى استنتاج إن مؤشرات التنافسية الدولية هي مؤشرات اقتصادية فقط.

4- تؤثر السياسة المالية على التنافسية الدولية من خلال استعمال أدواتها في إحداث تغيرات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الداخلة في تركيب مؤشرات التنافسية الدولية وهذا على المدى القصير .

5- تؤثر السياسة النقدية على التنافسية الدولية من خلال إحداث تغيرات في المعروض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على متغيرات أخرى داخلة في مؤشرات التنافسية الدولية .

أسباب اختيار الموضوع .

يمكن إيجاز أهم النقاط كالتالي .

- عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع ، بهذا التنسيق ، حيث نجد تناوله من جانب واحد و اقلبه يأخذ السياسة الاقتصادية و ربطها بمفاهيم أخرى.

- لأهميته الاقتصادية و حتى المكتبية ، فالزمن الراهن يفرض قوة الدولة قصد الاستقلالية سواء كانت الاقتصادية أو السياسية ، والسياسة الاقتصادية كونها هي كل الإجراءات التي تعمل على تنظيم الاقتصاد الداخلي ، فبهذا جاءت فكرة اثر السياسة الاقتصادية على التنافسية الدولية .

- كيفية استغلال الدولة لمواردها المالية من خلال دراسة نفقات الدولة و إيراداتها ، ومحاولة الوصول إلى استنتاج عن هذا الاستغلال هل هو جيد أم ضعيف ؟ وذلك من خلال انعكاسه على القدرة التنافسية.

#### أهداف الدراسة :

يمكن أن نبرز أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- إبراز أهمية التنافسية الدولية في أوساط بلدان العالم الثالث ، وبصفة خاصة البلدان العربية قصد تحسين أداءها الاقتصادي و الارتقاء للوصول إلى الأداء المتميز.
- تحسين مؤشرات الاقتصاد الجزائري والرقى إلى المستوى العالمي ، من خلال تكثيف الجهود على مستوى البلد الواحد أو على مستوى المجموعة ، من خلال التكاملات الاقتصادية و التحالفات ، قصد التخلي عن التبعية وخلق مكانة لها .
- معرفة العلاقة بين السياسات المرسومة من طرف الدولة وواقع تنافسياتها هل هو اختيار يمكن تغييره أو هو إجبار لظروف خارجية لا يمكن التحكم فيها .

#### أهمية الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع في النقاط التالية :

- إن رسم السياسة الاقتصادية هي ضرورة حتمية لأي دولة ، سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية فالنخطيط الجيد لهذه السياسة الذي يترجم من خلال النتائج المتحصل عليها عن الأداء الاقتصادي و الذي بدوره ينعكس على قدرة الدولة في زيادة تنافسياتها الدولية و بالتالي إبراز العلاقة بين السياسة الاقتصادية و القدرة على تحقيق معدلات نمو اكبر .

- السياسة الاقتصادية هي سياسة لتنظيم الاقتصاد الداخلي للدولة مع استغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال ، فمن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة ما مدى استغلال هذه الإمكانيات ضمن السياسة المرسومة.
- ترتيب البلد ضمن التنافسية يدفع بالبلد إلى تحسين أدائه في حالة ترتيبه في درجة ضعيفة أو المحافظة على الترتيب في حالة ترتيبه في درجة قوية ، مما يدفع إلى البحث عن السياسة الاقتصادية المثلى للوصول إلى التنافسية المطلوبة.

#### **حدود الدراسة :**

للقيام بهذه الدراسة لابد من وضع حدود لها.

لن نتناول السياسة الاقتصادية بجميع أدواتها ، بل ستقتصر دراستنا على السياستين المالية و النقدية فقط ، وذلك راجع إلى توسع مفهوم السياسة الاقتصادية ، كما أننا سنتناول التنافسية الدولية للجزائر عالميا لأسباب نذكرها لاحقاً.

الحدود الزمنية :في دراستنا سنأخذ فترة زمنية محدودة قصد تحديد الأثر عند تطبيق السياسة المالية أو النقدية على التنافسية الدولية ، لإعطاء مصداقية وشفافية أكبر على النتائج المتحصل عليها وذلك باخذ الفترة 2003-2013.

#### **المنهج المستعمل:**

لإجراء هذه الدراسة سنتبع:

المنهج الاستقرائي .وذلك من خلال المسح المكتبي لجميع المنشورات المتعلقة بالموضوع و المتاحة على مستوى المكتبات و المواقع الالكترونية .

المنهج الإحصائي التحليلي الاستنتاجي . ذلك من خلال استعمال إحصائيات و أرقام مستخرجة من التقارير ، و التي سيتم تحليلها بواسطة برنامج احصائي eviews7.2 قصد إبراز اثر السياسة

الاقتصادية على التنافسية الدولية ، مادامت أن كل من التنافسية الدولية و السياستين المالية و النقدية تعطى معطيات و بيانات رقمية.

#### الدراسات السابقة .

من خلال البحث المكتبي و الالكتروني تحصلنا على دراسات متعلقة بجانب من جوانب دراستنا وهي كالتالي:

1- دراوسي مسعود "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2004)

أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر دفعة 2005-2006 حيث تناول الباحث جزء من السياسة الاقتصادية وهي السياسة المالية في الجزائر ، من خلال طرح الجانب النظري المتمثل في كل ما يتعلق بهذه السياسة من مفاهيم وأدوات تطبيقها ، وصولا إلى علاقتها بالسياسة النقدية ، أما الجانب التطبيقي فقد قام الباحث بتقييم السياسة المالية من خلال تقييم نفقات وإيرادات الدولة وتوصل في الأخير إلى النتائج نذكر أهمها كالتالي:

-عدم كفاءة و فعالية السياسات المطبقة بسبب اختلالات في الدول النامية.

- تبني الدول لنظام الاقتصاد الحر لا يقلل من أهمية تدخل الدولة ، وهذا ما تؤكد زيادة النفقات

العامة.

- وجود عجز دائم في الموازنة ، وهذا راجع لعدم ملاحقة زيادة الإيرادات .

2- منوري عبد الله " السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح " أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر دفعة

2005-2006

عرض الباحث مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية و الجبائية و تطورها عبر الفكر الاقتصادي ، وكذا مساهمة كل منهما في تحقيق التوازن في الاقتصاد الصغير المفتوح ، وفي

الأخير حاول الباحث إسقاط كل تلك المعلومات على الاقتصاد الجزائري ، وتوصل إلى النتائج التالية :

- الاستخدام الأمثل للريع ، يتطلب النظر إليه كثروة ، وبالتالي ضرورة تحويله إلى أصول إنتاجية بديلة .

- أهمية تحقيق مزيج سياسة اقتصادية تتميز بالمتانة و الاستمرارية .

- السياسة النقدية و الجبائية المتبعة في الجزائر منذ 1994 هي سياسة اجتماع

bretton woods ، وقد خضعت إلى سياسة صندوق النقد الدولي و سياسة البنك العالمي .

3- بن جليلي رياض " سياسات تطوير القدرة التنافسية " مجلة جسر التنمية -المعهد العربي

للتخطيط -العدد 83 -الكويت-2009

حاول الباحث في مقاله إيجاد إجراءات وتدابير لتحسين التنافسية الدولية من خلال حكمه المسبق على وجود علاقة بين دور الدولة في الاقتصاد و تنافسياتها الدولية ,بحكم أن النتائج المحصل عليها جراء تدخلات الدولة هي التي تحدد وتقيس تنافسية البلد ,إذ أن تبريره لم يعتمد على دراسة دقيقة بل أخذها كمسلمات و بنى عليها دراسته.

لم يحدد الباحث طبيعة العلاقة بين دور الدولة والتنافسية و ماهي الأدوات والسياسات التي يستخدمها للتأثير على تنافسية الدولة ,إلا انه لم يتم تناول السياسة الاقتصادية بمفهومها الواسع أو حتى جزء منها و ربطه بالتنافسية الدولية وهذا ما سنحاول دراسته من خلال موضوعنا

### محتوى الدراسة :

تم تقسيم دراستنا إلى ستة فصول من اجل الإلمام بالموضوع من جميع الجوانب سواء النظرية و

التطبيقية على الشكل التالي :

الفصل الأول :كيفية بناء السياسة الاقتصادية.

سنتناول في هذا الفصل كل المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ابتداء من أشكال الدولة كمدخل أساسي لتبرير تدخل الدول من خلال رسم السياسة الاقتصادية التي تعتمد على أسلوب التخطيط بتحديد الأهداف المرجوة والأدوات التي تساعد للوصول إليها وفق منهج الإرشاد أو التوجيه أو الاثنان معا، فتركز أهدافها على المتغيرات التي تشكل المربع السحري بالإضافة للتنمية البشرية، باستخدامها لعدة أدوات المتمثلة في السياسات الفرعية كالتجارة الخارجية، أسعار الصرف، سياسات التشغيل .

#### الفصل الثاني : دور السياسة النقدية في الاقتصاد.

تعتبر النقود ذو أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية نظرا للوظائف التي تؤديها والمتغيرات التي تؤثر بها، لذلك كان لابد من ضبطها وفقا لما يعرف بالسياسة النقدية والتي بدورها يتم التخطيط لها بتحديد أهدافها النقدية و الأدوات التي تساعد للوصول إليها، والتي اختلفت باختلاف أفكار المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية و نيوكلاسيك وذلك من خلال تحديد المتغيرات المؤثرة على الطلب والعرض النقدي، وبالإضافة إلى تأثيرات تغيير حجم الكتلة النقدية على المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والنااتج الوطني توزيع الدخل.

#### الفصل الثالث : السياسة المالية ودورها في تسيير المال العام.

تهتم السياسة المالية بالميزانية العامة للدولة بجانبها النفقات و الإيرادات من اجل التحكم وتحقيق التوازن بها بإتباع سياسات فرعية وهي الانفاقية والضريبية والائتمانية والتي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية، إلا أن علاقتها مع السياسة النقدية يتطلب ضرورة التنسيق بينهما كي لا يتعارضا في اتجاهاتهما العامة وتوحيدها بما يخدم الأهداف الكلية.

#### الفصل الرابع: قياس التنافسية الدولية .

التنافسية وإن اختلفت مستويات تطبيقها تبقى هي القدرة على خلق ميزة تنافسية ينفرد بها من أجل البقاء في الأسواق ودخول أسواق جديدة والتي تتحدد وفقا للمنهج الرائد لبورتر المعروف بالماسة حيث حدد فيها كل المتغيرات التي تتحكم فيها، إذ يتم قياسها من طرف عدة مؤسسات دولية إلا أننا سنتعمق في طريقة قياسها من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي.

#### الفصل الخامس : علاقة السياسة النقدية بالتنافسية الدولية في الجزائر.

تم عرض كل من واقع السياسة النقدية والتنافسية الدولية في الجزائر، من خلال تتبع تطورها خلال فترة زمنية ومحاولة التعليق عليها لإظهار الأسباب لإيجاد الحلول، ومن ثم سنحاول أن نبهرن على وجود علاقة بينهما باستعمال برنامج إحصائي نستخرج منه العلاقات بحيث تم اعتماد الكتلة النقدية كمتغير مستقل ومؤشر التنافسية الدولية كمتغير تابع.

#### الفصل السادس : علاقة السياسة المالية بالتنافسية الدولية في الجزائر.

سنقوم بدراسة العلاقة من خلال اعتبار السياسات الفرعية الانفاقية والضريبية كمتغيرات مستقلة والتنافسية الدولية كمتغير تابع وذلك باستخدام برنامج إحصائي يدرس العلاقات ويحددها وفقا لمعادلات رياضية، لكن قبل ذلك كان لابد من عرض تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة وكذا الحصيلة الضريبية.

## الفصل الأول



## كيفية بناء السياسة الاقتصادية.

تطور مفهوم الدولة عبر التاريخ بين مؤيد ومعارض لتدخلها في الحياة الاقتصادية ,وكل واحدة تقدم مجموعة من الحجج و الافتراضات لتبرير موقفها ,فكانت سببا بظهور المدارس الاقتصادية,ونظامين اقتصاديين يتماشيان بصورة موازية ,إلى إن انهار احدهما في نهاية الثمانينات, وجوهر الاختلاف دار حول إمكانية تدخل الحكومة في الاقتصاد,لكن بصورة غير مباشرة لتحديد معالمه من خلال القوانين والتشريعات والنشاطات التي تمتاز بها, والتي تترجم على شكل سياسات يتم رسمها بناءا على الإمكانيات والظروف والرؤية المستقبلية.

يتم تنظيم التعاملات الاقتصادية بقوانين داخلية وخارجية واتفاقيات دولية تمس جميع المجالات التجارة الخارجية ,تشغيل, المالية, سوق النقد,..إلخ,التي تعتبر أدوات للسياسة الاقتصادية هذه الأخيرة تخطط لأهداف كلية تعمل على تحقيقها وللتعرف أكثر على هذه المعطيات قسمنا دراستنا في هذا الفصل إلى :

- الدولة والسياسة الاقتصادية.

- أهداف السياسة الاقتصادية.

- أدوات السياسة الاقتصادية.

## 1-1 الدولة والسياسة الاقتصادية:

تعمل كل دولة على وضع السياسة الاقتصادية المثلى ,لتسيير مجالات الاقتصاد داخل البلد الواحد, مما يعني أنه يوجد العديد من السياسات الاقتصادية المتبعة أو التي تتبع من طرف الدولة أو بمعنى أصح أن السياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة و الناجحة فيها , لا يعني بالضرورة أنها تصلح في دولة أخرى, ذلك راجع إلى اختلاف العادات و التقاليد و التركيب البشري و الجيولوجي ,...إلخ , مما يستلزم ضرورة أخذها بعين الاعتبار, وهذا لا يخلو من أن السياسة الاقتصادية المثلى تتطلب مقومات ومناهج لنجاحها لابد أن تراعى لضمان سيرها و الوصول إلى أهدافها.

### 1-1-1 أشكال الدولة و السياسة الاقتصادية:

قبل أن نتطرق لمفهوم السياسة الاقتصادية, لابد أولاً أن نعود إلى تطور مفهوم الدولة عبر المدارس الاقتصادية, فلا وجود للسياسة الاقتصادية بدون وجود الدولة.

#### 1-1-1-1 أشكال الدولة:

يبقى مصطلح الدولة الأوسع والشامل, رغم وجود عدة مصطلحات أخرى كالجمهورية المملكة, حكومة, وهذا الاختلاف راجع إلى طبيعة النظام السياسي القائم داخل الدولة, إلا أن مفهومها تعدد عبر الزمن بحكم رباطه مع مجال الاقتصاد فمن الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة والمنتجة وصولاً إلى الدولة المعاصرة.

-الدولة الحارسة : ظهر هذا المصطلح في القرن 17 و18 تزامنا مع ظهور أفكار النظرية الكلاسيكية, التي كانت تدعو إلى عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي, أي الحرية الاقتصادية للأفراد, وقد ترتب عن ذلك عدة نتائج.<sup>1</sup>

- وظيفة الدولة تختصر في القيام بالأعمال التقليدية فقط وهي الأمن , العدالة, والدفاع
- لابد من حياد الدولة في المجال المالي ,أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزاماتها لأداء وظائفها التقليدية.
- الغرض من وضع السياسة المالية في الدولة الحارسة هو إحداث التوازن المالي فقط , وترك التوازن الاقتصادي و الاجتماعي يتحدد من خلال أيدي خفية وقوى العرض و الطلب .

-الدولة المتدخلة: بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929, كان لابد من التخلص من مفهوم الدولة الحارسة, قصد إيجاد حلول للخروج من الأزمة, فبرزت النظرية الكينزية التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام على بعض المشاريع, كما أنه في هذه النظرية يمكن أن نجد الإنفاق العام < الإيراد العام<sup>2</sup>, وهذا ما يسمى بسياسة عجز الموازنة العامة للدولة من أجل تشجيع الاستثمار وزيادة الناتج المحلي الخام, لتزيد بذلك المنفعة العامة.

---

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد" السياسات الاقتصادية, تحليل جزئي وكلي" مصر, دار زهراء الشرق, 1997, ص

-الدولة المنتجة: لقد تعدت الدولة المنتجة كل من النشاط الاقتصادي و الاجتماعي

الذي كان سائدا في الدولة المتدخلة, لتتحصل على ملكية واسعة من وسائل الإنتاج, ليتم بذلك خروج مصطلح الاشتراكية الذي أصبح النموذج للدولة المنتجة, ومن خلال هذا النموذج برزت عدة نقاط<sup>1</sup>:

- تدخل الدولة في جميع المجالات يعمل على اختفاء النشاط الفردي, وبالتالي الحافز الفردي .

- أصبحت المالية العامة جزءا من النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بالتخطيط الاقتصادي من خلال التخطيط للأموال المنفقة (النفقة العامة), والإيرادات المقابلة (الإيرادات العامة).

- الدولة المعاصرة : بعد سقوط النظام الاشتراكي, بات من الضروري بروز القطاع الخاص وظهور مصطلح الخصخصة لإنقاص دور الدولة, ليصبح بذلك دور الدولة أقل في النشاط الاقتصادي, مع ظهور المهارات الفردية, إلا أن دور الدولة يبقى حاضرا في بعض المشروعات التي لا يمكن تمويلها من طرف الأفراد<sup>2</sup> .

---

<sup>1</sup> ناثر سوزي عدلي " المالية العامة " لبنان ,منشورات الحلبي , 2003 , ص 9

<sup>2</sup>TEULON ,Prederic " **L'état et la politique économique** " France, EDITION PRESSES UNIVERSITAIRES ,1998, P7

وقام RICHARD MUSGRAVE عام 1989<sup>1</sup> بتحديد دوافع تدخل الدولة في الاقتصاد

والذي أرجعها إلى النقاط التالية:

• **التخصيص الأمثل للموارد allocation:** أي تحديد جميع الفروقات بين الاستعمالات

و الإمكانيات المتاحة في ظل المقولة التخصيص يكون حسب الكمية و النوعية في الإنتاج الممكن

والمتاح في الاقتصاد وبذلك تتدخل الدولة لتعديل النقائص في السوق و إنتاج السلع الجماعية

و يتبرر تدخل الدولة في الحالات التالية<sup>2</sup>:

- المرد وديات التي تأكد على نمو المؤسسات .

- يوجد سلع عامة و سلع جماعية .

- يوجد أثار خارجية .

- زيادة الأعوان الاقتصاديون.

• **الاستقرار:** يتم إعتباره في الأساس وظيفة من وظائف الدولة المعاصرة, فهي تعمل

على الاستقرار الاقتصادي أي تدافع على أكبر التوازنات في الاقتصاد الكلي (توازن سوق العمل

---

<sup>1</sup> barre,raymond ,fontanel,jacques "principes de politique economiques " ALGER ,EDITION DES PUBLICATION UNIVERSITAIRES, , 1993, P 27

<sup>2</sup> TEULON Prederic" Op cit" P15

السوق النقدي, توازن الخزينة... إلخ) , وهذا ما يتضح من خلال دور الدولة بانتهاجها لسياسات هيكلية على المدى الطويل <sup>1</sup>.

● **إعادة توزيع الدخل**: إن الفروقات القائمة بين الأفراد بالنسبة للمداخل ومستوى المعيشة , وكذا الفروقات بين المناطق و الجهات مما يولد ما يدعى بالمركزية والتي تعمل الدولة على تخطي كل هذا من خلال إعادة توزيع المداخل سواء على مستوى الأفراد أو المناطق داخل الدولة , وذلك بواسطة استخدام الضرائب و التحويلات <sup>2</sup>.

بالإضافة إلى تلك الوظائف, تعمل الدولة على تنمية قطاعاتها و أعوانها الاقتصادية من خلال القوانين و التشريعات لتتحكم في الجوانب الأساسية للاقتصاد كالنقود, البطالة, سعر الصرف... إلخ , وهذا ما يدعوا إلى وضع سياسة اقتصادية لتسيير كل هذه الجوانب, إذ أصبح رسم السياسة الاقتصادية من طرف الدولة حقيقة مسلم بها .

### 1-1-2- السياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية هي مصطلح إقتصادي يتكون من كلمتين :

---

<sup>1</sup> Fontanel Jacques " **analyse des politique économique**" Franc, édition publication universitaires ,2005,p35

<sup>2</sup> Raynauld Jacques ,Stiringer Yvan,Andre,Zeber Paul "**problemes et politique économiques**" paris, édition dunod bru scelles ,1989, p137

السياسة لغة<sup>1</sup> : من الفعل ساس , يسوس ويعني دبر الأمر وقام به ويراد منها تدبير الشيء والتصرف فيه بما ينفعه.

أما اصطلاحاً :<sup>2</sup> هي عملية تدبير وتسيير لشؤون الجماعة البشرية أو فن حكم الناس, وبالتالي هي تشير إلى سلوك الفعل أو التأثير في الأحداث .

و الاقتصاد هو الآلة التي يتم من خلالها استخدام عناصر الإنتاج(الأرض العمل,المعدات والآلات ,التكنولوجيا ,المعرفة) وذلك بهدف إشباع رغبات وحاجات الأفراد المختلفة في المجتمع بالمقابل تستخدم القواعد و التعليمات و الأنظمة لتسيير وتنسيق النشاط الاقتصادي حول كيفية امتلاك و استخدام تلك الموارد في الدولة .

ولتوضيح مفهوم السياسة الاقتصادية نستعرض بعض التعاريف لها .

- السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية و العلاقات المتبادلة بينها

إلا أن الباحث هنا تجاهل دور الدولة في وضع هذه الأهداف وتحديد الأدوات اللازمة لتحقيقها

- السياسة الاقتصادية هي تأثير الدولة في الحياة الاقتصادية تأثيراً يلمسه الباحث في كل بيت وكل مصنع " تم تدارك دور الدولة وتأثيرها لكن تجاهل الطريقة التي يتم التأثير بها و الميكانزمات اللازمة لذلك<sup>1</sup> .

---

<sup>1</sup>مصطفى هشام الجمل " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"مصر, دار الفكر الجامعي,2000  
ص1

<sup>2</sup> قاسم محمد القريوتي " رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة" الكويت ,مكتبة الفلاح , 2006 , ص 20

-عرفها "adon vanini" مجموعة من القواعد و الأفعال التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية بإسم المنفعة العامة".

- "السياسة الاقتصادية هي التي تأكد اتجاه جميع الوظائف العامة للدولة لإعطاء نتائج على الحياة الاقتصادية سواء على النفقات العامة , أو الأسلوب النقدي , العلاقات الخارجية ... إلخ".<sup>2</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع التعريف التالي للسياسة الاقتصادية.

هي مجموعة القواعد و الأحكام التي تتبناها الدولة للتدخل في اقتصادها , لحل مشكل ما وتسيير واقع معين بواسطة أدوات وطرق علمية وبأفضل الوسائل ضمن الظروف الاقتصادية المحيطة بها وتتضمن دراسة السياسة الاقتصادية تحديد كل من الأهداف و الغايات وصولاً إلى النتائج و الآثار المترتبة على تنفيذها (التخطيط الاقتصادي) في المدى القصير و الطويل .

من خلال التعريف السابق يتضح أن السياسة الاقتصادية لها محددتين التخطيط الاقتصادي وكذا المشكل الاقتصادي .

**المشكل الاقتصادي :** هو في الحقيقة ظاهرة اقتصادية , وهذه الأخيرة يمكن أن تكون ظاهرة سلبية أو ايجابية , والتي تقوم بدراستها النظرية الاقتصادية التي تبين العلاقات و الترابط بين

---

<sup>1</sup> موسى إبراهيم " السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة" لبنان ,دار المنهل , طبعة 1998 , ص 5 .

<sup>2</sup> Jean Paul ,Thomas" **Les Politique Economique AU XX<sup>E</sup> SIECLE** " PARIS, EDITION ARMAND COLIN, 1994, P3



مكونات الاقتصاد مما يساعد على تحديد أسبابها<sup>1</sup>، والمشكل الاقتصادي هو الظاهرة الاقتصادية السلبية التي تأثر على مكونات الاقتصاد سلبا.

**التخطيط الاقتصادي:** عندما نتحدث عن التخطيط الاقتصادي يتبادر في أذهاننا التخطيط في النظام الاشتراكي، صحيح أن هذا النظام يقوم في الأساس على التخطيط إلا أن هذا لا يحو وجوده في نظام اقتصاد السوق، حيث هذا الأخير يدخل الوساطة المتمثلة في الدولة التي تسمح بوضع السياسة الاقتصادية .

والتخطيط الاقتصادي هو تقنية لا تترجم القيادة، وإنما مفهوم يحدد جميع الإجراءات التي تبحث عن تامين الترابط بين المعلومات الداخلة و الأهداف المرجوة إذ أن التخطيط يستعمل أدوات قياسية ورياضية مثل نماذج الاقتصاد الكلي لتحليل التوازنات والنفقات، مستعينا بالمحاسبة الوطنية والنموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية هذه العلاقات، فهو يهدف إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج اقتصادي للظاهرة المدروسة انطلاقا من النظرية الاقتصادية التي تعمل على وصف الظاهرة نظريا، إذن النموذج الاقتصادي يعمل تفسير الظاهرة اعتمادا على معادلات رياضية أو نماذج قياسية، وذلك بتحديد المتغيرات الداخلة في تركيبه<sup>2</sup>، وقد قام J.TiMbegen عام 1952<sup>3</sup> بتصنيف هذه المتغيرات إلى متغيرات ذاتية أو المستقلة endogens وتضم كل من الأهداف المرسومة وباقي المتغيرات

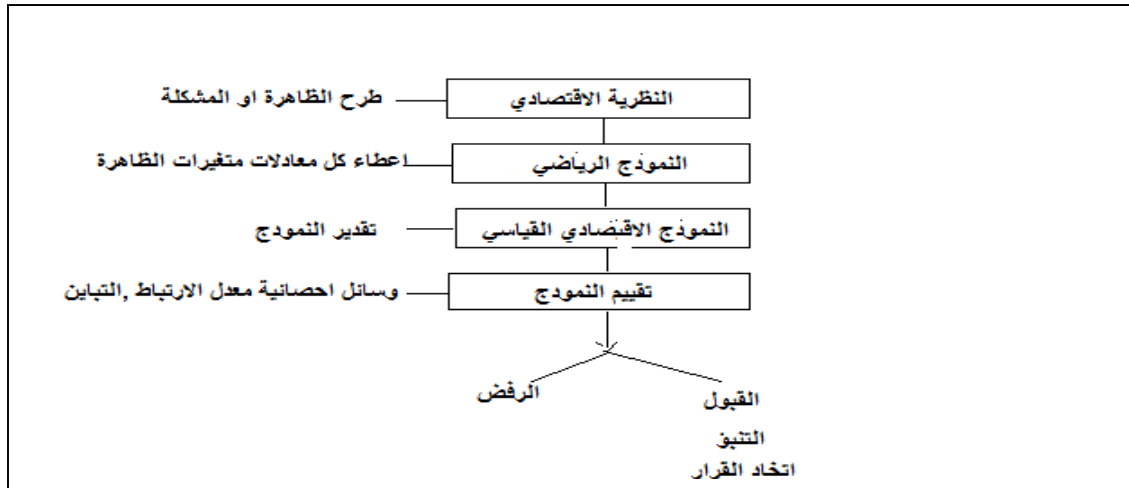
---

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد " مرجع سابق " ص 212

<sup>2</sup> Varoudakis aritomene " la politique Macroéconomiques " paris, édition dunod ,1999 ,p25

<sup>3</sup> Barre, Raymond, Fontanel ,Jacques" op cit." p 44

غير مؤثرة (المتغيرات العشوائية) ,والى متغيرات تابعة *escogènes* وتضم أدوات السياسة الاقتصادية ,وكذا كل المعطيات الداخلة التي على أساسها تم رسم السياسة الاقتصادية , ويمكن إيجاز عملية تصميم النموذج الاقتصادي وفقا للشكل التالي



شكل 01 : مسار إعداد النموذج الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على كل ما تم تقديمه

كما أنه من خلال تعريف السياسة الاقتصادية يتضح أن السياسة الاقتصادية تمس المدى القصير و المدى الطويل , فهل هذا يدل على أن السياسة المتبعة في الحاضر تؤثر الآن وكذا على عدة سنوات قادمة؟

الحقيقة أن السياسة الاقتصادية هي مجموع السياسات المتبعة في القطاعات مثل السياسة الصناعية سياسة البحث و التطوير,السياسة المالية,السياسة النقدية ,سياسة التجارة الخارجية...إلخ و بالتالي أي قطاع إلا وله سياسته التي يتبعها للوصول للأهداف المرجوة , وبالتالي فإن مجموع تداخل هذه السياسات يشكل السياسة الاقتصادية.

من جملة السياسات المتبعة في القطاعات , وبحكم خصوصية كل قطاع يتحدد المدى الزمني بمعنى يوجد قطاعات عند تطبيق سياساتها لا يتحدد التأثير إلا بعد عدة سنوات أي المدى الطويل ويوجد بعض القطاعات عند تطبيق سياساتها يتحدد التأثير في فترة زمنية قصيرة ويمكن أن يتبع إلى المدى الطويل, من هنا نستخلص أن هناك نوعين من السياسات الاقتصادية.

● **السياسة الاقتصادية الظرفية:** هي السياسات المقررة حسب الظروف الحالية للاقتصاد وكذا حسب التوازنات التي لابد أن تحقق سنويا <sup>1</sup> مثل الإجراءات المتبعة عند حدوث أزمة مالية حادة أو الإجراءات و التشريعات اللازمة لنظام الضرائب لكي يتماشى مع النفقات العامة مادامت هذه الأخيرة يتم تغطية معظمها من طرف الضرائب ,وهناك عدة أمثلة, إلا هذا لا ينفي ضرورة تحقيق الأهداف الرئيسية,مما يجعل من السياسة الاقتصادية مصفوفة صعبة في أفق التماشي مع الظروف الحالية وضرورة تحقيق الأهداف النهائية, وأكثر هذه السياسات تأثيرا هي السياسة المالية و السياسة النقدية .

● **السياسة الاقتصادية الهيكلية:** هي السياسات القاعدية المتبعة في تطوير القطاعات و التي لا يمكن إجراء تغيير فيها في الفترة القصيرة <sup>2</sup>, فتأثيرها يحتاج إلى الوقت, ليسمح بتقييمها و الحكم عليها بالنجاح أو الفشل, فمثلا قطاع الصناعة لايمكن تبني سياسة التطوير في بداية هذه السنة و الحكم عليها في نهايتها, فتطوير الصناعة بحد ذاته يحتاج إلى لسنوات فهو مرتبط بالتكنولوجيا و الإبداع, ثم تأتي فترة تجريبها ثم تعميمها وتقديمها للمستهلك وهذا ما يجعل منها هيكلية .

---

<sup>1</sup> Darreau, Philippe " **croissance et politique economique** "paris ,1<sup>ER</sup>EDITION BOECK , 2003 , P 21

<sup>2</sup> Barre, Raymond, Fontanel ,Jacques " **op. cit.**" P 57

إن السياسة الاقتصادية هي تلك الإجراءات و القرارات المتخذة من طرف الدولة التي يتم تطبيقها بوسائل وأدوات مختلفة لحل المشاكل الاقتصادية أو الحد من ظاهرة اقتصادية ما أو التقليل منها وفقا لمناهج معينة .

#### 1-1-2- مناهج السياسة الاقتصادية:

لتطبيق السياسة الاقتصادية المرسومة من طرف الدولة قصد تحقيق الأهداف المرغوب بها ,تعتمد أي دولة على نهجين إما الإرشاد أو التوجيه وهذا لا يعني عدم تطبيقهما معا لتجسيد الإجراءات و القرارات المتخذة على الأعوان الاقتصاديين.

##### 1-1-2-1- نهج الإرشاد :

يعتمد هذا النهج بالدرجة الأولى على تنشيط وتشجيع المبادرة الفردية المستندة إلى الربح والمنفعة, مما يقلل من التدخل المباشر بين المنتج والمستهلك , وهذا ما يجعل من النهج صعب الممارسة وتعتمد الدولة بتدخلها لإتباع هذا النهج عدة وسائل .

##### • الإقناع:

هي مجموعة من النصائح و الإرشادات التي يمكن للسلطة أن تقرر توجيهها وتدعوا لاحترامها, وهي أبسط أساليب الإرشاد لاعتماده على أسلوب الكلام المباشر الإعلاني, أو الملصقات التعريفية (أسلوب تسويقي) مثل الدعوة إلى تنمية المنتجات الزراعية أو التوجه لاستهلاك منتج معين.

##### • المنفعة الخاصة:

يعتمد هذا الأسلوب على وجود المقابل بمعنى أنه يتم إتخاذ التدابير اللازمة التي تهدف إلى تحويل أوجه النشاط الاقتصادي إلى اتجاهات مرغوب بها مقابل منافع يتم الحصول عليها في حالة تم التحويل.

مثال. حالة الجزائر, قصد تنمية الجنوب إتخذت الدولة الجزائرية أسلوب المنفعة الخاصة بحيث يتم زراعة واستصلاح الأراضي مقابل امتلاكها لاحقا .

كما أنه يمكن إدراج أسلوب نظام الضرائب ضمن أسلوب المنفعة الخاصة وذلك لإمكانية لتحريك قطاع ما داخل الدولة من خلال التقليل أو الاعفاء الضريبي أو العكس عند محاولة الحد من نشاط قطاع ما من خلال التمويل أو التسهيلات التمويلية وهذا النوع من الإرشاد يعتمد على التدابير التي تتخذها الدولة لتسهيل بعض الأعمال الاقتصادية, وذلك بتقديم قروض مالية من قبل مؤسسات المالية لدولة مقابل التقليل من حجم الفوائد المترتبة عن هذا القرض, ومنه سهولة الحصول على القروض الموجهة لتمويل بعض المشاريع.

كما نجد كذلك الحماية الجمركية وهي سياسة من سياسات التجارة الخارجية وتعمل هذه السياسة على حماية المنتج الداخلي من المنافسة الخارجية أي تعمل على ضبط عملية الاستيراد لبعض المنتجات, أما إذا تعممت على جميع المنتجات يصبح أسلوب التوجيه.

#### - المنفعة العامة :

يعتمد هذا الأسلوب على الاقتصاد الكلي , بمعنى لا نتكلم عن قطاع قصد تبرير المنفعة وهنا نجد عدة وسائل.

• **الإنفاق العام:** حسب الظروف الاقتصادية السائدة داخل الدولة يتم التحكم في

الإنفاق العام بهدف تحسين هذه الظروف مثال في حالة التضخم تلجأ الدولة إلى تقليص إنفاقها فيقل الطلب وتتحسن الأسعار, أما حالة الركود تعمل الدولة على زيادة نفقاتها ليزيد الطلب على السلع والخدمات وتتحسن الأسعار بالنسبة للمنتج .

إلا أن الدولة يمكنها تكييف الإنفاق العام لقطاع معين عن طريق إعادة توزيع النفقات وتخصيص قسم أكبر منه لقطاع ما بحجة النمو والتطوير, إلا أن ذلك يكون اجراء حسب الحالة العامة بمعنى يكون على حساب باقي القطاعات وليس على حساب مجموع النفقة العامة.

• **التغيير في الأنظمة القائمة:** هذه الوسيلة تعتمد على إجراء تغيير في القوانين و

التشريعات التنظيمية القائمة واستبدالها بقوانين وتشريعات أخرى حسب الرؤية الاقتصادية الجديدة وتساير الظروف الجارية, أي بموجبها يتم إلغاء كل القوانين و التشريعات السابقة, وكذا إنشاء هيئات ومجالس جديدة متخصصة لتسيير ومراقبة بعض المجالات .

ومن أهم المميزات القائمة في نهج الإرشاد أن أسلوب الإقناع يعتمد بالدرجة الأولى على وسيلة الكلام لتنفيذ إجراءات معينة أي على المستوى الجزئي بدون مقابل يعود عليهم, عكس أسلوب المنفعة الخاصة الذي يعتمد على وسيلة وجود مقابل مباشر يتم بواسطة إغراء الأشخاص المعنيين به, أما المنفعة العامة فهي وسيلة تفتقر إلى وجود مقابل ملموس لكونه يعود على كافة الأفراد القائمين داخل الدولة.

**1-1-2-2- نهج التوجيه:**

هذا النهج يدعى أيضا نهج قيادة الاقتصاد، وهنا يعني تدخل الدولة يكون مباشر وإلزامي في الاقتصاد، فالدولة هي التي تقرر وتفرض قراراتها وتأمّر بتنفيذها، وبالتالي هي تخطط وتعمل من أجل الوصول إلى الوضعية المرغوب بها، ولاعتماد هذا النهج تستعين بعدة أساليب .

- الرقابة المباشرة على النشاط الاقتصادي :الرقابة هي كل التقنيات التي تسمح بمتابعة المسار الذي رسم في عملية التخطيط , إبتداء من الأهداف وصولا للنتائج , وبالتالي عملية الرقابة تعمل على تقييم مدى تطبيق القرارات المتخذة من طرف الدولة, فلا معنى لوظيفة التخطيط إذا لم يعزز بجهاز رقابة فعال .

والرقابة تكون إما مستندية وتتم عن طريق مراجعة البيانات للتأكد من تطبيق كافة القرارات, أو رقابة على الأداء وتتم عن طريق الرقابة الوظيفية و التي تعمل طول فترة تنفيذ الإجراءات و القرارات ومتابعتها من البداية, بالاستعانة بلجان معتمدة من طرف الدولة<sup>1</sup>.

ولتحقيقها يقتضي وجود:

- سلطة قرار وهي السلطة الأولى في البلاد التي تعمل على تحديد الأهداف و الأدوات الاقتصادية, و تأمر بتنفيذها.

- سلطة رقابية وهو الجهاز التنفيذي الذي يقوم بعمل المراقبة وعادة على المستوى الكلي تكون على شكل لجان .

---

<sup>1</sup> فضالة أبو الفتوح " التحليل المالي وإدارة الأموال " مصر, دار الكتب , 1999 , ص 24

• سلطة المعاقبة بمعنى من لم ينفذ التعليمات و القرارات المتخذة من طرف سلطة القرار والتي تم الكشف عنها من طرف السلطة التنفيذية لابد من معاقبته من طرف السلطة العقابية وفقا لمراسيم و تشريعات تسمح بتحديد العقوبات اللازمة<sup>1</sup>.

- **التحكم في الوسائل النادرة:** تلجأ الدولة إلى الاستيلاء عن طريق التشريع على الوسائل النادرة التي ترى فيها المصلحة العامة<sup>2</sup>, ومن أهم هذه التحكمات نجد السيطرة على المواد الأولية مثل الطاقات البترولية, وتقوم بتوزيعها بالطريقة التي تراها مناسبة بالنسبة لاقتصاد الدولة, وهذا ما نمى فكرة التأميم , ونقصد بهذا الأخير نقل ملكية وسائل الإنتاج من نطاق الملكية الرأسمالية الخاصة إلى نطاق ملكية الدولة \*.

هذا الفصل بين النهجين لا يعني بالضرورة عدم إمكانية تطبيقهما معا في نفس الوقت , قصد تطبيق السياسة الاقتصادية المرجوة , فكما سبق وأن ذكرنا أن السياسة الاقتصادية تهتم بكل الأمور الاقتصادية, إذن يمكن تطبيق النهج الأول في أمر ما , والنهج الثاني في أمر آخر , ولأكثر دقة لمعالجة أمر واحد يمكن إتباع النهجين معا , وذلك في حالة عدم نجاح أحد النهجين يمكن تطبيق

---

<sup>1</sup> إدريس نادر التل " صنع السياسة الاقتصادية منظور علم سياسة التكاليف الصفقات " الاردين, دار الكتاب الحديث, 2009, ص7

<sup>2</sup> موسى إبراهيم " مرجع سابق " ص88

\* هناك فرق بين المصادرة ونزع الملكية و المشاركة, المصادرة تتخذ كعقوبة على عدم تنفيذ الاوامر والقرارات فيتم مصادرة الأملاك من طرف الدولة, نزع الملكية يأتي وفقا لقرار إداري حكومي لكن مع وجود تعويض, المشاركة هي ذات طابع تعاوني وتأتي برضا الطرفان



الثاني حسباً للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و المرحلة التي تكون فيها السياسة الاقتصادية عند تطبيقها .

فعند تطبيق أي نهج المقصود منه الوصول إلى الأهداف المرجوة وفقاً للسياسة الاقتصادية المرسومة، فنجاح هذه الأخيرة يعتمد على نجاح النهج في قدرته لتوصيل كافة الإجراءات و القرارات المتخذة إلى الأعوان الاقتصاديين وتطبيقها، مما يستلزم توفير أجواء وظروف مناسبة لذلك

### 1-1-3 - مقومات نجاح السياسة الاقتصادية:

تعمل سلطة القرار داخل الدولة على رسم السياسة الاقتصادية المثلى الملائمة للظروف الاقتصادية الواقعة، ببرمجتها لخطط و سياسات تعمل على تحسين هذه الظروف ومواجهة الاختلالات و العوائق وتحديد الأدوات الكفيلة بتنفيذ هذه الخطط و السياسات ، مما يتطلب توفر عدة شروط حتى تضمن تنفيذها على أكمل وجه، وتعد هذه الشروط مقومات لنجاح أو فشل السياسة الاقتصادية ، ويمكن إيجازها في النقاط التالية :

#### ● إستقرار النظام السياسي :

بما أن سلطة القرار في الدولة تنحدر من النظام السياسي القائم داخلها ، انطلاقاً من الرئيس و الوزارات ووصولاً إلى الهيئات ومجالس الدولة، مما يتطلب استقرار سلطة القرار داخل الدولة حتى يضمن توافق الأعمال بين السلطات العامة المشتركة، وبالتالي استقرار سلطة القرار، فتغير الحكومات بسرعة، وتأجج الخلافات بين السلطات العامة يعمل على شل الإدارة العامة، وخلق جو عدم الاستقرار وعدم الاستمرارية، مما يعيق استعمال أدوات السياسة الاقتصادية و بالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة.

عند التحدث عن الاستقرار السياسي لابد كذلك من إستقرار الأمن العام في الداخل وكذا على الحدود, فالاضطراب العام الداخلي سواء كان إجراميا أو سياسيا أو إجتماعيا يعيق من تنفيذ السياسة الاقتصادية و العناصر الفاعلة من أداء تأثيراتها المطلوبة, مما يخلق خوف وتردد التوسع في التوظيف و الاستثمار ,وهذا ما حدث في الجزائر في فترة التسعينيات فقد عملت على تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض أسعار الفائدة وسهولة الحصول على القروض, إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل بسبب ظروف الأمن التي كانت سائدة.

#### ● تثبيت سيادة القانون :

كثيرا ما نسمع بهذا المصطلح لدى رجال السياسة و الدبلوماسيين, إلا أنه تعدى صده ليصل إلى مجال الاقتصاد , لكثرة الظواهر الأخلاقية التي أصبحت تمس الحياة الاقتصادية, مما يطرح السؤال لماذا كل هذه الآفات الاقتصادية من سرقة , اختلاس, رشوة, محسوبية... إلخ؟ أو بمعنى أصح, ألا يوجد قوانين تردع مرتكبي وناشري هذه الآفات؟

في الحقيقة القوانين موجودة وما أكثرها , ولكن من يطبقها ومن يراقب تطبيقها وعلى من تطبق ؟ أسئلة كثيرة تحتاج إلى أجوبة في هذا الموضوع , ولذلك تحتاج إلى بحث, وهذا ليس بموضوعنا استعنا بهذه الكلمات لتوضيح معنى تثبيت سيادة القانون والذي يعبر عن مدى تطبيق القوانين و الصرامة في عقاب المخالفين له , تطبيقا للمقولة القانون فوق الجميع, مما يعمل على تشجيع المستثمرين و المنتجين وحتى العمال للقيام بنشاطاتهم دون خوف فقدان حقوقهم, فالقانون يردع و يحفز في نفس الوقت .

عند التكلم عن تثبيت سيادة القانون لا نقصد به فقط على الأعوان الاقتصاديين سواء أفراد أو أشخاص معنويين، وإنما أيضا على الهيئات التي تقوم بتنفيذ القرارات و الإجراءات الموضوعة قصد تطبيق السياسة الاقتصادية، مما يتطلب ضرورة تقييم أداء هذه الإدارات الحكومية وإصلاحها في حالة فشلها ، والغاية من ذلك التقليل من تفشي البيروقراطية.

● **كفاءة ومصادقية القائمين على رسم السياسة الاقتصادية :**

إن رسم السياسة الاقتصادية بكل مراحلها وتداخلات أهدافها وتحديد الأدوات المناسبة، وكيفية رقابتها يجعل منها شيئا ليس بالسهل، مما يتطلب كفاءة وخبرة وقدرة كبيرة على فهم كل هذه الإجراءات ، والمرونة للتجاوب واستيعاب أي ظرف طارئ قد يحصل، والاعتماد على التحليل العقلاني بدل ترك الأمور لعوامل الصدفة و التلقائية .

كما أن المصادقية صفة ضرورية لا بد أن تتوفر عند أصحاب سلطة القرار، لتبرير كل القرارات و الإجراءات المتخذة و البقاء على نفس الموقف عند مواجهة أي مشكل، وكذا ضرورة إتباع أسلوب الانتخاب عند اتخاذ أي قرار و عدم الاعتماد على القرارات المرتجلة، فالتفضيل الجماعي يكون من خلال التفضيل الفردي عند الإجماع أو الأغلبية، وذلك بتقدير الاحتياجات التي نستعملها وقام kenneth arrow عام 1952<sup>1</sup> بجمع كافة الاستعمالات الضرورية للأفراد في قيمة واحدة قصد تقدير الاحتياجات و الانتخاب عليها من طرف متخذي القرارات لتسريع العملية و التأثير على كل المتغيرات ذات العلاقة بها.

---

<sup>1</sup> Barre, Raymond, Fontanel, Jacques " op. cit." p 31

## ● شفافية السياسة الاقتصادية:

حتى تكون السياسة الاقتصادية مقبولة وفعالة، لابد أن تتسم بالشفافية في طريقة تنفيذها لتوصيل الفكرة من وراء كل قرار أو إجراء متخذ للمجتمع، وتوضيح الأسباب وإعطاء التحاليل اللازمة التي قادتهم إلى ذلك ، وكذا مدى إلتماس واقعيتها لدى الأشخاص المعنيين عن طريق القدرة الاستيعابية للاقتصاد (ضمن إمكانياتها)، مما يسمح لكل شخص معني (طبيعي أو معنوي ) بالشعور بالمسؤولية إتجاه إحترام القرارات و الإجراءات، قصد تحصيل المنفعة (العامة أو الخاصة ) ويكون تطبيق مبدأ الشفافية من خلال النهج التي تتبعه الدولة لتطبيق سياستها الاقتصادية سواء نهج الإرشاد أو التوجيه.

## 2-1 أهداف السياسة الاقتصادية:

عند تنفيذ السياسة الاقتصادية المرسومة ، للوصول إلى الأهداف المرجوة ،تعمل هذه الأخيرة على تحسين أوضاع الاقتصاد داخل الدولة سواء بشكل مباشر وذلك بالمساس بالمتغيرات الاقتصادية أو غير مباشر، وذلك عند اللجوء إلى تحسين ظروف العمل القائمة على التأثير على المتغيرات الاقتصادية و بالتالي تحسين هذه الأخيرة، إذن بالإضافة إلى وجود الأهداف الكلية المرجوة من طرف السياسة الاقتصادية يوجد أهداف أخرى ثانوية عند تحقيقها تعمل لتحقيق الأهداف الرئيسية.

## 1-2-1 - الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية:

نقصد بالأهداف الاقتصادية الرئيسية هي تلك الأهداف التي لابد أن تتوفر داخل اقتصاديات الدول حتى تضمن المواصلة و الاستمرار ,لذلك تسعى كل دولة إلى تحقيق هذه الأهداف ويمكن تقديمها في النقاط التالية:

### • التقدم :

نعني هنا التقدم الاقتصادي, وهو زيادة فعالية وسائل الإنتاج المستخدمة لتلبية حاجات الإنسان وإشباع رغباته, وهذه الأخيرة غير محدودة ومتغيرة ومتطورة وفقا لتغيرات سلوك الفرد و المجتمع فزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي نتيجة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي<sup>1</sup>.

عند التحدث عن نصيب الفرد لابد من الرجوع إلى مشكل التوظيف, فلا معنى من زيادة نصيب الفرد مع بقاء نسبة التوظيف ثابتة, لهذا تسعى الدولة لتحقيق التقدم بالقضاء على البطالة<sup>2</sup>, فزيادة الإنتاج مرتبط برفع مستوى العمالة, وبالتالي رفع وتعظيم النمو الاقتصادي\*, ويتحقق هذا الأخير من تحقيق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الحقيقية وبالتالي زيادة الاستثمار, إلا أن تحقيق

---

<sup>1</sup> عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي " الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية , طبعة الثانية, 1991 , ص 12

<sup>2</sup> Genereux, Jacques " introduction a La Politique Economique " 3<sup>EME</sup> EDITION PARIS, SEUIL , 1999 , P90

\* لابد من التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي فهذا الأخير يمكن حسابه يهتم بتخصيص الموارد, أما التنمية الاقتصادية هي أوسع من النمو وهي توزيع الموارد وهي عمليات النمو بصفة متتالية وهي شعور المواطن بالتحسن المعيشي

معدل النمو الاقتصادي يرتبط بمعدل النمو السكاني ،وحتى نقول أنه يوجد نمو اقتصادي لابد أن يكون معدل هذا الأخير أكبر من معدل النمو السكاني .

● الإستقرار :

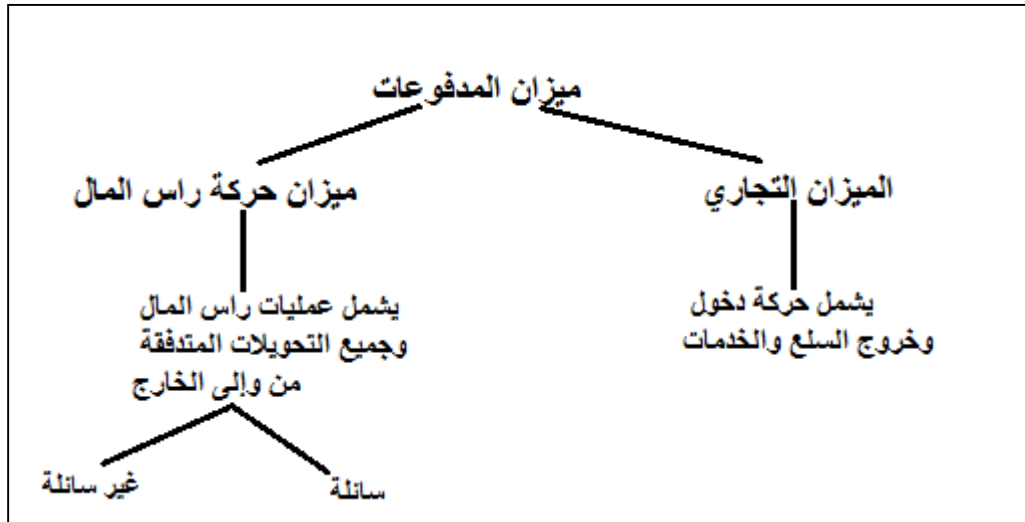
الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود و الركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة, بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في حجم الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار, لهذا تسعى الدولة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التوازنات الاقتصادية في الاقتصاد الكلي <sup>1</sup> .

فالاستقرار الاقتصادي يرتبط باستقرار الأسعار, فعند حدوث اختلال في الأسعار تحدث ظاهرة التضخم<sup>2</sup>, و بالتالي حدوث اختلال في توزيع الدخل ومن ثم على النمو و التجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها, كل هذه المجالات المتأثرة تؤدي إلى إختلال الاستقرار الاقتصادي فهذا الأخير يقودنا إلى ضرورة تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد سواء على مستوى الإنتاج الدخل أو الجانب المالي وتعاملاته مع العالم الخارجي وهذا ما يدعوا إلى ضرورة التوازن الخارجي أي توازن ميزان المدفوعات, ويمكن إيضاح تركيب ميزان المدفوعات حسب الشكل التالي .

---

<sup>1</sup>Genereux jacques " ibid "P13

<sup>2</sup> ملاك وسام " النقود و السياسات النقدية الداخلية"لبنان, دار المنهل, 2000, ص 179



شكل 02: رسم تخطيطي لميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات من الكتاب Paret Antoine " **balance des**

**paiement et politique économique**", france, édition Nathan, 1996

ونعني بالتوازن الخارجي هو التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد، أي مجموع التزاماته تعادل مجموع حقوقه اتجاه العالم الخارجي<sup>1</sup>، ويتجسد ذلك من خلال ميزان المدفوعات و يعتبر هذا الأخير ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وتشمل الصادرات و الواردات وتدفقات رأس المال المختلفة من وإلى داخل الدولة، فإذا تحقق عجز يسدد عن طريق الاحتياطي من الذهب و العملات الصعبة، فيؤثر على قيمة العملة الوطنية، أو عن طريق الديون الخارجية مما يزيد من إلتزامات أخرى للاقتصاد.

#### ● العدالة:

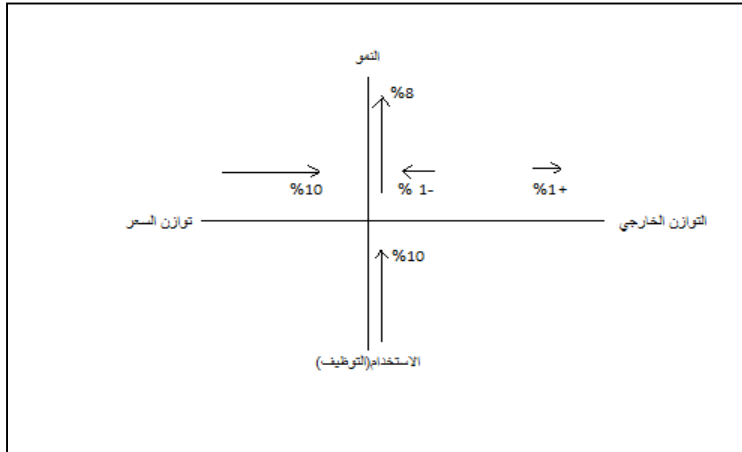
يقصد بالعدالة هي التوزيع الأمثل للموارد المتاحة، وكذا الدخل، فالمشكل الاقتصادي يدرس ندرة الموارد، لذا من الضروري على السياسة الاقتصادية أن تعمل على التخصيص الكفاء لتلك

<sup>1</sup> Paret Antoine " op cit" p 154

الموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج<sup>1</sup> , أي تحقيق أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج ,وهذا يتحقق بفضل استخدام العلوم الدقيقة و التكنولوجيا الحديثة , لتحديد أفضل استخدام وفقا لمفهوم تكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة, مع دراسة جميع الاختيارات الممكنة لاستخدامها وانتقاء الأفضل.

أما العدالة في توزيع الدخل هي أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية حيث أصبحت تعتبر وظيفة من وظائفها الحديثة,وهي محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو قريب من العدالة على الأفراد الناشطين داخل الدولة, عن طريق مكافأة الأفراد حسب إنتاجيتهم وجهودهم مع ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد, وهذا حسب سياسة الأجور المتبعة داخل الدولة . وتهدف هذه الوظيفة لإنهاء الطبقية داخل المجتمع الواحد, بمعنى لا وجود لطبقة غنية جدا وأخرى فقيرة تفتقد إلى أدنى متطلبات الحياة.

إنطلاقا من هذه الأهداف يتشكل لدينا ما يدعى بالمربع السحري و الذي نلخصه فيما يلي



شكل 03: المربع السحري

**Source:** JEAN PAUL ,THOMAS" LES POLITIQUE ECONOMIQUE AU XX<sup>E</sup>SIECLE

"paris edition armand colin ,1994, p35

<sup>1</sup> عمر صخري " مرجع سابق " ص 13



نلاحظ أن التوازن الخارجي حصر في المجال  $1\% - 1\% +$  حسب هذا المعدل من رصيد ميزان المدفوعات على الناتج الداخلي الخام PIB، وأن معدل النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتعدى  $8\%$  سنوياً، أما توازن السعر يكون محصور بين  $0$  إلى  $10\%$  أي أن التغير في الأسعار من سنة إلى أخرى لا يفوق تلك النسبة، أما نسبة البطالة فتكون محصورة بين  $0$  إلى  $10\%$ ، من خلال هذه المعدلات يتضح أنها تتعلق بالدول المتطورة فمثلاً نسبة البطالة في الدول النامية تفوق  $10\%$  ومعدلات التضخم كذلك.

كل هذه الأهداف وغيرها تعمل على تحسين ظروف معيشة أفراد المجتمع الواحد، وكذا تحقيق التوازنات المفروضة للوصول إلى هذا الهدف، أو بمعنى آخر عملت على تحسين الظروف المحيطة بالفرد، إلا أنها أهملت تنمية العنصر البشري بحد ذاته، من خلال تنمية قدراته وزيادة معارفه، قصد تطوير أفكاره و التي تترجم من خلال البحث و التطوير و الإبداع الذي ينعكس على كافة المجالات السياسية، اقتصادية، اجتماعية،... إلخ، وهذا ما يدعى بالتنمية البشرية التي أصبحت تعطى لها أولى الاهتمامات لدى أكبر الدول في العالم.

### 1-2-2- التنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية مركب يتضمن مجموعة من المكونات، التي تتشابك وتتقاطع وتتفاعل في عملياتها ونتائجها التي تعتبر كعوامل ومداخلات لعدة عناصر كالسياسات الاقتصادية ومقومات التنظيم... إلخ، و التنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل

و المدخلات المتعددة و المتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حالة الإنسان، وبالتالي تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية مكانا.<sup>1</sup>

فالتنمية البشرية تركز على سياسات وطرق للنهوض بها قصد تحقيق تنمية مجتمعية ترتقي بقدرات الإنسان ، وتوسع معارفه، وذلك من خلال برامج تتبع ونذكر منها :

#### ● التعليم :

نقصد بالتعليم هي كافة المعلومات و المعارف الأساسية التي يتلقاها الفرد خلال مساره التعليمي<sup>2</sup> إبتداء من الابتدائي وصولا إلى الجامعة، لذلك أصبحت الدولة تولي اهتمامات كبيرة لهذا المجال، بانتهاجها لسياسات تعمل على تنشأة أفراد أكفاء، منها البحث العلمي في الجامعات من خلال إنشاء فرق ومخابر بحث، وكذا تخطيط سياسات البعثات إلى الخارج....إلخ.

#### ● التدريب:

للتدريب عدة اتجاهات :

+ **نظري** : وهي اكتساب الفرد لمعلومات ومعارف جديدة قصد تطوير معارفهم السابقة.

+ **سلوكي** : يأتي هذا الأسلوب لتحسين أخلاقيات و نفسية الفرد من عادات العمل غير صحيحة ، وتحسين مواقفه ضمن البيئة التي يعمل بها .

---

<sup>1</sup> عمار حامد " دراسات في التربية و الثقافة" مصر ،الدار العربية للكتاب ،1999، ص29

<sup>2</sup> قاسم محمد القريوني "مرجع سابق " ص179

+ **علمي:** هذا الأسلوب هو عكس الأسلوب الأول، فهنا الفرد يكتسب معارف و خبرات جديدة في مجال عمله، ليست المعمول بها، كما هو في الأسلوب النظري وإنما معلومات جديدة ناتجة عن التطور و الاختراع الناتج في مجال العمل، وبالتالي تبني أسلوب جديد في العمل يكون أكثر إنتاجية وفعالية .

وإذا كان التدريب هو الحلقة المكتملة لبرامج التعليم، فهذا الأخير هو عبارة عن إمداد الفرد لمعلومات تفسيرية أو تعليمية عامة تساعد على مواجهة المواقف أو حل المشاكل العامة المحتملة، و بالتالي برامج التعليم تمتاز بالشمولية و العمومية، لتأتي برامج التدريب وذلك بتوفير فرصا حقيقية لممارسة ما تم تعلمه، إلا أن التدريب يشمل على اكتساب معارف جديدة، والتعرف على التكنولوجيات الحديثة، وهذه الأخيرة من ابتكار الفرد، لهذا تعمل كل دولة على توفير الظروف الملائمة لتشجيع الأفراد على إستحداث التكنولوجيات وتطوير الموجودة.

### ● التكنولوجيا و المعرفة:

تعتبر التكنولوجيا و المعرفة ركائز التقدم في الوقت الراهن، ومن أهم المستلزمات لبقاء وتنمية المنظمات واكتسابها القدرة على المنافسة العالمية، ويكمل دورها في زيادة نسبة الاستفادة من الموارد المتاحة وتحسين الإنتاجية من خلال تعظيم المهارات البشرية وتطويرها .

و التكنولوجيا هي كلمة لاتينية تعني التحدث عن المهارة من حيث الدقة و التطبيق<sup>1</sup>، وهي مجموعة الأساليب و الأدوات التي يستخدمها المجتمع في إنتاج احتياجاته ومتطلباته ووظائفه

---

<sup>1</sup> جمال محمد الكفاي " الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية" مصر، دار الثقافة للنشر، 2007، ص

المختلفة، ويمكن اعتبار التكنولوجيا هي مجموعة إنتاج التقدم العلمي و الصناعي، مما يؤدي إلى التطور التكنولوجي، وهذا الأخير يعمل على ابتكار طرق جديدة لاستخدام الموارد، بحيث تكون أكثر كفاءة .

و المعرفة تقترن بالتكنولوجيا،كون هذه الأخيرة تحتوي على معرفة متميزة كما ونوعا وتطبيقا فالتكنولوجيا تعكس المستوى المعرفي للمجتمع، ويوجد نوعين من التكنولوجيا .

- **المجسدة (الصلبة):** هي تأخذ شكل مادي ملموس وتشمل الآلات و المعدات والسلع الوسيطة و الموارد البشرية المدربة.

- **اللينية:** هي لا تأخذ شكل مادي ملموس و إنما تنفذ بالاستخدام، كبراءات الاختراع العلامات التجارية و المعرفة والمهارة و الخبرة.

### 1-2-3- إشكالية تداخل الأهداف:

تعمل السياسة الاقتصادية من خلال قراراتها و إجراءاتها إلى تحقيق الأهداف الرئيسية وذلك باستعمال عدة أدوات إقتصادية، حسب كل قطاع، وبالتالي قصد الوصول إلى هذه الأهداف يستلزم في كثير من الأحيان تحقيق أهداف أخرى ثانوية، فهذه الأخيرة إن تحققت تؤدي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية، إلا أنه في كثير من الأحيان يمكن استخدام أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الهدف الأول لكن تعيق تحقيق الهدف الثاني، مما يطرح إشكالية تداخلها، وأي الأهداف يتم تحقيقه أولا ولحل هذا الإشكال يتم اللجوء إلى :

- زيادة عدد الأدوات المستعملة :

عند حدوث تداخل الأهداف وذلك عن طريق استخدام أداة اقتصادية تعمل على تحقيق هدف ما وإعاقه الهدف الثاني، تعمل الدولة إلى زيادة أدواتها ووسائلها، قصد تحقيق الهدف الثاني في نفس الوقت إن وجدت أو خلق أدوات أخرى.

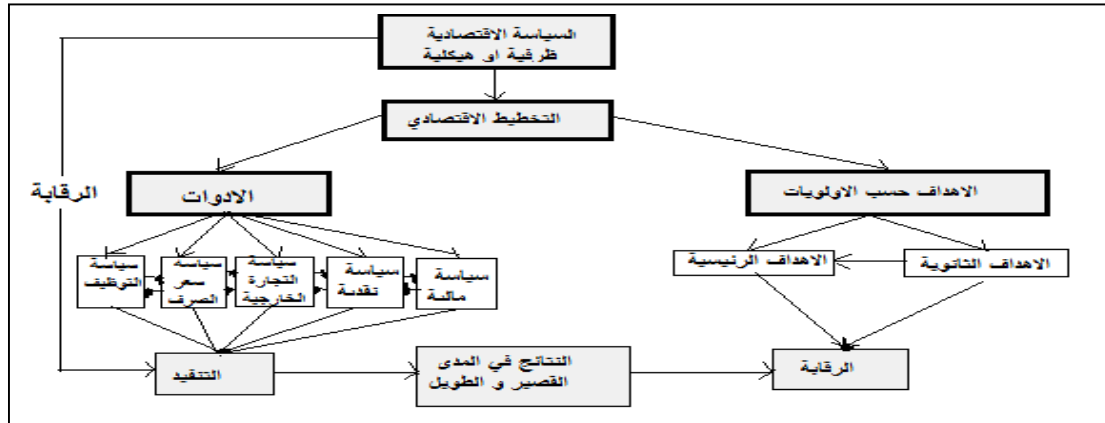
#### • تحديد أولويات الأهداف:

تكون هذه المرحلة منذ بداية تنفيذ السياسة الاقتصادية المرسومة وتحديد القرارات و الإجراءات من طرف الدولة، حيث عند تحديد الأهداف والأدوات المستعملة لتحقيقها يتضح أنه سيتم تداخل بين الأهداف المرجوة، لذلك تلجأ الدولة لتحديد أولويات الأهداف، بمعنى أي الأهداف يتم تحقيقه أولاً، حيث لا يتم هذا عشوائياً وحسب الرغبة، وإنما وفقاً لاعتبارات كثيرة منها المنفعة العامة، درجة ترابط الأهداف المتبقية بالأهداف المتداخلة، وكفاءة الأداة بالنسبة للهدف، ونعني بأنها ذلك التغيير في قيمة هذه الأداة اللازم لإحداث تغير معين في قيمة الهدف... إلخ.

وعند تحقيق الهدف الأول يتم استهداف الثاني، إلا أنه لابد للإشارة عند تحقيق الأهداف حسب الأولويات فإنه لا يمكن التماهي في تحقيق الهدف إلى حد الذروة وإهمال الهدف الآخر، فهذا بعد ذاته قد يحدث تناقضاً.

**مثلاً :** تهدف الدولة إلى زيادة الاستهلاك وعدالة في توزيع الدخل، وبذلك لابد من زيادة الدخل الحقيقي المتاح، وبالتالي لابد من تخفيض الضرائب، والعدالة في التوزيع الدخل تعتمد على نظام الضرائب، لذا لتحقيقهما معاً لابد أن يكون نسبي، يعني عدم التماهي في زيادة الاستهلاك حتى يتحقق هدف عدالة توزيع الدخل.

كما أنه عند تحديد أولويات الأهداف يتضح بذلك التركيب الهرمي لها، سواء كانت رئيسية أو فرعية حيث أن هذه الأخيرة تعمل على تحقيق هدف رئيسي أو أكثر، وبالتالي يتحدد هيكل السياسة الاقتصادية الكلية كالآتي :



شكل 04 : هيكل السياسة الاقتصادية

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على كل ما قدم من معلومات نظرية

### 3-1 - أدوات السياسة الاقتصادية :

الاقتصاد هو تركيب معقد لعدة مجالات وقطاعات تتداخل فيما بينها ويؤثر كل واحد على الآخر، إلا أن في كل مجال أو قطاع يوجد مميزات وخصائص تجعله ينفرد بها، وبالتالي وجود أدوات يستعملها للوصول إلى هدف معين، ومن جملة هذه القطاعات الاقتصادية سنركز على القطاعات الأكثر سرعة في التأثير و التأثير وهي التجارة الخارجية، سعر الصرف، سياسة التشغيل، السياسة المالية والسياسة النقدية، إلا أنه في هذا المبحث لن نتكلم على السياسة المالية و النقدية .

#### 1-3-1 سياسة التجارة الخارجية:

بعد الثورة الصناعية عرفت الدول الكبرى مرحلة كساد خانقة نتيجة كثرة الإنتاج وقلة الاستهلاك، مما أدى إلى ضرورة التفكير في تصريف الإنتاج خارج أرض الوطن المنتج ، ومحاولة

البحث عن أسواق جديدة ,مما ساعد على ظهور منظمات ومؤسسات دولية تعمل على تنظيم التعاملات والتبادلات التجارية الخارجية وأهمها المنظمة العالمية للتجارة, وهذا لا ينفي وجود التجارة الخارجية منذ القدم, ولتنظيم هذه التعاملات, اعتمدت دول العالم على نوعين من السياسات. ونقصد بسياسة التجارة الخارجية هي مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم, والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي<sup>1</sup>

### 1-3-1-1-أنواع السياسة التجارة الخارجية:

نجد نوعان نذكرهما .

- **سياسة الحماية:** يطلق عليها أيضا بالسياسة الحمائية أو سياسة تقييد التجارة الخارجية, وهي مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي توضع بقيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو نوعية, تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية التي تعبر حدود الدولة , لتحقيق أهداف اقتصادية معينة .

ومفهوم الحماية هو نسبي يعبر عن درجة التقييد في التعامل الخارجي و أقصى درجات الحماية هي الانغلاق , وقصد تحقيق هذه السياسة تستعمل عدة أدوات نذكر منها .

#### ● السياسات الضريبية :

تتعلق بما تفرضه الدولة من ضرائب على الواردات و على الصادرات, مما يزيد من تكلفة النقل لجعل من عمليات التبادلات التجارية باهظة الثمن, وبالتالي انخفاضها, غير أن هذه

---

<sup>1</sup> محمد نداء الصوص " التجارة الخارجية" الاردن ,مكتبة المجمع العربي , 2008, ص63

الضرائب تكون نوعية على حسب المنتجات وكمية على حسب الكميات, مما يعمل على تحديد الكمية الصادرة و الواردة من منتج معين ( نظام الحصص ).

كما أنه قد تكون هذه الضرائب مقدرة بمقدار نقدي على حسب الوحدة المستوردة وتدعى بالضريبة القيمة أو بنسبة مئوية من سعر الوحدة<sup>1</sup>, فكل منهم يؤثر على الإنتاج المحلي و الاستهلاك و الواردات, إلا أن كل نوع وله خصائصه وفعاليته, فالأولى تكون سهلة الحساب وفعالة في حالة انخفاض سعر الواردات مقارنة بالإنتاج المحلي, مما يزيد من سعرها, وذلك بإضافة الضريبة إلى أسعار البيع داخل السوق المحلي, إلا أنها تفقد فاعليتها في حالة التضخم بسبب ارتفاع الأسعار المحلية مع انخفاض أسعار السلع المستوردة, مما يؤدي إلى لجوء المستهلكين إلى الإنتاج المستورد, وبالتالي تكديس الإنتاج المحلي, على عكس النوع الثاني فإنه يتميز بتغيير درجة الحماية تلقائيا مع تغير الأسعار وذلك على حسب الظروف الاقتصادية .

وتعمل الدولة على فرض هذه الضرائب على الاستيراد قصد بلوغ هدف حماية المنتجات المحلية مما يدعوا إلى ضرورة أن تكون هذه الضرائب فعالة, إلا أنه السؤال الذي يطرح نفسه على أي أساس يتم تحديد قيمة الضريبة سواء كانت نسبة مئوية أو قيمة نقدية من سعر الوحدة المستوردة حتى تكون سياسة الحماية فعالة؟

داخل الاقتصاد يوجد خيارين إما الإنتاج أو الاستيراد لتلبية حاجات المجتمع وإشباعها, عند انتهاء خيار الإنتاج يحتاج الاقتصاد إلى المواد الأولية , وهذه الأخيرة يتم استيرادها, ضمن

---

<sup>1</sup> Bonri chouki " la logistique du commerce exterieur en algerie" Alger, édition edik ,sans année, p187



هذين الاختيارين يعمل الاقتصاد على تدنية التكاليف , ففي حالة استيراد المنتج النهائي أو مواد أولية تفرض ضريبة على الاستيراد وهذا ما يقود إلى حساب معدل الحماية الفعال<sup>1</sup>.

حيث أن

القيمة المضافة في الدولة المستوردة- القيمة المضافة تحت التجارة الحرة

معدل الحماية الفعال =  $\frac{\text{القيمة المضافة تحت التجارة الحرة}}{\text{القيمة المضافة في الدولة المستوردة - القيمة المضافة تحت التجارة الحرة}}$

القيمة المضافة تحت التجارة الحرة.

القيمة المضافة في الدولة المستوردة = السعر المحلي بما فيه الضريبة- تكلفة الإنتاج بما فيها

ضريبة الاسترداد

القيمة المضافة تحت التجارة الحرة= السعر الدولي للمنتج بدون ضريبة - السعر الدولي للسلع

الوسيطية المستوردة بدون ضرائب قبل الاسترداد

مع وضع فرضية أن حساب القيمة المضافة في الدولة المستوردة تكون على أساس السعر الدولي

للمنتج مع إضافة ضرائب الاسترداد.

#### • السياسات غير ضريبية :

بالإضافة إلى السياسة الضريبية ,تدخل الدولة لحماية سوقها عن طريق إجراءات وتدابير غير

ضريبية ,قصد الحد أو تقييد تبادلاتها التجارية ,نجد نظام الحصص, فهذه السياسة تعمل على

<sup>1</sup> Pantz Dominique " institutions politiques commerciales internationales"paris, édition Armand colin ,1998 ,p 47

التحديد الكمي للواردات بالنسبة للدول المستوردة و التحديد الكمي للصادرات بالنسبة للدول المصدرة وهذا بتراضي الطرفين, وتتحدد هذه الكمية حسب مقدار فائض الطلب داخل الدولة المستوردة بالنسبة لسياسات تحديد حصص الواردات, وعلى حسب مقدار فائض العرض في الدولة المصدرة بالنسبة لسياسة حصص الصادرات .

### – سياسة الحرية :

قامت هذه السياسة على عدة نقاط نذكرها :<sup>1</sup>

- ارتفاع أسعار المنتجات المحلية بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية السوق بمفردهم , مما أدى إلى زيادة الطلب مقارنة بالعرض .

- كبح القدرات الفردية وعدم تطوير الإنتاج المحلي , وذلك لغياب المنافسة الأجنبية .

ونقصد بسياسة الحرية أو التبادل الحر هو إطلاق الحرية للتبادل , وعدم تدخل الدولة فيه , وأنه لا يحكمه إلا دافع وحيد هو السعي إلى تحقيق الربح , اعتقاداً من أنصارها أن الحرية التجارية تؤدي بالمجتمعات إلى مستويات أفضل وأعلى من تحقيقها للرفاهية الفردية ومن ثم الاقتصادية من خلال النقاط التالية :

<sup>1</sup> يلماظ اكيوز " الدول النامية و التجارة العالمية الأداء و الأفاق المستقبلية " السعودية , دار المريخ, 2006, ص

- يسمح بقيام نظام التخصص الدولي\* الذي جاءت به نظرية التخصص الذي يخدم مصالح الجميع.
- قيام المنافسة الدولية ,وتقليص الاحتكار ويخلق روح الإبداع بين أفراد دول العالم وتشجيع الاستثمار المباشر.
- توسيع الأسواق بالنسبة للمنتجين وبالتالي انخفاض الأسعار , وهذا في صالح المستهلك<sup>1</sup> .

### 1-3-1-2- آثار سياسة التجارة الخارجية :

عند تطبيق السياسة التجارية سواء كانت تقييد أو حرية التجارة الخارجية , فهذا بالتأكيد يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية سلبا أو إيجابا, فالدولة عند اختيارها للسياسة التجارية فهي تهدف إلى ملائمة الظروف المحيطة بها, من هنا يمكن ذكر الآثار المترتبة عن السياسة الاقتصادية على بعض المتغيرات.

- **على توزيع الدخل:** في حالة سياسة الحماية ,وعند فرض رسوم جمركية هذا يزيد من سعر السلعة المستوردة وبالتالي التقليل من الدخل الحقيقي للمستهلكين أي نقص في القدرة الشرائية,

---

\* نظام التخصص الدولي جاء وفقا لنظرية دافيد ريكاردو كحل لنظرية ادم سميث حيث عمل على ضرورة التخصص الدولي في الإنتاج انطلاقا من توافر عناصر الإنتاج بالإضافة إلى الاقتصاد في التكلفة ,وكذا ضرورة التخصص في النوع الأكثر ميزة نسبية في حالة وجود أكثر من ميزة مطلقة حسب ادم سميث

<sup>1</sup> نجيب نعمة الله ,محمود يونس, عبد النعيم مبارك" اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية " مصر ,الدار الجامعية , 2001 ,ص5

وتزید أرباح المنتجين المحليين ،وبالتالي يتم إعادة توزيع الدخل، ولا يكون في صالح ذوي المرتبات الثابتة.

في حالة سياسة الحرية،عند وجود حرية في التبادلات التجارية من دخول وخروج للسلع و الخدمات،يزيد من حدة المنافسة ،وبالتالي وجود عدالة في الأسعار بالنسبة للمستهلكين، ليقود بذلك إلى زيادة القدرة الشرائية رغم وجود ثبات في الأجور،لكن قد يؤدي إلى تصفية بعض المنتجين المحليين غير قادرين على المنافسة بسبب ارتفاع تكلفتهم، هذا على المستوى الوطني، غير أنه على المستوى الدولي عند قيام نظام التخصص وفقا لتوافر عناصر الإنتاج التي تميز دولة عن أخرى فمثلا هناك دول تتوفر على عنصر رأس المال ودول أخرى تتوفر على عنصر العمالة، و بالتالي دول النوع الأول تخصص في إنتاج كثيف رأس المال ،ودول النوع الثاني تخصص في إنتاج كثيف العمالة،مما يزيد من طلب العنصر المتوفر وبالتالي ارتفاع السعر، وهنا يعاد توزيع الدخل لأصحاب عنصر الإنتاج الوفير وبالتالي تقليل الفجوة القائمة في الأجور بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة.

- على تخصيص الموارد الاقتصادية : في حالة سياسة الحماية، عند فرض الرسوم الجمركية فإن سعر السلعة المستوردة يرتفع بالنسبة للسلع المحلية وفي حالة بيع المنتجات المحلية بأسعارها دون رفعها إلى أسعار السلع المستوردة، هذا سيؤدي إلى ركود السلع المستوردة، مما يوجب المستهلكين للتوجه للسلع البديلة ( مثلا الشاي بديل للقهوة) الأمر الذي يعيد تخصيص الموارد الاقتصادية بتحويل بعض الصناعات و الأنشطة إلى الصناعات المنتجة لبدائل الواردات،مع شرط أن أذواق المستهلكين متجهة إلى السلع المحلية، وبالتالي محاولة الوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

في حالة حرية التجارة الخارجية و التوجه إلى الأسواق الخارجية لابد أولاً من تحقيق الاكتفاء الذاتي في السوق المحلية, لكن عند وجود تبادلات تجارية يتضح أن سعرها أعلى من السلع الأجنبية لنفس الإنتاج, يلزم مؤسسات المقيمة في الدولة على تخفيض تكلفتها أو التخلي عن إنتاج هذه السلعة لأنها غير منافسة, وعليه يتم التخصيص في إنتاج سلع أخرى ذات ميزة نسبية, وتستورد السلع و الخدمات التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية, مما يمكنها من الحصول على نفس الكمية وبأقل تكلفة, وبالتالي إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع ذات الميزة النسبية, وهذا ما يساعد للوصول للتخصيص الأمثل.<sup>1</sup>

- **على أسعار الصرف :** في حالة سياسة الحماية, تعتبر سياسة الحماية هي إحدى الوسائل التي تعمل في ظل سعر الصرف الثابت فبفضلها يتم تحديد الصادرات و الواردات للدولة, وبالتالي المحافظة على سعر الصرف المثبت, أما في حالة سعر الصرف الحر فإن سياسة الحماية تعمل على استقرار أسعار الصرف والتقليل من حدة تقلباتها, وذلك بفضل تحديد الصادرات و الواردات, وبالتالي التحكم في عرض والطلب على النقود المحلية مقابل العملة الأجنبية.

في حالة حرية التجارة مع سعر صرف مثبت, عند وجود حرية التبادلات التجارية أي دخول وخروج السلع و الخدمات دون قيود يجعل من أسعار الصرف تتغير على حسب الحالة, في حالة الواردات أكبر من الصادرات هذا يؤدي لانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية, وهذا بسبب زيادة الطلب على العملة الأجنبية لتسديد فواتير الواردات, مما يضطر الحكومة للتدخل بإحدى وسائلها لإعادة رفعه من جديد, أو بمجرد ارتفاع العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية

<sup>1</sup> محمد السيد احمد السريتي " اقتصاديات التجارة الخارجية " مصر , مؤسسة رؤية, 2008 , ص 133

سترتفع أسعار الواردات المقيمة بالعملة المحلية مقارنة بالإنتاج المحلي , وبالتالي يؤدي إلى نقص الواردات و الطلب على العملة الأجنبية, والعكس في حالة ارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات.

أما في حالة حرية التبادلات التجارية مع أسعار صرف حرة ,تعمل حرية التبادلات التجارية على تحديد القيمة الحقيقية للنقود سواء كانت محلية أو أجنبية, ففي حالة الواردات < الصادرات هذا يؤدي إلى ارتفاع العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية بسبب كثرة الطلب عليها لتسديد فواتير الواردات, مما يقلل من قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية, مما يشجع الصادرات بسبب انخفاض السعر المقيم بالعملة الأجنبية في الأسواق الخارجية ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية , وبالتالي ارتفاع قيمتها والعكس في حالة الصادرات اكبر الواردات .

عند القيام بالتبادلات التجارية الخارجية لابد أن نراعي اختلاف العملات النقدية و بالتالي اختلاف القيمة النقدية للعملة الوطنية و الأجنبية , مما يخلق فروقا ,وهذا يطرح إشكال كيفية تحديد قيمة العملة ؟ أو ماهي السياسة المتبعة من طرف الدولة لتحديد قيمة عملتها بالمقارنة مع عملة أجنبية؟

### 1-3-2 - سياسة سعر الصرف :

يشهد عالمنا اليوم حركية دائمة بين الأشخاص في مختلف دول العالم سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين ,وذلك عبر عدة قنوات سواء كانت المبادلات التجارية ( صادرات,واردات ) أو إستثمارات أجنبية (مباشرة أو غير مباشرة) أو السياحة والسفر أو حتى المساعدات الأجنبية, مما يتطلب التعامل بالنقود, والتي تختلف قيمتها من بلد إلى آخر ,هذا ما استلزم إتباع سياسة لتحديد سعر الصرف بالعملة الأجنبية .

نقصد بسياسة سعر الصرف هي كل الإجراءات و التدابير و القرارات المتخذة من طرف الدولة أو السلطة النقدية الأولى في البلد التي تحدد كيفية قياس قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملية الأجنبية. فهي تركز على القيمة الخارجية، أي القدرة الشرائية لوحدة واحدة من النقود المحلية مقابل العملة الأجنبية وهنا نجد نوعان .

### 1-2-3-1- سياسة سعر الصرف الثابت:

ظهرت سياسة سعر الصرف الثابت تقريبا في القرن 17 حتى بداية الحرب العالمية الأولى وفقا لنظام قاعدة الذهب، حيث كانت القيمة التعادلية لكل عملة وطنية تتحدد بوزن الذهب النقي الذي يدخل في صك العملة، وبالتالي سعر الصرف بين عملتين يتحدد وفقا لوزن الذهب، لكن مباشرة بعد الأزمة العالمية وزيادة النمو الاقتصادي الهائل الذي عرفه العالم خلال تلك الفترة، جعل من كميات الذهب المتوفرة غير كافية للاستجابة إلى متطلبات الاقتصاد العالمي، مما استلزم البحث عن نظام جديد يحل مشكل سعر الصرف المقيد المتعلق بقاعدة الذهب، ليتوصلوا في الأخير إلى نظام سعر الصرف الثابت لكن بكيفية جديدة، وهو ما جاءت به اتفاقيات بروتون وودز عام 1945 بحيث حدد السعر التعادلي للدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، لكن على المستوى الرسمي فقط ( بنوك ،مؤسسات دولية...)، قصد جلب سبائك الذهب وتداول الدولار الأمريكي.

ونقصد بسياسة سعر الصرف المقيد هي إعتماد الدولة على تثبيت قيمة العملة الوطنية المحلية مقابل العملة الأجنبية بمعدل ثابت، قصد الحفاظ على قيمة العملة الوطنية من كل التغيرات

المفاجأة التي قد تحدث في سوق الصرف مستعينا بذلك باحتياطي الصرف \* داخل الدولة, لذلك تعمل هذه الدول على المحافظة على أكبر رصيد ممكن من هذا الاحتياطي لمواجهة أي تغيرات قد تحصل, ومن بين التدابير المتخذة لذلك نجد:

- تحديد النفقات للسياح في الخارج.
  - منع الاحتفاظ مدة طويلة بالعملة الصعبة للمصدرين و الموردين.
  - تحديد شراء قيمة الأثاث من الخارج.
  - مراقبة الإقراض الذي يمنح من طرف البنوك الوطنية لغير المقيمين.
  - تحديد إمكانية الاستثمار أو التوظيف المال الأجنبي وتنظيم استثمارات الشركات الأجنبية.
- إلا أنه نجد عدة سياسات لتثبيت سعر الصرف نذكرها:

#### - سياسة الحد الأقصى لسعر الصرف:

تقوم السلطة النقدية بتحديد الحد الأقصى لسعر الصرف لتبادل العملات الوطنية و الأجنبية فتسمح بالتغيرات الحاصلة تحت هذا الحد أي تركه حراً, لكن تتدخل في حالة تجاوزه, فهذه الحالة تعكس وجود فائض في الطلب على العملة الأجنبية مما يضطر للحد منها وذلك بإتباع عدة وسائل, لكن إلى أي مدى تكون هذه الوسائل فعالة مع وجود ما يعرف بالسوق السوداء أو السوق

---

\* احتياطي الصرف هو كل النقود بالعملة الصعبة الموجودة داخل النظام النقدي للدولة , والذي له علاقة مباشرة بنظام سعر الصرف الثابت فهذا الأخير حتى يبقى ثابتاً يتدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للعملة الأجنبية من أجل الحفاظ على معدل سعر الصرف الثابت.



الموازية التي يتم فيها بيع العملات الأجنبية بطريقة غير شرعية، مما يزيد من ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية<sup>1</sup>.

تعتمد هذه السياسة الدول ذات القيمة المرتفعة لعملتها مقارنة مع العملات الأجنبية، مما يرفع من أسعار منتجاتها مقارنة بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي انخفاض مستوى صادراتها، مما يلزمها على تخفيض قيمتها حتى تصبح منتجاتها منافسة عالمياً.

#### - سياسة موازنة سعر الصرف :

في هذه السياسة تعمل الدولة على تثبيت قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية بشرط توفر الدولة على رصيد من العملة الأجنبية، وهذا ما يعرف بالاحتياطي الصرف، فعند حدوث أي تقلب في السعر المثبت بين العملتين الوطنية والأجنبية، تلجأ الحكومة إلى بيع أو شراء العملات الأجنبية لتصحيح ذلك الاختلال.

فعند ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية يعكس على ارتفاع قيمة هذه الأخيرة بالنسبة إلى للعملة الوطنية، مما يدعو إلى ضرورة بيع العملة الأجنبية المتأتية من الاحتياطي الصرف مقابل العملة الوطنية وبالتالي تزيد من الطلب على العملة الوطنية وتتنقص من الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي يتم الرجوع إلى السعر المثبت، والعكس في حالة انخفاض الطلب على العملة الأجنبية، مما يتطلب رصيد كافي من العملات الأجنبية<sup>2</sup>.

#### - سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

<sup>1</sup> محمد السيد احمد السريتي " مرجع سابق " ص 263

<sup>2</sup> مرجع نفسه , ص 265

تعمل بعض الدول ذات القيمة المرتفعة لعملاتها لتخفيضها في حالة عجز ميزان مدفوعاتها وهذا ما لجأت إليه الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة المالية الأخيرة، الناتج عن مشكلة السيولة في السوق النقدية، وبالتالي زيادة الطلب على الدولار لتتوسع الحلقة و تصيب سوق السلع والخدمات عن طريق ارتفاع الأسعار مقارنة بالأسعار الأجنبية مما أدى إلى نقص منافستها، وبالتالي انخفاض صادراتها، مما اضطر الدولة للتدخل وتخفيض قيمة عملتها من أجل تشجيع الصادرات و بالتالي الحصول على السيولة .

عند تخفيض قيمة النقود خارجا ترتفع صادرات ذلك البلد و بالتالي تمويل السوق النقدية عن طريق الادخار و بالتالي القضاء على فائض الطلب على النقود ، وهذا ما يشترط وجود مرونة في الطلب المحلي على الواردات اكبر من "0" ومرونة الطلب على الأجنبي على الصادرات أكبر من "1" .

إلا أنه مع بداية السبعينيات انهار نظام تثبيت سعر الصرف ليتم الإقرار بضرورة ترك أسعار الصرف حرة أي عائمة وفقا لقانون الطلب و العرض للعملات النقدية.

### 1-2-3-2-سياسة سعر الصرف العائم :

يطلق عليه أيضا بسعر الصرف المرن ، الحر ، المتغير، تعمل هذه السياسة على ترك قيمة العملة تتحدد وفقا لقانون العرض و الطلب عليها من الخارج مقابل العملة الأجنبية في سوق الصرف .

ونقصد بسوق الصرف هو المعبر الضروري الذي يتم فيه تداول العملات النقدية ، وهو في الواقع ليس مكان مادي يتم التبادل فيه بل هناك عدة مساحات على المستوى الدول مثل سوق

نيويورك , زيونيخ, طوكيو... وغيرها , وهذا ما يجعل المعاملات في مجموعها لا تنقطع تقريبا على مدار 24 ساعة, 7 أيام<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى تحديد قيمة العملة وفقا لقانون العرض والطلب عليها , هذا لا ينفي وجود تدخلات الدولة و التأثير على قيمة العملة الوطنية , وذلك من خلال ما جاء به DOMINGUEZ ET FRANKEL عام 1993 .

- **القناة النقدية :** ونقصد بها السلطة النقدية للدولة وهي البنك المركزي ويتم ذلك بالتأثير على أسعار الفائدة , فعند تحسين قيمة العملة , يعمل البنك المركزي على جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصد زيادة الاستثمار , وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية لترتفع قيمة العملة الوطنية نتيجة لذلك و العكس .

● **قناة المحفظة المالية:** نقصد بالمحفظة المالية هي كافة الأوراق المالية المتواجدة في السوق النقدية من سندات و أسهم وعقود اختيارات وغيرها , , فعند إتباع سياسة تحسين قيمة العملة الوطنية , يعمل البنك المركزي بعرض الأوراق المالية للتداول مع شرط الدفع بالعملية الوطنية مما يدفع الزبائن إلى ضرورة تحويل عملياتهم للعملة الوطنية , ليزيد بذلك الطلب عليها وتحسن قيمتها , والعكس<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسن خلف فليح " الأسواق المالية و النقدية"الاردين, عالم الكتب الحديث, 2006, ص334

<sup>2</sup> Benassay agnes, goeure benoit. Jacquet pierre ,pisani jean" **politique économique**" paris ,édition de boeck,2004, p269

● **قناة النقود العائمة :** وتدعى أيضا قناة العملات أو الإشارة ,في هذه القناة يلجا

البنك المركزي قصد تحسين العملة الوطنية مقارنة بالعملية الأجنبية ببيع هذه الأخيرة و الطلب على العملة الوطنية, وبالتالي الزيادة في هذه الأخيرة ليتم بعدها تحسين قيمتها .

### 1-3-2-3-أثار سياسات سعر الصرف:

يوجد عدة أثار نلخصها فيما يلي

#### - على احتياطي الصرف :

في حالة تثبيت سعر الصرف ,تعمل الدولة لتثبيتته بعدة وسائل ولعل أشهرها هي اللجوء إلى احتياطي الصرف قصد بيع العملات الأجنبية في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مما يعمل على انخفاض رصيد احتياطي الصرف, وإذا طالت هذه الفترة سيؤدي إلى انعدام احتياطي الصرف وبالتالي العجز عن مواجهة أي طلب من العملة الأجنبية قصد تمويل الواردات.

في حالة سعر الصرف الحر يتم تحديد هذا السعر وفقا لقانون الطلب و العرض في سوق الصرف ,فالاحتياطي الصرف يتغير حسب حالة التبادلات التجارية , فإذا كانت الواردات < الصادرات هذا سيؤدي إلى انخفاض في احتياطي الصرف ,أما إذا كانت الصادرات < الواردات فان الاحتياطي الصرف يرتفع لأن الدفع يكون بالعملية الأجنبية.

#### - على التبادلات التجارية :

عند التحدث عن التبادلات التجارية , فمن الضروري التحدث عن توازن ميزان المدفوعات , وكذلك عن منافسة الأسعار وضرورة توازنها.

• **على ميزان المدفوعات:** في حالة سعر الصرف الثابت ، ووجود عجز في ميزان المدفوعات ، قصد تمويل العجز تلجأ الدولة إلى تغطية فائض الطلب على العملة الأجنبية من خلال بيع العملات الأجنبية أو الإقراض من الخارج (ديون خارجية) ففي حالة بيع العملات الأجنبية هذا يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية ، وبالتالي التأثير على السياسة النقدية ، مما يضطر إلى تخفيض في الطلب على النقود ليصل لنقطة توازن جديدة على نفس المستوى مع ميزان المدفوعات، لكن لكي لا تتأثر السياسة النقدية تلجأ الدولة إلى إجراء عمليات السوق المفتوحة بنفس مقدار بيع العملات الأجنبية ، إلا أنه في بعض الأحيان يمكن أن يكون الخلل في ميزان المدفوعات ناتج عن فائض في الكتلة النقدية لذلك لا ضرورة لإجراء عمليات السوق المفتوحة .

• **على الأسعار:** إن الأسعار في سياسة تخفيض أسعار الصرف هو تخفيض في السعر الصرف الحقيقي أي خفض سعر السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، قصد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، فإذا كانت الصادرات > الواردات فان الدولة تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة المحلية لكي ترتفع الصادرات ومنه يتحقق التوازن في الأجل الطويل ، لكن في حالة إرتفاع الأسعار المحلية في نفس فترة تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى تدهور القدرة التنافسية وارتفاع معدل التضخم

### 1-3-3- سياسة التشغيل أو الاستخدام :

يبحث كل فرد داخل المجتمع على كيفية إشباع حاجاته ورغباته و الرفع من مستواه المعيشي، ولتحقيق ذلك لابد أن يتوفر لدى هذا الفرد عمل، هذا بالنسبة للمستوى الفردي أو الشخصي، أما على المستوى الوطني ، وقصد الوصول إلى الأهداف المسطرة وتحقيق ما يعرف

بالتنمية الاقتصادية لابد أولاً من تحقيق هدف التوظيف بل وأبعد من ذلك الرفع من كفاءة العنصر البشري, بمعنى آخر التخلص من البطالة, وهذا ما تعمل أي دولة من أجله برسم سياسة التشغيل .

ونقصد بسياسة التشغيل هي كافة الإجراءات والتدابير والقرارات التي تعمل على امتصاص البطالة, وتصحيح أو إكمال قوى سوق العمل داخل الدولة<sup>1</sup>, والعمل على خلق فرص عمل يعود إيجاباً على الاقتصاد, المجتمع, حتى على المستوى النفسي للفرد, وهنا نجد نوعين من سياسات الاستخدام<sup>2</sup>.

- **السياسات السلبية passives** :وهي السياسات التي تقوم في الأصل ليس على امتصاص البطالة و إنما على مساعدة البطالين وتعويضهم بمبالغ مالية أو إعانات ومساعدات .

- **السياسات الفعالة actives** :وهي السياسات التي تقوم على دعم بعض المجالات من أجل توسيع العمل وخلق فرص عمل جديدة في المجال التجاري أو غير التجاري ,وكذا التكوين المحترف لمواكبة التطورات وتوظيف البطالين .

مما يترتب عدة أنواع من الاستخدام .

● **الاستخدام المرن** :يتحدد استناداً إلى العمل المأجور لأصحاب العقود المنتهية في الزمن وغير المنتهية في الزمن ,والعمل المؤقت , التريضات , عقود المساعدة .

<sup>1</sup> نجيب نعمة الله,محمود يونس,نعيم عبد المبارك " مرجع سابق " ص 267

<sup>2</sup> Benassay agnes, quere , goeure benoît. Jacquet pierre ,Pisani jean" op cit" p567

• **الاستخدام الثابت أو المستقر:** هو الاستخدام الذي يعتمد على العقود ذات المدة غير

المنتهية وهي تعطي قيمة خاصة للاستقرار في العمل .

رغم تبني عدة سياسات للحد من البطالة, إلا أنه لا يمكن خلق منصب عمل بدون وجوده

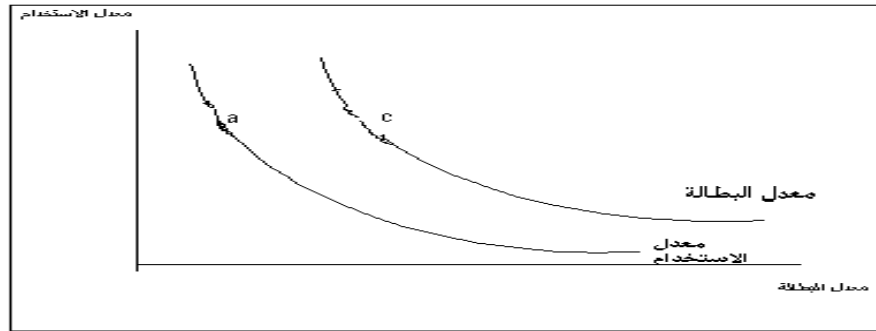
فعلا , أو بمعنى آخر لا يمكن تلبية طلب عمل بدون وجود عرضه أصلا , مما يقودنا إلى مرحلة

التوازن في سوق العمل .

عند التكلم عن التوازن في سوق العمل أي عن عرض العمل والذي يتحدد وفقا لمعدل

الإستخدام , وعلى طلب العمل الذي يتحدد أو نرفقه بمعدل البطالة , إذ أن هذه الفكرة اتفق عليها

أغلبية الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في منحنى beveridge



شكل 05: منحنى beveridge

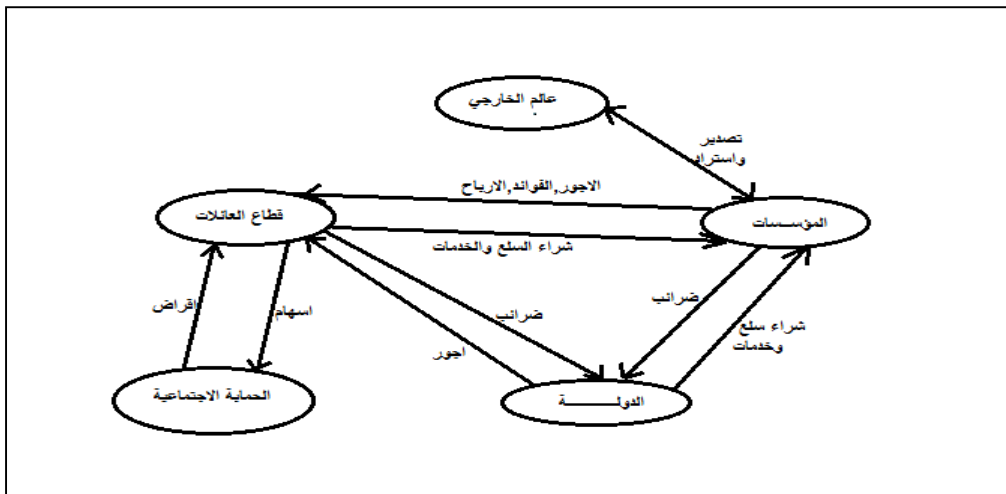
**Source:** Benassay agnes, goeure benoit. Jacquet pierre ,pisani jean" op cit" p536

C هي معدل البطالة في السنة n

a هي معدل الاستخدام في السنة n

c-a يمثل نسبة البطالين عن العمل في السنة  $n+1$ , لكن هل صحيح أن نسبة البطالة تنخفض بمقدار معدل الاستخدام؟ في الحقيقة لا , لان كل سنة يخلق بطالين جدد سواء الذين لم يعملوا أبدا أو حدوث مشاكل في المؤسسات أدت إلى حل هذه الشركات وبالتالي تصريف العمال , إذن في السنة  $n+1$  معدل البطالة c-a الباقي من السنة n نضيف إليه البطالين الجدد, إلا أن هذا الأخير يبقى نسبي بحكم عدة عوامل كالنمو الديمغرافي , النمو الاقتصادي وزيادة خلق مناصب شغل, وكيفية حساب معدل البطالة (من هم الأشخاص البطالين ) ... الخ, وهكذا تبقى الحلقة قائمة

لا نتوقف أدوات السياسة الاقتصادية على التي سبق ذكرها فقط بل أضف إلى ذلك السياسة النقدية والسياسة المالية التي سنتناولها بالتفصيل في دراستنا في الفصول المقبلة , إذ أن مزيج هذه الأدوات بتداخلها وعلاقاتها المتبادلة يشكل السياسة الاقتصادية والشكل التالي يبين هذا التداخل.



شكل 06 : مسار الدورة الاقتصادية.

**Source :** Prager jean claud « la politique économique aujourd' hui » paris, ellipss , 2002 , p 31



من خلال الشكل يتضح لنا العلاقات الموجودة بين جميع القطاعات ودور الدولة في إحداث أي تغيير ترى فيه المنفعة العامة لأفراد المجتمع من خلال أدواتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وفي جميع جوانب الحياة الاجتماعية أو مالية...إلخ.

### خلاصة .

تنظيم إقتصاد دولة يتطلب مجموعة من السياسات الفرعية والتي في مجملها تشكل السياسة الاقتصادية كون أن الإقتصاد هو مجموعة من الأنشطة التي تتداخل فيما بينها بحكم العلاقة ( تأثير ,تأثر) أو مكملة ,مما يجبر الدولة على التدخل للتنسيق جيدا وحتى تخدم كل واحدة الأخرى ,واستغلال الامتيازات بدل التأثيرات السلبية ,وكل سياسة فرعية يتم التخطيط لها بوضع أهداف وإتباع إجراءات وتدابير تساعد للوصول إليها مستعينة بذلك على آليات ووسائل متوفرة تتمتع بدرجة عالية من الفعالية كشرط لاستخدامها.

من جملة السياسات الفرعية نجد سياسة التجارة الخارجية التي تعمل على تنظيم التعاملات مع العالم الخارجي من حيث دخول وخروج السلع والخدمات والقوانين الموضوعة لتشجيعها أو الحد منها على حسب الامتيازات التي تريد الدولة الحفاظ عليها,وهذه الأخيرة تحتاج إلى عملات أجنبية كوسيلة دفع دولية ,هذه الأخيرة تحكمها سياسة سعر الصرف التي يتم خلالها تقييم العملة المحلية بواسطة العملة الأجنبية ,والتي تعمل الدولة على تنظيمه من حيث الحجم والمعاملات ,والتي تتحكم فيه السلطة النقدية,إذ لا تعتبر هي المهمة الوحيدة لهذه الهيئة ,بل هي تعمل أيضا على تنظيم وتسيير ومراقبة العملة المحلية داخل البلد من حيث حجمها ,واستعمال أدوات نقدية للتحكم فيها على حسب حجم السوق وطلباته,والتي تدعى بالسياسة النقدية ,إضافة إلى هذه المهام تعمل عل

تسيير الدين العام الذي يتم اللجوء إليه عند تحقيق عجز في ميزانية الدولة ,وهذه الأخيرة تعتمد في تنظيمها وتحديد جانبيها نفقات وإيرادات على السياسة المالية ,كل هذه السياسات تحدد مسار الأعوان الاقتصاديين في تعاملاتهم وأنشطتهم قصد التوسع والبروز كقوة منافسة,مما يتطلب يد عاملة كفأة ومؤهلة لقيادة الدولة وهيئاتها والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية نحو تحقيق الازدهار والتقدم ,وهذا ما يدعى بسياسة التشغيل,لهذا تعمل السياسة الاقتصادية على التنسيق بين هذه السياسات من خلال :

- تحديد الأولويات في الأهداف لتجنب تداخلها وتعارضها.
- استعمال الأدوات الأكثر فعالية للوصول للأهداف.
- البحث عن الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتوفرة التي تخدم الأهداف المسطرة.
- الاعتماد على أهداف فرعية وهي أهداف السياسات الفرعية كمؤثر على الأهداف الكلية.
- إعداد هيئات وسلطات من أجل تنظيم وتسيير السياسات الفرعية ومراقبتها.

## الفصل الثاني

## دور السياسة النقدية في الاقتصاد

في القديم البعيد لم تكن المعاملات بين الأشخاص تتم بواسطة النقود، بل عن طريق المقايضة، وهي مبادلة السلع والخدمات فيما بينها دون وجود معيار دقيق في التسعير، بل على شكل افتراضي تقديري، إلى أن ظهرت النقود التي تم اعتبارها وسيلة دفع لجميع الحاجات التي يرغب بها الأشخاص، حيث ظهرت أولاً على شكل نقود معدنية ثم ورقية والالكترونية، والتي تعددت وظائفها حتى أصبحت الدولة في حد ذاتها تبني سياسات للتحكم في اقتصادها ونموه، وتحقيق التنمية، وهي ما تعرف بالسياسة النقدية، هذه الأخيرة مرت على عدة مدارس من أجل ضبط كل المتغيرات المؤثرة والمتأثرة بها، من أجل التقدير والتنبؤ بحالة الاقتصاد في الآجال القصيرة للوصول إلى الحالة الاقتصادية المثلى، من خلال استعمال عدة أدوات تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تمس باقي مجالات السياسة الاقتصادية الأخرى.

لذا لتوسيع المعارف تم تقسيم هذا الفصل إلى :

- النقود والسياسة النقدية.
- التوازن النقدي عند المدارس الاقتصادية.
- تأثير وتأثرات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية.

## 2-1- النقد والسياسة النقدية.

لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى السياسة النقدية، والضرورة تفرضها الظروف الراهنة، فليس هناك اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا وبالمستوى المطلوب دون وجود تدخلات للدولة تعمل على ذلك، رغم تداعيات نظام اقتصاد السوق الذي يدعوا إلى حياد الدولة، ولقد تعاضمت الحاجة إلى ضرورة وضع سياسات وتحليلات اقتصادية نظرا لما أفرزته التطورات على المستوى الدولي، وانفتاح الأسواق وظهور العولمة في جميع المجالات، وما نجم عنها من أزمات ومخاطر وبالمقابل رغبة جميع الحكومات في الاستمرار والبقاء والنمو والتقدم، والنقود إحدى الوسائل التي تعمل الدولة على التحكم بها في الاقتصاد من خلال عدة أدوات على مستوى النظام المالي، وبالأخص النظام البنكي، ومن هنا يمكن طرح الإشكال التالي ما المقصود بالسياسة النقدية ؟

### 2-1-1- النقد وأشكالها.

تشكل النقود إحدى أهم الوسائل تأثيرا على جميع جوانب الحياة، قصد تلبية الحاجات وإشباع الرغبات وتحقيق الرفاهية، إذ تخطى دورها في الوقت الراهن الحدود الجغرافية وأصبح ما يعرف بالنظام النقدي الدولي، لتظهر بذلك عدة مؤسسات نقدية دولية، ومن أجل ذلك سنتناول في هذا المطلب مفهوم النقود وأشكالها.

## 2-1-1-1 : مفهوم النقود.

يمثل مصطلح النقود مفهوماً واسعاً على جميع مستويات المجتمع والمجالات الاقتصادية، اجتماعياً، ثقافياً... إلخ، إلا أننا سنركز على المجال الاقتصادي حتى يتم ضبط مفهومها وأبعادها، حتى في هذا المجال تعددت التعاريف، ويمكن عرض بعضها كما يلي :

- النقود هي مجموع وسائل الدفع القابلة فوراً للاستخدام بغية التسديد في أسواق السلع والخدمات<sup>1</sup>.
- النقود هي إمكانية الدفع المباشر للاستعمالات أو الحاجات في سوق السلع والخدمات أو التسوية النهائية لجميع الديون الصادرة من ثغرة في إعطاء النقود.<sup>2</sup>
- النقود هي سلعة تختار من أجل القضاء على المقايضة قصد تحديد أو قياس قيمة السلع النهائية ، أي تحديد الأسعار .<sup>3</sup>

من الملاحظ أنه في التعريف الأول والثالث تم حصر مفهوم النقود فقط على النقود السائلة المتوفرة وقت الحاجة لتسديد قيمة سلعة أو خدمة، في حين التعريف الثاني أضاف مفهوم آخر للنقود، وهي النقود الائتمانية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي، إلا أن جميع التعاريف أهملت جانب آخر للنقود وهي النقود الإلكترونية، ومن هنا يمكن تعريف النقود كما يلي.

النقود هي وسيلة دفع سواء نقداً أو بواسطة ورقة تجارية أو شيكات أو حتى إلكترونية آجلة أو عاجلة لقيمة سلعة أو خدمة من أجل استهلاكها<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> وسام ملاك " مرجع سبق ذكره " ص 11

<sup>2</sup> Diatkine sylvie « **Monnaie et politique monétaire fonction et formes de la monnaie** » France la documentation française, 1994, p03

<sup>3</sup> رشدي مصطفى شيخة " اقتصاديات النقود والمصارف والمال " الطبعة السادسة ، مصر ، دار المعرفة الجامعية

وهذا ما يبرز النقود بخصائص منفردة لا بد من توفرها نلخصها كما يلي:

- صفة القبول العام أي أن يكون المجتمع على استعداد لقبول السلعة المختارة كوسيلة لتسديد الديون أو تسديد قيمة السلع الأخرى، فنتصف السلعة المختارة بصفة العمومية، إذ تطورت هذه الصفة من القبول الاختياري إلى القبول الإجباري عندما تدخلت الدولة للتحكم في هذه السلعة، وأصبحت من يصدرها ومن تفرضها بقوة القانون .
- صفة الدوام والثبات، إن عدم ثبات قيمة السلعة يؤدي إلى فقدان الثقة بها، مما يؤدي إلى حالة الاضطراب في التعامل نتيجة ارتفاع وانخفاض قيمتها لسبب ما، لذا يشترط ثبات قيمتها لفترة زمنية معينة.
- صعوبة تزويرها أو تقليدها.
- سهولة الاحتفاظ بها.

## 2-1-1-2 أشكال النقود .

بعد التخلص من نظام المقايضة، والصعوبات التي كانت تواجهه من بينها عدم توافق رغبات المتبادلين، وصعوبة تقدير قيمة السلعة، والوصول إلى بديل يرضي جميع أطراف التبادل التجاري وهو النقود، ومع التطور الهائل الذي شهده العالم في التكنولوجيا، وكذا زيادة التبادلات والنشاطات في عالم الصناعة والتجارة... إلخ، كان لا بد من تطوير وسيلة الدفع لتتماشى مع متطلبات الوقت الراهن، من أجل تفادي عدة مخاطر، وكذا توفير السرعة المطلوبة لإجراء الصفقات، رغم التباعد الجغرافي، لذا أخذت النقود الأشكال التالية:

---

<sup>1</sup> أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله "اقتصاديات النقود والتمويل" مصر، دار الجامعة، 2005، ص 24.

- النقود المعدنية: يطلق عليها أيضا بالنقود السلعية, في البداية أخذ النقد المعادن الثمينة كمادة لصناعتها , وهذه الأخيرة أظهرت ميزة الندرة مثل الذهب والفضة, إلا أنها تم التعامل بها كوسيط للتبادل و لكن مع التطور الاقتصادي ظهرت النقود النائمة.<sup>1</sup>

من هنا يعطى شكلين للنقود السلعية, إما نقود معدنية كاملة ويتم تداولها على هيئة مسكوكات ذهبية أو فضية أو الاثنين معا, والتي يمكن أن تتعادل قيمتها كنقد مع السلعة المراد استخدامها, أو النقود النائمة التي هي عبارة عن نقود ورقية تصاحب النقود المعدنية و تتوب عنها في التداول بنسبة 100 % , وذلك لعدة أسباب :

+ حماية النقود المعدنية من التآكل والسرقة وثقل حملها .

+ نفقات طبع النقود النائمة أقل بكثير من سك النقود.

- النقود الورقية :بدأ ظهور النقود الورقية تزامنا في عصر سيادة النقود المعدنية على شكل نقود نائمة ,بمعنى استعمالها في نفس الوقت ,لكن سرعان ما إتجه الأفراد وفضلوا إيداع المعادن التي لديهم في خزائن عند الصاغة لتأمينها <sup>2</sup>, من السرقة مقابل الحصول على شهادة ورقية ,عبارة عن تعهد, وانتشرت الفكرة والثقة بين جميع الأفراد لتصبح هذه الشهادات محل تبادل ,بالإضافة إلى تحويلها إلى ذهب متى شاءوا .

لقيت هذه الشهادات تطورا ,إذ أصبح الأفراد لا يحملون الذهب واكتفوا بهذه الشهادات ,وبعد الانتشار الواسع أصبحت البنوك هي المصدرة الوحيدة لها, بالإضافة إلى النقود المعدنية, ولا يتم مقابلة تحويلها إلى معادن نفيسة, وتعتمد قيمتها على ما تحدده هيئة الإصدار لها وعلى غطاءها

<sup>1</sup> حسين محمود الوادي, وآخرون "النقود والمصارف" الاردن , دار المسيرة , 2010, ص17

<sup>2</sup> Gronier Anne marie « monnaie et politique monétaire » paris ,cahier francais, N°267 sans anné,p68



من العملات الأجنبية القابلة للتحويل وبعض الأصول الأخرى، ومن هنا نجد نوعين من الأوراق الورقية:

+ القابلة للتحويل: تصدرها البنوك وتعطى للأفراد حيث يمكن تحويلها إلى معادن نفيسة، لكن ليست بنفس القيمة المكتتة وإنما نسبة معينة فقط، وهي تشبه لحد كبير النقود النائمة.

+ غير قابلة للتحويل: هي نقود لا يمكن مقابلتها بالمعادن الثمينة يتم إصدارها من طرف البنك المركزي، تستمد قيمتها من إلزام جميع الأفراد بقبولها في التعامل بوصفها عملة رسمية، وإمكانية استعمالها لفرض إشباع الحاجات والرغبات، ومن خصائصها أنه لا يمكن تداولها خارج حدود البلد، وأن قيمتها أكثر عرضة للتغير لاختلاف العرض والطلب.

- النقود المصرفية (الائتمانية): تعتبر النقود المصرفية هي جميع ودائع الأفراد التي تكون على ذمة البنك والقابلة للدفع عند المطالبة بها ويتم تحويلها بواسطة الشيكات<sup>1</sup>، وبالتالي النقود المصرفية ليست لها كيان مادي، وإنما متمثلة في حسابات في دفاتر البنوك، لهذا يقال أن البنوك لها القدرة على خلق النقود، وذلك من خلال فتح حسابات جديدة لمدخرين جدد.

- النقود الالكترونية: هي أحدث صور النقود، ويطلق عليها أيضا بطاقات الدفع الالكتروني أو وسائل الدفع الحديثة، إذ تتوب النقود الحقيقية في عمليات تسوية المدفوعات وتقوم بجميع وظائف النقود كوسيلة للتبادل<sup>2</sup> ومن أشهر أنواعها:<sup>3</sup>

+ بطاقات الائتمان.

+ بطاقات الدفع الفوري.

---

<sup>1</sup> مجيد ضياء الموسوي " الاقتصاد النقدي قواعد، انظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية "الجزائر، دار الفكر

الجزائر، بدون سنة، ص32

<sup>2</sup> فاضل طاهر البياتي " النقود والبنوك " الاردن، دار وائل، 2013، ص38

<sup>3</sup> خيرية حسين الوحيد " النقود الالكترونية من منظور إسلامي " الامارات، الشارقة، دار العلوم، 2005،

+ بطاقات الدفع المؤجل، أو بطاقات اعتماد النفقات.

+ بطاقات التحويل الإلكتروني<sup>1</sup>.

+ بطاقات الصراف الآلي.

+ بطاقات كروت ضمان الشيكات.

### 3-1-1-2 وظائف النقود .

للقود عموماً وظائف دقيقة تقوم بها مثل جميع السلع التي تلعب دور الوسيط في أداء المعاملات، وترتبط هذه الوظائف بجميع جوانب محيط التبادل حتى تضمن نوعاً من العدالة لجميع أطراف هذا التبادل و نذكر منها:

+ كوسيط للتبادلات أو الدفع. وهي الوظيفة التي ارتبطت تاريخياً بإنهاء نظام المقايضة ونجاحها يتوقف على خاصية القبول العام، حيث لقيت النقود بجميع أشكالها دوراً في المعاملات باعتبارها هي الوسيط بين عملية البيع والشراء، حيث يتم التنازل أو التضحية عن النقد مقابل سلعة أو خدمة.

+ كمقياس للقيمة: من المعروف أن القياس الطبيعي هو محاول تقييم السلع والخدمات بأوزانها أو مقاديرها المادية كالمتر، الكيلوغرام... إلخ، والقياس السلعي التبادلي هو محاولة قياس قيمة كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى، أما القياس النقدي هو استخدام النقود كقيمة، وهذا معناه تحديد عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على سلعة أو خدمة، وبالتالي عملت هذه الطريقة على

---

<sup>1</sup> منير محمد الجذبيهي، ممدوح محمد الجذبيهي " النقود الإلكترونية" مصر، دار الفكر الجامعي، 2005، ص12

تحديد وحدات القياس لجميع السلع والخدمات ,وكذا ترجمة القوة الشرائية وتقلباتها بفضل تغيرات في قيمة السلعة,كما أن النقود تعتبر مقياسا حاليا ومستقبليا وحتى سابقا لقيمة أي سلعة.<sup>1</sup>

+ كمخزن للقيمة: ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الثبات والدوام وهي مكملة للوظائف السابقة,وتعتبر من أهمها في العصر الحديث ونعني بمخزن للقيمة أن النقود لما تمثله من قوة شرائية يمكن أن تحدث في أي لحظة,أي أن يحتفظ بها سائلة لتتفق في فترة لاحقة,وهي بذلك تربط قيمة السلعة بفكرة الزمن ,وعليه فإن النقود تلعب دورا هاما في تحقيق الادخار وتراكم رأس المال,إلا أن هذه الوظيفة تقل أهميتها عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم, وهذا ما ساعد على بروز وظيفة أخرى وهي امتياز السيولة ,والمقصود بها هي القدرة على خيار باستبدال النقود بأي سلعة أو خدمة ,وهذا ما يعبر على استثمارها بشراء أصول التي تكون أكثر سيولة ,وهذا كلما كانت أكثر قابلية للبيع في الأمد القصير \* ,ونظرا للأهمية البارزة للنقود التي تتمثل في الوظائف التي تؤديها داخل الاقتصاد ,استلزم ضرورة لتنظيمها وتسييرها وفقا لمتطلبات والظروف الحاصلة للدولة ,وهذا ما يدعى بالسياسة النقدية.

## 2-1-2-السياسة النقدية.

في ظل الظروف المتطورة داخل اقتصاديات البلدان وتشعب قطاعاتها وتداخلها ,استدعت الضرورة إلى تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات أو بالأحرى أسواق ,وكل سوق تم وضع سياسة لتنظيمه وسيره,قصد التأثير على المتغيرات لتحقيق الأهداف المسطرة ,والسوق النقدي هو بدوره يعمل على

---

<sup>1</sup> وسام ملاك " مرجع سبق ذكره" ص 12 .

\*هناك عدة فئات السيولة -السيولة الفورية وهي الأصول التي تكون سائلة تماما- السيولة عاجلة هي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود في الآجال القصيرة جدا.-السيولة الآجلة.هي الأصول التي لا يمكن تحويلها إلى نقود في الآجال القصيرة أي المدة المتوسطة وطويلة الأجل

وضع وتنفيذ السياسة النقدية ,انطلاقا من تخطيط الأهداف ,واستعمال أدوات مناسبة وصولا إلى التأثيرات المطلوبة.

## 2-1-2-1- مفهوم السياسة النقدية.

تعددت التعاريف والمفاهيم التي وضعت للسياسة النقدية, لاختلاف أو تطور النقود عبر التاريخ, ويمكن أن نذكر منها في النقاط التالية:

- تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض

النقود والتوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين, أي هي رقابة على

النقود ,ويمكن أن تكون تقييدية أو توسعية.<sup>1</sup>

- تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان

وتنظيم السيولة العامة.<sup>2</sup>

تم ربط السياسة النقدية بالدولة مما يعني عدم استقلاليتها ,وهذا ما يعارض نظام السوق.

- السياسة النقدية آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة

بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن للسياسة النقدية عدة أركان لا بد من توفرها:

---

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية" الطبعة الثانية بن عكنون الجزائر ,ديوان المطبوعات الجامعية 2003,ص 53

<sup>2</sup> بن علي بلعزوز "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" الجزائر ,ديوان المطبوعات الجامعية, بدون سنة,

ص112 . انظر ايضا Mankiw Gregory « monetary policy » américa edition national

bureau of economic 1994 -p221

<sup>3</sup> عبد الله خيايه " الاقتصاد المصرفي " مصر ,مؤسسة شباب الجامعة , 2008, ص200 .

+ هي مجموعة إجراءات وتنظيمات <sup>1</sup>.

+ سلطة القرار هي البنك المركزي <sup>2</sup>.

+ آلية التحكم هي الكتلة النقدية.

+ هدفها الوصول للأهداف الاقتصادية.

من هنا يمكن وضع تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتحكمية في الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، من خلال عدة أدوات يفرضها البنك المركزي على البنوك بجميع أنواعها، قصد تحقيق أهداف السياسة العامة وأهداف السوق النقدي.

قبل الخوض في موضوع السياسة النقدية ومحدداتها لابد من توضيح بعض المصطلحات ذات العلاقة التي سنكرر خلال بحثنا.

+ الكتلة النقدية. هي مجمل النقود الموجودة داخل الاقتصاد والتي تم تداولها بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لقراراتهم وسلوكياتهم.

+ القاعدة النقدية. هي مجمل النقود التي يتم إصدارها وضخها في الاقتصاد من وقت لآخر، ولهدف معين من طرف السلطة النقدية والتي تتصف بالسيولة التامة.

قاعدة النقدية = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الاحتياطات النقدية للمصارف لدى البنك المركزي.

وتتمثل مصادرها التي تتحدد من خلال البنود المقابلة للقاعدة النقدية كالتالي:

<sup>1</sup> Pariente George « **Elements d'économie monétaire** » paris, economica, 1983, p 78

<sup>2</sup> خلف حسن فليح " الاسواق المالية والنقدية " الاردن ، عالم الكتب الحديث ، 2006 ، ص 81

• صافي المستحقات على الحكومة. ينشأ هذا البند عندما تقوم الحكومة بالاقتراض

من البنك المركزي من أجل تمويل عجز الميزانية أو بتحديد الدين العام مستحق

السداد.

• صافي المستحقات على الاقتصاد: هو الائتمان المقدم لتمويل العمليات الاقتصادية

من البنوك التجارية على شكل قروض, ويبرز هذا البند عند محاولة تنمية مجال معين وتشجيعهم,

مما يزيد من عملية الطلب على القروض, وهذا ما يضطر البنوك التجارية إلى إعادة خصم الأوراق

التجارية من طرف البنك المركزي, مما يزيد من حجم الكتلة النقدية.

• صافي المستحقات على العالم الخارجي: هي كمية الذهب والعملات الأجنبية

المتواجدة في النظام البنكي, والتي تعتبر وسيلة دفع دولية, إذ أن جميع المعاملات مع الخارج

تصدير أو اقتراض أو استثمارات أجنبية, فوائد على رؤوس الأموال المتواجدة في الخارج, يتم

إدخالها إلى أرض الوطن على شكل عملات أجنبية وذهب, ولكن يتم تداولها على شكل عملة

وطنية من طرف الوحدات الاقتصادية, مما يتطلب تحويلها وهذا ما يزيد من الكتلة النقدية.

+ المجمعات النقدية: هي عبارة عن كمية النقود المعروضة المتمثلة في كافة أشكال النقود التي

بحوزة الأفراد والمؤسسات, وهذا ما أدى إلى عدة تعاريف في تحديد أشكال النقود الداخلة في

العرض النقدي .<sup>1</sup>

• المفهوم الضيق  $M_1$  وهي عبارة عن مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما

خلال فترة زمنية معينة, وهي العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي

• المفهوم الواسع  $M_2$  بالإضافة إلى المفهوم الأول يتم إدراج أشباه النقود (الودائع لأجل)

---

<sup>1</sup> Artus Patrick– Morin Peirre « **Macroéconomie appliquée** » 1<sup>er</sup> edition, paris, universitaire de France, 1991, pp104–105

• المفهوم الأوسع  $M_3$  بالإضافة إلى المفهوم الواسع يتم إدراج الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار.

هذه أهم المجاميع المتواجدة في أغلب دول العالم ,إلا أنه في الدول الأكثر تطورا في مجال خدمات البنوك,تم خلق مجاميع أخرى لتحتوي كل أشكال عرض النقود المتواجدة,و يجدر الذكر أنه لا يتم الإجماع على هذا الشكل للمجمعات من طرف جميع السلطات النقدية في البلدان ,وهذه الأخيرة تعمل جاهدة لرسم السياسة النقدية الملائمة التي تحقق الأهداف المرجوة,مما يستلزم تحديد العلاقة بين كل هذه المفاهيم.

إن كانت السياسة النقدية تتحدث عن الكتلة النقدية المعروضة وهذه الأخيرة تتحدد بفضل المجمعات النقدية التي يتم تحديدها من طرف السلطة النقدية في أي بلد بما فيها القاعدة النقدية وهي كل الإصدارات الجديدة,والسياسة النقدية تحتاج إلى:

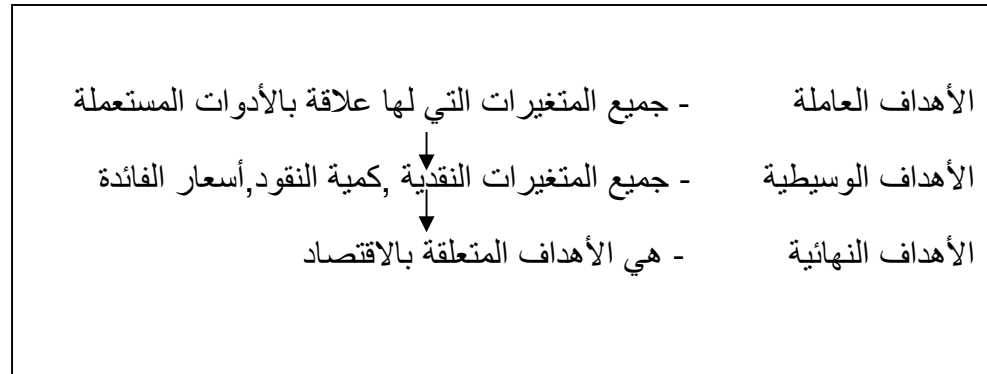
-تحديد الأهداف المرجوة.

-اختيار الأدوات الملائمة لبلوغ الأهداف المرجوة.

## 2-2-1-2-أهداف السياسة النقدية.

كل مجال من مجالات الاقتصاد يتم تسييره بواسطة سياسات موضوعة ابتداء من التخطيط ,وصولاً إلى الرقابة والتنفيذ والتوجيه يتم من خلال مجموعة من النقاط وهي دراسة الوضعية ,ثم تحديد الأهداف وأخيرا تحديد السبل أو الوسائل التي توصلنا للأهداف,ومجموع هذه السياسات والأهداف تؤدي إلى تحقيق واقع الاقتصاد ككل.

والسياسة النقدية كغيرها من السياسات تضع جملة من الأهداف تعمل على بلوغها ,إلا أن الاختلاف بينها وباقي السياسات كونها لديها عدة مستويات من الأهداف تختلف باختلاف مستويات النظام النقدي أو المصرفي ويمكن إيجازها في المخطط التالي:



شكل 07 : مستويات أهداف السياسة النقدية

source: Brana Sophie, Cazals Michel « la monnaie » paris, edition dunod,

1997,p90

1-2-2-1-الأهداف النهائية: تختلف الأهداف النهائية للسياسة النقدية باختلاف النظم

الاقتصادية السائدة ,وطبيعة النظام المصرفي القائم ,وكذا الظروف الاقتصادية بصفة عامة,إلا أنه

يوجد أهداف لا تتغير بفعل هذه الصعوبات يمكن ذكرها:

- إستقرار مستوى الأسعار.يعتبر كل من gustave cassel و reyns أن استقرار المستوى

العام للأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية<sup>1</sup>, فتحقيق هذا الهدف يؤدي بالضرورة إلى

استقرار قيمة النقود ,فاختلال الأسعار يؤدي بحدوث اضطرابات كبيرة في العلاقات بين

الأعوان الاقتصاديين سواء داخل الدولة أو خارجها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بكري انس ,صافي وليد " النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق " الاردن ,دار المستقبل , 2009 , ص179

<sup>2</sup> Angel Benjamin « l'union économique et monétaire » paris, edition ellipses,2006,p102



- **استقرار أسعار الصرف** . تعمل السياسة النقدية على استقرار أسعار صرفها ومحاولة التقليل من التغيرات الحادة الحاصلة على قيمة النقود المحلية مقارنة بالعملات الأخرى، حتى تضمن تحقيق الثقة لدى المتعاملين الأجانب ، وحتى المحليين وجعل التجارة الدولية تقوم على أوسع نطاق ، والتي من خلالها يمكن تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية .<sup>1</sup>
- **استقرار سوق النقد** . عند التكلم عن السوق لابد من التكلم عن العرض والطلب والاستقرار هنا يدعوا إلى التوفيق الملائم بين الكمية المعروضة والمطلوبة للنقود، مما يستدعي عدم وجود فائض في أحدهما ، مما قد يؤدي إلى خلل في إحدى الهدفين السابقين، ففائض في العرض النقود يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وبالتالي ارتفاع الأسعار وفائض في الطلب يؤدي إلى أزمات سيولة.

## 2-1-2-2-الأهداف الوسيطة.

لتحقيق الأهداف النهائية ، لابد من التأثير على المتغيرات النقدية التي تتسم باستجابتها السريعة للسياسات والأدوات المطبقة، فالأهداف الوسيطة هي تلك المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات المرتبطة بشكل ثابت ومقدر للأهداف النهائية،<sup>2</sup> والتي يتم التعبير عنها بقنوات السياسة النقدية ، ويمكن إيجاز هذه المتغيرات النقدية في النقاط التالية:

---

<sup>1</sup> جميل هيل عجمي الجناني، سبيع رمزي ياسين ارسلان " النقود والمصارف والنظرية النقدية " الاردن ، دار وائل، 2009 ، ص 261

انظر أيضا . « europe monnaie et politique économique » Padoa Tommeso schioppa bruxelles perspective européennes 1985-p175

انظر أيضا. حازم محمود عيسى الوادي " كفاءة السياسة النقدية " الاردن ، عالم الكتب الحديث، 2010

<sup>2</sup> صالح مفتاح " النقود والسياسة النقدية " القاهرة ، دار الفجر ، 2005 ، ص 126

## - المجمعات النقدية.

لابد من التفريق بين المجمعات النقدية ومجمعات القروض ,فهذه الأخيرة أوسع وأمثل وأشمل من الأولى كونها تمثل ثلاث نماذج يجب تمييزها ,فالأول الاقتراض الداخلي الإجمالي<sup>1</sup> والذي يمثل مجموع القروض من الداخل والخارج للمقيمين, والثاني هو القروض الداخلية وهي مجموع القروض الموزعة من طرف المؤسسات المالية الناشطة داخل البلد<sup>2</sup> للقطاع العام والخاص وتعد بمثابة مقابلات الكتلة النقدية,والثالث الاقتراض الإجمالي يتضمن هذا النموذج مجموع التمويل إلى الاقتصاد أي مجموع الاقتراض الداخلي الإجمالي مضافا إليه التمويل من الخارج.

والمجمعات النقدية هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة ,وتعكس قدرة الأعوان المقيمين على الإنفاق<sup>3</sup> ,والتي يقوم البنك المركزي من تحديدها وحسابها وفقا لكمية النقود المعروضة والمطلوبة, والبنك المركزي يتم ضبط سياسته بمراقبة كل من المجمعات النقدية ومجمعات القروض معا , لسبب إنفتاح الأسواق ويتم استعمالهما معا ,أو إحداها وفقا لظروف معينة نوجزها في النقاط التالية:

- وضعية ميزان المدفوعات. فإذا كان رصيد العمليات الجارية يشهد عجزا طويلا الأمد ,معناه البلد يعيش فوق إمكانياته ومن الأفضل العودة للتوازن للحد من الإنفاق الداخلي ,وذلك بضبط الاقتراض الداخلي الإجمالي الذي يؤثر على طلب السلع والخدمات, أما إذا كان رصيد العمليات التجارية يشهد عجزا قصيرا الأجل , بالإضافة إلى عدم توازن رصيد حركة رؤوس الأموال, فلا بد

---

<sup>1</sup> Patat jean pierre « monnaie système financier et politique monétaire » 6<sup>ème</sup> édition paris ,economica ,2002 ,p410

<sup>2</sup> وسام ملاك " مرجع سبق ذكره" ص206

<sup>3</sup> محمد يدو " دور نظام المعلومات الوطني في رسم السياسة الاقتصادية" دراسة تحليلية وتقويمية لحالة

الجزائر الفترة الممتدة 2000-2010 - اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر ,2011, ص52

من ضبط المجمعات النقدية ,أي القروض الداخلية, مما يدفعنا إلى اللجوء إلى هدف وسيطي آخر وهو رفع معدلات الفائدة ,وهذا ما يسمح بجذب رؤوس أموال من الخارج, فمن المفيد في هذا المثال هو إبراز نقطة مهمة وهي تداخل الأهداف الوسيطة لتحقيق هدف نهائي.

• استقرار الطلب على النقود.في الوقت الراهن تعددت الابتكارات المالية وتسارع إنتشارها واستعمالها ,ما ساعد على زيادة الطلب على النقود ,هذا من جهة,ومن جهة أخرى إهتمام البنك المركزي بضبط الكتلة النقدية أي عرض النقود<sup>1</sup>, ما أدى إلى عدم استقرار في التوازن, وعدم فعالية في السياسة النقدية , مما استدعى تدخل البنك المركزي باستخدام الاقتراض الداخلي الإجمالي أو القروض الداخلية سواء بالزيادة أو التقليل فيها حتى يعود التوازن.

#### - معدل الفائدة:

نقصد بمعدلات الفائدة هي تلك النسبة المئوية أو الهامش الذي يدفعه المقترض في حين حصوله على قرض للجهة المقرضة<sup>2</sup>, وتختلف هذه النسبة حسب عدة جوانب من عون إقتصادي إلى آخر ,فمثلا الفائدة على القروض لا تساوي الفائدة على الودائع ,هذا بالنسبة للعون الاقتصادي الواحد ,كما أنها تختلف بالنسبة للنوع الواحد ,رغم أن معدلات الفائدة تعتبر أداة من أدوات السياسة النقدية , إلا أن البنك المركزي لا يستطيع أن يفرض نسبة معينة لابد من العمل بها في جميع مؤسسات النظام المصرفي ,إلا أنه يمكن تحديد حد أقصى أو حد أدنى لا يمكن تجاوزه , وهذا ما يجعل من هذه الأداة أقل فاعلية ,علما أن أسعار الفائدة تتعدد .

---

<sup>1</sup> Besson jean louis « **monnaie et finance** » – paris, publication universitaires ,1993,p112

<sup>2</sup>Angel benjamin « **op cit** » p105

فتحديد أسعار الفائدة هدف غير منفصل عن تحديد الكتلة النقدية في الاقتصاد، بواسطة يتحدد الطلب وعرض النقود، أو بالأحرى الطلب على النقود من قبل الأسر والمؤسسات، فبالنسبة إلى المؤسسات وهو ما يتعلق بالتمويلات، ففي حالة سياسة إنكماشية أي التقليل من الكتلة النقدية، يلجأ البنك المركزي إلى رفع معدلات الفائدة، مما يقلل من نسبة الاقتراض لدى المؤسسات البنكية، إلا أنه يؤثر بطريقة مباشرة على المشروعات والاستثمارات<sup>1</sup>، إذ تعتبر هذه السياسة كابته للمشروعات الجديدة ومعركة للمشروعات في طور الانجاز، والعكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة، أما بالنسبة للأسر وهو ما يتعلق بالادخارات، ففي حالة أسعار فائدة مرتفعة تسارع الأسر إلى ادخار أموالها على شكل ودائع لدى المؤسسات البنكية، كي تعود عليهم بأرباح متمثلة في الفائدة، إلا أن السياسة بحد ذاتها لا يمكن القول عنها أنها فعالة بشكل مطلق، إذ تختلف درجة فعاليتها من اقتصاد إلى آخر، وذلك راجع إلى:

- مدى ثقافة المجتمع بمفهوم الادخار.
- مدى ثقة أفراد المجتمع بالمؤسسات البنكية القائمة.
- مدى تمسك الأفراد بالجانب الديني والإسلامي فيما يخص الفائدة ومقاربتها بالربا.

#### - أسعار الصرف:

إن أسعار الصرف تعتبر مؤشر جيد لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بدراسة تغيراتها ومدى الحفاظ على مستواه الكفاء الذي يعكس القدرات الشرائية<sup>2</sup>، لذا تعمل البنوك المركزية على التدخل في تحديد أسعار صرفها في حالة إتباع سياسة الصرف الثابت، أو حتى سياسة الصرف العائم نجد في الحالات الطارئة، أو الأزمات تتدخل الدولة لتحسين الأوضاع، سواء

---

<sup>1</sup> موسى بوخاري لحلو "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية" لبنان، مكتبة حسن العصرية، 2010، ص94

<sup>2</sup> أحمد عادل حشيش "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي" مصر، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص253

رفع أسعار الصرف في حالة التضخم، أو تخفيضها وهذا ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة المالية الأخيرة .

إلا أن هذا الهدف في الوقت الراهن لا يمكن الاعتماد عليه نظرا للتغيرات التي يمكن أن تحصل في ليلة وضحاها نتيجة المضاربة على عملة ما دون وجود مبررا بعوامل اقتصادية موضوعية.<sup>1</sup>

### 2-1-2-2-3- الأهداف الأولية ( العاملة):

الأهداف الأولية هي عبارة عن متغيرات يمكن للسلطة النقدية أن تتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وذلك عن طريق الأدوات المستعملة في السياسة النقدية، ويمكن الإشارة إلى الأهداف الأولية عبر مجموعتين، وذلك لاختلاف المميزات بينهما .

- **المجموعة الأولى:** هي مجوعات الاحتياطات والتي تضم كل من القاعدة النقدية، مجموع احتياطات البنوك، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير مقترضة، حيث أن <sup>2</sup>:  
احتياطات البنوك = ودائع البنوك لدى البنك المركزي = احتياطات الإلجارية + النقود الحاضرة في خزائن البنوك.

احتياطات الودائع الخاصة = الاحتياطات الإجمالية - الاحتياطات الإلجارية للودائع الحكومية والودائع في بنوك أخرى.

الاحتياطات غير مقترضة = احتياطات إجمالية - الاحتياطات المقترضة ( كمية القروض المخصصة).

---

<sup>1</sup> وسام ملاك "مرجع سبق ذكره" ص 208

انظر Pawley Michael « financial innovation and monetary policy » – london, edition rout ledge , 2003, p206 أيضا

<sup>2</sup> مفتاح صالح " مرجع سبق ذكره " ص 124

إلا أنه لم تثبت الدراسات أي هذه المجاميع الأكثر فعالية للتأثير على الأهداف الوسيطة، مما يجعل البنك المركزي يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي.

- **المجموعة الثانية:** تتعلق هذه المجموعة بظروف سوق النقد المتمثلة في المتغيرات التالية، الاحتياطات الحرة، معدل فائدة الأرصدة البنكية، أسعار الفائدة التي تقع تحت رقابة البنك المركزي<sup>1</sup>، إن هذه المتغيرات تتعلق بشكل مباشر بالأفراد والمتعاملين الاقتصاديين مع البنوك، مما يربط فعالية السياسة النقدية بسلوك الأفراد والأعوان الاقتصاديين، ومدى ثقافة المجتمع بالعمليات البنكية من إيداع وإقتراض.

المقصود بمعدل فائدة الأرصدة البنكية، هو المعدل المستخدم بين البنوك في عملية الاقتراض قصيرة الأمد لا يتجاوز اليومين<sup>2</sup>، أما الاحتياطات الحرة هي الفرق بين احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي، والتي اقترضتها منه (فوائض) وتدعى أيضا صافي الاقتراض، أما أسعار الفائدة التي يمكن أن يتحكم فيها البنك المركزي هي المتعلقة بأذونات الخزينة، الأوراق التجارية، ومعدلات الفائدة في السوق المفتوحة بين البنوك.

إلا أن الأشكال، أي هذه المتغيرات الأكثر فعالية للتأثير على الأهداف الوسيطة، إذ يرى النقديون أن استخدام مجاميع الاحتياطات أكثر فعالية بسبب الصلة الكبيرة مع المجمعات النقدية، غير أن الكينزيون يفضلون ظروف سوق النقد لعلاقتها بأسعار الفائدة، إلا أنه لا يمكن أن تتحدد الفعالية بهذه الطريقة، وإنما بسرعة التجاوب والتأثر باستعمال الأدوات النقدية وسهولة قيادته للأهداف الوسيطة.

---

<sup>1</sup> Greuet Jean Yves « monnaie et politique monétaire » France, cahiers français N°267 sans année, p63

<sup>2</sup> أبو الفتوح الناقه " نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية " مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1998 ، ص 134

إن عملية الانتقال من الأهداف الأولية إلى الأهداف الوسيطة تتطلب مجموعة من الأدوات النقدية لإحداث التغير المطلوب في المتغيرات النقدية والكتلة النقدية ككل، وبالتالي تطبيق السياسة النقدية المرجوة سواء إنكماشية أو توسعية

### 2-1-3- أدوات السياسة النقدية .

تعمل السلطة النقدية جاهدة للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، لتحقيق التوازن النقدي من خلال الطلب وعرض النقود، وعدم تحقق هذا الأخير يؤدي إلى عدة مشاكل داخل الاقتصاد والتي تؤدي إلى عدم استقراره ككل لإرتباطه الكبير بكل قطاعات الاقتصاد، وكل مجالات نشاطات الدولة، ومن أهم هذه المشاكل التضخم، إنخفاض قيمة العملة، زيادة الواردات، نقص الاستثمارات،... الخ، مما يستوجب على السلطة النقدية التحكم في كمية النقود المتداولة من خلال الأدوات المسموح لها باستعمالها، والتي تعتبر إجراءات وتنظيمات وقرارات مدروسة يتم تنفيذها من قبل النظام البنكي كافة، والتي تكون إما كمية أو كيفية، ويمكن تلخيص خصائص الأدوات النقدية في النقاط التالية:

- يتم إقرارها من طرف السلطة النقدية بعد تحديد نوع السياسة النقدية.
- هي مجموعة من الإجراءات والتنظيمات والقرارات .
- هي أداة وصل بين الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة والتي تعمل على التأثير في كمية النقد وحجم الائتمان مما يضمن تحقيق الأهداف<sup>1</sup> إذ تنقسم إلى:

### 2-1-3-1- الأدوات الكمية غير مباشرة: هي جميع الأدوات التي تستهدف حجم الائتمان وحجم

النقد (الكتلة النقدية) المعروضة في الاقتصاد عبر النظام المالي (نقدي، مالي) والتي نلخصها كالتالي :

---

<sup>1</sup> احمد عادل حشيش "مرجع سبق ذكره" ص 282 .

- **معدل إعادة الخصم:** المقصود به هو سعر الفائدة المقدم من طرف البنك المركزي مقابل منح قروض للبنوك عن الأوراق المالية، بغرض توفير السيولة اللازمة<sup>1</sup>، وتعمل هذه الأداة في التأثير على تكلفة الاقتراض من البنك المركزي وعلى تكلفة القروض الممنوحة للأفراد والوحدات الاقتصادية من طرف البنوك التجارية، سواء بالارتفاع أو الانخفاض على حسب السياسة النقدية المراد تطبيقها<sup>2</sup>، وذلك حسب العلاقة:

$$\text{سعر فائدة القروض الممنوحة للأفراد} = \text{سعر إعادة الخصم} + \text{الفوائد.}$$

ليؤثر على عرض النقود والطلب عليها، وبالتالي توازن السوق النقدي، ففي حالة سياسة نقدية توسعية يلجأ البنك المركزي إلى هذه السياسة بتخفيض معدل إعادة الخصم لتوفير السيولة اللازمة للبنوك، والذي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والوحدات الاقتصادية، وهذا ما يشجعهم على الاقتراض كوسيلة لتمويل مشاريعهم، مما يزيد الطلب على النقود ليزيد عرض النقود<sup>3</sup>.

ففي حالة سياسة إنكماشية يلجأ البنك المركزي إلى هذه السياسة برفع معدل إعادة الخصم، وبالتالي تقلص السيولة للبنوك، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الممنوحة للزبائن، مما يقلص من حجم الائتمان وتفضيل الزبائن لوسائل أخرى لتمويل مشاريعهم، مما يقلص من حجم الطلب، وبالتالي انخفاض العرض<sup>4</sup>، وذلك حسب الشكل التالي :

---

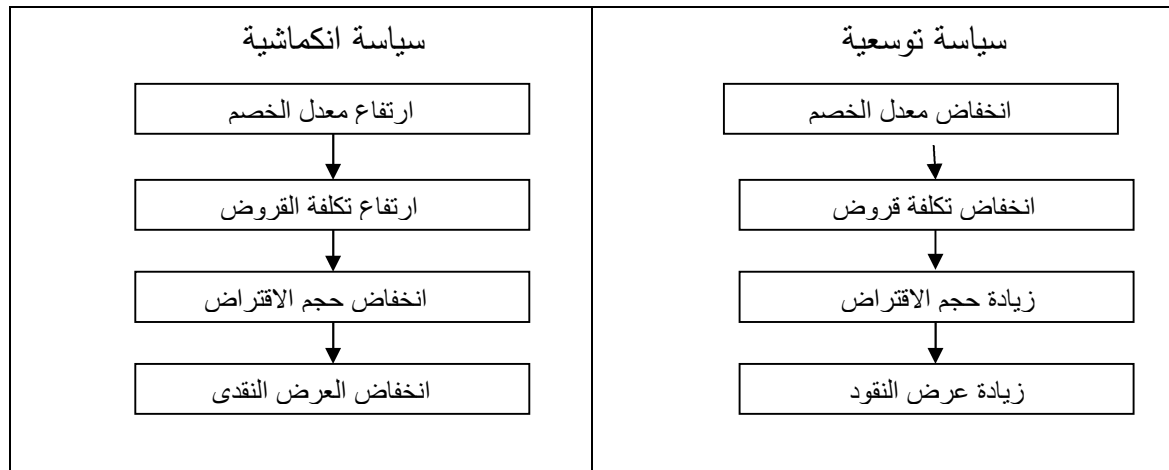
<sup>1</sup> محمد سهير السيد وآخرون "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو" مصر، مؤسسة شهاب الجامعة، 2000، ص 45 .

<sup>2</sup> محمود عوف الكفراوي " النقود والمصارف في النظام الإسلامي "مصر، دار الجامعات المصرية، بدون سنة، ص 329

<sup>3</sup> اسماعيل منير أبو شاور، عبد المهدي امجد مساعدة" النقود والبنوك" الاردن، مكتبة المجتمع العربي، 2011، ص 228

<sup>4</sup> نجيب نعمة الله، محمود يونس، عبد النعيم مبارك " مرجع سابق "، ص 212





**شكل 08:** آلية عمل أداة سعر إعادة الخصم في حالي انكماش وتوسع السياسة النقدية  
**المصدر:** بتصرف - اكرم حداد، مشهور هذلول "النقد والمصارف" مدخل تحليلي ونظري " الاردن، دار وائل، 2005، ص 186

إلا أن فعالية هذه الأداة تعتمد على توافر عدة ظروف نذكر منها:

- عدم وجود مصادر أخرى للسيولة بالنسبة للبنوك.
- قلة الاحتياطات لدى البنوك.
- ظروف الاقتصاد السائدة، كارتفاع مستوى الأسعار مع وجود فائض في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>، وذلك ما يستلزم إتباع سياسة انكماشية لتخفيض مستوى الأسعار لتقليل السيولة لدى البنوك، إلا أنه لا يمكن التقليل منها بسبب وجود فائض في ميزان المدفوعات الذي يعتبر سيولة لدى البنوك، ونفس الشيء في حالة انخفاض مستوى الأسعار مع وجود عجز في ميزان المدفوعات، يلجأ البنك المركزي لإتباع سياسة توسعية أي تخفيض معدل إعادة الخصم لتوفير السيولة بغرض زيادة الاقتراض، إلا أن هذه السيولة تذهب لتغطية عجز ميزان المدفوعات، أي استلزمات العالم

<sup>1</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي " البنوك المركزية والسياسات النقدية " الاردن ، دار اليازوري، 2013، ص 196

الخارجي، مما اضطر إلى التفكير في أدوات أخرى تكون أكثر فاعلية في الظروف التي تعجز آلية معدل إعادة الخصم على تحقيق الأهداف المرجوة، لنجد آلية السوق المفتوحة.

#### - أداة السوق المفتوحة:

المقصود بها هو دخول البنك المركزي كبائع ومشتري للأوراق المالية الحكومية والتجارية\* في إحداث تغيير في الأهداف الوسيطة، وهنا نقصد المجمعات النقدية أي كمية النقود وحجم الائتمان<sup>1</sup>، وتعمل هذه الأداة وفقاً للظروف السائدة في الاقتصاد، أما حالة ركود أو حالة تضخم، والتي من خلالها تتحدد نوع السياسة النقدية الملائمة.

● حالة تضخم: يلجأ البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية إنكماشية للتقليل من الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الفائضة التي ليس لها مقابل إنتاجي، وبالاعتماد على أداة السوق المفتوحة في هذه الحالة يتقدم البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية الحكومية (سندات حكومية)، أو حتى أوراق تجارية لسحب النقود من الاقتصاد، من خلال إنخفاض إحتياجات البنوك<sup>2</sup>، مما يؤدي إلى انخفاض السيولة البنكية، وبالتالي التقليل من منح القروض وإنخفاض العرض النقدي لتتخفض الأسعار.

● حالة ركود: يلجأ البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد لتنشيط هذا الأخير بفضل زيادة السيولة، يستخدم البنك المركزي أداة السوق

---

\* الأوراق المالية مثل سندات الخزينة، المشتقات المالية كالخيارات، swap.. انظر op « benjamin angel cit » p.108

<sup>1</sup> عبد القادر متولي السيد "اقتصاديات النقود والبنوك" الاردن، دار الفكر، 2010، ص 45

<sup>2</sup> محمود خميدات "النظريات والسياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي والغربي" الاردن، دار المناهج، 2006، ص 49

المفتوحة في هذه الحالة مشتريا للأوراق المالية، لتزيد بذلك احتياطات البنوك<sup>1</sup>، وبالتالي زيادة منح القروض الذي يترتب عليه زيادة المعروض النقدي ليزيد بذلك الطلب الفعلي وفقا للشكل التالي.



شكل 09 : آلية عمل أداة السوق المفتوحة .

المصدر : بتصرف: يدو محمد "مرجع سابق" ص54

رغم أن هذه الأداة أقوى من معدل إعادة الخصم لأن القرار والتنفيذ يكون مباشرة من طرف البنك المركزي، لا يعتمد بدرجة كبيرة على سلوكيات البنوك أو الأفراد، إلا أنها لا تخلوا من بعض الشروط التي لا بد من توافرها لنضمن فعاليتها وتطبيقها نذكر منها.

+ لا بد على البنك المركزي أن يمتلك أوراق مالية كافية لسحب الفائض في النقود المتداولة في

حالة التضخم، وإمكانية توفير سيولة لشراء الأوراق المالية في حالة الركود<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد حسين سمعان، يونس اسماعيل يامن "اقتصاديات النقود والمصارف" الاردن، دارالصفاء، 2011، ص265

<sup>2</sup> كامل بكري مقلد، محمد رمضان "مبادئ الاقتصاد الكلي" مصر، الدار الجامعية، 2000، ص215 .

+وجود نظام مالي متطور ,والمقصود هنا إن دور البنوك لا يقتصر في صناديق الادخار ,وإنما يعمل كوسيط مالي حقيقي من خلال إمكانياته على تسيير النشاطات والاستثمارات وقدرته على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد,وعمله على زيادة سرعة دوران النقود.

- **أداة الاحتياطي القانوني (إجباري).** تعبر هذه الاحتياطات عن معدل أو نسبة من الودائع والأصول النقدية للبنوك التي يتم وضعها لدى البنك المركزي كاحتياطي<sup>1</sup>, وهو إجباري بسلطة القانون يهدف إلى حماية المودعين لتوفير السيولة اللازمة في فترات أزمة السيولة,أو حتى أزمة الإفلاس للبنك,إلا أن البنك المركزي بفضل هذه الأداة يستطيع كذلك التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة ,وعلى حجم الائتمان في السوق ,من خلال رفع أو خفض النسبة,وفقا للآلية التالية:

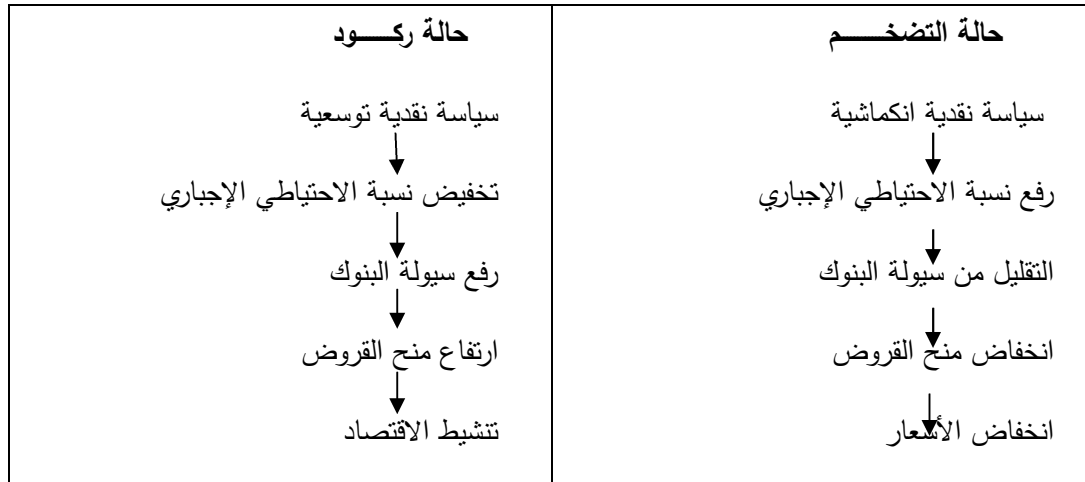
• حالة التضخم (سياسة نقدية انكماشية) تلجأ السلطة النقدية إلى إتباع أداة الاحتياطي الإجباري برفع نسبة هذا الأخير من البنوك ,قصد امتصاص الكتلة النقدية<sup>2</sup>,وتقليص السيولة لدى البنوك مما يخفض منح القروض لتتخفض بعده الأسعار.

• حالة الركود (سياسة نقدية توسعية) يلجأ البنك المركزي إلى إتباع أداة الاحتياطي الإجباري بتخفيض نسبة هذا الأخير من البنوك ,قصد زيادة الكتلة النقدية للتداول ,أي زيادة السيولة لدى البنوك ,وبالتالي زيادة منح القروض للزبائن لتنشيط الاقتصاد,والشكل التالي يبين آلية عمل هذه الأداة.

---

<sup>1</sup> Bradley xavier, Descamps christian « monnaie –banque– financement » paris, edition Dacloz,2005,p160

<sup>2</sup> Brana Sophie– Cazals Michel– Kauffman Pascal « économie monétaire et financière » 3<sup>ème</sup> edition, paris,dunod,p169



شكل 10: آلية عمل أداة الاحتياطي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى كل ما تم تقديمه.

وفعاليتها تركز على عدة عوامل حتى تحقق الأهداف المرجوة وحتى تتحكم في كمية النقود

المعروضة ومن بينها:

+ وجود ثقافة بنكية لدى أفراد المجتمع سواء بالادخار أو الاقتراض حتى تستطيع أن تتحكم في سيولة البنوك, ففي حالة نسبة الادخار كبيرة, يستعمل البنك المركزي هذه الأداة برفعها فتقل السيولة<sup>1</sup>, وفي هذه الحالة إذا كان الأفراد لديهم ثقافة الاقتراض, ينقص عددهم بشكل ملحوظ لعدم وجود سيولة, وبالتالي إن الأداة فعالة.

+ عدم وجود وسائل أخرى لتمويل الأفراد سوى السوق البنكي .

## 2-1-3-2- الأدوات المباشرة (نوعية):

بعد التطرق إلى الأدوات غير مباشرة للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة, والتي تحتاج بطبيعة

الحال إلى البنوك كوسيط بين ما يقدره البنك المركزي لزيادة أو تقليص الكتلة النقدية, والأفراد الذين

<sup>1</sup> Gronier anne marie « op cit » p45

يتداولونها, إلا أنه يوجد أدوات أخرى تكون مباشرة, إلا أنها كذلك تقوم بدور الوساطة بين البنك المركزي والأفراد, لكن القرارات تكون مباشرة في تقليص أو زيادة الكتلة النقدية وتوجيهها إلى مجالات وقطاعات معينة التي تستهدفها السياسة الاقتصادية من أجل التنمية, وتكون معظمها تستهدف القروض الممنوحة للزبائن والتي يمكن إيجازها:

- **تأطير القروض:** وهي وضع حد أعلى لإجمالي القروض المقدمة للزبائن في جميع القطاعات أو قطاعات معينة<sup>1</sup>, من أجل التحكم في توجيه النقود للقطاعات المراد تنميتها, وتكون هذه الأداة عبر أسلوبين:<sup>2</sup>

• إما تحديد الحد الأعلى لإجمالي القروض الممنوحة.

• إما تحديد الحد الأعلى للقرض الممنوح للزبون الواحد.

- **نسبة السيولة القانونية:** هي نسبة من السيولة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك من مجموع الودائع لمواجهة طلبات السحب الفورية من الزبائن, مما يؤثر على حجم الائتمان, إما بالزيادة أو النقصان حسب العلاقة العكسية بين المتغيرين نسبة السيولة وحجم الائتمان.<sup>3</sup>

- **نسبة الودائع:** بالإضافة إلى الاحتياطي الإجمالي المفروض على البنوك من طرف البنك المركزي, فإن هذا الأخير كذلك يفرض نسبة معينة من مجموع الودائع تتغير حسب السياسة المراد تطبيقها, ويتم الاحتفاظ بها كوديعة لديه.

---

<sup>1</sup> عيسى محمود حازم الوادي "كفاءة السياسة النقدية في الإسلام دراسة مقارنة" الاردن ,عالم الكتب الحديث, 2010, ص53

<sup>2</sup> Walsk carle « **monetary theory and policy** "London, mitpress  
combridge, 2003, p323

<sup>3</sup> باري سيجل " النقود والبنوك والاقتصاد "السعودية, دار المريخ, 1987, ص260

- **التأثير الأدبي:** تعتبر هذه الأداة الوحيدة التي تعتمد على متغيرات للتأثير فيها، وإنما على طريق الإقناع، إذ يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك في بعض التعاملات مثل عدم خصم الأوراق التجارية، عدم الإقراض لبعض المشاريع، عدم قبول ضمانات معينة، وبالتالي التأثير على حجم الائتمان.<sup>1</sup>

رغم الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية للتأثير على الكتلة النقدية، تبقى أن ظروف السوق النقدي هي أهم محددات الكتلة النقدية من خلال التوازن بين العرض والطلب لتحديد نقاط التوازن، إلا أن كلا من العرض والطلب لقي عدة تطورات حسب المدارس الاقتصادية التي تناولتها.

## 2-2- محددات التوازن النقدي عند المدارس الاقتصادية.

تعتبر السوق النقدية من أهم الأسواق داخل الاقتصاد للأهمية البالغة التي تولي للعنصر الذي تدرسه، وهي النقود والدور الذي تلعبه في الحياة الفردية، وفي جميع مجالات الاقتصاد، وبما أنه سوق فهو خاضع لقانون العرض والطلب وهذان الاثنان يتجددان وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، وكذلك النظام الاقتصادي المتبع... إلخ، بالإضافة إلى محددات ومتغيرات تتحكم في حجم كل منها سواء بالسلب أو الإيجاب، وهذا ما تناولته المدارس الاقتصادية عبر التاريخ.

ومن هذا المنطلق سيتم تقسيم هذا المبحث حسب محددات السوق النقدية عبر المدارس الاقتصادية كمايلي.

- الطلب النقدي عند المدارس الاقتصادية.

- العرض النقدي عند المدارس الاقتصادية.

---

<sup>1</sup> محمود عوف الكفراوي "النقود والمصارف في النظام الاسلامي" مصر، دار الجامعات المصرية، بدون سنة،

- التوازن النقدي عند المدارس الاقتصادية.

## 2-2-1- الطلب النقدي عند المدارس الاقتصادية.

الطلب هو مقدار ما يحتاجه كل شخص من شيء معين لتحقيق إشباع حاجاته ورغباته , والطلب النقدي ينطبق عليه التعريف , لكن مع تحديد الشيء المطلوب وهو النقود , بالإضافة إلى هذا التدقيق لابد من الإشارة انه عند التحدث عن الطلب فنحن نتحدث على الطلب الكلي وليس الطلب عند الفرد.

تم تطوير مفهوم الطلب بتطوير محدداته التي تتحكم فيه , من خلال المدارس الاقتصادية التي تناولته عبر التاريخ , وبناء نماذج اقتصادية يمكن بها التنبؤ مستقبلا لأجل إتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية اللازمة , وكل مدرسة حددت مفهومها للطلب الكلي للنقود , مع وضع الحجج والفرضيات اللازمة لذلك :

## 2-2-1-1- المدرسة الكلاسيكية: في الحقيقة هذه المدرسة لم تهتم بالطلب الكلي

النقدي , وإنما ركزت على العرض الكلي للنقود باعتباره هو المحدد لكمية النقود المتداولة , إنطلاقا من فكرة أن النقود سلعة مادية تتحدد وفقا لتكلفتها والكمية المعروضة منها , أما الطلب على النقود يكون فقط من أجل الإنفاق على السلع والخدمات .

كانت إنطلاقة هذه المدرسة على يد الاقتصادي الفرنسي جان يودان (1530-1596)<sup>1</sup> الذي حاول ربط كمية النقود بمستوى الأسعار , بحيث أن كمية النقود هو متغير مستقل ومستوى الأسعار

---

<sup>1</sup> زينب عوض , محمد اسامة الفولي " أساسيات الاقتصاد " القاهرة , منشورات الحلبي الحقوقية , 2003 , ص 218



هو متغير تابع، والتي تم تطويرها في القرن 19 كل من ريكاردو وجون ستيوارت ميل<sup>1</sup>، إلا أن الفرضيات هي نفسها، هذا ما فتح المجال للباحثين وأولهم كينز للبحث في كيفية توازن السوق النقدية.

**2-2-1-2- المدرسة الكينزية:** كانت الانطلاقة بعد أزمة الكساد العالمية 1929 نتيجة ضعف الطلب الكلي، مما أدى إلى عدة ظواهر كتسريح العمال، إنتشار البطالة، إفلاس المؤسسات، وهذا ما لفت الانتباه عند كينز على أن الطلب هو الذي يحدد العرض، أي أن الفعالية تنطلق من الطلب الكلي، مما جعله يبحث عن محدداته إنطلاقاً من الفرضيات التالية:

- أوضح كينز أن النقود لها تأثيرات على النشاط الاقتصادي، وأن دورها لا يقتصر على المبادلة بل يتعدى ذلك كمخزن للقيمة.
- الطلب على النقود يتحدد من خلال دافع المعاملة، والمقصود هنا أن استخدام النقود كوسيط للمبادلات اليومية، وهذا يتأثر بحجم المعاملات، وهذه الأخيرة تتأثر بمستوى الدخل، ودافع المضاربة الذي يعبر على رغبة الأفراد في الاستفادة من الظروف التي تحدث في السوق المالي بغية تحقيق الربح في المستقبل<sup>2</sup>، وهذا الدافع يرتبط بأسعار فائدة الأصول المالية بعلاقة عكسية، ودافع الاحتياط<sup>3</sup>، هو جزء من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ به للحاجات غير المتوقعة.
- عدم وجود تشغيل كامل.
- ينطلق من مبدأ الطلب يخلق العرض، وهو يناقض بذلك قانون ساي .

---

<sup>1</sup> البرعي عصام البدرابي "اقتصاديات النقود والمصارف" مصر، جامعة المنصورة، 2001، ص32

<sup>2</sup> هاشم إسماعيل محمد "النقود والبنوك" مصر، دار الجامعات العربية، بدون سنة، ص163

انظر أيضا. Patrick Artus « **politique Monétaire** » edition economica- paris- 2001 -pp

104-125

<sup>3</sup> محمود مجدي شهاب "اقتصاديات النقود والمال" مصر، دار الجامعة الجديدة، 2000، ص133

- لابد من تدخل الدولة لإحداث التوازن النقدي, من خلال السياسة النقدية.

إنطلاقاً من الفرضيات الموضوعة قام كينز بتحديد معادلة الطلب على النقود على الشكل التالي :

$$M_D = M_{D1} + M_{D2} + M_{D3}$$

$M_D$  الطلب الكلي على النقود .  $M_{D1}$  الطلب على النقود بدافع المعاملات.

$M_{D2}$  الطلب على النقود بدافع الاحتياط .  $M_{D3}$  الطلب على النقود بدافع المضاربة.

وكل من هذه الدوافع تتأثر بمتغيرات أخرى , وبالتالي تصبح معادلة الطلب الكلي على النقود

كمايلي:

$$M_D = K_1 Y + K_2 Y - g_i$$

دافع المضاربة      دافع الاحتياط      دافع المعاملات

لتصبح:

$$M_D = k_y - g_i$$

ساهم تحليل كينز في إحداث مفهوم جديد للطلب على النقود , إنطلاقاً من واقع سلوكيات الأفراد, وأعطى نموذجاً واضحاً للمتغيرات التابعة والمستقلة<sup>1</sup>, إلا أنه لم يخلو من الانتقاد بسبب وضع الأفراد بين إختيارين في استخدام الفائض من الدخل, إما الاحتياط أو المضاربة وعدم نجاح هذا النموذج في الحالات التضخمية, لذا كان التفكير في الرجوع إلى مبادئ المدرسة الكلاسيكية.

---

<sup>1</sup> رحيب حسين "النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي والغربي" الاردن , دار المناهج, 2006, ص94

## 2-2-1-3 المدرسة النقدية الحديثة:

يعتبر ملتون فريدمان رائد هذه المدرسة التي تنتسب لمدرسة شيكاغو الذي قام بنقد التحليل الكينزي، وتبنى تحليل المنهج الكلاسيكي، لكن مع أكثر شمولية بالأخذ بالتحليل الكينزي في تحليل التطورات الاقتصادية، وذلك إثر الظروف السائدة آنذاك، ونذكر منها:

- تفشي ظاهرة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية، والتي عجز التحليل الكينزي عن تفسيرها.
- توسع تدخلات الدولة من خلال زيادة الإنفاق، مما زاد من الكتلة النقدية المعروضة، مما سبب في زيادة الأسعار ومعدلات البطالة.<sup>1</sup>
- انخفاض قيمة الدولار وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب.
- كل هذه الظروف أدت بفريدمان إلى الرجوع والبحث في النظرية الكلاسيكية وإصلاح منطلقاتها من فرضيات والتي صاغها كمايلي:
- وجود علاقة سببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.<sup>2</sup>
- إستقلال العوامل المؤثرة على عرض النقود عن تلك المؤثرة على طلبها.
- عدم ثبات حجم الإنتاج وسرعة تداول النقود، أي عدم وجود تشغيل كامل.
- الطلب على النقود تحكمه نفس الإعتبارات التي تحكم الطلب على أي سلعة، وأن دخل الفرد من الثروة ترجع إلى عوائد مكوناتها، ولذلك لدراسة الطلب النقدي عند فريدمان كان لابد من الرجوع إلى مفهوم الثروة عنده والتي تتمثل في :

+ الأصول المالية والنقدية (أسهم وسندات).

+ الأصول العينية والطبيعية (سلع مادية وإنتاجية).

---

<sup>1</sup> عبد العظيم حمدي "السياسات المالية والنقدية في الميزان" مصر، دار النهضة المصرية، 1986، ص 63

<sup>2</sup> Diatkine sylvie « op cit » p71.

+العنصر البشري (رأس مال البشري).

+ النقود.

فالعوامل المحددة للطلب على النقود هي إجمالي الثروة عند الأفراد ,وأن أي تغيير فيها أو في

توزيعها يؤثر على الطلب على النقود وفق المعادلة التالية:

$$M_D = F(P, r_b, r_e, (1/p \cdot dp/dt), w, y_p/p, u)$$

$M_D$  الطلب على النقود

$P$  الأسعار

$R_b$  سعر الفائدة على السندات.

$R_e$  أرباح الأسهم.

$1/p \cdot dp/dt$  التغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار (التضخم).

$W$  رأس المال البشري.

$y_p/p$  الدخل النقدي الإجمالي.

$U$  الأذواق و الأفضليات الخاصة بالمستهلكين <sup>1</sup>.

وعند تفسير هذه الدالة أقر فريدمان أن الأفراد يعملون دائما على تعظيم المنفعة ,والتي تعتمد

على الدخل الدائم أو المتوقع لهم الذي يعتبر المصدر الأساسي لتغير دالة الطلب على النقود,حيث

أن الدخل الدائم = معدل سرعة دوران عائد عناصر الثروة  $X$  كمية النقود المعروضة.

لهذا قام فريدمان ببعض العمليات الحسابية كالضرب والقسمة للمعادلة السابقة ليصل في الأخير

إلى المعادلة النهائية التالية:

---

<sup>1</sup> نوري محمد ناظم الشمري " النقود والمصارف والنظرية النقدية" الاردن, دار الزهران, 1999, ص 325.

$$M=Y/V(r_b, r_e, (1/p, dp/dt), w, u$$

من خلال المدارس الثلاثة السابقة نلاحظ أن المدرسة النقدية رغم تبنيها للفكر الكلاسيكي، إلا أنها اهتمت بجانب الطلب على النقود وتحديد محدداته، التي اختلفت عن محددات مدرسة كينز، حيث هذه الأخيرة اعتمدت على سلوك الأفراد في تحديد الطلب على النقود، أي كيفية صرف النقود، أما المدرسة النقدية اعتمدت على مدخول الأفراد أي كيفية الحصول على النقود.<sup>1</sup> أما المدرسة الكلاسيكية لم تهتم بجانب الطلب على النقود كون أن العرض هو الذي يخلق الطلب، أي أنه متغير تابع الذي يحدده العرض النقدي، هذه الفكرة جسدها فريدمان في تفسيره للتوازن النقدي.

## 2-2-2- العرض النقدي حسب المدارس الاقتصادية:

إن عرض النقود هي مسؤولية السلطة النقدية في تحديد حجمها وكميتها المقبولة داخل الاقتصاد اللازمة لتسيير الإنتاج والتبادلات القائمة، إلا أن تحديد العوامل التي تتحكم فيه تغيرت حسب المدارس الاقتصادية ومفهومها للعرض النقدي وحججها وفرضياتها، وهذا ما سنتناوله.

## 2-2-2-1- المدرسة الكلاسيكية:

لم تولي هذه المدرسة أهمية للطلب على النقود، وأن العرض النقدي هو الفعال في إحداث التوازن في السوق النقدية وبالاعتماد على أسس لا بد من توفرها:

- الحرية الاقتصادية أي أن الفرد حر في إختيار نشاطه فهو يعمل على تحقيق المنفعة الشخصية، ومن ثم المنفعة العامة.<sup>2</sup>

- عدم تدخل الدولة، إلا في النشاطات التقليدية (العدالة، الدفاع، الأمن، مشاريع العامة).

- المنافسة التامة.

---

<sup>1</sup>حازم الببلاوي " نظرية النقود " مصر، دار المعارف، بدون سنة، ص 157 .

<sup>2</sup>شريف محمد المان " محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي " الجزائر، منشورات بيريكي، 1994، ص ص 95-

- حيادية النقود، إذ ينحصر دورها في التبادل فقط وليس لها دور في التأثير على النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

في ظل هذه الأسس والمبادئ المتبعة من طرف هذه المدرسة، تم وضع فرضيات لبناء نموذج عرض النقود والمتمثلة فيما يلي :

- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل، وأن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل وفرة الموارد والتقدم التكنولوجي.

- ربط تغير الأسعار بالتغير في كمية النقود، وأن التغير في هذه الأخيرة بنسبة معينة سيؤدي بالضرورة إلى تغير في مستوى الأسعار بنفس النسبة، لأن الزيادة في النقود لا تقابلها زيادة في الإنتاج (توظيف الكامل)، مما تنتقل مباشرة إلى زيادة في الأسعار<sup>2</sup>.

- ثبات سرعة تداول النقود على المدى القصير لأنها مرتبطة بعوامل أخرى كالقصور التكنولوجي، مستوى نمو النظام المالي، إلخ، وهذه العوامل لا تتغير في الأجل قصير.

تعتبر هذه الفرضيات هي بداية إنطلاقة نظرية كمية النقود، إلا أن هذه الأخيرة جاءت في صورتين لمعادلتين:

+ معادلة المبادلة: جاء بها الاقتصادي فيشر<sup>3</sup> 1911، حيث أكد على وجود علاقة

تناسبية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، وفقاً للعلاقة التالية:

$$P = MV/t$$

P مستوى الأسعار      M عرض النقود

<sup>1</sup> نوري ناظم محمد الشمري "النقود والمصارف والنظرية النقدية" الاردن، دار زهران، 2006، ص 437  
<sup>2</sup> بشير اسامة الدباغ "البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية" الاردن، دار الأهلية، 2007، ص 72.

<sup>3</sup> اكرم حداد، هذلول مهشور "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري" الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل، 2005، ص 104.

t حجم المعاملات      v سرعة تداول النقود

حيث أن أي تغير في عرض النقود يؤدي إلى نفس التغير في مستوى الأسعار مع ثبات من حجم المعاملات وسرعة تداول النقود , وأن كمية النقود MV هي أساس النظرية الكلاسيكية , ويتم تحديدها كمايلي:

$$MV=P_1Q_1+P_2Q_2+P_3Q_3+.....+P_NQ_N.$$

+ معادلة الأرصدة ( معادلة كمبرج )

جاء بها الاقتصادي ألفريد مارشال لإستكمال معادلة فيشر , والتي انطلقت من نفس الفرضيات السابقة إلا أن توصلت إلى المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$M=PY/V=PYK \quad \text{وصولا} \quad p=MV/Y$$

K مقلوب سرعة التداول.

Y حجم الدخل النقدي.

حيث جاءت هذه المعادلة لتصحيح الانتقادات التي وجهت لمعادلة المبادلة , والتي ركزت على إغفال دور النقود كمخزن للقيمة, وأن الأفراد يمكن لهم أن يخزنوا جزءا من ثروتهم لدوافع سلوكية, وأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في الإنتاج, ثم مستوى الأسعار, ومن هذا المنطلق أصبح الاهتمام بالطلب على النقود محدد لكمية النقود المتداولة عند الكلاسيك , غير أن هذا لم

---

<sup>1</sup> علي عبد المنعم السيد, العيسى نزار سعد الدين " النقود والمصارف والأسواق المالية" الاردن, دار حامد, 2003 ,

يسلم من إنتقادها ,بل تعرضت النظرية الكلاسيكية عدة انتقادات على الفرضيات الموضوعة نذكر منها:

- كيف يمكن وضع حجم الإنتاج مستقل عن التداول النقدي وثباته عند مستوى التشغيل الكامل بمعنى لا يوجد بطالة.

- حيادية النقود وانحصار أثرها على الأسعار فقط دون النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود لتغير الظروف الاقتصادية, كزيادة المستثمرين, او حالة الكساد أو رواج ,ومن هنا برزت المدرسة الكينزية والتي جاءت بافتراضات تعكس كل ما جاء به الكلاسيك.<sup>2</sup>

## 2-2-2-2- المدرسة الكينزية :

صحيح أن انطلاقة كينز كانت من الطلب على النقود بدل عرضها ,إلا أنه لم يتجاهل عرض النقود في نمودجه والذي إعتبره متغير خارجي مستقل,يتم تحديده من جانب السلطات النقدية وحسب حاجة الاقتصاد الوطني وظروفه (كساد,رواج ,تضخم )وهو ما يجعل عرض النقود ثابتا ,وأن كمية النقود المعروضة هي التي تؤثر على أسعار الفائدة بعلاقة عكسية,فكلما زادت كمية النقود إنخفضت أسعار الفائدة,مما يزيد من معدلات الاستثمار ,والعكس في حالة خفض كمية النقود المعروضة,<sup>3</sup> وبالتالي فان عرض النقود عند كينز لا يمكن صياغته على شكل معادلة ,لأنه لا يوجد محددات تتحكم فيه,وإنما السلطة النقدية هي المسؤولة عن تحديد الكمية المطلوبة في السوق,إلا أن هذه الأخيرة لها تأثيراتها على عدة متغيرات كأسعار الفائدة,الاستثمار,الادخار,أي أن

<sup>1</sup>Riffini pierre bruno « **the théories monétaire** » canada, edition smil , 1996,p54

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله "اقتصاديات النقود والمال " مصر ,الدار الجامعية , 1994, ص224

<sup>3</sup> السيد سهير محمد حسن " النقود والتوازن الاقتصادي " مصر,مؤسسة شباب الجامعة , 1985 , ص 72



كمية النقود تتغير تبعا لتغير الأوضاع , أكثر من كونها سبب في تلك الأوضاع <sup>1</sup>, وانطلاقا من هنا جاء نقد تحليل كينز , بأنه في كثير من الأحيان النقود هي التي تخلق ظروف اقتصادية غير ملائمة, لتأتي بعدها المدرسة النقدية الحديثة.

## 2-2-3- المدرسة النقدية الحديثة:

أقر فريدمان بأن التغيرات في العرض النقدي يمكن أن تؤدي إلى معالجة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي , وان مستوى الأسعار يتحدد من خلال تلاقي عرض النقود والطلب عليها , إلا أن فريدمان افترض أن عرض النقود هو متغير خارجي يؤثر على الدخل والإنفاق في الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة على مستوى الأسعار , وأن كمية النقود المعروضة يتم التحكم فيها من طرف السلطة النقدية, <sup>2</sup> من أجل تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم , والذي يتطلب تساوي الزيادة في المعروض النقدي ونمو الناتج القومي الصافي . <sup>3</sup>

رغم التفسيرات والتحليلات العديدة للعرض النقدي عند المدارس السابقة , إلا أنها اتفقت في أن عرض النقود يتحدد من خلال السلطة النقدية للتحكم في التقلبات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, إلا أن كينز رغم اتفاقه مع باقي المدارس في فكرة تحديد الكتلة النقدية من طرف السلطة النقدية , إلا أنه اقر بأن أسعار الفائدة هي التي تعمل على تحديد الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد من اجل تحقيق التوازن في السوق النقدي , أما المدرسة الكلاسيكية إعتمدت على صياغة معادلة للعرض النقدي ( سبق ذكرها ) معتمدة على سرعة دوران النقود ومستوى الأسعار , بالإضافة

---

<sup>1</sup> -مدني بن شهرة " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية " الاردن , دار حامد, 2009, ص30 .

<sup>2</sup> مجيد ضياء الموسوي " الاقتصاد النقدي " الجزائر دار الفكر , 1993, ص ص 137-138

<sup>3</sup> Johnson hary george « **essays in minctary economies** "London, allen and unwin, 1969, p275

إلى حجم المعاملات، أي تفسير عرض النقود يتحدد وفق حركة الاقتصاد ونشاطه، والغرض من تعيين محددات كل من الطلب على النقود والعرض النقدي هو لمعرفة نقاط التوازن في هذا السوق لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لهذا سنحاول معرفة كيفية تحقيق التوازن النقدي عند المدارس السابقة.

### 2-2-3- التوازن النقدي حسب المدارس الفكرية النقدية:

من مبادئ اقتصاد السوق أن التوازن يتحقق من خلال تلاقي العرض والطلب في جميع الأسواق، إذ يمكن لهذا التوازن أن يخدم الاقتصاد أو يضره حسب الظروف السائدة، إلا أنه يمكن التأثير فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للوصول للأهداف المرجوة، والسوق النقدي يعتبر من أهم الأسواق الناشطة لأي اقتصاد بحكم خصوصيته الكبيرة في توفير التمويل الملائم لكافة الأنشطة، وتوفير الدخل الملائم لتلبية الحاجات،... إلخ، هذا ما يتطلب تحقيق التوازن فيه ليستمر النشاط الاقتصادي، إلا أن تحققه اختلف من مدرسة إلى أخرى.

### 2-2-3-1- التوازن النقدي عند الكلاسيك:

رغم وجود صيغتين للعرض على النقود عند هذه المدرسة وغير أن الافتراضات هي نفسها، لذلك سنتعامل مع معادلة الأرصدة النقدية لمارشال لتبيان التوازن النقدي عند الكلاسيك، تنطلق هذه المعادلة من أن الطلب على النقود متغير داخلي والعرض النقدي متغير خارجي  $M_s = M_0$  يتم تحديده من قبل السلطات النقدية بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية أي يتم إعطاء قيمة له في الفترة القصيرة، والتوازن النقدي يكون في اللحظة  $M_s = M_D$ .<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> شريف محمد المان " مرجع سابق " ص 130 .

$M_s$  معلوم محدد من طرف السلطة النقدية.

K ثابت لان الافتراض سرعة الدوران ثابتة , وبالتالي يبقى في المعادلة  $P, Y$  متغيرين

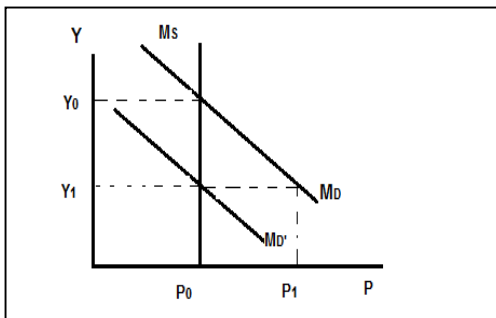
لتصبح المعادلة.

$$Y = M/KP = M/K \cdot 1/P$$

ثابت  $M/K$

أي أن تغير في الدخل الحقيقي يؤدي إلى تغير في مستوى الأسعار بعلاقة عكسية, ويمكن

توضيح ذلك بالمنحنى التالي :



لتفسير هذا المنحنى لابد أن نشير إلا أن الفكر

الكلاسيكي حدد نوعين من أسعار الفائدة , أولها سعر الفائدة

النقدي المتواجد في البنوك وسعر الفائدة العيني ( الطبيعي ) شكل 11: التوازن النقدي عند الكلاسيك

الذي يتحقق ويساوي الإنتاجية الحدية للاستثمار المصدر: الموسوي ضياء مجيد 'مرجع سابق "

بدون سنة ص 194

ويوضح فيكسل أن التوازن النقدي يتحقق عند تساوي سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة

العيني<sup>1</sup>, مما يؤدي إلى تساوي الادخار مع الاستثمار, مما يؤدي إلى ثبات الأسعار في ظل

التشغيل الكامل, إذ أنه في الواقع لا يمكن أن يتساوى سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الطبيعي

أو الإنتاجية الحدية للاستثمارات, مما يقودنا إلى حالتين:

<sup>1</sup> محمد إسماعيل هاشم " النقود والبنوك " بيروت, دار النهضة, بدون سنة, ص 188 .

- سعر الفائدة النقدي > سعر الفائدة الطبيعي، هذا يؤدي إلى اقتراض الأموال من البنوك وإقامة مشاريع واستثمارات جديدة لزيادة الأرباح دون زيادة عدد العمال، أي زيادة الأجور، مما يؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار، وبالتالي حالة تراكم.

- سعر الفائدة < سعر الفائدة الطبيعي، هذه الظروف تعمل عن منع منح القروض من أجل زيادة الاستثمارات، وهي حالة الركود، مما يؤدي إلى تخفيض الأجور وبالتالي تخفيض مستوى الأسعار.

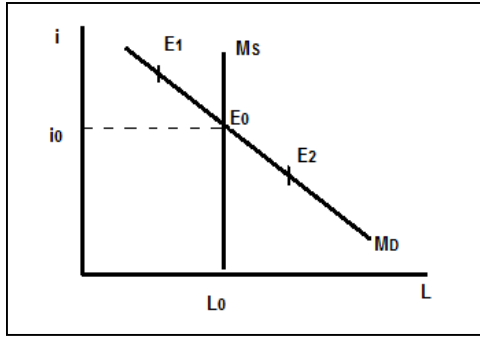
وهذا التفسير أوضح بشكل جيد دور السياسة النقدية في ارتفاع أو انخفاض الحركة التراكمية من خلال رفع أو خفض أسعار الفائدة النقدية، التي تزيد أو تخفض من حجم القروض.

ونريد الإشارة إلا أنه التوازن عند نيو كلاسيك لم يختلف كثيرا عما جاء به الكلاسيك لأنهم انطلقوا من نفس المبادئ مع زيادة بعض الإضافات.

## 2-2-3-2- التوازن النقدي عند كينز:

رغم إقرار كينز بفعالية السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أنه لم يتجاهل دور السياسة النقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، رغم محدودية فعاليتها التي تركز على درجة مرونة الطلب على الاستهلاك والاستثمار بالنسبة للمتغيرات في سعر الفائدة، وأن التوازن النقدي هو عامل لتحقيق التوازن الاقتصادي.

وانطلاقاً من هذه الفكرة عمل كينز على إيجاد معادلة للتوازن النقدي والذي أطلق عليه منحنى LM من خلال تساوي العرض النقدي والطلب عليه  $M_s = M_D$ ، حيث أن  $M_s$  هو عرض النقود وهو متغير خارجي يتحدد من طرف السلطة النقدية.



إن عرض النقود ثابت مهما تغيرت أسعار الفائدة

ودالة الطلب على النقود تتأثر بأسعار الفائدة

بعلاقة عكسية مثل النقطة  $E_1$  فكلما ارتفعت هذه

**شكل 12:** التوازن النقدي عند كينز

الأخيرة انخفض الطلب على النقود من أجل

**المصدر:** موسى لحو بخاري "مرجع سابق" ص 87

المضاربة، مما ينعكس على الطلب الكلي

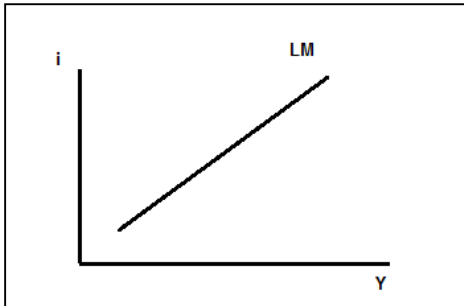
والعكس في حالة  $E_2$ ، وهي نقاط عدم التوازن ويتحقق هذا الأخير عند  $E_0$ ، أينما يتساوى الطلب

الكلي على النقود مع العرض النقدي.<sup>1</sup>

استخدم كينز هذا النموذج للوصول إلى معادلة واحدة تعبر عن التوازن النقدي بمتغيرين  $Y$

(الدخل)  $i$ ، (أسعار الفائدة). وهي كالتالي .

$$y = 1/K(M/P + hi)$$



ليعطي المنحنى التالي:

إذ أن السياسة النقدية تعمل على التأثير على هذا التوازن

من خلال زيادة أو تخفيض في المعروض النقدي  $M/P$

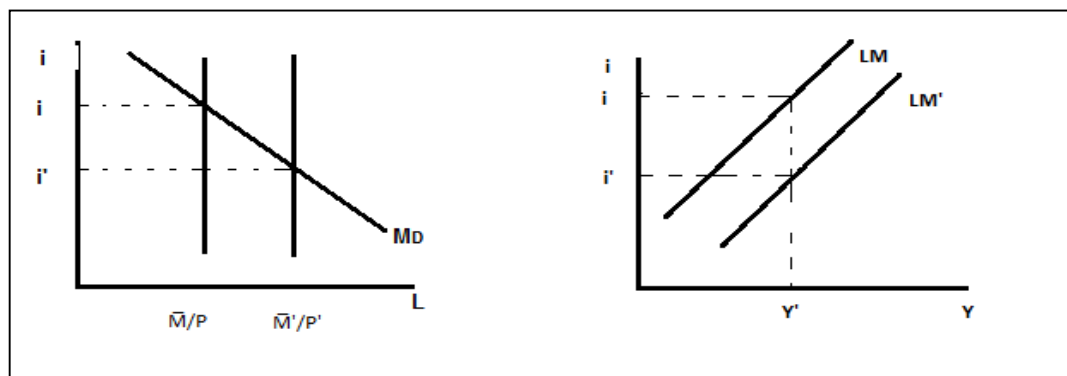
**شكل 13:** اشتقاق منحنى LM

بفضل أدواتها المذكورة سابقا.

**المصدر:** بخاري لحو موسى "مرجع سابق" ص 88

<sup>1</sup> Patat jean pierre « op cit » p 380.

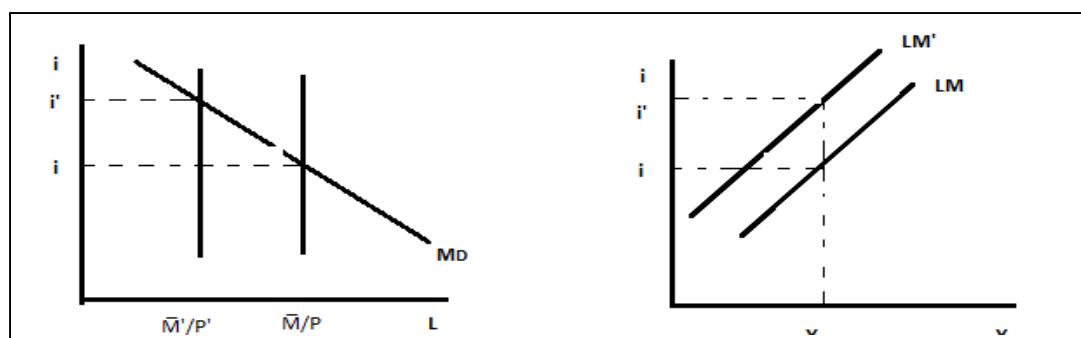
في حالة زيادة المعروض النقدي ينتقل منحنى العرض النقدي إلى اليمين لتتخفض أسعار الفائدة، ويزيد الطلب النقدي لتحقيق نقطة توازن جديدة لينتقل بذلك أيضا منحنى LM إلى اليمين وموازي للأول حسب المنحنى التالي .



شكل 14 :انزياح منحنى LM إلى اليمين

المصدر:بوخاري لحلو موسى"مرجع سابق"ص88

أما في حالة تخفيض  $M/P$  ينتقل منحنى العرض النقدي إلى اليسار لترتفع أسعار الفائدة ويقل الطلب النقدي ليتحقق توازن جديد وينتقل منحنى LM إلى اليسار موازي للأول،حسب الشكل التالي .



شكل 15: إنزياح منحنى LM إلى اليسار.

المصدر:بتصرف-بوخاري لحلو موسى مرجع سبق ذكره ص89

إن عمل السياسة النقدية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية ,هذا يجعل منها أداة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية,قصد الوصول للأهداف المرجوة ,فعلاقة المتغيرات النقدية والمتغيرات الاقتصادية تتطلب ضرورة دراستها من أجل تصميم وبناء سياسات تعظم المنفعة ,رغم التداخلات الممكنة مصادفتها والتي تتطلب تحديد الأولويات في الأهداف والتنسيق بين جميع المتغيرات دون الاستغناء عن أي متغير على حساب الآخر .

## 2-3 - تأثيرات وتأثرات السياسة النقدية بالمتغيرات الاقتصادية.

إن عملية رسم أي سياسة ما ,الهدف منها التأثير على متغيرات من أجل ضبطها أو مراقبتها أو إحداث تغيير فيها, والسياسة النقدية تعمل على إحداث ضبط في الكتلة النقدية من خلال قنواتها (سعر الفائدة,أسعار الصرف,المجمعات النقدية ) ,ومن خلال هذه العملية يتم التأثير على عدة متغيرات وظواهر اقتصادية بطريقة غير مباشرة بإحداث تحسن أو ضعف فيها. فالسوق النقدية وعلاقتها بالأسواق الأخرى يجعلها تؤثر وتتأثر بها ,من خلال التغيرات في المحيط الاقتصادي من قوانين وتشريعات وظروف محلية وحتى العالمية,مما يستوجب توليف هذه الظروف مع السياسة النقدية للوصول للأهداف المرجوة والمتغيرات المستهدفة.

## 2-3-1 - تأثيرات السياسة النقدية على الادخار والاستثمار:

إن التوازن في السوق النقدي يفرض النقاء كل من العرض النقدي والطلب النقدي عند نقطة تحدد التوازن, إذ أن العرض النقدي هو ما يعبر عنه بالسياسة النقدية,و محددها لإحداث التغيير بفضل أدوات تسمح بذلك,مما يجعل منه متغيرا خارجيا وهذا ما يجعل الطلب النقدي يتواكب مع السياسة المفروضة,أي مع كمية النقود المعروضة لإحداث التوازن المطلوب,رغم وجود عدة محددات للطلب عند الأفراد وحسب ما ذكره كينز في معادلته للطلب النقدي يوجد ,ثلاثة

دوافع ,دافع المعاملات,دافع الاحتياط ,دافع المضاربة ,أي وجود أفراد يميلون للادخار ووجود أفراد يميلون للاستثمار,إذ أن المتغيرات النقدية تؤثر على رغبة الأفراد في استخدام أموالهم.

## 2-3-1-1- على الاستثمار:

يعد الاستثمار إحدى أهم مظاهر التنمية في البلد بجميع أنواعه وأبعاده,لما يوفره من مزايا للمجتمع من حاجات ورغبات للسلع والخدمات ومناصب شغل,ومزايا على الاقتصاد من خلال فتح المجال للإبداع والتطوير والمنافسة في القطاعات,مما يخلق مناخ إقتصادي مناسب للظهور كقوة إقتصادية تستطيع التنافس بين الأمم .

إذ تعتمد الدول إلى إتباع سياسات واستراتيجيات وتقنين تشريعات لفتح المجال للمستثمرين المحليين والأجانب لزيادة الاستثمار في البلد بنوعيه المباشر وغير المباشر,والسياسة الاستثمارية تتداخل مع السياسات الأخرى في الاقتصاد في عدة نقاط ,إذ تؤثر وتتأثر بها لبلوغ الأهداف الكلية,ولعل السياسة النقدية إحدى هذه السياسات التي تؤثر على حجم الاستثمار داخل البلد ,لتصبح إحدى محدداته ,وقد أشار كينز في نظريته النقدية على دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار ,إنطلاقاً من أن الاقتصاد الحقيقي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار,وأن هذا الأخير يعبر عن الكفاية الحدية لرأس المال ومدى إرتفاعها نسبياً عن سعر الفائدة ليكون حافزاً على رفع كميات الإنتاج,وهذا أكد العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار على أنها عكسية,أي كلما زادت أسعار الفائدة قلت عمليات الاقتراض ,وبالتالي انخفاض الاستثمارات وعليه إذا أراد المستثمر الاستثمار لابد أن يوازن بين الكفاية الحدية رأس المال (العائد الموقع)<sup>1</sup> وأسعار الفائدة السائدة في السوق,لكن إلى حد معين لان الاستمرار في الاستثمار يؤدي إلى تناقص الكفاية الحدية (طبقاً

---

<sup>1</sup> جاسم كاظم العيساوي "الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات" الاردن ,دار المناهج ,2005, ص31



لقانون تناقص الغلة )، وبالتالي يتوقف عن الاستثمار عندما يتساوى أسعار الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال، إذ لا يتوقف حجم الاستثمار على أسعار الفائدة فقط بل يعتمد على محددات أخرى كال تقدم التكنولوجيا، المناخ الاستثماري في البلد، والوعي الاستثماري لدى الأفراد... الخ.<sup>1</sup>

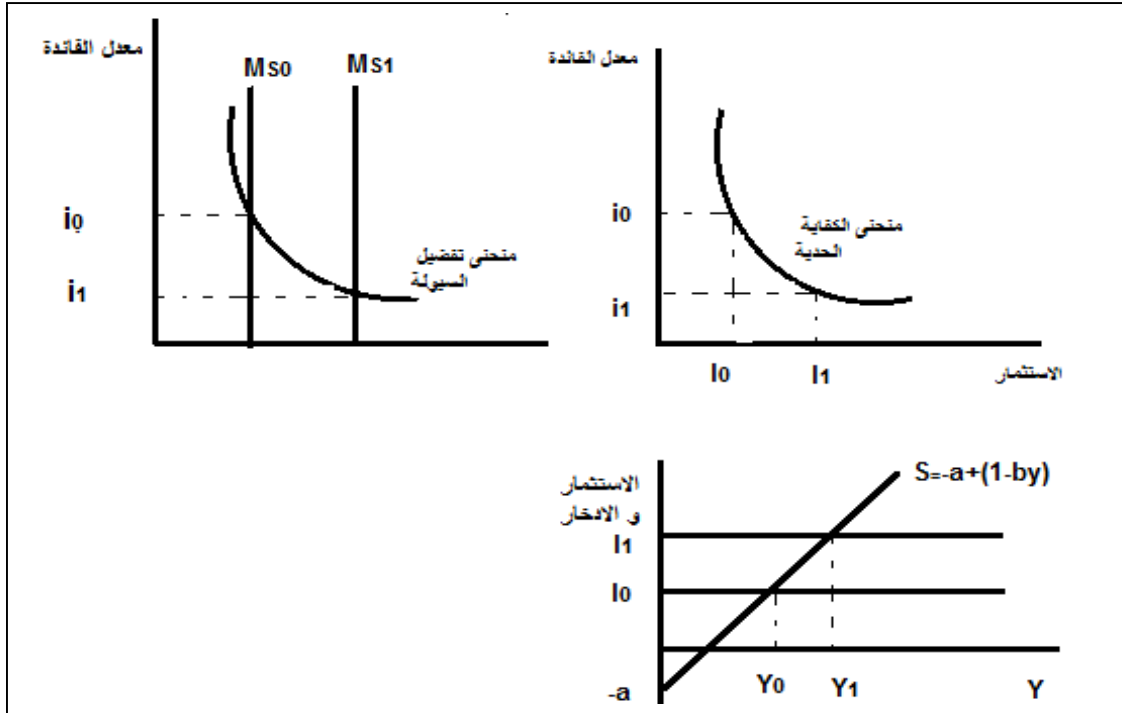
إلا أننا في دراستنا سنركز على أثر السياسة النقدية على الاستثمار داخل البلد من خلال تطبيق نوع معين من السياسة النقدية.

- عند إتباع سياسة نقدية توسعية : عند زيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة مما يزيد الطلب على النقود من أجل المضاربة (استثمار) لإستعاب الزيادة في العرض النقدي، وذلك شرط أن تكون أسعار الفائدة مناسبة مع التكلفة الحدية للاستثمار مقارنة بحدّها الأدنى التي لا يمكن أن تنخفض عنه، وهذا يحدث عند محاولة إحداث استثمارات جديدة، ولكن يمكن استهداف مجال اقتصادي معين، كالسكن، القروض الاستهلاكية، من خلال تسهيل الإجراءات والشروط على الاقتراض، أي تغيير السياسة الاقتراضية للبنوك، مما يزيد الأفراد على الإنفاق من أجل المعاملات، مما يزيد من إيرادات المشروعات في الفترة الطويلة، وبالتالي يزيد حجم نشاط الاستثمارات وخلق استثمارات جديدة<sup>2</sup> في هذا المجال وفقاً للمنحنى التالي :

---

<sup>1</sup> عبد العظيم حمدي " السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي " مصر ، دار الجامعية ، 2007 ، ص 63 .

<sup>2</sup> Stightz joselh– Greenwald bruce « **economie monétaire** » paris ,economica , 2005 ,p 137.



شكل 16: تأثير السياسة النقدية على الاستثمار.

المصدر: كاظم عباس الدعي "السياسات النقدية والمالية" عمان، دار الصفاء، 2010، ص32.

- عند إتباع سياسة نقدية انكماشية. عند تقليص المعروض النقدي من خلال القنوات المتاحة في الاقتصاد، ترتفع أسعار الفائدة لينخفض معها الطلب على النقود من أجل المضاربة و الاستثمار، ويفضل المستثمرون ادخار أموالهم بدل المخاطرة في استثمارها، مما يمتص الكتلة النقدية المتوفرة عند الأفراد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتخفف القروض الممنوحة للأفراد مما يضطر العائلات إلى التقليل من مشترياتهم، وبالتالي تقلص إيرادات الاستثمارات القائمة، و يضعف فرص الاستثمار مع إرتفاع المخاطرة.

## 2-3-1-2 - على الادخار:

الادخار هو الفائض النقدي من الدخل الذي يتوفر بعد اقتناء جميع الحاجيات وإشباع الرغبات، والتي تعددت أنواعه على حسب معيار التقسيم المعتمد، فمنها الادخار الداخلي والخارجي، أي معيار الإقامة، والادخار الإجباري والاختياري أي معيار التشريع، لكن في جميع

الأحوال عند التحدث عن الادخار لابد من وجود الوساطة المالية ( النظام البنكي) لتجميعه قصد توزيعه على شكل قروض<sup>1</sup>, وحالة الاكتناز لا يمكن اعتبارها ادخارا لأنه بكل بساطة لا يمكن إحصائه, مع أن هذه الظاهرة جد متفشية في اقتصاديات الدول المتخلفة, ويمكن إرجاع أسبابها إلى:<sup>2</sup>

- إنعدام الثقة في النظام البنكي.
  - نقص الثقافة والوعي في مجال العمل البنكي من طرف الأفراد.
  - الخوف من إطلاع مصلحة الضرائب.
- على الرغم من ذلك لا يمكن عدمه وإهمال أهميته في الدورة الاقتصادية وتدوير النقود من أجل النهوض بالتنمية في جميع القطاعات في ظل التغيرات الحاصلة بالاتجاه نحو سياسة الحوافز بدل سياسة الدعم , والالتزام بشروط المؤسسات والمنظمات الدولية التي تفرض قواعد اقتصاد السوق , مثل المنظمة العالمية للتجارة والشراكة أورو متوسطية, مما ينبغي على السلطات بخلق حوافز للادخار وتنشيط الأسواق , من خلال توفير التمويل , يبرز دور السياسة النقدية للتأثير على المتغيرات لخلق مناخ مناسب للمدخرين من خلال التأثير على أسعار الفائدة , فارتفاعها يؤدي للتشجيع على الادخار , ويقلص من قيمة السندات , هذه الحالة تحقق خسارة لدى أصحاب السندات , مما يؤدي إلى تقليص إنفاقهم.<sup>3</sup>

وعند تخفيض أسعار الفائدة قصد تشجيع الاقتراض ينخفض الادخار ويتجه الأفراد إلى القروض قصد زيادة ثرواتهم بفتح مشاريع واستثمارات جديدة , أو لدعم مجال معين لتحسينه وتنميته , وبالتالي

---

<sup>1</sup> Maynard john keynes « **théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie** » paris, payot, 1977 ,p81.

<sup>2</sup> صالح مفتاح " مرجع سابق" ص 194 .

<sup>3</sup> وسام ملاك "مرجع سابق " ص 424 .

يعتبر كينز أن هناك علاقة طردية بين الادخار و أسعار الفائدة.<sup>1</sup> لكن الملاحظ أن زيادة أسعار الفائدة يرفع من الادخار ويقلص من الاستثمار والعكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة ,رغم أن النظريات الاقتصادية تقر بان الزيادة في الادخار تقابلها زيادة في الاستثمار ,مما يظهر وجود فترتين ,ففي الفترة القصيرة لا يتحقق هذا المفهوم والذي نطبقه في الفترة المتوسطة والطويلة,مما يستوجب تطبيق سياسة نقدية إنكماشية لجذب الادخارات وبعدها تطبيق سياسة توسعية لتشجيع الاستثمارات.

### 2-3-2- تأثيرات السياسة النقدية على ظاهرتي التضخم والبطالة.

إن السياسات المتبعة من طرف الحكومة وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية خلفت ظواهر كثيرة منها السلبية والايجابية,ولعل الاهتمام ينصب على السلبية,قصد دراستها وتحليلها ومحاولة معالجتها وتصحيح الأسباب,ومن أكثر هذه الظواهر انتشارا في جميع بلدان العالم البطالة والتضخم ,وكذا لأهميتها البالغة في التأثير المباشر على مستوى معيشة الأفراد لتلبية حاجاتهم ومدى تحقيقهم للرفاهية,من خلال التأثير عل بعض المتغيرات كمستوى الدخل ومستوى الأسعار,الاستهلاك,...الخ ,والسياسة النقدية هي إحدى السياسات المطبقة من طرف السلطة النقدية داخل البلد ,فكيف يمكن لها أن تؤثر على التضخم وعلى البطالة؟.

### 2-3-2-1- تأثير السياسة النقدية على ظاهرة التضخم.

التضخم هو ظاهرة اقتصادية ناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار,وهذا الأخير ينتج جراء سببين هامين :

- عدم وجود سوق سلعي وافر ومتنوع ومنافس ,أي وجود مؤسسات محتكرة له.

---

<sup>1</sup> اعمار بوزعرور " السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005-  
أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط- جامعة الجزائر - دفعة 2007-2008 ص 41.

- وجود فائض في الكتلة النقدية دون وجود ما يقابلها من الناتج .

إذ أن هذه الظاهرة هي نقدية ,مما يربطها بالسياسة النقدية بطريقة مباشرة ,وهذا ما أكدته الأفكار الاقتصادية الحديثة,من خلال إعتماده سياسة نقدية تستهدف التضخم الذي يطلق عليها سياسة إستهداف التضخم,التي يتم الاعتماد على أدوات السياسة النقدية المتاحة لضمان المعدل المراد تحقيقه ,ففي حالة إستخدام سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى قاعدة تايلور التالية:<sup>1</sup>

$$i_t = \theta_t + b_1(\theta_t - \theta^*) + b_2 \cdot Y_t$$

$\theta^*$  معدل التضخم المستهدف       $\theta_t$  معدل التضخم الحالي

$Y_t$  حجم الناتج المحلي       $i_t$  سعر الفائدة الحالي.

رغم أن التضخم هو ظاهرة نقدية ,إلا أن ارتباطه بالسوق الحقيقي ينعكس بصورة مباشرة من خلال متغيرات هذا السوق ,فبالرغم من أن الكتلة النقدية هي إحدى محدّداته ,إلا أن حجم الناتج هو بدوره يظهر كمحدد من خلال علاقة تايلور ,لأنه وبكل بساطة الناتج الإجمالي هو انعكاس للكتلة النقدية وبمعنى آخر أن استعمال هذه الكتلة النقدية يترجم على شكل مشاريع واستثمارات ,وفي الأخير منتجات ,وفي حالة عدم استعمالها لزيادة الناتج يؤدي إلى التضخم ,فالسوق الحقيقي هنا يظهر علاقته بالسوق النقدي لتوليد ظاهرة التضخم.

فالسياسة النقدية التوسعية ليست دائما تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ,فان كانت الزيادة في الكتلة النقدية هي نفس الزيادة في الناتج الإجمالي فهنا معدل التضخم لا يتأثر ,وهذا ما يتحقق في الفترة المتوسطة والطويلة ,غير أن الفترة القصيرة قد تؤدي إلى ارتفاعه بسبب أن زيادة المشاريع و الاستثمارات يتطلب وقتا لقيامها ,مما يحقق أن الزيادة في الكتلة النقدية اكبر من الزيادة في الناتج الإجمالي ,وهو ما يطلق عليه بمؤشر الاستقرار النقدي.

---

<sup>1</sup> موسى لخلو بوخاري " مرجع سابق " ص 111 .



- التضخم بالتكاليف: إن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج يزيد من ارتفاع الأسعار عن مستواه العادي, مما يولد ظاهرة التضخم عند مستوى توازن الطلب أي وجود فائض طلب .

### 2-2-3-2- تأثير السياسة النقدية على ظاهرة البطالة والتشغيل:

عند الرجوع إلى أهداف السياسة النقدية النهائية نجد أن فكرة تحقيق التوظيف الكامل من أولوياتها, لذا فإن دور السياسة النقدية وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية يؤثر بدوره على حجم العمالة ومعدلات البطالة, وهذه الأخيرة لها عدة أنواع يمكن إيجازها لتوضيح المعنى الحقيقي للبطالة .

البطالة هي الحالة التي يوجد فيها أشخاص يرغبون بالعمل ويقدرّون عليه ويبحثون عنه بطريقة جدية, ولكنهم لا يجدون عملاً<sup>1</sup>, إلا أنه يوجد ظروف قد تسبب ذلك .

- يوجد أشخاص غير دائمين في العمل أي يعملون فترة معينة ثم يصبحون عاطلون, وهذا ما يطلق عليها بالبطالة الموسمية.

- إن التطور التكنولوجي الهائل الذي يصيب الآلات والمعدات المستعملة في الإنتاج يفرض ضرورة إعادة تأهيل العمال وتدريبهم وهذا ما يسبب بطالة احتكارية.

- لكل عامل جدول زمني قانوني لا بد من عمل ساعاته, إلا أنه في كثير من الأحيان لا يصل جدول الزماني إلى الحجم المفروض, وهذا ما يطلق عليه البطالة الجزئية.

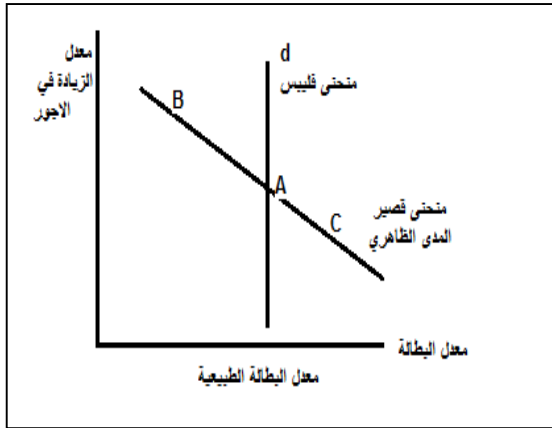
- إن صعوبة الحصول على عناصر الإنتاج وخاصة التمويل بالمواد والمستلزمات الإنتاجية اللازمة لنشاط وعمل المنشأة يسبب بطالة تقنية.

---

<sup>1</sup> ابراهيم عليوات " البطالة واقعها أسبابها آليات الحد منها " مجلة الأبحاث الاقتصادية العدد 0 جامعة البليدة -

- في كثير من الأحيان يتم توظيف عمال دون وجود حاجة إلى ذلك، أي أن المنصب لا يحتاج عدد كبير من العمال، وهذا ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة.

والسياسة النقدية تعمل على الحد من هذه الظاهرة من خلال رفع معدل النمو النقدي، وهذا ما يوفر سيولة نقدية كافية، مما يخفض أسعار الفائدة ويزيد من الإنفاق ويرفع الدخل والإنتاج نتيجة زيادة الاستثمار الذي يخلق مناصب شغل هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يرفع من الاستهلاك نتيجة إعادة توزيع الدخل بزيادة أجور العمال وتوفير أجور جديدة للعمال الجدد،<sup>1</sup> إلا أنه في حالة عدم زيادة في الاستثمار التي تقابل الزيادة في كمية النقود لا يمكن أن يزيد معدلات التشغيل بل ينعكس على زيادة الأجور، وهذا ما أثبتته فليبيس في منحناه الذي يفسر العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة ومعدل التضخم الذي يفسر بالأجور حسب المنحنى التالي:



يؤكد إتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة ( التوقعات العقلانية ) إن منحنى فليبيس يكون عموديا ، أي كلما ارتفعت الأجور فان ذلك لا يؤثر على معدل البطالة ، وان تفسير هذه العلاقة التي أكدها فليبيس وإتباع المدرسة الكينزية تكون في المدى القصير عند زيادة

الأجور في النقطة B. مما يحفز العمال على العمل ، شكل 17 :منحنى فليبيس الكلاسيكي

إلا أنه سرعان ما يكتشفوا أن هذه الزيادة ليست المصدر:الدعمي عباس كاظم "مرجع سابق" ص44 حقيقية ،مما يدفع العمال على ترك العمل والبحث من جديد على وظائف تحقق لهم الرفاه المطلوب

<sup>1</sup> قويدر معيزي " فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2006 -"

أطروحة دكتوراه -فرع تحليل اقتصادي-جامعة الجزائر -دفعة 2007-2008 ص 82



وبذلك ينتقل المنحنى الى النقطة C .

على الرغم من وجود عدة أهداف للسياسة النقدية مع عدة متغيرات تتأثر بها , إلا أن رسمها يتطلب استيعاب جميع تأثيراتها الايجابية والسلبية مع استهداف متغير أو ظاهرة ما للحد منها أو توسيعها , وهذا ما يعرف بتحديد الأولويات في الأهداف , ومع ذلك ومع جميع القيود المفروضة لايمكن أن نتجاهل تأثيرات السياسة النقدية بالظواهر والتطورات الحاصلة على الاقتصاد والتي تؤثر على فعاليتها وكفاءتها.

### 2-3-3- تأثيرات السياسة النقدية في ظل التطورات الحاصلة في الاقتصاد:

شهد العالم عدة تطورات وتغيرات في جميع المجالات التي تمس الاقتصاد بطريقة أو بأخرى, نحو زيادة ازدهاره أو حتى تخلفه جراء سوء استخدام مزايا هذا التطور, إذ يعمل الإنسان دائما على تطوير أسلوب حياته نحو زيادة رفاهيته وتلبية حاجياته بأقل جهد ممكن , ولعل التطور التكنولوجي يعكس هذه النظرية من الناحية الاجتماعية, إلا انه يعتبر ميزة تنافسية للمؤسسات والاقتصاد ككل من اجل خلق الجودة والظهور كمتنافس في ظل نظام اقتصاد السوق , والتطور التكنولوجي لا تكمن فقط في تطوير عناصر الإنتاج, وإنما أيضا في تقديم الخدمات , وليس هذا فحسب وإنما التفاوت والتسابق نحو الريادة العالمية دفع البلدان المتجاورة للتكتل والتعاون للاستفادة من المزايا النسبية لعناصر الإنتاج فيما بينها, وتوفير أسواق قصد تسويق منتجاتها والظهور كقوة واحدة, وهذا ما ساعد بطريقة أو بأخرى على ظهور العولمة التي تجعل من العالم قرية صغيرة لسرعة تدفق المعلومات وانتقالها بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, بالإضافة إلى كل هذا فان المؤسسات الدولية تفرض تعديل وإصلاحات لخلق ظروف معينة لاقتصاديات الدول من أجل قبول إنضمامها.

هذه التغيرات المفروضة والمشروطة أو المختارة تخلق ظروف أخرى غير المعتادة، مما يجعلها قيودا لرسم أي سياسة منتهجة من الحكومات أو السلطات المعنية لتوليف الظروف مع المطلوب منها، والسياسة النقدية أهم السياسات المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية فكيف يمكن أن تتأثر بهذه التغيرات؟

### 2-3-3-1- تأثير التكتلات الاقتصادية على السياسة النقدية:

المقصود بالتكتل الاقتصادي هو اتفاق بين دولتين أو أكثر إلى إلغاء كافة القيود وخاصة الجمركية وحرية انتقال عناصر الإنتاج وتوحيد التعريفات الجمركية، والذي يمر بعدة مراحل ( منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، الاتحاد الجمركي) وأخرها توحيد النظام النقدي بخلق بنك مركزي واحد وعملة نقدية واحدة، وهذا ما حدث في تكتل الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>، ومن مظاهرها نذكر :

- توحيد التعريفات الجمركية والتي تتعدى تدريجيا.
- حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.
- إبرام الاتفاقيات المشتركة على إتباع نفس السياسات كتشجيع الاستثمار، وسياسات التشغيل بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ليتم في الأخير توحيد السياسة النقدية والضريبية والاجتماعية ليصبح إقتصاد واحد.

الظاهر أن التكامل الاقتصادي هو فرصة لجميع الدول للتطور والتقدم والنمو والقدرة على المنافسة، إلا أنه الشيء الذي لا يمكن تجاهله أن لكل دولة مميزات وثقافات وخصائص تختلف عن الأخرى في جميع المجالات ثقافية، اقتصادية، أو حتى سياسية والترابط بين جميع هذه المجالات هو

---

<sup>1</sup> جون هوجيندون ، جول براوت "الاقتصاد الدولي الحديث" ترجمة محمد سمير كرم، لبنان ، مكتبة الوعي العربي، 1979، ص 607

الذي يولد القوة أو الضعف ,بغض النظر أن معظم التكاملات الاقتصادية هي بين دول متجاورة,مما يعطي نوع من التشابه في الخصائص ,إلا أنه لا يمكن أن يتشابه 100 % ,لذلك وعند رسم أي سياسة في أي بلد كان ,فإن هذه الخصائص تأخذ بعين الاعتبار من أجل تحصيل الأهداف المرجوة واستهداف المتغيرات المراد التأثير فيها.

فالسياسة النقدية هي سياسة ترسم من طرف السلطات النقدية الملمة بكل الجوانب الداخلية الاقتصادية,تعمل على تصحيح الاختلالات الحاصلة من أجل تحقيق أهدافها ,لذا فهي تستعمل أدوات دون غيرها والمتأكدة أنها ستحقق المطلوب ,وهذا ما يدعى بالفعالية,لكن عند التكامل الاقتصادي فإن إتباع سياسة نقدية واحدة تطبق على جميع بلدان الأعضاء يمكن أن يخدم بلد أكثر من الآخر ,لإختلاف الخصائص<sup>1</sup>, بالإضافة إلى أولويات السلطة النقدية التي تختلف من بلد إلى آخر وهذا ما يتسبب في تعارض الأهداف.

### 2-3-3-2 - التطور التكنولوجي وتأثيره على السياسة النقدية:

تمثل الثورة العلمية والتكنولوجية مقياسا للتطور الاقتصادي ونموه من خلال مجاليه سواء التطور التكنولوجي المادي,من خلال المعدات و الأدوات, و الآلات ...الخ, أو تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال قصد زيادة سرعة إنتقال المعلومات,الشيء الذي أدى إلى الإرتباط المتزايد بين اقتصاديات دول العالم,مما سمح بظهور التجارة الالكترونية والمنتجات البنكية كبطاقات الائتمان ...,إلخ,والتي تعتبر أقل تكلفة وأكثر سهولة وسرعة من التعاملات الورقية.<sup>2</sup>

فالتطور التكنولوجي المادي يؤثر على السياسة النقدية من خلال إلزامية توفير سيولة كافية لمنح القروض بحكم أن هذا النوع يتطلب مبالغ ضخمة ,فإن كان اقتصاد بلد ما في مرحلة انتقالية

<sup>1</sup> بيتر بيبرس " السياسة النقدية الأوروبية " فيينا, زوليخ ,موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي ,بدون سنة ,ص251

<sup>2</sup> رافت رضوان " عالم التجارة الالكترونية" مصر,المنظمة العربية للتنمية الإدارية , 1999 ,ص48

لاكتساب واستخدام التكنولوجيا ,لابد من إتباع سياسة نقدية توسعية أي إعطاء الأولوية لها ,بغض النظر عن تأثيراتها السلبية في الفترة القصيرة.

أما فيما يخص تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي مست جميع المجالات للامتيازات التي تقدمها ,اضطر مجال النظام البنكي على مواكبة هذا النوع من التكنولوجيا بإصداره لمنتجات جديدة كالتحويل الالكتروني للنقود, البطاقات الممغنطة وغيرها<sup>1</sup>, مما يطرح إشكالية فعالية السياسة النقدية والقدرة على الرقابة عليها والتأثير على المعروض النقدي ,من خلال هذه المنتجات ,أي لابد من السلطات النقدية من إيجاد وسيلة لضبط الكتلة النقدية المتاحة لهذا النوع من المنتجات.<sup>2</sup>

### 2-3-3-3- تأثير المؤسسات الدولية على السياسة النقدية.

عند التحدث عن هذا النوع من المؤسسات للوهلة الأولى يتبادر في أذهاننا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي,لان جميع دول العالم على علاقة بها, بسبب الامتيازات التي تمنحها من خلال توفير الأموال والمساعدات اللازمة للبلدان المحتاجة وبالمقابل تفرض شروط معينة<sup>3</sup>, التي تؤثر على السياسات الاقتصادية من خلال السياسة النقدية والمالية وحتى التجارية ,ومن أهم هذه الشروط تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتطبيق سياسات الخصخصة وسياسات الاستثمار ,وتحرير التجارة الخارجية في ظل المشكلات الاقتصادية في تلك الدول .

---

<sup>1</sup> عبد السلام صفوت " اثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية " القاهرة, دار النهضة العربية, 2006, ص ص 7-8

<sup>2</sup> Bonnie david « quelques incidences bancaires et monétaires des systèmes de paiement électronique » France, revue économique , Vol 52, 2001 ,pp 313-330

انظر أيضا: ابراهيم مصطفى عبد النبي " دور السلطات النقدية في مواجهة مخاطر الصرف الالكتروني " مصر ,مجلة المصرفي العدد 32, 2004, ص ص 4-5

<sup>3</sup> سعيد النجار " الاقتصاد العالمي والبلدان العربية في عقد التسعينات " القاهرة, دار الجامعة, 1991, ص 210 .

ونفس الأمر يحدث عند انضمام إي دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يفرض على السلطات النقدية تطبيق سياسة نقدية مرسومة من طرف هذه المؤسسات الدولية، مما يطرح إشكالية استقلالية السلطات النقدية التي لها علاقة طردية مع فعالية السياسة النقدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الشروط المفروضة لا تخدم هذه الدول، بل بالعكس هي تزيد من تطور البلدان المتقدمة باستغلال الأسواق لتصريف المنتجات أو الدخول كمستثمرين، أو استغلال العملة... الخ.

#### 2-3-3-4- تأثير العولمة على السياسة النقدية.

إن مصطلح العولمة تحصيل حاصل إلى التغيرات السريعة التي حصلت في العالم ككل، إذ تم بواسطتها إلغاء جميع الحواجز والحدود الفاصلة بين الدول بفضل التكنولوجيات والتكتلات والتعاونيات والسياسات المتبناة في تحري التجارة وأسواق رؤوس الأموال، إذ هذه الأخيرة سمحت للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى عملات أجنبية<sup>1</sup>، واستخدامها بحرية في إجراء المعاملات الداخلة في تركيب ميزان المدفوعات هذا من جهة، مما يستدعي التحرير المالي الداخلي من جهة أخرى، والمقصود هنا إلغاء التخصيص الائتماني المحلي وعدم فرض أسعار فائدة معينة وإعطاء البنوك حرية كبيرة في إدارة نشاطها<sup>2</sup>، مما يفقد السياسة النقدية قناتها للتحكم في الكتلة النقدية وبالتالي فعاليتها، بالإضافة كون السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق التوازن الخارجي من خلال ميزان المدفوعات ومكوناته، والتحرير المالي لا يساعد في عمل السياسة النقدية لأنه يعمل على كبح أدواتها<sup>3</sup>، وبالتالي يصبح هدف التوازن

---

<sup>1</sup> رمزي زكي "العولمة المالية" القاهرة، دار المستقبل العربي، 1999، صص 82-83

<sup>2</sup> عمار بوزعرور "مرجع سابق" ص 53

<sup>3</sup> احمد الكراز "مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية" الكويت، مجلة سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 21، 2007، ص 36.

الخارجي بالنسبة للسياسة النقدية مجرد متغير لا يتحدد ولا يمكن التحكم فيه إلا بواسطة قانون العرض والطلب الخارجي.

الملاحظ من خلال هذه التأثيرات على السياسة النقدية، أن هذه الأخيرة أصبحت تمتاز:

- زيادة المتغيرات والقيود التي تحدد وترسم السياسة النقدية.
- إن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في ظل التحرير المالي المتعارف عليها لا يمكن استعمالها والتحكم فيها كشرط من شروط المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية.
- إلغاء بعض الأهداف النهائية التي كانت تحققها السياسة النقدية.
- زيادة الرقابة المفروضة على المنتجات البنكية الحديثة من طرف السلطات النقدية، قصد التحكم في الكتلة النقدية.

#### خلاصة :

تبرز أهمية السياسة النقدية من خلال الأهداف المخطط لها لتحسين النمو والتنمية الاقتصادية والدور الذي تلعبه على جميع المستويات الفردي (الجزئي) والكلي، وجميع القطاعات (السوق الحقيقي) من خلال التأثير والتأثر بجميع الظروف الاقتصادية المستحدثة، مما يزيد القيود وصعوبة رسمها من طرف الجهات المختصة، لذا لا بد من معالجة جميع المؤثرات واستهداف الظاهرة المرجوة أو تشجيع قطاع معين، حتى يمكن التحدث عن فعالية السياسة النقدية.

والملاحظ أن السياسة النقدية تمر على عدة مستويات لبلوغ الهدف المنشود، مما يقلل فعاليتها للأسباب التالية:

- إبطال فترة التأثير على المتغيرات المطلوبة أي تباطؤها .

- صعوبة وتباطأ انتقال المعلومات إلى الأعوان الاقتصاديين لإحداث التغيير المطلوب .
- ارتباط السياسة النقدية بمتغيرات اجتماعية لا يمكن التحكم بها كثقافة الادخار ,الاقتراض ...الخ
- وجميع المعاملات البنكية ,إذ هذه الأخيرة هي الوسيط الأكبر لتنفيذ السياسة النقدية.
- من الصعب التنبؤ بالطلب النقدي ,مما يعيق السلطات النقدية من تحديد العرض النقدي الأمثل.
- مدى استقلالية السلطة النقدية وعدم تأثرها بجهات أخرى كالحكومة,المؤسسات الدولية...الخ.
- تداخل الأهداف الأمر الذي يتطلب ضرورة تحديد الأولويات وتأجيل الآثار السلبية لها التي تؤثر على الأهداف الأخرى.
- فالاقتصاد بواقعه المعاش وظروفه المفروضة,وفقا للتشريعات والقوانين الداخلية والخارجية يشكل
- صعوبة لأصحاب القرار في إحداث تغيير في تحسين ظروف معينة وإحداث آثار سلبية في
- البعض الآخر وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاستقرار والنمو.

## الفصل الثالث



## السياسة المالية ودورها في تسيير المال العام.

يعتبر عنصر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية محور تصارع الأنظمة الاقتصادية عبر التاريخ لفرض قيودها وفرضياتها من خلال المدارس الاقتصادية ودراساتها وحججها، لخلق محيط وظروف ملائمة للازدهار والنمو وتحقيق الرفاه لأفراد المجتمع، بدراسة الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وتحديد العلاقات بينها قصد استهدافها وتحسينها والتنبؤ بها، من خلال السياسات الاقتصادية المرسومة من طرف الدولة، والتي باتت تدخلاتها المباشرة أو غير المباشرة في جميع الأنظمة الاقتصادية على إختلاف نسبيتها ومجالاتها النقدية، المالية، التشريعية، التجارة الخارجية، ... الخ.

فالدولة بجميع تطورات تدخلاتها عبر الفكر الاقتصادي المحتشمة أو المتوسعة تبرز من خلال النفقات والإيرادات العامة والقروض المتحصل عليها لتسيير المرافق العامة القائمة على تنظيم وتسيير البلد والاقتصاد، وإنتاج السلع والخدمات الجماعية التي يعبر عنها بالسياسة المالية، هذه الأخيرة برزت في الفكر الاقتصادي الكينزي بعد أزمة الكساد العالمية 1929 بتفعيل أدواتها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحسينها، مما فرض على المجتمع العالمي هذه الأفكار للتقيد بها والعمل بها، وهذا ما برز على شكل نصائح وشروط البنك الدولي و صندوق النقد الدولي من خلال برامج وإصلاحات مفروضة، رغم انتقادات المدارس الفكرية الأخرى.

وفعالية هذه السياسة تتطلب وجود سياسة نقدية ملائمة لها لتحقيق الأهداف المسطرة، فنتاغم هاتين السياستين يولد محيط اقتصادي ملائم للنمو والتنمية في ظل قيود السياسات المتبقية الأخرى، التي لا يمكن تجاهلها، وهذا الازدواج فرضه كينز في نموذج IS-LM الذي يعرض فيه

معادلة الطلب الكلي والعرض الكلي وتأثير وتأثر كل سياسة بالأخرى لتفسير الظواهر الاقتصادية أو حتى اجتماعية مثل البطالة.

لهذا إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى :

- مفهوم السياسة المالية.
- أدوات السياسة المالية.
- العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

### 3-1 مدخل للسياسة المالية:

تعتبر ميزانية الدولة محور رسم السياسة المالية الواجبة لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال استعمال الأدوات المتوفرة من نفقات وإيرادات قصد التوسع أو الانكماش على حسب الظروف والشروط المفروضة، وفي الوقت ذاته لابد من مراعاة توازن الميزانية العامة، على الرغم من أن بعض الدول أصبحت تعتمد سياسة عجز الميزانية للتأثيرات البالغة في المتغيرات الاقتصادية وتحسنها، بالإضافة إلى ضرورة توازن ميزان المدفوعات، وذلك نظرا إلى العجز المالي الحكومي الذي يمول بالاقتراض الداخلي والخارجي، مما يطرح مشكل تداخل الأهداف الكلية والذي يتطلب تحديد أولويات برؤية اقتصادية واجتماعية لتجنب التأثيرات السلبية، لذا لابد من دراسة كل الجوانب لرسم السياسة المالية المناسبة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم السياسة المالية والأهداف الممكن تحقيقها مع تحديد كل المقومات والظروف المناسبة لنجاحها.

### 3-1-1- مفهوم السياسة المالية:

لقي مفهوم السياسة المالية تطورا من فترة إلى أخرى على حسب مجال تدخل الدولة في الاقتصاد ,ففي فترة الثمانينات انتشرت السياسة المالية ولقيت رواجاً كبيراً واقترب اسمها بالكلمة الفرنسية fisc التي تعني حافظة النقود والتي تناشد مجهودات الدولة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية ,اثر فترات الكساد التي عاشتها ,ومن هنا برزت عدة تعاريف نذكر منها:

- هي النشاط المالي للقطاع العام الذي يحدث أثراً على قطاعات الاقتصاد من خلال أوجه الإنفاق العام ومصادر إيراداته بهدف الارتقاء وتحقيق الاستقرار والعدالة .

في هذا التعريف تم تجاهل عنصر مهم وهو التدبير أي التخطيط<sup>1</sup>, إذ لا يمكن للسياسة المالية أن تتم عشوائياً دون تحديد مسبق لأوجه الإنفاق ومصادر تمويله.

- مجموعة من البرامج التي تنتهجها الحكومات في تخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها ,بقصد تهيئة الظروف لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع وضمان عدالة التوزيع دون أن يؤدي ذلك إلى نقص في مقدرة المجتمع على الادخار والتوسع في الاستثمار.

لا يمكن حصر أهداف السياسة المالية في ضرورة المحافظة على الادخار والتوسع في الاستثمار ,لان مشكل تداخل الأهداف الاقتصادية لجميع السياسات المبرمجة يمكنها أن تضحي بالادخار والاستثمار من اجل متغيرات اقتصادية أخرى ,هذا من جهة ومن جهة أخرى السياسة المالية تعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة لضمان نجاح باقي السياسات النقدية أو الاستثمارية...الخ, ليتحقق بعد ذلك الرفاه للمجتمع نتيجة المزيج الحاصل في السياسة الاقتصادية.

---

<sup>1</sup> صالح الرويلي "اقتصاديات المالية العامة " الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 1992, ص12.

-سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل العمالة، الادخار... الخ، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب غير المرغوبة.<sup>1</sup>

أثار هذا التعريف التقارب المفاهيمي بين المالية العامة والسياسة المالية، إذ أن المفهوم الأول هو علم يدرس مدخلات ومخرجات المال العام وفقا للقوانين والتشريعات المسموح بها أي بلد، أما المفهوم الثاني فهي الرؤية والتخطيط المبرمج لتسيير المال العام سواء الداخل أو الخارج أي إيرادات أو نفقات من أجل إحداث التغيير المرغوب فيه للمتغيرات الاقتصادية.

- هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى هيكل الإيرادات التي تحصل عليها لتغطية الإنفاق.<sup>2</sup>

من التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن السياسة المالية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بشأن تقدير النفقات والإيرادات العامة لميزانيتها وكيفية استخدامها وتوجيهها من أجل إحداث تغير في المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة .

رغم تعدد التعاريف للسياسة المالية، إلا أنها اجتمعت في الخصائص التالية:

- إن السلطة المالية هي المقرر والمنفذ .
- أنها إجراءات وتدابير مدروسة، بمعنى رسم لمخطط المؤثرات والمتأثرات.
- أدواتها هي النفقات العامة والإيرادات العامة.

---

<sup>1</sup> حسين محمود الواد، زكريا احمد عزام "المالية العامة والنظام المالي في الاسلام" عمان، دار المسيرة، 2000، ص

<sup>2</sup> مسعود دراوسي "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"

• الهدف هو إحداث تغيير في المتغيرات الاقتصادية.

إن إبراز هذه الخصائص يظهر الأهمية البالغة للسياسة المالية والدور التي تلعبه في الاقتصاد لتوجيهه والمساعدة في تحقيق الأهداف الكلية، بفضل أدواتها الحساسة ذات العلاقة المباشرة بتوفير القاعدة الأساسية للاقتصاد من بنية تحتية، وهياكل اقتصادية وتنمية القطاعات من خلال استراتيجيات وسياسات مخططة، ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- توجيه المال العام من خلال تخصيصه للقطاعات الاقتصادية حسب التوجه العام للاقتصاد بنسب متفاوتة من أجل تشجيع ودعم بعضها، من خلال تخصيص أكبر الحصص من النفقات أو إعطاء امتيازات أخرى كالإعفاءات الضريبية، أو منح قروض بدون فائدة، أو إعانات،... إلخ، أي النهوض بالقطاعات الإستراتيجية.

- تمويل المشاريع العمومية التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة بصفة جماعية (سلع جماعية) التي لا يمكن للخواص تمويلها، مما يحسن ظروف تقديم الخدمة وزيادة الرفاه للأفراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تمويل أجهزة الدولة وزارات، جماعات محلية،... إلخ.

- تحسين ظروف المعيشة من خلال استعمال أدواتها في تصحيح الخلل القائم في الاقتصاد سواء حالة الفجوة التضخمية أو حالة الكساد، مما يزيد معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

- العلاقة القوية بين أدوات السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية للتأثير والتأثر فيما بينها، ليتم في الأخير إظهار الصورة العامة للاقتصاد وظروفه بجميع إمكانياته، وتتجلى هذه العلاقة في ارتباط كل المجالات القائمة في الدولة بإشكالية التمويل وتوفير المال للقيام بنشاطاتها.

رغم هذه الأهمية التي تحظى بها السياسة المالية ضمن الاقتصاد والدور الذي تلعبه لتحقيق التوازنات والاستقرار الاقتصادي، إلا أنها لم تخلو من تضارب الأفكار عبر المدارس الاقتصادية

حول ضرورتها وفعاليتها في إحداث التغيير المطلوب، لتحقيق الأهداف الكلية وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى إتجاه المفكرين إلى نمط معين من النظام الاقتصادي والفرضيات التي يستند إليها كل نظام وخاصة دور الدولة في الاقتصاد، بالإضافة إلى انطلاقات كل مدرسة اقتصادية وافتراساتها حول المتغيرات التابعة والمستقلة التي تشكل النموذج الاقتصادي.

### 3-1-2- السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

لقي علم المالية العامة تطوراً عبر المجتمعات من خلال تطور دور الدولة والذي انعكس على تحديد مفهوم السياسة المالية، ففي المجتمعات القديمة أي عند التجاريين والطبيين لم تتحدد معالم السياسة المالية لغياب السلطة المنظمة للمجتمع، إلا أنها لا يمكن أن نتجاهل ملامحها التي كانت تطبق بصورة مباشرة وبشكل غير مخطط وغير مرسوم لإحداث تغييرات في المعطيات وواقع الاقتصاد،<sup>1</sup> حيث ساهم كل من أفلاطون وأرسطو في تحديد تدخل الدولة في النقاط التالية:

- مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار من أجل إشباع جميع فئات المجتمع لتحقيق عدالة توزيع الحاجيات.
- ضرورة الإنفاق على المجالات العامة كالأمن والتعليم والصحة.

وتطورت الأفكار عند التجاريين على ضرورة فرض الضرائب ليتعاضد بذلك دور الدولة في النشاط الاقتصادي مبررين ذلك بأن الدولة تتفق أموالاً ضخمة على الخدمات العامة التي تستفيد منها جميع فئات المجتمع، لذا لابد من دفع حق هذه الخدمة، وإن كان المبلغ بسيط دون الإفراط في غلاءه مع ضرورة ترشيد الإنفاق العام وأن يقتصر دور الدولة إلا في الوظائف الأساسية.

---

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي " المالية العامة والسياسة المالية " لبنان، دار النهضة العربية، بدون سنة، ص 11

على عكس الطبيعيين الذين ينادون بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً وأن التوازنات تحدث تلقائياً وفقاً للقوانين الطبيعية، وأن الضرائب تفرض فقط على ملكية الأراضي وبالضبط على القيمة المضافة أي على المنتج أو الأجر، كي لا يزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار، كما أنه لا بد من إعادة استخدام التحصيلات الضريبية في الدورة الاقتصادية من جديد.

على الرغم من إسهامات كل المفكرين التجاريين والطبيعيين في تحديد مفهوم السياسة المالية، وشكلها العام، وأن الهدف الأخير هو توفير رفاهية الفرد بطريقة أو بأخرى، وهذا ما أدى إلى التفكير ملياً في تحديد دور الدولة في الاقتصاد من خلال توضيح مفصل بوضع سياسة مالية لا بد من تطبيقها، وهذا ما جاء به الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي.

### 3-1-2-1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

كانت انطلاقاً من هذا الفكر من اقتناع المفكرين مثل آدم سميث، دافيد ريكاردو، ستيوارت ميل، بصحة قانون ساي للأسواق، وأن السياسة المالية تقوم على الفرضيات التالية:

- الإنفاق العام لا بد أن يكون إنفاقاً استهلاكياً وتقليله قدر المستطاع لأنه تبديد للثروة بحكم أن الإنفاق العام غير منتج.

- حيادية السياسة المالية عن الحياة الاقتصادية، أي عدم التأثير فيها لا على الإنتاج ولا على التوزيع ولا الاستهلاك.

- الإيرادات المتحصل عليها هدفها تمويل النفقات.

وقد حدد ريكاردو الدخل القومي في الأرباح والأجور والريع، وأن النمو هو الفرق بين الإيراد

الكلي والإيراد الصافي حيث حدد الإيراد الكلي هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة، والإيراد

الصافي هو قيمة السلع والخدمات اللازمة لاستهلاك بالإضافة إلى القوى العاملة، وأنه كلما زادت معدلات الأرباح بشكل كبير تبدأ ظاهرة تناقص الغلة، وبالتالي تبدأ ظاهرة الركود.

على عكس المفكر جون ستيوارت ميل الذي لم يعطي لموضوع المالية العامة و الضرائب اهتماماً، وإنما درس دور الدولة ونفوذها في المجتمع، إذ يرى أن الأفراد أنفسهم هم الذين يحافظون على مصالحهم وينظمون شؤونهم والدولة دورها هو إصدار القوانين والتشريعات التي تحمي ممتلكاتهم، وتنظم توزيع الثروات الطبيعية بين الأفراد واستخدامها، بالإضافة إلى ذلك تحقق الأمن والعدالة وتقوم بالمشاريع ذات المنفعة العامة، على الرغم من أن جون ستيوارت ميل لم يدرس المالية العامة، إلا أنه أشار إلى ضرورة توجيه الإنفاق العام والذي يستلزم بالضرورة البحث عن تمويل لها، وهذا ما أكدته ألفرد مارشال الذي دعى إلى ضرورة تخلي الدولة عن حيادها بسبب انتشار المبادئ الاشتراكية وكذا طول عملية الرجوع إلى التوازن حسب قانون السوق، وقد عبر ألفرد مارشال عن أفكاره الاقتصادية برفع المستوى المعيشي من خلال المراجعة الدورية لمعدلات النمو السكاني وحجم الإنفاق العام وتحديد الحدود الدنيا للأجور ومنح إعانات ما دون ذلك، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى كمراقبة أنشطة المضاربة، والبحث عن أنسب الوسائل الفعالة للإنفاق والتي يتم تمويلها من خلال الضرائب التي يتم تحصيلها من الأغنياء والتي يتم دفعها للفقراء عن طريق الإنفاق العام الذي يوجه لهذه الطبقة بالدرجة الأولى، ليكون مارشال أول من أعطى فكرة أن الضرائب تقوم بإعادة توزيع الدخل.

تحليلات رواد المدرسة الكلاسيكية لدور الدولة في الاقتصاد أجمعوا على حيادها، رغم آراء الفرد مارشال التي تدعو إلى تدخلها وعلى عدم فعالية السياسة المالية في إحداث التغيرات المطلوبة في الاقتصاد من أجل تحقيق النمو والتنمية، وإنما هي إدارة المال العام من نفقات وإيرادات لأجل تسيير



الوظائف الأساسية للدولة، وأن الاقتصاد هو أصلاً في حالة التشغيل الكامل، وأن أي تدخل للدولة سيعيق دور القطاع الخاص في إنتاج حاجياته ورغباته وتعظيم ثروته وتحقيق مصلحته.

إن انطلاقة هذه المدرسة من فكرة التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية تدفع بالضرورة إلى إعتقادات أخرى تضمن ذلك نذكر منها:

- ميل الادخار والاستثمار متعادل عن تغيرات أسعار الفائدة .
  - التغير في الضرائب أو الإنفاق بالزيادة أو النقصان ليس له تأثير على الطلب الكلي والنتاج والأسعار .
  - ضرورة توازن الميزانية سنوياً دون اللجوء إلى زيادة الإصدار أو الاقتراض .
- سادت هذه الأفكار العديد من الاقتصاديات إلى حين تعرض هذه الأخيرة إلى الأزمات الاقتصادية التي أثبتت من خلالها عدم القدرة على التوازن التلقائي، وبروز عدة ظواهر اقتصادية كالبطالة، والتضخم، وانخفاض مستويات المعيشة... الخ، ليظهر بذلك الفكر الكينزي لينتقد الفكر الكلاسيكي بحجج ونماذج ساهمت إلى حد كبير في تغيير التاريخ الاقتصادي.

### 3-2-1-2- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

كانت انطلاقة المفكر الاقتصادي كينز إثر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 ليعطي بذلك الأهمية الكبرى للسياسة المالية، الذي يقر أن التوازن يبدأ من سوق السلع لينتهي في سوق النقد على عكس ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية، بالإضافة إلى إنتقاد تلقائية توازن السوق والتشغيل الكامل، وكحل لذلك دعى كينز إلى ضرورة زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق الاستقرار وتشجيعاً للنشاط الاقتصادي، ليتدخل بذلك مفهوم السياسة المالية على نطاق واسع وشامل يبرز فيه مجهودات الحكومات على رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية.

حيث أبرز كينز تحليله من خلال مفهومين الطلب الكلي والذي يتم التعبير عنه بالعلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج الحقيقي ومفهوم العرض الكلي الذي يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، والتوازن هو نقطة التقاطع بينها ولا يحقق بالضرورة مستوى التوظيف الكامل<sup>1</sup>، مما يدعو إلى تدخل الدولة باستخدام النفقات العامة والإيرادات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ليعطي بذلك كينز المسؤولية للدولة لضمان سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل من خلال رسم السياسة المالية المناسبة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، لتحقيق الأهداف المنشودة، وتصحيح الاختلالات كالكساد أو التضخم، ففي أوقات الكساد الذي يكون فيه الطلب الكلي أقل من مستوى التشغيل الكامل، تعمل السياسة المالية باستعمال أدواتها الإيرادات والنفقات على زيادة الطلب واللجوء إلى سياسة عجز الميزانية، وتخفيض الضرائب للتشجيع على الاستثمار والاستهلاك، بما يضمن زيادة التشغيل والإنتاج، أما في فترات التضخم حيث يزيد الطلب على العرض مما يؤدي إلى زيادة الأسعار، لذا لابد من الحد من الطلب من خلال زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق العام لتحقيق فائض في الميزانية الدولة، من أجل إمتصاص الكتلة النقدية المتداولة (التقليل من القدرة الشرائية)، مما يدفع للتقليل من الاستهلاك.

كتلخيص لما جاء به كينز من مجهودات لتحديد مفهوم السياسة المالية نوجزه في النقاط التالية:

- الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن التوازن الاقتصادي ينطلق من توازن سوق السلع والخدمات.

- لابد من تدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق التوازن الاقتصادي وتصحيح الاختلالات ما دون التشغيل الكامل، لأن التوازن التلقائي مشكوك فيه.

---

<sup>1</sup> فوزي محمود ابو سعود " مقدمة في الاقتصاد الكلي " مصر، الدار الجامعية، 2004، ص 178 .

- في حالة التوازنات الاقتصادية وتحقيق التشغيل الكامل، ميزانية الدولة ليست بالضرورة تكون متوازنة، وهذا لا يعني حالة إختلال.

- بناء نموذج للطلب الكلي والعرض الكلي حتى يتم دراسة التأثيرات على باقي المتغيرات الاقتصادية، الاستثمار، الادخار، الاستهلاك، العمالة، البطالة... الخ.

- أهم أدوات السياسة المالية عند كينز هو الإنفاق العام و معدلات الضرائب.

ليصبح كينز أول من إهتم بالسياسة المالية و أعطى لها الايطار العام لمفهومها وأهميتها وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي، ليأتي بعده هانس وزملاءه لمتابعة الدراسة إنطلاقا لما وصل إليه كينز، حيث حاولوا إعطاء رسم مفصل للسياسة المالية لإخراج الدول من حالة الكساد، وقد قاموا بتقسيمها إلى مرحلتين.

• مرحلة السياسة المحضرة وتدعى أيضا بسقي المضخة<sup>1</sup> لابد على الدولة عن طريق سلطاتها تنفيذ برامج تقتضي بإنفاق مبالغ كبيرة عن طريق تمويلها بقروض لإنعاش الاقتصاد بحجة أن الأموال مستمدة من مصدر غير نشيط أي لا يقلل من القدرة الشرائية.

• مرحلة السياسة المالية التعويضية: هي سياسة تكميلية للسياسة السابقة، فعند تحسين أوضاع الاقتصاد لابد من المحافظة عليها واستقرارها، من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة كأداة للتوازن الاقتصادي الكلي حسب ما قدمه كينز في دراسته والتأثير على متغيرين هما الاستهلاك والاستثمار، أما في حالة التضخم فلا بد للسياسة المالية أن تستهدف بإعادة التوازن بين العرض والطلب، وذلك حسب نوع التضخم إن كان كلي أو قطاعي فإن كان كلي فلا بد من إحداث فائض في ميزانية الدولة، أي زيادة الضرائب للتقليل من الطلب الكلي قصد سحب جزء من القدرة

---

<sup>1</sup> مسعود دراوسي " مرجع سابق " ص 59

الشرائية<sup>1</sup>، لذا لابد من اختيار النوع المناسب من الضرائب التي لا يمكن نقل عبئها ليكون التأثير مباشر، أو خفض النفقات العامة، أما إذا كان قطاعي هنا يتم استعمال الضرائب التي تطبق عليه أو خفض نفقات نفس القطاع.

إذ تعتبر السياسات المالية السابقة سياسات تثبيت للتقلبات ومكافحة التضخم، وبعد تجاوز كل هذه الاختلالات في الموازين الاقتصادية وتصحيحها وتحقيق الاستقرار، تعمل السياسة المالية إلى الانتقال إلى مرحلة أخرى أوسع وهي التنمية الاقتصادية من خلال خلق الظروف المناسبة للنمو في الآجال الطويلة<sup>2</sup>، وذلك من خلال زيادة إمكانيات الادخار والاستثمار الذي يتحقق بخلق حوافز كالإعانات وتخفيض الضرائب... الخ<sup>3</sup>، والتخصيص الأمثل للموارد ليزيد بذلك الناتج القومي إلى الحدود القصوى، مما يزيد من معدلات النمو، كما أن بعض الدول تلجأ إلى تمويل التنمية بالتضخم بحجة أن زيادة الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي الأرباح، هذا ما يحفز على زيادة الاستثمار، مما يفتح المجال للتقليل من البطالة، وزيادة الادخار هذا على المستوى الخاص<sup>4</sup>.

ولقد طبقت هذه المراحل في الدول المتقدمة وتسعى الدول النامية لتطبيقها هي الأخرى، لكن هل النجاح المحقق في الدول المتقدمة يؤدي بالضرورة إلى نجاحه في الدول النامية؟ إن اختلاف البيئة والإمكانيات والظروف والعادات والتشريعات والأنظمة الاقتصادية والثقافات وحتى الحالة السياسية يجعلها فاشلة، لذلك لابد من استنباط سياسة مالية مناسبة لقيود مفروضة سابقا من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية أخرى تعمل على تحقيق الأهداف المسطرة.

---

<sup>1</sup> محمد باهر عتلم "اقتصاديات المالية العامة" مصر، مركز التعليم المفتوح، 1998، ص 216

<sup>2</sup> محمد باهر عتلم "المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي" القاهرة، مكتبة النهضة، 1995، ص 296

<sup>3</sup> محمد باهر عتلم "اقتصاديات المالية العامة" مرجع سابق" ص 224-225

<sup>4</sup> عبد المنعم فوزي "مرجع سابق" ص 381

### 3-1-3- أهداف السياسة المالية:

إن عملية رسم السياسة المالية تستلزم بالضرورة وضع أهداف مسطرة ينبغي الوصول إليها حتى يمكن القول أو التحدث عن فعاليتها , انطلاقاً من واقع الاقتصاد وجميع المؤثرات الداخلية والخارجية التي لابد من مراعاتها , وكذا المتأثرات التي لها علاقة بأدوات السياسة المالية لإحداث التغيرات المطلوبة فيها, قصد استهداف المتغيرات الكلية المعبرة أو الدالة أو المحددة لتحقيق التوازنات.

- **التوازن المالي:** يقصد بالتوازن المالي استخدام الموارد المالية على أساس وجيه وهو الإنتاج لضمان عدم حدوث كتلة نقدية فائضة في الاقتصاد التي قد تؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار<sup>1</sup>, فعند التحدث عن استخدام الموارد المالية العامة نقصد بها النفقات العامة التي يراعى في استخدامها عدالة التوزيع, ومواعيد الجباية المعمول بها في البلد , ليتلاءم مع حاجات الخزينة العامة, قصد مقارنة مجموع النفقات مع مجموع الإيرادات من أجل إحداث التوازن المالي , والبحث عن تمويل جديد في حالة العجز وهو الاقتراض , والذي يفترض اللجوء إليه لأغراض إنتاجية , على الرغم من أن حالات العجز في كثير من الأحيان تلجأ إليها الحكومات كحل لتصحيح حالة الاقتصاد والتي تدعى بسياسة عجز الميزانية, والذي يضمن درجة مناسبة من الاستقرار في الأسعار .

- **التوازن الاقتصادي:** المقصود به الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل مقارنة بإمكانيات عناصر الإنتاج المتوفرة , مما يتطلب على الحكومة أن توازن بين القطاع العام والخاص لتحقيق هذه النقطة , فكلما كانت مشروعات القطاع الخاص أكثر قدرة على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع من التدخل المباشر , وتقتصر نشاطاتها على التوجيه بواسطة

---

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب عبد الحميد "النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكمي للمبادئ" القاهرة , الدار الجامعية

الإعانات والضرائب<sup>1</sup>، وهذا ما خلصت إليه معظم حكومات البلدان النامية التي أصبحت تنادي بضرورة الخصخصة، فهي تبحث عن أفضل تخصيص لعناصر الإنتاج المتوفرة لتقديم الحجم الأمثل من الإنتاج<sup>2</sup>، مما ينتج عنه التوازن الاقتصادي بين الموارد والاستخدام الذي يعبر عنه أيضا عند تعادل المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها.

المستنتج مما سبق أن التوازن الاقتصادي يرتبط بالتخصيص الأمثل للموارد لسببين هما :

• تعدد الحاجات الإنسانية وتطورها.

• الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

فكل منهما متضاريان فيما بينهما فمثلا لو توسعنا في تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته هذا سيتطلب الوفرة في عناصر الإنتاج، والعكس لذا لا بد من وجود سلطة تستطيع التوفيق بينهما وإستغلال عناصر الإنتاج بشكل أفضل لتحقيق الرفاه المطلوب، وتتمثل السلطة في جهاز السوق وتدخل الدولة<sup>3</sup>، فالأولى المقصود بها قوى السوق أي قانون العرض والطلب، أما الثانية بفرض الضرائب وتخصيص النفقات العامة.

- **التوازن الاجتماعي** : عند تحقيق هدف التوازن الاقتصادي الذي يقتضي المقارنة بين

تخصيص الموارد وحاجات الأفراد، فإن التوازن الاجتماعي يتعمق في حاجات الأفراد ويحاول أن يوازن بين متطلبات أفراد المجتمع الواحد، بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعية التي تراعي<sup>4</sup>:

• التوزيع الأمثل للمنتجات بين مستويات المجتمع.

---

<sup>1</sup> فوزي عطوي "المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة" لبنان، منشورات الحلبي، 2003، ص 306 .

<sup>2</sup> العربي محمد ساكر "محاضرات في الاقتصاد الكلي" مصر، دار الفجر، 2006، ص 118

<sup>3</sup> مسعود دراوسي "مرجع سابق" ص 84

<sup>4</sup> فوزي عطوي "مرجع سابق" ص 308

- إعادة توزيع الدخل بصفة عادلة حتى تضمن التقليل في الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- البحث عن تحقيق حاجات أغلبية المجتمع وليس الأقلية .

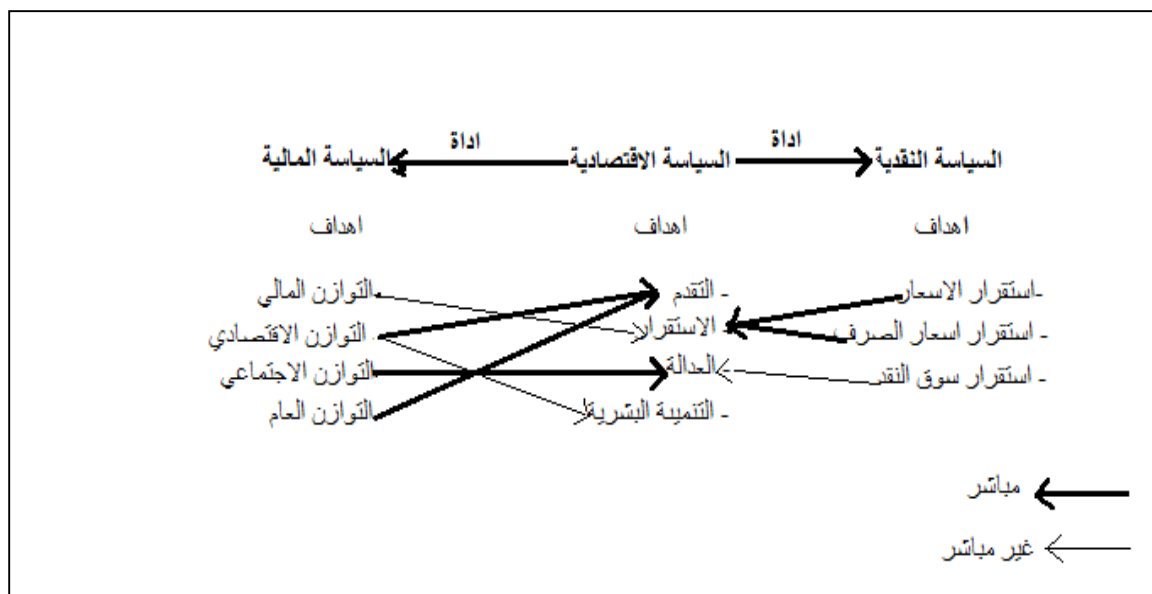
وعند التحدث عن توزيع الدخل نجد عدة توزيعات أولها التوزيع الوظيفي الذي نجد فيه الأجور ,الأرباح والريع,والثاني التوزيع الشخصي أي نصيب كل فئة من الدخل الإجمالي,ولهذا تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل لتصحيح الاختلال بفضل أدوات السياسة المالية.

-التوازن العام : يتحقق هذا الهدف عند تعادل مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد على الاستهلاك والاستثمار والنفقات العامة) مع مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة عند مستوى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج<sup>1</sup>,مما يضمن أن الكتلة النقدية المتداولة عندها مقابل إنتاجي حتى نضمن عدم ظهور التضخم وعدم انخفاض القدرة الشرائية,لذا تتدخل الدولة لتوجيه الإنفاق سواء بطريقة مباشرة كالإنفاق على بعض المشاريع المنتجة,أو غير مباشرة كتشجيع الاستهلاك والاستثمار من خلال التحفيزات الممنوحة للمستثمرين أو المنتجين من إعفاءات ضريبية أو إعانات أو دعم بعض المنتوجات ,...إلخ,وحتى تضمن تحقق هذا الهدف لابد أن تتماشى كل من السياسة المالية والنقدية في نفس الاتجاه لأن كل واحدة مكمل للآخرى.

سابقا في الفصل الأول تحدثنا عن السياسة الاقتصادية والأهداف المرجوة منها ,وهذه الأخيرة تتحقق باستخدام أدوات وهي مجموعة من السياسات أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية ,وكل منهما لها أهداف تسموا إليها ,فهل هذه الأهداف تتعارض مع أهداف السياسة الاقتصادية ؟ أم هي نفسها ؟ أم عند تحقيقها تتحقق بالضرورة أهداف السياسة الاقتصادية ؟ أي هي متغيرات تؤثر على أهداف السياسة الاقتصادية ؟ لتوضيح هذه المسألة سنستعين بهذا الشكل البسيط.

---

<sup>1</sup> العربي محمد ساكر "مرجع سابق" ص119



**شكل 18** تداخل أهداف السياسة المالية والنقدية والاقتصادية

**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا لما تم تقديمه

من الملاحظ بين أهداف السياسة الاقتصادية وأهداف أدواتها أنها تتماشى مع بعضها البعض، وأنها تنصب في نفس السياق ومعظمها متشابه وإن لم تتشابه فإنها مؤثر أو محدد من محدثاته يتغير باستخدام إحدى الأدوات الملائمة وفقا للسياسة المرسومة، والسياسة المالية مثلها مثل السياسة النقدية لديها أدواتها الخاصة بها التي تستعملها لتطبيق الرؤية الاقتصادية وفقا للسياسة المرسومة.

### 3-2- أدوات السياسة المالية:

إن عملية التخطيط التي تنطلق من الإمكانيات المتوفرة والسلطة الممنوحة لتحقيق الأهداف المرجوة مؤثرة بذلك على متغيرات أخرى سلبا أو إيجاباً، يتطلب آليات أو أدوات متوفرة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمحددات الأهداف، والسياسة المالية هي عملية تخطيط ورسم لمسار أدواتها من حيث الحجم و الإتجاه وفقا لإجراءات وتشريعات وقوانين تسيير المال العام، وكذا النظام



الضريبي السائد في البلد، وتتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة والإيرادات العامة والدين العام والتي تشكل سياسات ثانوية.

### 3-2-1- سياسة الإنفاق العام:

لقيت النفقات العامة اهتماما كبيرا من طرف المفكرين الاقتصاديين و إعتبرتها عنصرا رئيسيا في تحديد وقياس تدخل الدولة في الاقتصاد وتطور مفهومها من الدولة الحارسة إلى المنتجة، وهذا ما يعكس بالضرورة تطور النفقات العامة من حيث الحجم ومجالات إنفاقها (أنواعها )، ليتطور بذلك مفهوم السياسة المالية وفعاليتها.

إن أداة النفقات العامة لها تأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفقا لآلية الرفع أو التخفيض في حجمها، لذا سنوضح ذلك في هذا المطلب .

- النفقة العامة هي مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع حاجات المجتمع داخل الدولة، والذي يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق النفع العام الذي يخدم الأهداف المرسومة للسياسة المالية.<sup>1</sup>

- هي مبلغ نقدي يقوم بصرفه شخص معنوي عام يهدف إلى تحقيق نفع عام.<sup>2</sup>

ولقد إتفق التعريفان على أركان لا بد من توفرها في النفقة العامة كالتالي:<sup>3</sup>

- مبلغ نقدي.
- جهة الإصدار هي شخص معنوي عام.

---

<sup>1</sup> مجدي شهاب " أصول الاقتصاد العام والمالية العامة" مصر، الدر الجامعة الجديدة، 2004، ص 193

<sup>2</sup> عبد النبي اضريرف " المالية العامة أسس وقواعد تدبير الميزانية" المغرب، دار أبي رقرق، 2012، ص 22

<sup>3</sup> فرحات فوزت " المالية العامة الاقتصاد المالي" لبنان، منشورات الحلبي، 2001، ص ص 265-268

• المدة سنة.

• الهدف منها المنفعة العامة.

ولقد تعددت أنواع النفقات العامة وفقا لمعيار التقسيم المتبع والغرض منها ومجالها كمايلي:

- معيار التأثير على الدخل الوطني :<sup>1</sup> يستند هذا المعيار على تقسيم النفقة العامة إلى حقيقية أو تحويلية وفقا لثلاث نقاط المقابل من النفقة ,وزيادة في الإنتاج القومي,والجهة التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية من طرف الدولة ,حيث نجد نوعان:

• النفقات الحقيقية<sup>2</sup>:تستخدم هذه النفقات للحصول على السلع والخدمات لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات العامة مما يزيد من الناتج الوطني ,فالنفقة الحقيقية لابد لها من مقابل .

• النفقات التحويلية :هي نفقات يتم تحويلها من فئة إلى أخرى في المجتمع ,وبالتالي ليس لها مقابل مباشر ,ولا تزيد من الإنتاج بل تعيد توزيعه<sup>3</sup> مثل الإعانات والدعم لبعض المنتجات والتأمينات الاجتماعية ,وفوائد الدين العام.

- معيار التكرار والدورية (عادية وغير عادية) : الفكرة من تسميتها عادية أو غير عادية هي مدى الاعتماد على الموارد العادية وهي الضرائب أو اللجوء إلى موارد استثنائية وهي غير عادية من أجل تغطية النفقات العامة,وقصد تحديد أي النفقات التي تمول بموارد عادية والأخرى تمول بموارد غير عادية,تم الاعتماد على معايير أهمها صفة الدورية<sup>4</sup> أي إذا كانت النفقة تصرف بصفة دورية فهي عادية والعكس,والمعيار الثاني فترة الإنفاق أي إذا لم تتجاوز النفقة السنة فهي عادية والعكس ,أما المعيار الثالث توليد الدخل فإذا أعطت النفقة العامة دخلا فهي عادية والعكس .

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي " مرجع سابق " ص70

<sup>2</sup> عبد الحميد حامد دراز , وآخرون " مبادئ المالية العامة " مصر,الدار الجامعة , 2001, ص294

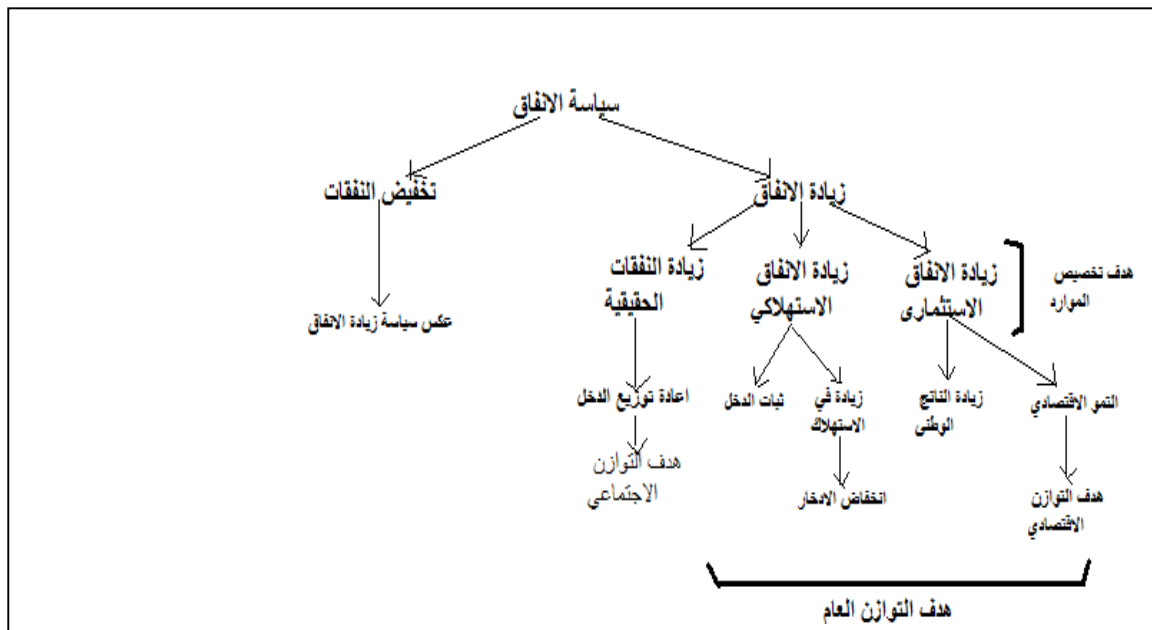
<sup>3</sup> رفعت المحجوب " المالية العامة " مصر,مكتبة النهضة العربية , 1992 , ص92

<sup>4</sup> ابراهيم بن داود " الرقابة المالية على النفقات العامة " مصر, دار الكتاب الحديث , 2010 , ص 56

- المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على تقسيم النفقات العامة وفقا لوظائف الدولة وتدخلاتها ونجد: <sup>1</sup>

- الإدارية ,وهي نفقات تصرف لتسيير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة كالمبلدية ,الوزارات,...الخ,والتي تمثل الأجور ,الدفاع,الأمن,العدالة,...الخ.
- الاجتماعية , هي النفقات التي تصرف لأغراض اجتماعية مثل التعليم,الصحة,الثقافة.
- اقتصادية,وهي النفقات التي تصرف لأغراض اقتصادية كالاستثمارات العامة, النقل,المواصلات...الخ.

على الرغم من التنوع في النفقات العامة ,إلا أن تأثيرها على الاقتصاد يكون من خلال الإجمالي لها ,أي حجمها الإجمالي أو حتى نصيب كل قطاع سواء بالزيادة أو التخفيض ,وتعمل هذه السياسة بالآلية التالية:



شكل 19: آلية تأثير السياسة الاتفاقية.

المصدر: من إعداد الباحث كتلخيص لما تم تقديمه.

الملاحظ من الشكل أن النفقات العامة تؤثر على عدة متغيرات كالاستثمار والاستهلاك والادخار والناتج الوطني، وتوزيع الدخل، ومعدلات النمو، مما يجعلها أداة فعالة لإحداث التغيير<sup>1</sup>، لكن دائما في المقابل نبحث عن سياسة أخرى لتمويل النفقات والتي تدعى السياسة الضريبية.

### 3-2-2- السياسة الضريبية:

تعتبر مسألة تأمين موارد مالية للدولة أمرا مهما نظرا لأهمية النفقات العامة التي تترجم أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، فالببحث عن إيرادات لتغطية النفقات هو في حد ذاته يتطلب سياسة من خلال اقتطاع جزء من القوة الشرائية للأفراد أو خلقها من خلال المصادر التالية:

- الإيرادات الاقتصادية ( أملاك الدومين )<sup>2</sup>: وهي جميع المداخل من الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة، والذي ينقسم إلى الدومين العام وهي ملكية الدولة تخضع للقانون العام كالطرق، الموانئ، الحدائق...، الخ، والدومين الخاص<sup>3</sup> وهي ملكية الدولة ولكن ليست ذات نفع عام وهو خاضع للقانون الخاص والتي تحقق إيرادات مثل المؤسسات الاقتصادية العمومية والعقارات... الخ.
- الإيرادات الائتمانية وهي القروض العامة (نتحدث عنها لاحقا).

---

<sup>1</sup> عبد المجيد حامد دراز وآخرون "مرجع سابق" ص 343-369

<sup>2</sup> مجدي شهاب "مرجع سابق" ص 275-277

<sup>3</sup> محمد صغير يعلي، يسرى أبو العلا "المالية العامة" عناية، دار العلوم، 2003، ص 53

- الإيرادات السيادية ( الضرائب والرسوم) سميت سيادية نسبة لحق السيادة وهي كونها تفرض من طرف واحد وهي الدولة ,وكذا إجبارية الدفع ,والتي تتمثل في الرسوم والضرائب والغرامات المالية التي تذهب لخزينة الدولة <sup>1</sup>.

• **الرسوم :** هي مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون بحاجة إلى خدمة خاصة تتفرد الدولة بإدائها <sup>2</sup>.

• **الضرائب:** هي عبارة عن مدفوعات نقدية إجبارية ترتبط بنشاطات معينة ,وتقوم الدولة بتحصيلها من أجل تحقيق أهداف إقتصادية إجتماعية <sup>3</sup>.

ومن هنا يمكن أن تستخلص الخصائص التالية:<sup>4</sup>

+ إقتطاع نقدي.

+ تدفع بصفة نهائية.

+ إجبارية الدفع.

+ عدم وجود مقابل.

+ هدفها تحقيق النفع العام.

أوليت هذه الخصائص الصارمة للضرائب لاعتبارها العنصر الهام والنصيب الأكبر من الإيرادات العامة ,بالإضافة إلى الدور التي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية ,من خلال أثارها

---

<sup>1</sup> عبد الفتاح بلخال " علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي" المغرب ,مطبعة فضالة, 2005, ص50

<sup>2</sup> محمد صغير يعلي,يسرى ابو العلا " مرجع سابق" ص 59

<sup>3</sup> عبد الرزاق غازي النقاش" المالية العامة تحليل اسس الاقتصاديات المالية" الطبعة الثالثة, الاردن, دار وائل ,

2003, ص 48

<sup>4</sup> عباس محمد محرزى " اقتصاديات المالية العامة" الطبعة الثالثة,الجزائر, ديوان المطبوعات

الجامعية, 2008, ص145

الاقتصادية والاجتماعية، لذا تنوعت من اجل المماس بجميع فئات المجتمع حتى تؤثر على أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، والتي تحدد حسب الوعاء الضريبي كمايلي.

- **الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:** فالضرائب على الأشخاص كانت تفرض على الأشخاص أنفسهم باعتبارهم موجودين داخل الدولة، إلا أن المفهوم تطور وأصبحت تفرض على ما يملك من أموال ليتغير بذلك مفهومها وتصبح ضريبة على الأموال.

- **الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** حتى نقول عن الضريبة مباشرة أو غير مباشرة اعتمد مفكري المالية العامة على معايير، أولها معيار الثبات أي ثبات المادة الخاضعة للضريبة، والمعيار الثاني التحصيل أي أن تكون مبينة في جداول فيها بيانات عن المكلف والمال الخاضع للضريبة، أما المعيار الثالث وهو نقل العبئ الضريبي أي إذا من الممكن تحميل دفع الضريبة على شخص آخر أو يتحملها المكلف بصفة نهائية، وانطلاقاً من هذه المعايير نقول عن الضرائب المباشرة هي التي تتميز بثبات المادة الخاضعة للضريبة والتي تطبق عليها جداول ضريبية لتحديد قيمتها ولا يمكن نقلها إلى مكلف آخر، وإن لم تتوفر إحدى هذه الشروط نقول عنها غير مباشرة.

- **الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة:** <sup>1</sup> المقصود هنا أن المكلف يمكن أن يتحمل ضريبة واحدة على ممتلكاته أو عدد من الضرائب على حسب كل نوع من ممتلكاته ودخوله، وفي كل نوع من هذه الأنواع حسب كل معيار يتحدد السعر الضريبي وفقاً إلى نسبة مئوية معينة من المادة الخاضعة للضريبة، أو ضريبة تصاعدية أي نسب تصاعدية مئوية ترتفع بارتفاع الوعاء الضريبي.

هذا التنوع في الضرائب لا يقلل من الآثار التي تنجر عنها سواء مالية وهي تمويل ميزانية الدولة وإحداث التوازن فيها أو حتى اقتصادية واجتماعية لتحسين الوضعية الاقتصادية للبلد وتحقيق

---

<sup>1</sup> محمد صغير يعلي، يسرى أبو العلا " مرجع سابق " ص 66

الرفاهية المطلوبة للأفراد, رغم كونها اقتطاع مالي يقلل من القوة الشرائية لديهم ,إلا أن هذا الاقتطاع يساعد على إحداث تغيرات مهمة في الاقتصاد ككل والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **على الأسعار :** تؤثر الضرائب على الأسعار من خلال إمكانية نقل العبئ الضريبي لتقلل بذلك من حجم الإنفاق الاستهلاكي ,أي من القوة الشرائية للأفراد ,مما يدفع إلى المطالبة بزيادة الأجور الصافية لتتماشى مع نقص القوة الشرائية مع ثبات الإنتاج ,هذا سيؤدي إلى وجود كتلة نقدية فائضة وتنعكس على زيادة الأسعار وبروز ظاهرة التضخم<sup>1</sup>, إضافة إلى سبب آخر في محيط تنافسي تفرض الضرائب على المؤسسات ,مما تزيد من تكاليف الإنتاج التي لا تستطيع بعض المؤسسات تحملها في ظل المنافسة السعرية, مما يؤدي إلى خروج بعضها من دائرة الإنتاج ,ليقل العرض ويمكن المؤسسات المتبقية من رفع الأسعار الراجع إلى زيادة الطلب<sup>2</sup>.

- **على الاستهلاك :** يتم التأثير على الاستهلاك من خلال القوة الشرائية أو من خلال حجم السلع والخدمات المعروضة ,ويحدث التأثير من خلال ما يتم اقتطاعه من المداخل كون هذا الأخير له علاقة مباشرة بالإنفاق الاستهلاكي ,فأي زيادة في الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ,وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الذي ينعكس على إنقاص الإشباع الفردي للحاجات والتي تظهر عند الأفراد ذوي المداخل الدنيا<sup>3</sup> , أما التأثير على حجم السلع والخدمات من خلال المغالاة في فرض الضريبة على الإنتاج الذي يعمل على التقليل من الاستثمار من جهة ,ومن جهة أخرى خروج مؤسسات من السوق التنافسي لتقل تكلفة الإنتاج مقارنة بالسعر المعروض ,وفي كل حالة يقل الإنتاج ليقول العرض وتزداد الأسعار وتقل القدرة على الإنفاق من أجل الاستهلاك.

---

<sup>1</sup>عباس محمد محرزى " مرجع سابق " ص 255 .

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي " المالية العامة والسياسة المالية " مصر , دار المعارف , بدون سنة , ص ص 236-238

<sup>3</sup> عبد المنعم فوزي " مرجع سابق " دار النهضة - ص 200

- **على العمالة** : يرتبط حجم العمالة في المجتمع بحجم الإنفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار ،أي أن الضريبة تقلل منهما وبالتالي تخفض حجم العمالة،زيادة الضرائب يقلل من حجم الإنفاق على الاستثمار بسبب زيادة تكاليف الإنتاج عما هو متوقع ،مما يقلل من تحفيز المستثمرين ،وبالتالي عدم فتح فرص عمل جديدة<sup>1</sup>، كما أن خروج مؤسسات من مجال الإنتاج والمنافسة كما ذكرنا سابقا يؤدي إلى تصريف عمال ،أو إحلال الآلة ،وبالتالي زيادة البطالة.

- **على توزيع الدخل** : تعتبر الضرائب أولى الوسائل المعتمد عليها في الوقت الراهن لإعادة توزيع الدخل على عكس الكلاسيك ،حيث كانت المداخل توزع على حسب قدرات الأفراد وكفاءتهم ،مما ينتج عنه وجود طبقية واضحة أغنياء وفقراء ،وهذا ما أكدته المفكر الاقتصادي باريت والى أن جاءت نظرية المنفعة الحدية التي تنطلق من رفاة أفراد المجتمع بأكمله،لذا كان لابد من التركيز على توزيع المداخل لتعم المنفعة ،وهذه الأخيرة تتحقق من خلال زيادة الإنفاق والطلب الكلي،والسياسة المالية تؤثر على توزيع الدخل من خلال :

- تطبيق ضرائب تسمح بتحقيق مستوى أسعار ملائم للموارد الإنتاجية ،والتي تنعكس على مدا خيل الأفراد ،مما يسمح لهم بالإنفاق على الاستهلاك والادخار بشكل كاف.<sup>2</sup>
- كما يمكن للضرائب من إعادة توزيع المداخل من خلال فرض ضرائب مختلفة على حسب فئة الدخل ،أي دفع نسبة من الدخل والتي تختلف لإختلاف حجم الدخل بمعنى تكيف العبئ الضريبي ،وهذا النوع يمكن تطبيقه على جميع أنواع المداخل وتدعى هذه العملية إعادة توزيع الدخل رأسيا ،كما يمكن تطبيقها فقط على نوع معين من المداخل وهنا تدعى إعادة توزيع الدخل أفقيا .

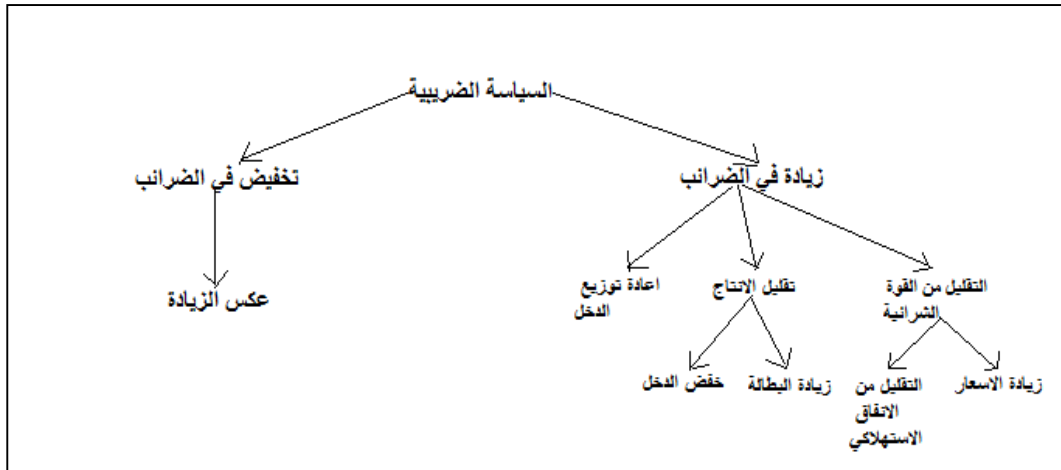
<sup>1</sup> عبد المجيد حامد دراز " مرجع سابق " طبعة 2001 ص 196 .

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي " مرجع سابق " دار المعارف ص 248



• كما يمكن للضرائب أن تؤثر على إعادة توزيع الدخل بطريقة غير مباشرة من خلال التحصيل الضريبي الذي يخصص معظمه لذوي المداخل الصغيرة، من خلال توجيه النفقة العامة لمنفعة هذه الفئة بغض النظر عن مصدرها مثل الإعانات للبطالين والمسنين، وتقديم الخدمات العامة كالـتعليم والصحة والإسكان بمبلغ رمزي، ليزيد بذلك الدخل الحقيقي لهذه الفئة.<sup>1</sup>

ومن الملاحظ من خلال إبراز أثر السياسة الضريبية أنها مقترنة في كثير من الأحيان بالسياسة الانفاقية حتى تظهر فعالية السياسة المالية للوصول للأهداف المرسومة، والشكل التالي تلخيص لما تقدمنا به.



شكل 20 : آلية تأثير السياسة الضريبية.

المصدر من إعداد الباحث كتلخيص لما تم تقديمه .

### 3-2-3- السياسة الائتمانية.

تعتمد الدولة في كثير من الأحيان على القروض العامة قصد تمويل ميزانيتها، أي يتم اللجوء للاقتراض من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة داخل الوطن وخارجه<sup>2</sup>، أو المؤسسات الدولية

<sup>1</sup> سوزي ناثر عدلي " المالية العامة" لبنان، منشورات الحلبي، 2003، ص123 .

<sup>2</sup> يونس منصور ميلاد " مبادئ المالية العامة " ليبيا، منشورات الجامعة المفتوحة، 1994، ص 80

مع الالتزام برد المبالغ المقترضة مضافا إليها بعض المزايا كالفائدة، على الرغم من أن السياسة الضريبية تستطيع أن تغطي النفقات العامة بزيادة معدلات الضريبة، وأن السياسة الانفاقية تخفض من النفقات العامة حتى يتم التوازن، فسلطة القرار بيد الدولة وهيئاتها، لكن كما تحدثنا سابقا أن التغير في الإنفاق والحصيلة الضريبية يؤثر على متغيرات أخرى كالاستهلاك الدخل، الادخار، الاستثمار... الخ، فأى قرار قد يؤدي للاختلال، كما أنه في كثير من الأحيان يتم اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز أي النفقات أكثر من الإيرادات للحفاظ على مستويات معينة من الأسعار والاستثمار والادخار، لذا كان لابد من الضروري البحث عن مصادر أخرى لتمويل النفقات، وهي الإصدار النقدي ولا يتم اللجوء إليه كثيرا استنادا إلى علاقته بزيادة معدلات التضخم، مما أدى للتفكير إلى الاقتراض والذي يتم تنظيمه وتسييره وفقا لقوانين حتى يكون واضح ويضمن حق كل طرف، وأن يتميز بخصائص منفردة نوجزها كالتالي:<sup>1</sup>

- القرض العام هو مبلغ مالي .
- القرض العام هو إختياري أي لا أثر للإكراه.
- القرض العام هو إيراد عام الهدف منه تحقيق الصالح العام.
- ضرورة وجود عقد بين الطرفين.
- أن يتضمن مقابل الوفاء.
- أن يستند إلى القانون، أي السلطة التشريعية تصدره مع ضرورة موافقة الشعب أو ممثليه.

---

<sup>1</sup> يونس منصور ميلاد " مرجع سابق " ص 81-83

رغم وجود هذه الخصائص هذا لا يمنع من وجود عدة تقسيمات للقرض العام وفقا لعدة معايير لينتج عنه عدة أنواع.<sup>1</sup>

• معيار حرية الاكتتاب: نجد القرض الاختياري وهو ما ينص عليه القانون ,وما ذكرناه سالفا من خصائص القرض العام ,حيث أن المكتتب غير مجبر على شراء سندات القرض ,إلا أن القاعدة تجد فيها استثناءات حيث يمكن للدولة إجبار الهيئات والأفراد على إقراضها<sup>2</sup> وهذا ما يدعى القرض الإجباري.

• معيار المدة :<sup>3</sup> نجد فيها القروض القصيرة التي لا تتجاوز مدتها السنة ,ويطلق عليها اسم الدين السائر أو العائم ويستخدم لتغطية عجز نقدي\* , والقروض المتوسطة وهي التي تتراوح مدته بين السنة وخمسة سنوات ويستخدم لتغطية العجز المالي ,ويطلق عليه الدين المثبت, أما القروض الطويلة الأجل هي تزيد مدتها على خمسة سنوات ويستخدم لتغطية وتمويل المشروعات التنموية الضخمة أو حالات الأزمات مثل الكوارث الطبيعية والحروب.

• معيار النطاق الإقليمي:<sup>4</sup> إما داخلي أي وطني ,وهذا يتحدد من خلال الحدود الإقليمية لإقامة المكتتب ,بالإضافة إلى السوق التي يتم ترخيصها للإصدار ,إما القروض الخارجية هي التي تصدر خارج الحدود الإقليمية ويتم الاكتتاب للأفراد والهيئات والمؤسسات الأجنبية .

---

<sup>1</sup> خالد الخطيب شحادة , زهير احمد شامية" أسس المالية العامة" الطبعة الثالثة , الاردن, دار وائل, 2007 , صص 238-243

<sup>2</sup> ايناس صالح الزمراني " المالية العامة والسياسة المالية "مراكش, دار نشر البديع , 2002 , ص 164

<sup>3</sup> فوزي عطوي " مرجع سابق" ص 133

\*العجز النقدي هو الناتج عن عدم توازن الميزانية بشكل مؤقت,أما العجز المالي هو الناتج عن عدم توازن الميزانية بشكل مستمر نتيجة زيادة النفقات.

<sup>4</sup> طارق الحاج " المالية العامة"الاردن, دار الصفاء, 1999 , ص 106

فهذه القروض بجميع أنواعها يتم إصدارها من طرف الدولة على شكل سندات للبيع مطروحة للاكتتاب العام المباشر لجميع الأفراد بواسطة المؤسسات المالية، أو عن طريق الاكتتاب غير المباشر، وهنا الوسيط هي البنوك فقط شرط أن تكون لها حرية إعادة البيع للجمهور أو البورصة مقابل عمولة مرتفعة نوعا ما، أو عن طريق الاكتتاب في سوق الأوراق المالية، ويتم اللجوء إليها للتقليل من مصاريف الوسطاء، وكذا اختيار الفترة المناسبة لطرح السندات للحصول على أعلى الأسعار<sup>1</sup>، وبعد انقضاء مدة القرض لابد للدولة من دفع المستحقات للمكتتبين وفقا لشروط القرض العام، إما عن طريق تسديد الدين وهذا يكون عادة في القروض قصيرة وصغيرة الحجم، أو التنازل عن الدين من قبل المكتتبين تضامنا مع الدولة أو الدفع على شكل دفعات أو الدولة في حد ذاتها تقوم بشراء السندات من سوق الأوراق المالية وخاصة عندما تكون الأسعار منخفضة، أو تبديل شروط العقد وخاصة عند انخفاض أسعار الفائدة في السوق، حتى لا تدفع الدولة فوائد أكبر مما هو معمول بها.<sup>2</sup>

صحيح أن القروض العامة يتم اللجوء إليها لتغطية عجز مالي أو نقدي بغية تحقيق توازن الميزانية العامة، إلا أنه من المعروف أن أي كتلة نقدية إضافية أو سحب مدخرات الأفراد أو دخول رؤوس الأموال من الخارج يؤثر بشكل أو بآخر على متغيرات اقتصادية أو اجتماعية<sup>3</sup>، لذا سنحاول تحديد آثار القرض العام.

يمكن إرجاع تأثيرات القرض العام إلى جانبين أولها دراسة مصدرها أي الأفراد أو المؤسسات المالية خاصة البنوك أو الأفراد الأجانب، وثانيها دراسة استخداماتها داخل المجتمع، وان الاقتراض

---

<sup>1</sup> فرحات فوزت " مرجع سابق " ص 349

<sup>2</sup> طارق الحاج " مرجع سابق " ص ص 115-116

<sup>3</sup> عبد الفتاح الجبالي " ندوة التطورات الحديثة في السياسة المالية واثرها على النشاط الاقتصادي في مصر "

مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، 13 يونيو 2001، ص 15

من الأفراد والمؤسسات الداخلية يؤدي إلى تحويل جزء من مدخراتها إلى القطاع العام، أي زيادة الاستثمارات الخاصة في القطاع العام، مما يرفع من أسعار الفائدة هذا يؤثر بزيادة المداخيل لدى الأفراد أي ارتفاع قدرتهم الشرائية<sup>1</sup>، مما يحفز لزيادة الطلب الكلي الذي ينتج عنه زيادة في الاستثمارات وبالتالي زيادة في العرض الكلي قصد تغطية فائض الطلب الكلي، ليحقق في الأخير زيادة في معدلات نمو الناتج الوطني هذا كله من جهة، ومن جهة أخرى لابد من تتبع استخداماتها إن كان موجه للإنفاق الاستهلاكي في ظروف دون الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي لا ينعكس بنفس الزيادة في العرض الكلي، مما يزيد من مستويات الأسعار وبالتالي الوقوع في ظاهرة التضخم، وإن كان موجه للإنفاق الاستثماري وخاصة مشروعات التنمية الاقتصادية في ظروف دون الاستخدام الكامل، هذا يعمل على زيادة استخدام عناصر الإنتاج و المداخيل ومعدلات التشغيل<sup>2</sup>، أما في حالة الاستخدام الكامل يتم اللجوء إلى القرض العام قصد إمتصاص القوة الشرائية الزائدة دون إنفاقه، مما يقلل من التضخم، كما يمكن إستخدام هذه الوسيلة في ظروف الاستخدام الكامل في حالات الكساد بتسديد القروض السابقة قبل موعدها، قصد زيادة القوة الشرائية<sup>3</sup>.

إن الاقتراض من العالم الخارجي لا يترتب عنه أثار المصدر ما عدى المديونية الخارجية وشروطها القاسية خاصة من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد العالمي<sup>4</sup>، وإنما الآثار تترتب عن إستخدام هذه القروض أي كيفية إنفاقها على الاستهلاك أو الإنتاج، فإن كان

---

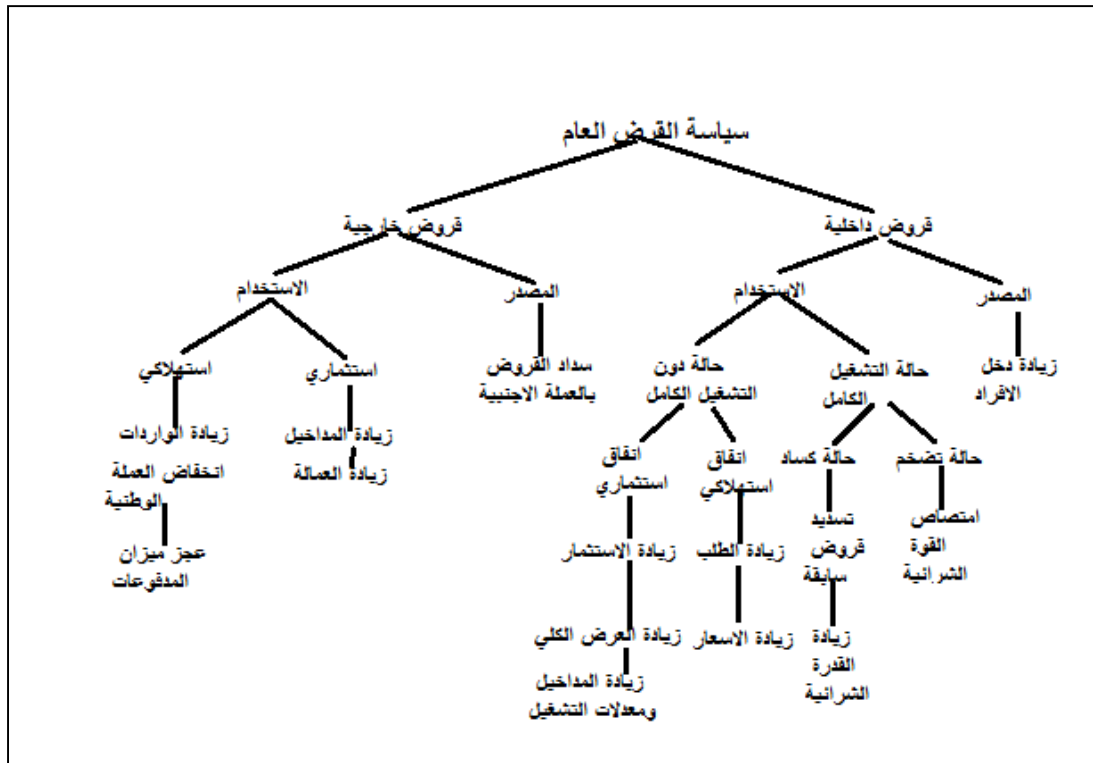
<sup>1</sup> محمد طاقة ، هدى العزاوي " اقتصاديات المالية العامة" الاردن ، دار المسيرة، 2010، ص 158

<sup>2</sup> العربي محمد ساكر " مرجع سابق " ص 262.

<sup>3</sup> خالد الخطيب شحادة ،زهير احمد شامية " مرجع سابق " ص 260

<sup>4</sup> احمد يونس البطريق " السياسات الدولية في المالية العامة" مصر، الدار الجامعية ، 2002 ، ص 85

الإنفاق استهلاكي<sup>1</sup>، وخاصة الاسترداد دون أن يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية أي عدم توليد مداخيل، وفي نفس الوقت يستوجب دفع أقساط القرض وفوائده بالعملة الأجنبية، مما يؤثر على أسعار الصرف بالارتفاع لأن الطلب على العملة زاد، مما يخفض من العملة الوطنية، وكتلخيص لكل ما قدم على القرض العام نستعرض الشكل التالي .



شكل 21 : آلية عمل السياسة الاقراضية

المصدر بتصرف العربي محمد ساكر مرجع سابق ص 263.

### 3-3- العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

تنتقل السياسة المالية من سوق السلع والخدمات وضرورة إحداث نقطة توازن مثلى ترضي الأفراد لتلبية حاجاتهم ورغباتهم، أما السياسة النقدية انطلاقتها هي السوق النقدية وضرورة إحداث

<sup>1</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي " مرجع سابق " ص 160

توازن بين العرض الذي يتحدد من قبل سلطة البنك المركزي لخلق الطلب الملائم الذي يلبي ويمول حاجات ورغبات الأفراد، والذي حددها كينز في الإنفاق من أجل المعاملات والاحتياط والمضاربة، فالأفراد لا يهتمون فقط بالاستهلاك، وإنما أيضا الاستثمار أو الادخار، أي أن جزء المعاملات هو محدد من محددات سوق السلع والخدمات، أي أن السياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى في كثير من الأحيان وأحد مصادر الإيرادات العامة يتم اللجوء إلى الإصدار النقدي أي زيادة في الكتلة النقدية لتغطية النفقات العامة، مما نستنتج أن السياسة المالية تؤثر على السياسة النقدية.

إن العلاقة المتبادلة بين هاتين السياستين يمكن أن تؤدي إلى إخلال فعالية إحدهما بفعل الأخرى، وعدم الوصول إلى الأهداف المرجوة، لذا لابد على السلطة النقدية والحكومة وهيئاتها المكلفة بالمالية العامة أن تعمل بتناسق تام حتى لا يحدث أي خلل غير مرغوب فيه داخل الاقتصاد في إطار الأولويات الموضوعة لتنشيط وتسيير الاقتصاد وتحقيق فعالية كل واحدة منهما.

### 3-3-1 الآثار المتبادلة بين السياستين المالية والنقدية:

يتم التعامل في اقتصاد أي دولة بالسياسة النقدية والسياسة المالية في أن واحد ومن طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين خواص أو عموميين لخلق ظروف مناسبة لتنمية الاقتصاد واستقراره واستمراره، وحتى زيادة تنافسيته، غير أن كل سياسة لها مجال عملها وأهدافها التي تصبوا إليها، رغم أنهما أداتين للسياسة الاقتصادية يعملان على تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد، هذا التعارض والتداخل يحتم عليها دراسة :

- معرفة نقاط التقاطع بين السياسة المالية والسياسة النقدية أي تأثير كل واحدة على الأخرى.

- كيفية التنسيق بينهما لمعالجة التأثيرات المتبادلة والالتقاء لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

### 3-3-1-1- تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية:

رغم انفصال السياسة النقدية عن السياسة المالية في عدة جوانب كالسلطة المقررة، والتأثير على أفراد المجتمع، إلا أن كل منهما يتأثر بالأخر، والسياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية في النقاط التالية:

- **حالة عجز الميزانية:** ينتج عجز الميزانية من ارتفاع النفقات العامة، أو انخفاض في حصيللة الإيرادات العامة، أو ارتفاع مستحقات الديون السابقة ( فوائد + أقساط التسديد) أي من أدوات السياسة المالية<sup>1</sup>، إلا أنه ليس هذا السبب فقط فالسياسة النقدية بإجراءاتها تستطيع أن تزيد من حجم عجز الميزانية فعند إتباع سياسة نقدية انكماشية يعمل على سحب جزء من العملة المتداولة أي من القوة الشرائية، مما يزيد أسعار الفائدة ليزيد عجز الميزانية تعقيدا أي عدم توفير سيولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر الإصدار النقدي أي زيادة الكتلة النقدية إحدى حلول عجز الميزانية العامة لموازنتها، والذي يستبعد في حالة سياسة نقدية انكماشية، فالسياسة النقدية في هذه الحالة لم تراعي ظروف السياسة المالية وزادتها تأزما، لذا كان على السياسة النقدية إتباع سياسة انكماشية في ظروف عجز الميزانية أن تطرح سندات خزينة على الجمهور للبيع لتحقيق بذلك توازن الميزانية وفي نفس الوقت سحب القوة الشرائية.

- **استقلالية البنك المركزي:** إن اختلاف السلطات في رسم السياستين المالية والنقدية يجعل

من الصعب مراعاة التأثيرات المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى مدى استقلاليتهما، فالسياسة النقدية ترسم

---

<sup>1</sup> واصف خالد الوزني، حسين احمد الرفاعي " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق " الاردن، دار وائل



من طرف السلطة النقدية وهي البنك المركزي والذي يعمل جاهدا على اكتساب الاستقلالية التامة, والمقصود بها أن تكون القرارات النقدية مستقلة دون تدخل الحكومة في توجيهها<sup>1</sup>, مما يضعف عملية التنسيق والتكامل بين السياستين فإذا رفضت السياسة النقدية تمويل عجز الميزانية هذا سيقود إلى عدم فعالية السياسة المالية, وإذا قبلت تمويلها هذا سيساعد على تحسين الأوضاع, فقرار الرفض أو القبول راجع إلى السلطة النقدية هنا, أما إذا كانت السلطة النقدية غير مستقلة هذا سيجبرها على تمويل العجز, والمقصود هنا ليس الاستقلالية هي العبئ على فعالية السياسة المالية فإيجابيات الاستقلالية تفوق بكثير الاختلاف مع السياسة المالية, وكحل لهذا التناقض لابد على السلطة المالية والسلطة النقدية من إجراء نقاش عن إجراءات كل واحدة وأهدافها وتوقع الظروف الطارئة الممكن الوقوع بها حتى يعملوا جنبا إلى جنب لتقاديها.

- الوصول إلى الهدف: تهدف السياسة المالية إلى التأثيرات على الحاجات العامة والتوظيف, والمقصود بالحاجات العامة الاستهلاك, الاستثمار, الادخار, أي الدخل لأفراد المجتمع من خلال أدواتها نفقات أو ضرائب أو حتى قروض عامة من أجل تشجيع إحدى المتغيرات السابقة لتحسين الظروف السائدة, أما السياسة النقدية هدفها هو التأثير على العرض النقدي وهذا الأخير هو الذي يؤثر على متغيرات الاستهلاك, الاستثمار... الخ, لأنه وبكل بساطة النقود هي المحدد الأول لهذه المتغيرات لأنها وسيلة دفع فإن هدفت السياسة المالية لتشجيع الاستهلاك مثلا فإنها تزيد من نفقاتها على هذا القطاع وتقلص من ضرائبها لتتخفف الأسعار, وتزيد القوة الشرائية, فإن لم تتبع السياسة النقدية سياسة توسعية قصد توفير سيولة من خلال خفض أسعار الفائدة أو شراء سندات أو خفض الاحتياطي الإجباري الذي يزيد من الإنفاق الاستهلاكي, فإذا بادرت وانطلقت

---

<sup>1</sup> سهير محمود معتوق "استقلالية البنك المركزي" مصر, مجلة مصر المعاصرة, الجمعية المصرية للاقتصاد

السياسي والتشريعي, العدد 453, فيفري 1999, ص 7

السياسة المالية نحو هذا الهدف ,ثم انطلقت السياسة النقدية بسياسة انكماشية نحو هدف متعارض تماما ,فإن كل منهما لن يصل للهدف المراد لان الظروف غير مواتية ,لتحدث بذلك إهدار للمال العام وللموارد.

### 3-3-1-2- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية:

تتأثر السياسة النقدية بالسياسة المالية من خلال أدواتها المستعملة التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر مع السياسة النقدية أو بالأحرى مع الكتلة النقدية المعروضة ,بالإضافة إلى مدى تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال هيمنة السلطة المالية ولتوضيح ذلك نوجزها في النقاط التالية:

- **اثر النظام الضريبي:** تعمل زيادة الحصيللة الضريبية إلى زيادة إيرادات الدولة وتخفيض الإنفاق الاستهلاكي الفردي من خلال انخفاض المداخيل ,لينخفض معه الادخار والاستثمار معا ,فإن إتباع سياسة نقدية توسعية بتخفيض أسعار الفائدة لن يجد استقبالا لدى الجمهور لزيادة الاستثمار ,مما يؤدي إلى التضخم ,وإنما يلجأ الأفراد للاقتراض من اجل الاستهلاك لترتفع الأسعار ,لكن لو أن الضرائب منخفضة لتوجهت الزيادة في الكتلة النقدية إلى زيادة في الاستثمارات والإنتاج الكلي<sup>1</sup> ,ففعالية السياسة النقدية مرهون هنا بنظام ضريبي يخدم الهدف العام ويساعد السياسة النقدية على تحقيق أهدافها.

- **اثر النفقات العامة:** كما تحدثنا سابقا عن تأثير استقلالية السلطة النقدية على السياسة المالية ,نحاول أن نعكس الدور مع إفتراض الاستقلالية التامة للسلطة النقدية تفرض انضباطا ماليا على النفقات العامة من خلال الحرية المطلقة في التحكم في القرض العام كتمويل لعجز الميزانية ,ببيع سندات أو شراءها ,مما يفرض على السلطة المالية التراجع عن خطتها والعكس<sup>2</sup>, إذا

<sup>1</sup> Luc jean albert « **finance publiques** » 7<sup>eme</sup> edition,paris ,daloz ,2011,p 245

<sup>2</sup> فوزي عطوي " مرجع سابق" ص 312

افترضنا عدم استقلالية السلطة النقدية فالسياسة المالية المقررة من طرف الحكومة تنفذ وتفرض على السلطة النقدية مجاراتها بغض النظر عن الأهداف التي كانت تصبوا إليها لتزول بذلك فعالية السياسة النقدية وتصبح مجرد أداة للسياسة المالية، وتدعى بالهيمنة المالية وفي الحالتين يوجد خسارة، الحالة الأولى الانضباط المالي مكلف، والحالة الثانية يؤدي إلى زوال السوق النقدية، لذا لابد من التنسيق بينهما.

- **الفوارق الزمنية :** المقصود بها سرعة التأثير، فالسياسة المالية تعتبر أسرع من السياسة النقدية لأنها تؤثر بشكل مباشر على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد من خلال الضرائب أو من خلال النفقات العامة كالأجور، فأي تغيير في الإنفاق الاستهلاكي يؤثر بشكل أو بآخر على المتغيرات الادخار والاستهلاك والاستثمار، أما السياسة النقدية تتطلب وقتاً لإحداث التأثير<sup>1</sup>، مثلاً عند تغيير أسعار الفائدة هذا سيؤثر على الاستثمار بعلاقة عكسية إضافة إلى ذلك إجراءات منح القروض من البنوك التجارية وتعميم الفكرة، مما يتطلب وقتاً وخاصة في الدول النامية، لهذا فإن السياسة المالية تكون السبابة لانتهاج هذا التوجه.

كل هذه التداخلات والتأثيرات المتبادلة بين السياستين المالية والنقدية يؤدي إلى فعالية سياسة دون الأخرى، مما قد يعيق التطور والنمو المستهدف من طرف السياسة الاقتصادية ككل، وكذا التأثير في المتغيرات الاجتماعية، مما يخلق عدم التوازن وعدم استقرار اقتصادي، لذا لابد من التنسيق بين هاتين السياستين ليخدم كل الآخر والرسم والتخطيط يكون في نفس الاتجاه .

---

<sup>1</sup> عبد الواحد السيد عطية " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية " مصر، دار النهضة، 1993، ص

### 3-2-3-التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

من خلال العلاقة التي تناولناها في المطلب السابق يمكن أن نقول لا يمكن الاستغناء عن إحدى السياستين، فكل واحدة لها جوانبها التي تدرسها وتسيرها وتنظمها مع وجود جوانب مشتركة التي تتطلب التنسيق لاستكمال الرؤية الكاملة لكل سياسة وللسياسة الاقتصادية، والمقصود بالتنسيق هو التحاور والتشارك في الآراء وفي وجهات النظر من أجل استنباط حل يرضي جميع الأطراف مع إتباع خطوات تعمل للوصول إلى ذلك الحل، والذي لا يتحقق إلا بتوفر شروط لا بد من مراعاتها كل من السلطة النقدية والسلطة المالية والتي نوجزها في النقاط التالية:

- **كفاءة وقوة السياستين المالية والنقدية:** المقصود بالكفاءة هو الاستخدام الأمثل للموارد من أجل تحقيق الأهداف المرسومة أي مقارنة الإمكانيات بالنتائج، فأي سياسة توضع على المستوى الكلي أو الجزئي لا بد من تتبعها لمعرفة مدى نجاحها أو فشلها من خلال الفعالية والكفاءة، لذا حتى نستطيع التنسيق بين السياستين هما في الأصل تجمعهما علاقات تأثيرية سلبا أو إيجابا، لا بد من أن تتحقق في كل سياسة الكفاءة التي تجر وراءها القوة وهي القدرة للوصول للأهداف المسطرة بسرعة، فإن لم يتوافر شرط الكفاءة والقوة لا يمكن التحدث عن التنسيق بكل بساطة لأنه يحدث تباعية، أي السياسة غير كفأة تصبح أداة للسياسة الكفاءة تجاريها في كل متطلباتها، إذ يمكن الاستغناء عنها، وإن كانتا الاثنتين غير كفأة يحصل إهدار للإمكانيات والموارد.

**وضح السياستين النقدية والمالية:** لا يمكن التنسيق بين سياستين لم يوضحا الإجراءات والأهداف المرسومة والاتجاهات التي تسلكها والأدوات التي تستعملها لان:

- الأهداف قد تتعارض والتي تتطلب أولويات، لذا لا بد من تحديد الأولويات معا.

• الاتجاهات أي نوع السياسة فمثلا السياسة النقدية اتخذت اتجاه توسعي والسياسة المالية عمدت على تحقيق فائض في الميزانية, هذا سيعيق زيادة الكتلة النقدية المتداولة في تحقيق أهدافها كالاستثمار أو الاستهلاك لان الضرائب ستمتص هذا الفائض.

• الأدوات بالرغم من إتباع نفس الاتجاه يمكن لتأثيرات الأدوات أن تتعارض أي أن استخدام الأداة غير موفق, مثلا إتباع سياسة نقدية انكماشية هذا يتطلب على السياسة المالية تحقيق التوازن حتى لا تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز, إذ يمكن للسياسة المالية من رفع الضرائب لزيادة الإيرادات, مما يسبب انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري, وكذا الناتج الكلي من خلال انسحاب الشركات التي لم تستطع المنافسة بالسعر, مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة النقدية.

• المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات على السلطة النقدية والسلطة المالية التشارك في صياغة وتنفيذ جميع القرارات والإجراءات وتتبعها ورقابة تأثيراتها, وحتى تستطيع الحكم بالفعالية. تعتبر هذه الشروط جد هامة لنجاح عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية, فعملية التنسيق تتطلب مجموعة من الإجراءات التي تتخذها كل من السلطة النقدية والسلطة المالية, أي الترتيبات تتسق عملية التشارك والحوار في الخطوات المشتركة التي تتطلب ضرورة الاتفاق بينهما وتنسيقا جيدا, ومن بين هذه الإجراءات التي تسبق التنسيق نذكر مايلي:

- **تحديد دور ومسؤولية كل من السلطة النقدية والسلطة المالية:** بهذه الطريقة يتم تحديد المهام, وكذا القرارات التي تتخذها, فالسلطة النقدية تتطلب استقلالية كبيرة في إتخاذ القرارات دون ضغط من الحكومة, وذلك للحساسية التي يتمتع بها السوق في إحداث الاختلالات أو تصحيحها, من خلال التحكم في المتغير الأكثر استعمالا ومهماما وهي النقود, فزيادتها عن ماهو

مطلوب يؤدي إلى التضخم وقلتها تؤدي إلى الكساد، لذا على السلطة النقدية أن تدرس جيدا الأوضاع الاقتصادية وحالتها حتى تتمكن من تحسينها من خلال وضع سياسة نقدية ملائمة دون تدخل أي جهات أخرى في وضعها، فالاستقلالية هي محدد من محددات الفعالية، والاستقلالية لا يعني عدم التنسيق مع سياسات أخرى، فمن بين الأوضاع التصحيحية للاقتصاد هي نتائج سلبية لسياسات أخرى، لذا يستوجب التنسيق لتجنب الآثار السلبية والتعارض في الأهداف، إذن الاستقلالية هي الإجراءات التي تعبر عن الرؤية المستهدفة من طرف السلطة النقدية والتي تأخذ بعين الاعتبار جميع القيود التي تؤثر على تنفيذها وفعاليتها عن طريق التنسيق و التشارك دون فرض أو إكراه، أما السلطة المالية وهي عبارة عن الحكومة والمتمثلة في وزارة المالية فهي تعبر بالدرجة الأولى على مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، وهذه الأخيرة تتحدد من خلال عدة نقاط، النظام الاقتصادي المتبع، الحالة الاقتصادية في فترة معينة، المميزات الإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد، الإمكانيات المتوافرة من عناصر الإنتاج،... الخ، فهذه الظروف تختلف من بلد إلى آخر، مما يجعل تدخل الدولة شيء نسبي، لهذا تختلف مهام السلطة المالية وبالتالي مسؤولياتها.

#### - **التقليل من الإقراض العام:** رغم أهمية القرض العام في تمويل عجز الميزانية الدولة، إلا

أنه يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الكلي كزيادة الإصدار النقدي الذي يزيد التضخم، لذا لجأت بعض الدول لتحديد سقف الدين العام، ومن جهة أخرى زيادة الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لا يحقق النقطة الأولى وهي الاستقلالية، وفي المقابل على السلطة المالية التقليل من عجز ميزانيتها وتوفير الإيرادات الكافية لتغطية نفقاتها.

#### - **تكوين هيئات ولجان للتنسيق:** إذ على كل من السلطة النقدية والسلطة المالية تكوين هيئة

أو لجنة مكونة من أشخاص أكفاء لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة للبلاد ومحاولة تحسينها، انطلاقا من الإمكانيات المتوافرة ومن حدود المسؤوليات الممنوحة لهم، ومن الأدوات

الممكن استعمالها من كلتا السلطتين، وعلى هذه اللجنة أن تقوم بتنظيم لقاءات دورية لتدارك كل الانحرافات والظروف المستجدة ومحاولة تصحيحها أو التماشي معها.

من خلال هذه الإجراءات والشروط التي لابد أن تتوفر في عملية التنسيق تظهر نتائجه من خلال التوازن الاقتصادي الكلي، الذي يتحقق من خلال توازن أسواقه سوق السلع والخدمات والسوق النقدي والذي تحدث عنه كينز في دراساته التي بلورها في نموذج IS-LM وكيفية التفاعل بين السوقين و التنسيق بينهما من أجل إحداث التغيير المطلوب على الظروف الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق التوازن.

### 3-3-3- دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الكلي:

يعتبر نموذج IS-LM للمفكر الاقتصادي كينز من أوائل النماذج التي تطرقت لدراسة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية والتداخل بينهما وضرورة التنسيق بينهما من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة بفعالية قصوى، فهو يتحدث على توازن سوق السلع والخدمات، وتوازن النقود ليتوصل بذلك للتوازن الاقتصادي الكلي، وأن كل من السوقين بفضل سياستهما المدروسة في استهداف متغيرات محددة مسبقاً من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سنحاول إظهار هذه التوازنات.

- توازن سوق السلع والخدمات منحنى IS : يتحقق هذا التوازن من خلال تلاقي الطلب والعرض على السلع والخدمات، حيث حدد الطلب من خلال المتغيرات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والميزان التجاري ( في إقتصاد مفتوح) حسب العلاقة :

$$AD = G+C+I+X-M$$

M الواردات

I الاستثمار

G الإنفاق الحكومي

الطلب AD

X الصادرات

C الاستهلاك

حيث أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل الفردي  $C = C_0 + cY^d$  والعرض الكلي هو نفسه

الناتج الوطني الصافي، ونرمز له بالمتغير  $Y$ ، والملاحظ وجود المتغير  $Y$  و  $Y^d$  الفرق بينهما هو

رابط العلاقة التالية :

$$Y^d = Y - TA + TR$$

TA الضرائب

TR التحويلات

ليصبح التوازن على هذا الشكل:

$$AD = Y = C + G + I + X - M$$

$$TA = TA_0 + ty$$

$$M = M_0 + My$$

$$I = I_0 - bi$$

مع العلم أن  $I = I_0 - bi$

لتصبح المعادلة كمايلي :

$$Y = \frac{1}{1 - c(1 - t) + m} (C_0 + I_0 + G_0 - c(TA_0 - TR_0)) - bi$$

واختصارا نكتب

$$Y = \frac{1}{\delta_G} \cdot AG$$

والمنحنى التالي يبين اشتقاق منحنى IS

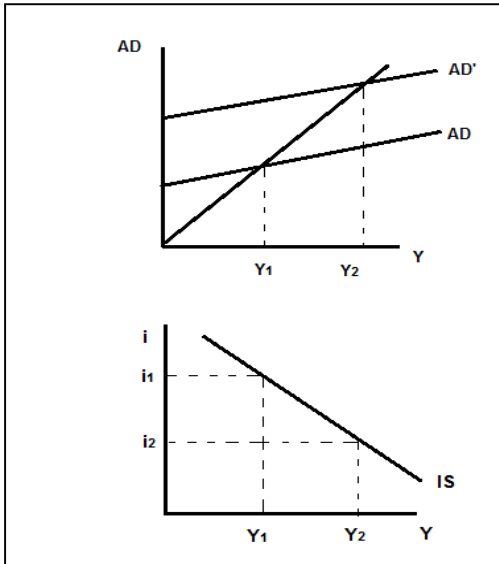
من خلال هذا المنحنى وهذه المعادلة يمكن

إظهار كيفية تأثير السياسة المالية الذي يكون

من خلال إحداث التغيير في  $\delta_G$  أو AG أي

في للاستهلاك أو الضريبة أو الإنفاق الحكومي وذلك :

• عند إحداث تغير في  $\delta_G$  أي الميل الحدي



شكل 22 : اشتقاق منحنى IS

المصدر: الشميري ناظم محمد نوري"مرجع

لمنحنى IS هذا سيؤدي بهذا الأخير إلى تغيير شكله



إما أكثر أفقية أو أكثر عمودية.

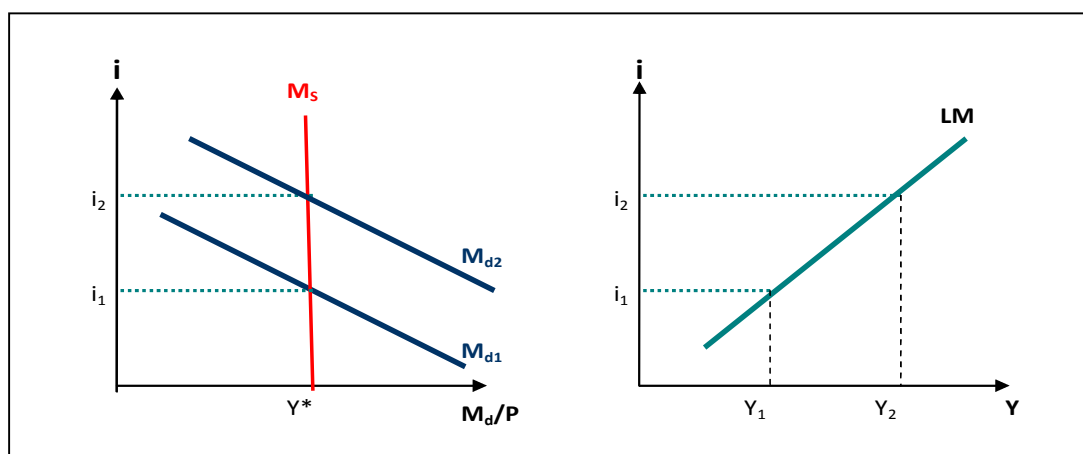
• عند إحداث تغير في AG هذا سيؤدي بمنحنى إلى الانتقال كلياً إما يمينا أو يسارا

- التوازن في السوق النقدي.

دالة الطلب على النقود كما قدمها كينز  $M_D = KY - hi$  ودالة العرض النقدي  $M_S = \bar{M}/P$

$$M_D = M_S \quad KY - hi = \bar{M}/P \quad \text{عند التوازن}$$

$$Y = 1/k(\bar{M}/P + hi) \dots\dots\dots LM$$



شكل 23 كيفية اشتقاق منحنى LM .

المصدر: محمد صالح القرشي "اقتصاديات النقود والمصارف والمؤسسات المالية" الاردن , اثراء للنشر والتوزيع,

2009-ص101

وهو توفيقات لأسعار الفائدة والدخل , وان أي تغيير في k أو h يؤدي إلى تغيير ميله, أما

التغيير في  $\bar{M}/P$  , كمية النقود يؤدي إلى انتقاله وهو ما يعبر عن تأثير السياسة النقدية بفضل

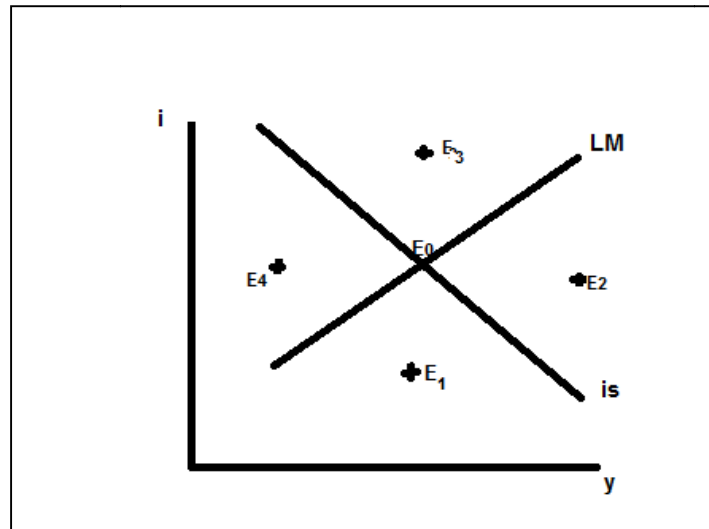
قنواتها وأدواتها كما سبق ذكره، فالسياسة النقدية هي التحكم في الكتلة النقدية ليس في حجمها فقط، بل اتجاهها وكيفية صرفها سواء على الاستثمار أو الاستهلاك .

**- التوازن الاقتصادي من خلال السياستين المالية والنقدية معا:** يعبر التوازن النقدي

والتوازن في سوق السلع والخدمات عن التوازن الاقتصادي بمنحنى IS-LM واللذان عند تقاطعهما

يحققان نقطة توازن السوقين معا، وإن أي تغيير في إحدى المحددات IS أو LM، هذا سيؤدي إلى

نقطة توازن جديدة للشرح أكثر نستعين بمنحنى IS-LM



**شكل 24 :** نقاط الاختلال بمنحنى IS-LM

**المصدر:** شريف محمد إلمان " مرجع سابق " ص 262

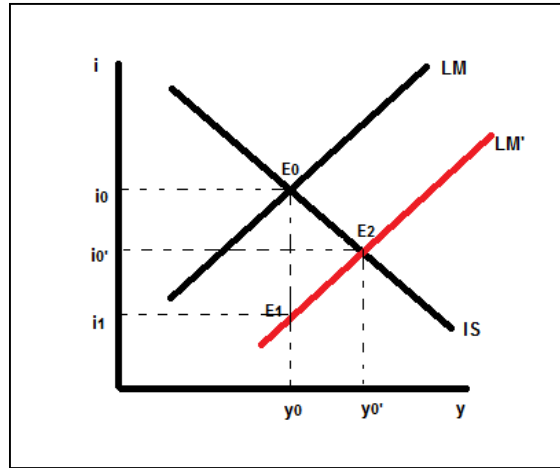
تعتبر النقاط  $E_1, E_2, E_3, E_4$  نقاط اختلال فكل واحدة سببها:

$E_1$  تحدث نتيجة إتباع سياسة نقدية توسعية ينتقل بها منحنى LM إلى اليمين، أي زيادة في الكتلة

النقدية على المدى القصير، حيث تعبر هذه النقطة عن انخفاض أسعار الفائدة مع ثبات الدخل، مما

يؤدي إلى توازن سوق النقد واختلال سوق السلع والخدمات بخلق فائض في الطلب، لامتصاص

هذا الفائض لابد من تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار، وبالتالي زيادة الدخل

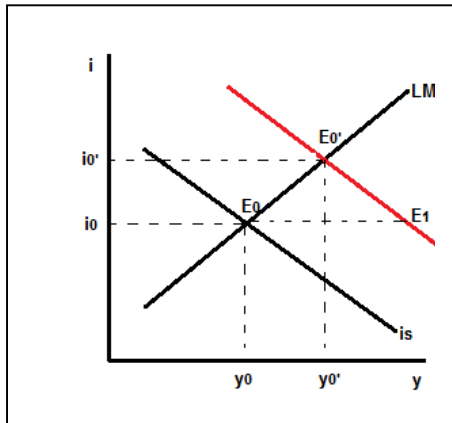


شكل 25 : نقطة الاختلال  $E_1$

المصدر: من اعداد الباحث

لنتحصل على توازن جديد في السوقين، إذ كان من الممكن للسياسة المالية أن تنقص من نفقاتها أو تزيد من الضرائب لينتقل منحنى IS إلى الأسفل لتصبح  $E_1$  نقطة توازن جديدة لكن مع انخفاض في الدخل أي دون التشغيل الكامل، أي تعطيل الطاقات الإنتاجية-النقطة  $E_2$  تحدث نتيجة إتباع

سياسة مالية توسعية وانتقال



شكل 26 : نقطة الاختلال  $E_2$

السلع والخدمات واختلال في السوق النقدي

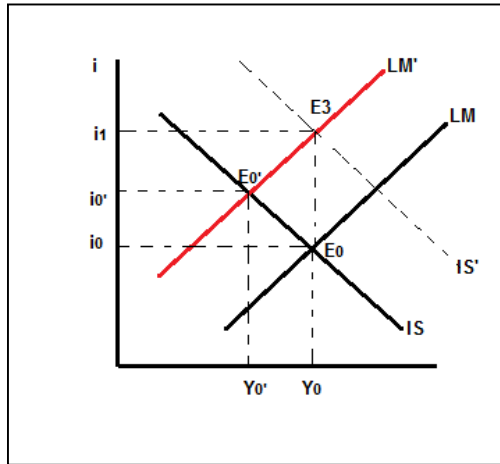
المصدر: احمد اشرف عدلي " الاقتصاد الكلي مما ينتج فائض في طلب النقود، مما يلزم السياسة

النظرية والتطبيق" مصر، دار رؤية، 2006، ص 194

النقدية من رفع أسعار الفائدة

للتقليل من الإنفاق الاستثماري وينخفض الدخل لتتحصل على نقطة توازن جديدة.

$E_3$  تحدث نتيجة إتباع سياسة نقدية انكماشية تنقل منحنى LM إلى اليسار، أي التقليل من الكتلة



النقدية، ففي المدى القصير ينتقل التوازن إلى النقطة  $E_3$

تحقق توازن السوق النقدي ولا تحققه في السوق السلعي

والذي تحتفظ بنفس الحجم من الدخل مع ارتفاع في

أسعار الفائدة، مما يخفض من حجم الاستثمار، وبالتالي

التقليل من الدخل لينتقل التوازن في السوقين إلى **شكل 27 : نقطة الاختلال  $E_3$**

نقطة جديدة، هذا في ظل عدم تدخل السياسة **المصدر:** بتصرف المرجع اعلاه ص 195

المالية، لكن يمكن لهذه الأخيرة من التدخل بتشجيع الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري عند النقطة

$E_3$  بزيادة الإنفاق أو التقليل من الضرائب لينتقل منحنى IS وتصبح نقطة توازن جديدة في

السوقين، لكن يبرز عدم التنسيق بين السياستين، إذ أن السياسة النقدية تعمل على تخفيض الكتلة

النقدية بينما السياسة المالية تزيد من نفقاتها أو تقلل من الضرائب التي تحقق عجز في ميزانيتها

وتلجأ إلى البنك المركزي لتمويله، وبالتالي عدم فعالية السياسة النقدية.

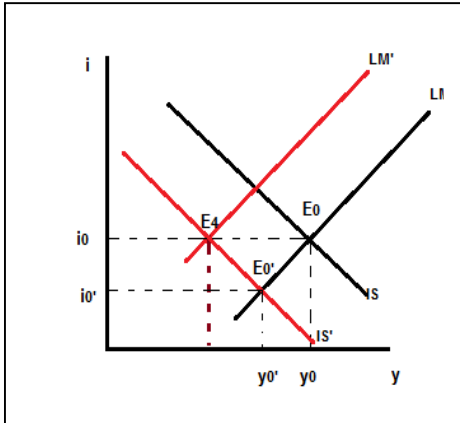
$E_4$  تحدث نتيجة إتباع سياسة مالية انكماشية بتقليل النفقات أو زيادة في الضرائب لينتقل منحنى

IS إلى أسفل ليحقق التوازن فقط في سوق السلع والخدمات ولا يحققه في السوق النقدي مما ينتج

عنه فائض في عرض النقود، لأن أسعار الفائدة مرتفعة والدخل منخفض، مما يقلل من الطلب على

النقود، وبالتالي الاستثمار ويلجأ الأفراد إلى الادخار ويكون الاقتصاد دون التشغيل الكامل، مما

يضطر السياسة النقدية للتدخل لتخفيض أسعار الفائدة والتشجيع على الاستثمار



وبالتالي زيادة الدخل ليتحقق توازن جديد ,هنا السياسة

النقدية تتدخل ليس بزيادة الكتلة النقدية أو التقليل منها

بل الحفاظ على توازن سوقها والاقتصاد ككل ,في حين

كان من الممكن للسلطة النقدية من تقليل الكتلة النقدية

شكل 28 : نقطة الاختلال  $E_4$

و إنتقال منحنى LM للحصول على توازن جديد,وإتباع

السياسة النقدية لإحدى الحالتين متوقف على أهدافها **المصدر** :بتصرف المرجع اعلاه ص 195

المسطرة والظروف الاقتصادية السائدة من خلال ما تم تقديمه يبرز دور وأهمية التنسيق بين

السياستين النقدية والمالية في إحداث التوازن الاقتصادي ,بفضل التكامل بينهما لتصحيح ودعم

تأثيرات إحداها على المتغيرات الاقتصادية وخلق ظروف مواتية للإنتاج والاستثمار

والتشغيل ,وتسيير ملائم للموارد المالية للدولة وتنظيم وتحكم في الكتلة النقدية لتجنب التضخم.

### خلاصة :

تعتمد السياسة المالية على القرارات التي تتخذها السلطة المالية والتي تنعكس بالدرجة الأولى

على تدخل الدولة لتصحيح الانحرافات التي لم يستطع قانون العرض والطلب التحكم بها

تلقائيا ,والتي تختلف من بلد إلى آخر بشكل نسبي ولعدة اعتبارات أخرى كالنظام الاقتصادي

المتبع ,القوانين والتشريعات,الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية,إذ تتدخل السياسة

المالية في السوق الحقيقي بفضل أدوات المالية العامة التي تعبر على طرفي ميزانية الدولة.

فنفقات الدولة لها اتجاهات لصرفها هدفها المنفعة العامة والإيرادات العامة توجه لتغطية النفقات العامة, وإن كانت معظمها يتم اقتطاعه من القطاع الخاص على شكل ضرائب ورسوم ,بالإضافة إلى مصادر أخرى كمداديل القطاع الحكومي والقروض العامة ,فكل من النفقات العامة والإيرادات العامة يتم التحكم فيها من طرف السلطة المالية لتوجيه الاقتصاد حسب ما هو مخطط له والتأثير على المتغيرات التي تتماشى مع ذلك التوجه,وعند التحدث عن التوجيه لا نقصد به النظام الاقتصادي الاشتراكي ,ففي النظام الرأسمالي في الوقت الراهن تعمل الدولة على التدخل المباشر وغير مباشر لتحقيق الغايات والأهداف المرغوبة التي لم يستطع قانون السوق تحقيقها.

وأهم هذه المتغيرات التي تتأثر بالسياسة المالية , الاستهلاك, الاستثمار, الدخل, التشغيل, الأسعار, مما يجعلها تتصادم مع سياسات أخرى تشترك معها في هذه المتغيرات المتأثرة والتي قد تتعارض معها في الاتجاه,مما يعيق فعاليتها ,وتعتبر السياسة النقدية أكثر هذه السياسات تصادما معها ,ليس هذا وحسب بل يوجد رابط مباشر بينها وهو أن السياسة النقدية تمول عجز ميزانية الدولة أي السياسة المالية ,لذا استوجب ضرورة التنسيق بينهما لتفادي التعارض والتأثيرات السلبية على المتغيرات الاقتصادية ,وكذا لتفادي التقليل من فعالية إحدى السياستين بفعل الأخرى ,وهذا ما أكداه الاقتصادي كينز في دراساته حول السياسة المالية والسياسة النقدية وخلق نموذج IS-LM لتفسير الظاهرة.

## الفصل الرابع

## قياس التنافسية الدولية.

تسبقت الدول المتقدمة للبروز كقوى اقتصادية كبرى من خلال تميزها في مجال أو مجالات متعددة ,ساعدت مؤسساتها على إستحواذ معظم الأسواق العالمية .مما زاد من مداخيلها وثرواتها ونموها ورفاه شعبها ,مما قاد الكثير من المفكرين للبحث عن أسباب هذا التميز ومقوماته ,ليتوصلوا إلى مصطلح جديد وهي التنافسية الدولية ,هذه الأخيرة لا يمكن لها أن تتحقق بدون تحقق التنافسية على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسات والقطاعات.

وهذا ما طرح الإشكال في كيفية قياسها لتحديد نقاط القوة والضعف الواجب تحسينها للحصول على إقتصاد قوي ,يمكنه من تجاوز الأزمات والظروف التي تعيق نموه,وبالتالي هل يتم الاعتماد على محددات التنافسية على المستوى الجزئي وتعميمها على المستوى الكلي أي الدولة؟ أم هناك محددات أخرى تحكم المستوى الكلي دون سواها ,وهذا ما تم تأكيده من قبل الكثير من المفكرين الاقتصاديين وأولهم بورتر الذي لخص كل ما توصل إليه في دراساته على التنافسية الدولية في مخطط اسماء ماسة بورتر للتنافسية ,حيث تتداخل عدة محددات مكملة لبعضها مع وجود سياسات واستراتيجيات ونشاطات أخرى مساعدة التي تدعى بالعناقيد لإعطاء صورة كاملة لاقتصاد البلد ,وهذا ما ساعد على بروز عدة مؤسسات دولية تبنت هذا المصطلح وحاولت قياسه بمؤشرات ومتغيرات معبرة عن كل هذه المجالات المركبة للاقتصاد ,والتي تؤثر على حالته بطريقة أو بأخرى وللتعرف أكثر على هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى :

- عموميات حول التنافسية الدولية.

- مؤشرات التنافسية الدولية.



- دور الدولة في تحسين القدرة التنافسية.

#### 4-1- عموميات حول التنافسية الدولية:

تعددت الآراء والتعاريف حول مفهوم التنافسية لتحديد مفهومها وحدودها ومعالمها بتعدد مجالات نشاطاتها واستعمالاتها، وداخل أجزاء النشاط في حد ذاته، وهذا راجع لحدثة المصطلح وعدم خضوعه لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور لها كان في فترة الثمانينات عندما عرف الميزان التجاري الأمريكي عجزا كبيرا، وزيادة حجم الديون الخارجية، وبداية بروز اليابان في مجال التجارة الخارجية، إذ تطورت الفكرة مع انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، وبروز نظام اقتصاد السوق الذي يدعوا إلى فتح الأسواق الخارجية أمام المنافسة الدولية.

#### 4-1-1- مفهوم التنافسية:

التنافسية لغة، تنافس قوم في كذا بمعنى تسابقوا فيه وتباروا دون أن يلحق بعضهم الضرر ببعض، وفي التنزيل القرآن الكريم " وفي ذلك فليتنافس المتنافسون .." وهي نزعة فطرية تدعوا إلى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظماء واللاحق بهم.<sup>1</sup>

التنافسية مفهوم واسع يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى، وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف دقيق ومضبوط لها، بالإضافة إلى عامل آخر وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية وارتباطه بمجالات محددة في فترات معينة، فمثلا في الثمانينات ارتبط بالصناعة والتسعينات بالتكنولوجيا، وحاليا برفع مستويات المعيشة.

---

<sup>1</sup> مصطفى إبراهيم، وآخرون " المعجم الوسيط " تركيا، دار الدعوة، 1989، ص 70.

إن أهم ما يميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر هو مدى تنافسيتها على الصعيد العالمي، إذ أصبحت الحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات تتلاشى مع ظهور المنظمات الدولية، وكذلك قيام نظم وأسس اقتصاد السوق التي تدعو إلى ذلك، والتركيز على الأمور التقنية كمعايير الجودة والبيئة، التكنولوجيا، الإبداع والابتكار، لتوفير ميزة لقطاع ما أو اقتصاد ما، ومن هنا نجد عدة ملامح للتنافسية حسب الميزة نذكرها فيمايلي:

- تنافسية التكلفة: (أو السعر) فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا اثر سعر الصرف ونوعه، وكذا نوع الاقتصاد (مفتوح أو مغلق) .

إن الإنفاق ليس عبئاً دائماً ما دام يخلق قيمة مضافة، وإنما المقصود هو تحليل عناصر التكلفة بهدف ترشيدها، مما يساعد على تحسين الكفاءة وخلق أسعار تنافسية، وتتم عملية ترشيد التكاليف من خلال استخدام معايير تكاليفية (تقديرات) كأداة تخطيطية واعتبارها أهدافاً تكاليفية لتصبح بذلك مدخلاً لنظام المعلومات، لابد من مراقبتها<sup>1</sup>

- التنافسية غير سعرية: لقد تعددت التنافسية حدود السعر وأصبحت تتحدد من خلال عوامل ومعايير أخرى كالنوعية والجودة... الخ، غير أن هذا لا يعني أن عنصر التكلفة لا يمكن أن يؤثر أو يتأثر بهذه المعايير غير السعرية، لكن قصد تحقيق ميزة تنافسية يمكن تجاهل عامل السعر واللجوء إلى ميزات أخرى يمكن أن نوجزها كالتالي.

---

<sup>1</sup> مصطفى احمد السيد " التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير " مصر، الدار الجامعية، 2011، ص

• تنافسية الوقت :بات يتبارى المتنافسون في اختصار الوقت في ابتكار وتقديم منتج جديد واختزال وقت الإنتاج وتسليم المنتجات في التوقيتات المتفق عليها ,حتى أصبح يصطلح عليه اقتصاديا بإدارة الوقت ,فاعمل الوقت يساعد على تحقيق عدة نقاط من أهمها.

+ وفاء الزبائن ورضا الموردين.

+ استغلال الفرص المقدمة لك وعدم تضييعها.

+ استثمار الجهود المبذولة وعدم ضياعها بسبب التقليد والإطالة في عرض المنتج ,وهذا من أجل مجارة المنافسة.

صحيح أن التنافسية بالوقت تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وتقديم أسعار تنافسية ,بالإضافة إلى تلبية التنوع والتغيير السريع في رغبات وأذواق الزبائن.

• تنافسية الجودة: تحقق الجودة عندما ينجح المنتج في تصميم وتنفيذ وتقديم المنتج الذي يرضي الأفراد ويشبع حاجاتهم ورغباتهم ,أي بالصورة المطلوبة التي رسمها المستهلكون,وهذا ما يتطلب عدة مقومات للتنافس بالجودة نوجزها<sup>1</sup>:

+ استلهاهم حاجات وتوقعات الزبائن كأساس لتصميم المنتجات .

+ جعل الجودة على أساس أولويات الإدارة العليا.

+ اختيار وتدريب وتحفيز القوى العاملة من أجل الأداء القائم على الابتكار .

+ تبني مفهوم التحسين المستمر والذي يعرف بالجودة الشاملة والذي أصبح أسلوب من أساليب الإدارة الحديثة.

+ استخدام تكنولوجيا معلومات متقدمة لتصميم النظام الإنتاجي .

---

<sup>1</sup>محمد عبد الستار العلي " إدارة الانتاج والعمليات " الاردين , دار وائل , 2000 , ص138 .

صحيح أن آليات أو أدوات اعتماد الجودة في المنتجات ,قد تزيد تكلفة الإنتاج ,لكن في كثير من الأحيان لن يمانع المستهلكين في الدفع أكثر لتلقي منتجات أرفع جودة وأكثر انسجاما مع توقعاتهم وأكثر راحة في الاستعمال.

• التنافسية بالتميز: صحيح أن جميع الملامح السابقة تهدف إلى التميز بدون شك ,لكن المقصود بالتميز في هذا النوع هو إضافة شئ جديد على السلعة أو الخدمة المعروضة من طرف جميع المتنافسين في السوق<sup>1</sup>,مثلا خدمات الهاتف النقال جميعها متشابهة من حيث مبدأ الخدمة ,لكن نرى في بعض الأحيان شركة ما قامت بعرض معين كخدمة جمع النقاط ,أو منح بعض الزبائن عروض اتصالات مجانية,لكن الشئ الذي يلفت النظر في هذا النوع من التنافسية أنه سريع الزوال ويتم تقليده بسرعة من طرف المتنافسين الآخرين,وبالتالي السباق للإبداع هو الذي يملك هذا النوع من التنافسية ويمكنه في التفكير في عروض أخرى جديدة ,بمعنى ضرورة التجديد المستمر.

ويمكن التميز في عدة مجالات كالتيكنولوجيا المستخدمة,أو المنتج من حيث الحجم , الشكل, اللون,التركيب,...إلخ ,أو حتى قنوات التوزيع سواء مباشر أو غير المباشر(أسواق الجملة ),ومدى توسع شبكات توزيعها ,وخدمات ما بعد البيع كالتركيب والنقل...الخ.<sup>2</sup>

كل هذه الملامح تزيد من حدة المنافسة والتنافس ,وهذا ما يسعى إليه كل المتنافسين على حد سواء مؤسسات أو قطاعات أو حتى الدول ,والتي تتسابق لاكتسابها لأهميتها البالغة<sup>3</sup>,التي بدأت تشتد اثر بروز النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يوفر تحرير قيود التجارة الخارجية

<sup>1</sup> Porter- M- « l'avantage concurrentielle :comment devancer ses concurrents et maintenir son avance » paris, dunod,1999 ,pp 162-163 .

<sup>2</sup> مصطفى احمد السيد " التنافسية في القرن الحادي والعشرين مدخل انتاجي "الطبعة الاولى,مصر, الدار الجامعية , 2003 , ص27.

<sup>3</sup> فريق التنافسية الوطني "التنافسية وتجربة الاردن "الاردن ,وزارة التخطيط ,2000, ص5 .

العالمية، التي تشكل خطراً محتملاً لدول العالم أو بالأحرى شركاتها<sup>1</sup>، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة، ومن هنا تتضح أهمية التنافسية<sup>2</sup>:

- تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها النظام العالمي والذي يعطي شركات دول النامية الخروج من محدودية السوق الصغيرة، لتكتسب بذلك قدرة على التنافس، مما يخولها على رفع مستويات المعيشة لأفراد الدولة، من خلال تحقيق النتائج التالية:

- خلق المزيد من المؤسسات والوحدات الصناعية والخدمية المحلية، من خلال إتاحة الفرصة بتكوين المؤسسات الاقتصادية وتهيئة الظروف المناسبة لذلك.
- فتح مجالات الشغل للعمالة المحلية وتوظيفها في الوحدات و المؤسسات المناسبة لتحقيق الكفاءة.
- تحسين جودة المنتج المحلي والرفع من كفاءة الإدارة.
- تخفيض أسعار السلع والخدمات.
- تصدير العديد من السلع والخدمات للأسواق الخارجية، مما يساهم في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد<sup>3</sup>.
- الاستثمارات الدولية تساهم في تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.

---

<sup>1</sup> ابراهيم عبد الرحمان حلمي " التنافسية في ظل العولمة " مصر، مجلة المدير العربي، العدد 138، 2008، ص 65.

<sup>2</sup> نسرين بركات " التنافسية والتجارب الناجحة للنفاذ الى الاسواق العامة الاردن، ورقة بحث المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية، مركز الاردن الجديد للدراسات، 2005، ص 6.

<sup>3</sup> مصطفى السويح الفيتوي " الايطار التشريعي الداعم للتنافسية واثره على المنتجات المحلية " طرابلس ليبيا، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، اوت 2007، ص 2.

- تعتبر التنافسية نموذج إستراتيجي جديد للتنمية ,وذلك من خلال البحث دائما عن الازدهار والنمو والذي يحقق التمتع بمستويات معيشة مرتفعة مع ضرورة وجود عدالة اجتماعية, إذ لا يمكن التحدث عن النمو دون العدالة الاجتماعية ,فهما وجهان لعملة واحدة لتحقيق الثروة الحقيقية والتي تبدأ من خلال التعليم وتكوين الأفراد, وهذا ما يعرف بالتنمية البشرية وصولا إلى الابتكار والإبداع وترشيد القرارات في جميع المجالات.<sup>1</sup>

- تعمل التنافسية على تحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها ,مما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتفاع في مستوى نوعية الإنتاج.

إن تحديد مفهوم التنافسية اصطلاحا يرجع إلى عدة معايير لضبطه على حسب مجال استخدامها (سياسي,اقتصادي,...الخ) ,وكذا مستوى استعماله جزئي أو كلي ,مما يستوجب التعرف عليها وضبط مفهومها وتحديد العلاقات التي تربط بينها.

إن من أسباب عدم وضوح تعريف واضح للتنافسية هو المستوى المراد معرفة تنافسيته ,سواء كان جزئي أو كلي ,لهذا سنحدد ثلاث مستويات لتحديد معناها مفهوم التنافسية لكل واحدة.

#### 4-1-1-1-تنافسية المؤسسات:

يتبلور تعريف تنافسية المؤسسات حول قدرتها على رفع الأرباح وتدنية التكاليف وقدرتها على توفير النوعية المطلوبة لإرضاء المستهلكين والنفوذ إلى الأسواق العالمية,ومن هنا يمكن أن نستعرض بعض التعاريف.

---

<sup>1</sup> Huybers twan –Bennett jeff « environmental management and the competitiveness of nature –based tourism destination “américa ,Edward elgar,2002, p37

• تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من

المنافسين الآخرين في السوق الدولية.<sup>1</sup>

إلا أن في هذا التعريف تجاهل ذوق المستهلكين الذي يلعب دور مهم في تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة داخل الشركة، فالمستهلك هو الذي يتحكم في قانون الطلب سواء محليا أو دوليا، مما يعمل على تحسين الحصة السوقية.

• إن التنافسية هي قياس أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيرتها، وذلك استنادا إلى

تقويم حصة السوق النسبية.<sup>2</sup>

لم يهتم هذا التعريف إلى كيفية الحصول وتحقيق الحصة السوقية متجاهلا بذلك عوامل الإنتاج، وتكلفتها وكيفية استغلالها، بالإضافة إلى مدى تحقيق الأهداف المرجوة، أي هل تم تحقيق الحصة السوقية على حساب الثنائية فعالية كفاءة.

• تكون المؤسسة ذات تنافسية إذا كان بمقدرتها إنتاج السلع والخدمات بجودة عالية أو

كلفة منخفضة، مقارنة بالمنافسين المحليين والدوليين، والتنافسية هي مرادف لتحقيق الأرباح في المدى الطويل للمؤسسة، والقدرة على تحسين أحوال العاملين وتزويد مالكيها بعائدات ممتازة.<sup>3</sup> إذ يجب أن لا تتوقف عند هذا الحد و محاولة الاستمرار والحفاظ على المكانة التي توصلت إليها بإتباع سياسات واستراتيجيات تساعد على اكتساب القدرة التنافسية.

---

<sup>1</sup>كمال رزيق – عمار بوزعرور " التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية " الجزائر، ورقة بحث ، نادي الدراسات الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، بدون سنة ، ص 06

<sup>2</sup> عبد السلام ابو قحف " التنافسية وتغيير قواعد اللعبة " مصر، مكتبة الاشعاع ، 1997، ص 25 .

<sup>3</sup> Bima mohtaseb « **international competitiveness of jordan manufacturing industry** "Scotland ,these doctora , university of strathclyde,1995 –p 20

لكن الملاحظ في هذا المستوى من التحليل أن التنافسية لها وجهان ,إما مباشر وهي تلك التي تحدث بين المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع ,وغير مباشرة وهي التي تحدث بين المؤسسات القائمة في المجتمع الواحد للحصول على الموارد التي تحتاج إليها.

ولتحليل تنافسية أي مؤسسة لابد من إتباع العوامل المؤثرة فيها والتي تختلف نسبيا من مؤسسة إلى أخرى ,لنتمايز بذلك المؤسسات القوية والضعيفة,والعناصر التي تدخل في قياس التنافسية في هذا المستوى من التحليل رغم وجود نماذج تحلل تنافسية المؤسسة كنموذج أوستن Austin الذي يركز على النقاط التالية :

- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
  - قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
  - قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.
  - تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
  - المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.
- ونموذج بورتر porter القوى الخمسة للتنافسية التي نراها لاحقا.
- إلا أن جميع هذه النماذج تنصب في تحليلها لقياس التنافسية على مايلي:
- الربحية والتي تعكس التنافسية الحالية للمؤسسة والحصة السوقية لها, وهذا في حالة أن هدف تعظيم الربح لا يؤدي إلى تنازل الحصة السوقية<sup>1</sup>, لكن يمكن أن تكون تنافسية السوق تتجه نحو التراجع ,وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضمانا لربحيته المستقبلية ,مع أن ربحية

---

<sup>1</sup> Sledge sally « **Dynamic competition –a look at firms in the fortune global soo**”  
new York ,emerald ,international business journal ,vol 21 N°05, 2011 ,p434



المؤسسة لفترة تمتد من الزمن هي ضمان للبقاء في السوق فان القيمة الحالية للأرباح تتعلق بالقيمة السوقية.

- تكلفة الصنع: تلعب تكلفة الصنع دورا هاما في تحقيق الأرباح, فالتكلفة التي تفوق سعر المنتج في السوق يجعل من المنتج غير تنافسي والعكس, ويبقى المفهوم صحيح بافتراض أن الجودة والنوعية متساوية عند جميع المنتجين.

- الإنتاجية الكلية للعوامل: تعمل على قياس الفعالية التي تحول فيها المؤسسة مجموعة من عوامل الإنتاج \* إلى منتجات <sup>1</sup>, إلا أن هذا المفهوم لا يقيس تكلفة عوامل الإنتاج, وكذا لا يوضح مدى جاذبية المنتجات المعروضة, إلا أنه يمكن مقارنته أو نموه لعدة مؤسسات على المستوى المحلي أو الدولي, وهذا ما يفسر أن التنافسية ليست فقط سعرية, وإنما يمكن أن تكون غير سعرية وحتى تقنية, وهذا ما يعكس إستراتيجية المؤسسة وإتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير, وبالتالي قدرة المؤسسة على تحصيل حصة أكبر في السوق, وتنافسية مجموعة من المؤسسات تعمل في نفس المجال تشكل تنافسية قطاع بأكمله.

#### 4-1-1-2- تنافسية القطاع :

تترجم تنافسية القطاع ويتحدد مفهومها من منطلق أن مجموعة من المؤسسات هي التي تشكل القطاع, ومن هنا يمكن تعريف تنافسية القطاع على أنها قدرة الشركات في هذا القطاع داخل البلد

---

\* عوامل الانتاج هي راس المال, العمل, المعرفة, الابتكار, التكنولوجيا

<sup>1</sup> عدنان محمد وديع " القدرة التنافسية وقياسها " الكويت, مجلة جسر التنمية , المعهد العربي للتخطيط, الكويت,

العدد 24, 2003, ص 11 .

من تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز تلك الدولة في هذا القطاع <sup>1</sup> .

فعند التكلم عن القطاع لابد من التمييز بدقة في تحديده وعدم الخلط مع قطاعات أخرى، وأهم عوامل التمييز هي المنتجات، عوامل الإنتاج، ظروف الإنتاج، تنافسية القطاع تكون حتما وبالضرورة من تنافسية المؤسسات الناشطة فيه، لكن العكس غير صحيح، فتحقيق تنافسية المؤسسات لا يعني بالضرورة تحقيق تنافسية القطاع، فمثلا المؤسسة تعمل على تحقيق الإنتاجية الكلية لعامل التكنولوجيا هذا سيؤدي بالضرورة إلى التخلص عن عدد من العمالة، المؤسسة بذلك زادت من ربحيتها وفعاليتها، وبالتالي حققت تنافسية، لكن نقص العمالة في القطاع هذا يستلزم ضعفه في تشغيل اليد العاملة، فان جانبا من المنافع المحققة على مستوى المؤسسة يمكن أن يقابلها نقصا في الرفاه والمنفعة على مستوى القطاع أو الوطن.

ويتم قياس تنافسية القطاع بعدة مؤشرات كالربحية، والإنتاجية، والميزان التجاري<sup>2</sup>، لهذا القطاع ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التكلفة والجودة، ومن الملاحظ في هذه المؤشرات أن معظمها موجودة في مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة، والباقي هو تحصيل النتائج المحققة من طرف مجموعة من المؤسسات، وهناك ثلاث عوامل أساسية تحدد درجة تنافسية القطاع وهي<sup>3</sup>:

- عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من المنتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات كلما ازدادت شدة المنافسة بينها والعكس، مما يساعد على ظهور منتجات جديدة وابتكارات تسمح بزيادة تنافسية القطاع.

---

<sup>1</sup> طایل الحجي " المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية وسبل تعزيزها " الاردن، مركز تكنولوجيا الحاسوب، الجمعية العلمية الملكية، 1997، ص 5 .

<sup>2</sup> احمد زغدار " المنافسة - التنافسية " الاردن، دار جرير، 2011، ص 26 .

<sup>3</sup> عبد السلام ابو قحف " مرجع سابق " ص 26 .

- سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق ,فكلما كان من السهل دخول مؤسسات جديدة إلى السوق ,كلما زادت شدة المنافسة وهذه السهولة أو الصعوبة ترجع إلى عدة عوامل منها التشريعات,القوانين لإنشاء مؤسسة,التمويل ,والقدرة على مسايرة المنافسين الحاليين ,توفر الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تساعد على دخول السوق والاستمرارية به.
- العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق,وتلك التي تستطيع المؤسسات تقديمها وعرضها ,فكلما إزداد المعروض عن الطلب كلما زادت المنافسة.

#### 4-1-1-3 - التنافسية على المستوى الوطني :

يصطلح عليها أيضا بالتنافسية الدولية,هذا النوع من التنافسية وإن كان هو مجموعة من تنافسية القطاعات ,إلا أنه لم يتم تحديد مفهومه بدقة لاختلاف المحددات والعوامل التي تؤثر وتتأثر بها تنافسية أي بلد ,وكذا على إختلاف المنطلق النظري للتنافسية نجد مجموعتان أو نظريتان التي يتم الاعتماد عليهما في تحديد مفهوم التنافسية الدولية نذكرهما بإيجاز:

- مدرسة رجال الأعمال: تركز على جوانب التكلفة والإنتاجية,<sup>1</sup>وتختصر التنافسية بالتفوق في الأسواق الدولية والمحلية ولا تربطها مباشرة برفاه الأفراد الذي يمكن أن تحققه من خلال سياسات قد لا تشمل التنافسية بالدرجة الأولى ,ويعتبر بورتر من روادها ,إذ ينصب تفكيرهم في التركيز على الاستراتيجيات المرتبطة بالتكلفة والإنتاجية من أجل خلق ميزة تنافسية بالاعتماد على الاختراع , والعنصر البشري ,والنوعية.

---

<sup>1</sup> فادية محمد عبد السلام " محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية " الكويت, ورقة بحث ,

- مدرسة الاقتصاديون: يتم التركيز على الرفاه والتجارة الخارجية ودورها في النمو<sup>1</sup> مع الأخذ بالاعتبار التداخل والتشابك بين المفهومين، وهذه المدرسة تربط تحقيق الرفاه بالنمو الاقتصادي المستدام، بحيث يمكن اعتبار الاقتصاد تنافسيا إذا كان قادرا على النمو بنسبة أعلى من الاقتصاديات الأخرى ودون التأثير بمشكلات ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

على الرغم من الاختلاف بين النظريتين من حيث ربط التنافسية بالهدف المراد منها، إلا أن الملاحظ أن النمو يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستويات المعيشة سواء من خلال عدالة توزيع الدخل، أو توفير الحاجات وإشباعها، هذا ما يؤدي في الفترة الطويلة إلى تحقيق الرفاه، أي بعبارة أخرى مدرسة رجال الإدارة يعملون على كسب مزايا تنافسية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في المدى القصير واستمراره في المدى الطويل، أما المدرسة الثانية تربط التنافسية بمستويات الرفاهية، وهذا ما يتحقق على المدى الطويل.

لكن من الملاحظ عند التحدث عن الرفاهية تكون الانطلاقة دائما من مستوى الفرد قبل الجماعة، وقبل الاقتصاد ككل، فلا بد من وجود مقارنة لتفسير العلاقة بين مستويات التنافسية التي تظهر وتتجلى في التكامل<sup>3</sup>، إذ لا يمكن أن يتحقق تنافس قطاع ما دون أن تحقق المؤسسات الناشطة فيه تنافسية، ولا يمكن للدولة أن تكون متنافسة دون أن تحقق قطاعاتها تنافسية في مجال أعمالها<sup>4</sup> حسب الشكل التالي .

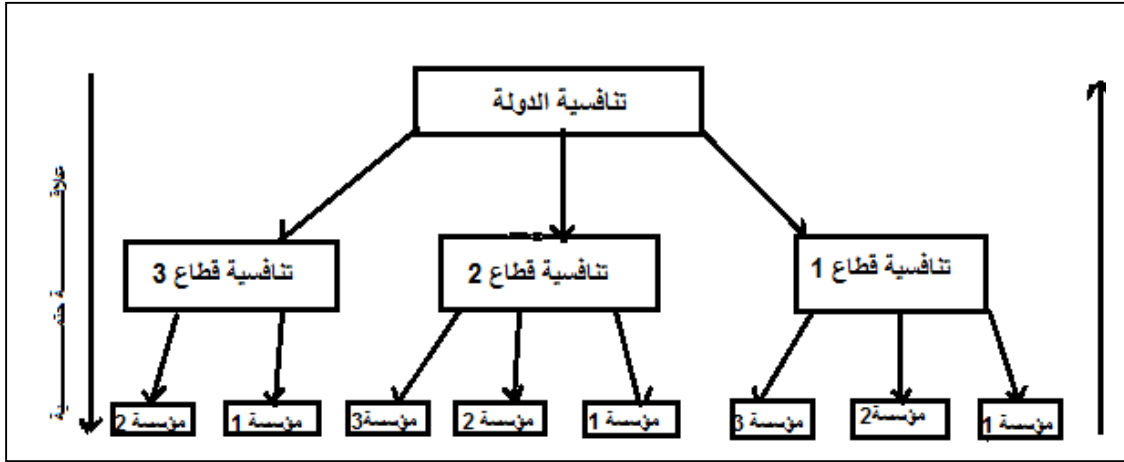
---

<sup>1</sup> منير نوري " تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية " شلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 04 - جوان 2006 ، ص 23

<sup>2</sup> تقرير التنافسية العربية ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2003 ، ص 22 .

<sup>3</sup> Zoubi Bashir « **competitiveness and the successful experiences in penetrating global markets** " Jordan, minister the planning , 2001 , p 10 .

<sup>4</sup> يوسف مسعداوي " القدرات التنافسية ومؤشراتها " ورقة، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، 8-9-مارس 2005 ، ص 125 .



شكل 29 : علاقة تنافسية المستويات التحليلية

المصدر: بتصريف فادية محمد عبد السلام مرجع سابق ص 24 .

المعروف أن تنافسية أي بلد تنطلق من تنافسية الجزء فيها أي المؤسسات , لكن في الشكل نلاحظ أن اتجاه التنافسية يعكس ذلك لسبب واحد ليس دائما تنافسية مؤسسة ما يعكس تنافسية القطاع لوجود عوامل استثنائية<sup>1</sup> لا تسهل محاكاتها مع باقي المؤسسات الأخرى , ولهذا كان لابد من التركيز على قدرة وتنافسية القطاع , حيث أن مجموعة من المؤسسات المكملة لبعضها في تحقيق ميزة تنافسية دليل على وجود قوة في القطاع ككل.

#### 4-1-2- التنافسية الدولية:

رغم اختلاف بين نظرية رجال الأعمال ونظرية الاقتصاديين في تحليلهم ومفهومهم للتنافسية والمقاربة الحاصلة بينهما , إلا أنه عند تحديد مفهوم التنافسية لم يتفق الاقتصاديون على تعريف واحد , بل انقسمت إلى ثلاث مجموعات بناءا على ركيزتين التجارة الخارجية, مستويات المعيشة, وذلك لتداخل وتشابك المفاهيم الأخرى كالنمو والتنمية وازدهار الدول إلى جانب التغير والتطور المستمر لاقتصاديات العالم, ففي السبعينات كانت التنافسية يتم التعبير عنها من خلال

<sup>1</sup> كمال رزيق , عمار بوزعرور "مرجع سابق " ص 8 .

التجارة الخارجية، وفي الثمانينات تطورت إثر التطورات الصناعية، أي ارتبطت بالسياسة الصناعية وفي التسعينات بالسياسة التكنولوجية<sup>1</sup>، أما الوقت الراهن فهي مزيج بين كل القطاعات والسياسات القائمة في البلد، والتي تمكنها من رفع قدراتها التنافسية، ورفع مستويات المعيشة لدى الأفراد.

#### **4-1-2-1- المجموعة الأولى تأخذ بعين الاعتبار التجارة الخارجية:**

إن مفهوم التنافسية يرتبط بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة، وأن وجود العجز يعني تدهورها، وهذا ما افترضته نظريات التجارة الخارجية سواء الكلاسيك أو نيوكلاسيك والتي تدعو إلى ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات قصد اكتساب ميزة تنافسية، غير أن هذه الأفكار لقيت نقداً واسعاً، حيث يمكن لاقتصاد ما تحقيق عجز بالميزان التجاري ويكون تنافسياً والعكس<sup>2</sup>.

#### **4-2-2-1- المجموعة الثانية تأخذ بالاعتبار التجارة الخارجية ومستويات المعيشة:**

جاءت هذه المجموعة نقداً للمجموعة الأولى التي ترى أن التنافسية تتحدد من خلال الميزان التجاري وحالته، وإنما بالإضافة لهذا الشرط لا بد أيضاً أن يتحقق تحسين في مستويات المعيشة، وهذا ما بادرت إليه أغلبية المنظمات والمؤسسات الدولية.

- تعريف التنافسية الدولية من قبل المجلس الأمريكي للسياسات التنافسية.

---

<sup>1</sup> طارق نوير " دور الحكومة الداعم للتنافسية" الكويت، ورقة بحث -المعهد العربي للتخطيط، بدون سنة، ص 4 .  
<sup>2</sup> خليل عطا الله وراد دور التنافسية في دعم قدرات اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية دراسة محاسبية مقارنة" الاردن، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، 27- 28 افريل 2005، ص 14 .

هي إمكانية البلد من إنتاج سلع وخدمات لها القدرة للوصول الأسواق الدولية مع أن يتزامن هذا بعدم انخفاض في القدرات الشرائية.<sup>1</sup> أي بمعنى أن لا تكون أسعار الصادرات على حساب الرفاهية الاقتصادية لمواطني البلد.

- تعريف التنافسية من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

هي المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة العادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل.<sup>2</sup>

الملاحظ في هذه المجموعة أنها اعتمدت لتحديد مفهوم التنافسية الدولية إلى :

- ضرورة التوجه إلى السوق الدولية.
- لابد من إرساء مفاهيم وشروط السوق الحرة، أي بمعنى عدم وضع سياسة حماية لدخول وخروج السلع و الخدمات، وعدم تدخل الدولة.
- لابد من تحقيق أو تحسين في مستويات المعيشة لدى الأفراد.
- تتحقق التنافسية في المدى الطويل.

إلا أن هذه المجموعة لقيت هي بدورها نقداً، وأهمه نقد الاقتصادي الأمريكي بول كروغمان في مقاله<sup>3</sup>، التنافسية الفكرة الخطيرة وأن الخطأ الأكبر هو اعتبار أن الازدهار الاقتصادي للدولة يتحدد بواسطة النجاح في الأسواق العالمية، فالعنصر المهم والحاكم لحل المشكلة الاقتصادية تكمن في تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة، وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات الإنتاجية.

---

<sup>1</sup> تقرير التنافسية العربية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2012، ص 21 .

<sup>2</sup> منير نوري " مرجع سابق " ص 3 .

<sup>3</sup> Krugman paul « competitiveness a dangerous bsession foreign affairs » America ,emerald vol 73-N°02,1994,p15

#### 4-1-2-3- المجموعة الثالثة :تأخذ بالاعتبار مستويات المعيشة.

أصبحت التنافسية عند هذه المجموعة يعبر عنها بضرورة تحسين مستويات المعيشة وزيادة الرفاهية لدى أفراد المجتمع،والتي تتحدد من خلال تداخل جميع المجالات والقطاعات مع إهمال عنصر التجارة الخارجية للأسباب التالية :

- انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي وبروز نظام واحد وهو اقتصاد السوق،الذي يعتمد على مبدأ حرية المبادلات ،بمعنى أن فتح الأسواق هو إجبار وليس اختيار.
- تزامنت هذه الفترة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،مما ساعد كثيرا في وظيفة التنظيم والتسيير داخل المؤسسات في التواصل واستخدام المعلومات في وقتها ،مما يساعدها على انتهاز الفرص ،وهذا ما جعل العالم ينفتح أكثر مع ظهور العولمة.

ومن هنا نجد عدة تعاريف نوجزها فيمايلي:

- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:

التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة .<sup>1</sup>

- تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة ،ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية ،وبالعولمة والاقترب،ويربط هذه العلاقات في نموذج

---

<sup>1</sup> منير نوري "مرجع سابق " ص 3 .



اقتصادي اجتماعي<sup>1</sup> قادر على تحقيق هذه الأهداف، ويربط هذا التعريف بتحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

• تعريف المعهد العربي للتخطيط التنافسية هي مجرد وسيلة لتحقيق النمو والرفاه والذي يتحقق من خلال ربط النمو بالأداء العام للاقتصاد.

إنطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل نلخصه فيمايلي.

التنافسية الدولية تتحقق من خلال قدرة البلد على استغلال إمكانياته بطريقة تسمح له بتحقيق ملامح التنافسية، وقدرة أفراد المجتمع على تلبية حاجاتهم ورغباتهم والتي تحقق الرفاهية المطلوبة. والتنافسية الدولية وإن كانت تهدف إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، فهذه الأخيرة لا تتحقق من عدم، وإنما هي مزيج بين كل القطاعات والمجالات داخل الدولة التي تتداخل لتحقيق الهدف، ولهذا كان لابد من معرفة العناصر التي تؤثر على التنافسية الدولية من خلال رفعها أو خفضها، وهذا ما يدعى بمحددات التنافسية الدولية.

#### 4-1-3- محددات التنافسية الدولية.

سنحاول في هذا المطلب تحديد العوامل التي تفسر التنافسية، وتساعد على تحقيق أهدافها، ولقد ارتبطت محددات التنافسية بمنهج بورتر الذي يمثل الأساس الذي استندت عليه أغلب الدراسات عن القدرة التنافسية، حيث ينطلق بورتر في تحليل التنافسية من المستوى الجزئي أي المؤسسة

---

<sup>1</sup> نسرين بركات " مرجع سابق " ص 7 .

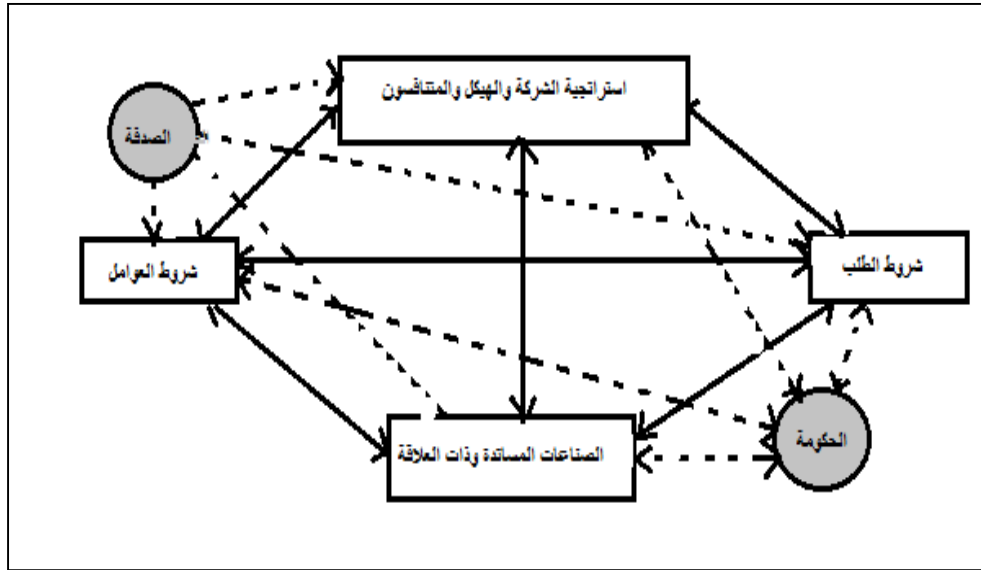
باعتبارها قاعدة التنافس، أما الدولة فتستمد تنافسيّتها من تنافسية المؤسسات والقطاعات القائمة فيها<sup>1</sup>.

وانطلق بورتر من التساؤل كيف تخلق المؤسسة قدراتها التنافسية والتي حددها في النقاط التالية:

- عوامل الإنتاج .
  - إستراتيجية المؤسسة وأهدافها وسياسة المنافسة المحلية.
  - الطلب المحلي .
- وبعدها اتجه إلى مفهوم التنافسية الدولية، بعدما عين عضوا مشاركا في لجنة الرئيس ريغان للتنافسية الصناعية، حيث كانت الانطلاقة من التحليل على المستوى الجزئي ويفترض أن الميزة التنافسية يتم إكتسابها أو خسارتها على مستوى الصناعة، وهذه الأخيرة تجعل من الدولة ذات تنافسية وتوصل إلى نتيجة أن التنافسية الوطنية تتحدد من خلال الإنتاجية الوطنية، وتحليل التنافسية لابد من إدراك العوامل المحددة للإنتاجية، ومعدل نموها والتي أسماها الماسة التنافسية التي نوضحها في الشكل التالي :

---

<sup>1</sup> محمد متناوي -زهير غراية " دراسة لأهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية وأهم محدداتها" شلف، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات " جامعة شلف، 2010، ص 7



شكل 30 : ماسة بورتر للتنافسية

المصدر: بثينة محمد علي المحتسب, محمد طالب عوض " التنافسية والتنمية" الاردن, نشر بدعم من الجامعة الأردنية, 2010, ص59 .

- شروط عوامل الإنتاج:<sup>1</sup> والمقصود بها هي المدخلات في عملية الإنتاج والتي تنص عليها النظرية الاقتصادية وهي اليد العاملة, الأرض, موارد الطبيعية, رأس المال, الهياكل القاعدية, إلا أن بورتر حاول إثبات أن هناك عناصر أخرى أساسية تساعد على زيادة الإنتاجية, وتتضمن آليات خلق عناصر الإنتاج سابقة الذكر, والتي تسمح على كسب مزايا تنافسية طويلة الأمد كالمؤسسات التربوية, والمعاهد والبحوث, من أجل إعطاء مهارة في العمل, ومصادر في المعرفة سواء كانت عملية, تقنية, سوقية, وما على الدولة إلى التحكم في عوامل إنتاجها واستغلالها لتحقيق ميزة تنافسية دولية والندرة في أي عامل, لا يعني إقصاء ذلك البلد من تحقيق أهدافه, وهذا ما حاول بورتر إثباته

<sup>1</sup> Porter –M – « the competitive advantage of nations » new York ,the free press, 1990 ,p15

فيما اسماه ضرر العامل الانتقائي وتفسيره بأن الوفرة تؤدي إلى التبذير ,بينما الندرة من الممكن أن تخدم كمحرك للإبداع.

- **شروط الطلب:**<sup>1</sup> على كل مؤسسة ناشطة في إقليم جغرافي ما ,الانطلاق من سوقه واكتساب حصة سوقية فيه, وهذا لا يتحقق إلا عند تلبية حاجات ورغبات الزبائن ,مما يدفع المؤسسة دائماً للبحث والإبداع والابتكار,مما يكسبها ميزة تنافسية ويجعلها تتفوق على المنافسين الأجانب ,وهذا ما يمكنها من دخول السوق العالمية.

- **الصناعات المساندة ذات العلاقة:** مادامت أي صناعة تتأثر بعوامل خارجية فهي تؤثر أيضاً على تنافسيتها,مثلا الموردين وعلاقتهم بالمؤسسات الصناعية التي تزودهم بالآلات والمواد الأولية,...إلخ,فإذا كانت هذه الأخيرة يتم استيرادها,هذا يؤدي إلى زيادة التكلفة ,وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة ,وهذا ما حاول بورتر إثباته من خلال ما سماه بالعناقيد \*أو التجمعات,مما يمكنه من الدوران السريع والدائم للمعلومات وتبادل الأفكار و الإبداعات.

- **إستراتيجية المؤسسة وهيكلها ومنافستها:** يلعب علم إدارة الأعمال دورا في التأثير على تنافسية المؤسسات ,إذ أن طبيعة التنظيم تساعد على الإبداع والابتكار والبحث ,وهذه الأمور تختلف من بلد إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى,إلا أنه توجد أنماط متميزة ملحوظة بين المؤسسات

---

<sup>1</sup> Kuie hsien niu, grant miles and chung –shing lee”**strategic development of netubr clusters–autudy of hight technology regional development and global competitiveness**” new York, emerald,vol 18– N°3,2008, P182

\*العنقود هو عبارة عن سلسلة مرتبطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات او التكنولوجيا المستخدمة او المستهلكين او قنوات التوزيع او حتى المهارات المطلوبة ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة

على المستوى الوطني<sup>1</sup>، فيما يتعلق بأهدافها واستراتيجياتها، ولكن وجود تمايز في الأدوات والسياسات كنظام الأجور، وأهمية المبادرات الفردية، أدوات إتخاذ القرار، العلاقة مع الزبائن... إلخ.

ويؤكد بورتر في هذا السياق أن الاختلافات في أهداف المؤسسات في الدول هو الذي يصنع النجاح للأمة، لأن الأهداف ترتبط بمصادر خلق الميزة التنافسية، وهذه الأخيرة تتأثر بالظروف القائمة في الاقتصاد كأسواق رؤوس الأموال، أفاق الاستثمار... إلخ<sup>2</sup>، بالإضافة إلى هذه العناصر يرى بورتر أن هناك محددات أخرى ثانوية لها علاقة وتأثير على تنافسية الأمة وهي.

- **الصدفة.** تتمثل الصدفة في الظروف والأحداث التي تكون خارجة عن سيطرة المؤسسات والحكومات، التي من الممكن أن تخنق القوى التي تعيد تشكيل هيكل الصناعة ومن أهم أحداث الصدفة نذكر مايلي<sup>3</sup>:

- الحروب.
- التغيرات التكنولوجية.
- التقلبات في مستويات الأسعار.
- التطورات المسجلة في الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف.
- الارتفاع المفاجئ للطلب الإقليمي و الجهوي .
- القرارات السياسية لحكومات الدول الأجنبية.

---

<sup>1</sup> رياض بن جليلي " سياسات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الاسواق العامية "ابو ظبي , الامارات, صندوق النقد العربي - معهد السياسات الاقتصادية- سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل , العدد الخامس, 1999, ص 87 .

<sup>2</sup> Huybers Twan and bennett jeff « op cit » p4

<sup>3</sup> جريدة بلعة " القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"سطفيف,مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , العدد 10, 2010, ص 234 .

فمن شأن هذه الأحداث إعادة توزيع المواقع التنافسية وتلغي نهائيا مزايا المنافسين بفرض ظروف جديدة لبعض الدول ومنح فرص لدول أخرى.

- **دور الحكومة:** رغم أن بورتر اعتبر بأن دور الحكومة ثانوي أو مساعد في نموذج الماسة، إلا أنه يؤكد أن لها دورا مهما في التأثير غير المباشر على خلق الميزة التنافسية، ليتماشى مفهومه مع نظام اقتصاد السوق،<sup>1</sup> ويكمن دور الدولة في التأثير على المحددات الأربعة الرئيسية بطريقة ايجابية أو سلبية من خلال الدعم (إعانات) والسياسات المالية، والتربوية، التعليم،... والضرائب ومساهمتها كمشتري لدعم الطلب المحلي (نفقات عسكرية، تجهيزات الاتصال، طائرات... إلخ).

إلا أن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى على حسب احتياجها فمثلا الدول النامية مازالت تعتمد كثيرا على تدخل الدولة كتكليف القوانين والتشريعات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا، وتوفير البنى التحتية الضرورية، وتقديم الدعم اللازم لبعض الصناعات... إلخ.

غير أن المؤسسات الدولية لقياس التنافسية قامت بدراسات قصد تحديد عوامل قيام التنافسية، إلا أنها لم تخرج كثيرا عن أفكار بورتر لأن هذا الأخير بنى أفكاره انطلاقا من أن التنافسية تأتي من زيادة الإنتاجية والنمو المستمر، وهذا ما يستدعي الانتقال إلى الصناعات ذات الإنتاجية عالية، والقيمة المضافة المرتفعة والمرتكزة أساسا على التطوير والابتكار من أجل تحقيق حصة سوقية عالمية من صادرات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا.

فالمؤسسات الدولية عمدت لقياس تنافسية الدول على محددات بورتر، لكن مع بلورتها إلى محددات نوعا ما اشمل وأعمق في المفهوم، ولعل أهم هذه المؤشرات هي التي جاء بها المعهد الدولي للتنمية الإدارية الذي حاول ربطها بالبيئة الوطنية، من خلال الأداء الاقتصادي والفعالية

---

<sup>1</sup> Jordan national competitiveness team » **jordan's competitiveness book** Jordan, Ministry of planning and international cooperation ,2003,p15

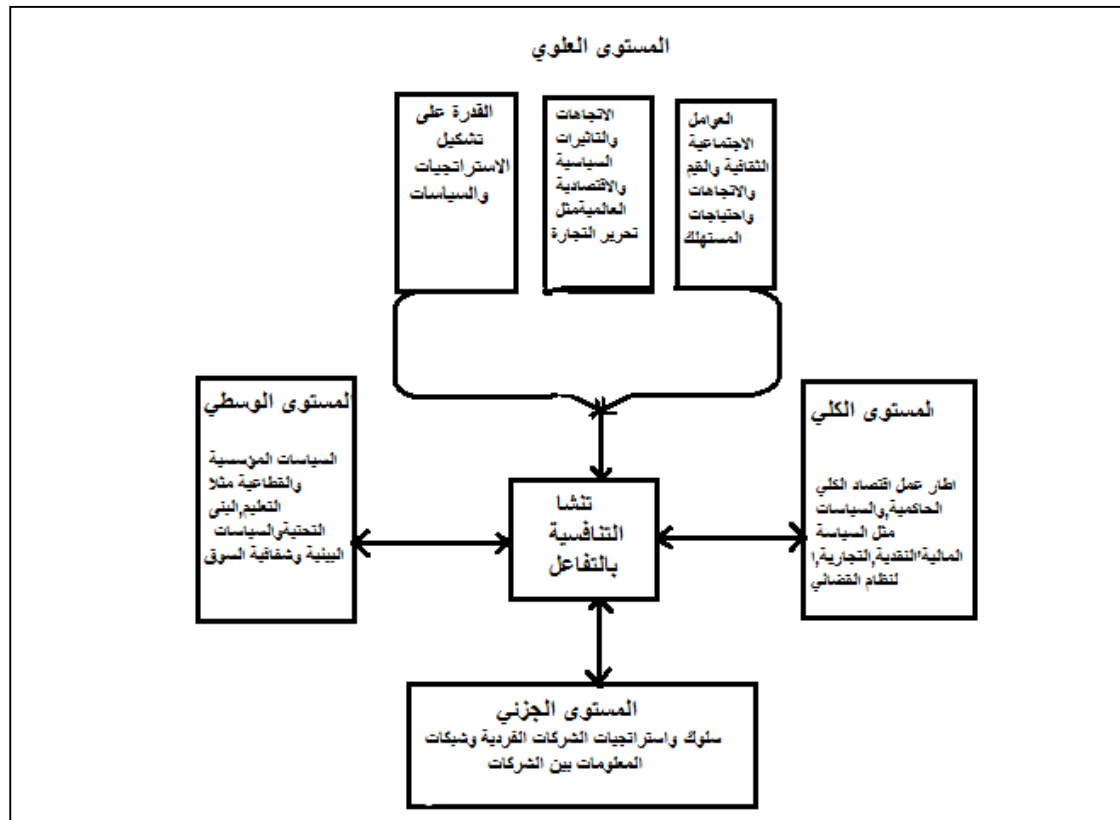
الحكومية ,وكفاءة الأعمال والبنية التحتية الأساسية,عند إجراء مقارنة بين محددات بورتر ومحددات المعهد الدولي للتنمية الإدارية نجد كأنه تم إسقاط الأفكار على المتغيرات التي حددها لقياس التنافسية.

فالأداء الاقتصادي يتحدد من خلال أداء المؤسسات الناشطة فيه وفي جميع القطاعات ,والأداء هو مفهوم يرتبط بالفعالية والكفاءة على المستوى الجزئي ,لينتقل للمستوى الكلي ,ويحقق أهداف السياسة العامة ,وهذا ما أكدته بورتر من خلال ضرورة تلبية الطلب المحلي ليحقق الفعالية,وكيفية استغلال عوامل الإنتاج ليحقق الكفاءة<sup>1</sup>, كما أن بورتر تحدث عن دور الدولة كمحرك لجميع المحددات للتنافسية البلد ,وهذا ما نصت عليه دراسات المعهد الدولي للتنمية الإدارية ,أما كفاءة بيئة الأعمال المقصود منها توفير يد عاملة ماهرة,وقطاع مالي متطور...الخ,بمعنى توليف كل الظروف والقطاعات التي لها علاقة بالمؤسسة الإنتاجية لخدمتها وتحسين أدائها ,وهذا ما تحدث عنه بورتر في الصناعات المساندة وذات العلاقة.

أخذنا كمثال محددات المعهد الدولي للتنمية الإدارية ونفس الشئ ينطبق على باقي المؤسسات الدولية الأخرى التي تقوم بقياس تنافسية الدول ,كما أنه من الملاحظ عند التحدث عن المحددات والتعرف عليها أنها ارتبطت بعدة مستويات ,كما أثبتته بورتر أن تنافسية الدولة تبدأ من تنافسية المؤسسة,وهنا نميز بين أربع مستويات تتفاعل فيما بينها لتشكل تنافسية الدولة حسب الشكل التالي:

---

<sup>1</sup> Garelli stephane « competitiveness of nation :the fundamental” IMD word competitiveness –yearbook –2005– p610.



شكل 31 : مستويات التنافسية الدولية.

المصدر: بثينة محمد علي المحتسب، محمد طالب عوض "مرجع سابق" ص77.

- **المستوى العلوي** : هي جميع العوامل الموجودة داخل الدولة من اجتماعية، ثقافية،... إلخ، وهي مدى قدرة الفرد وتجاوبه نحو أفكار جديدة تزيد من التنمية والتطور<sup>1</sup>، كإتجاه الفرد إلى الادخار بدل الاكتناز، والمخاطرة في الاستثمار... إلخ، إذ من الصعب على التنظيم داخل الدولة من التحكم فيها مادامت غير مرسخة في ثقافة المجتمع.

- **المستوى الكلي**: في هذا المستوى يمكن أن نتحدث عن الشروط الاقتصادية العامة، وكذا عن ايطار العمل السياسي والقضائي داخل البلد، إذ ينبغي أن يتم توليف الأهداف المرجوة والمستوى العلوي مع السياسات التي يمكن وضعها لتنظيم العمل الاقتصادي، كالسياسة العامة، السياسة

<sup>1</sup> Yeganeh hamida « an investigation into the cultural and religions determinants of national competitiveness "new York ,emerald ,vol 23 -N°01,2013 ,p23.



الاقتصادية، بما فيها أدواتها ،كالسياسة النقدية، المالية، سعر الصرف، التجارة الخارجية،... إلخ، وكذا سياسات التعليم والصحة .

- **المستوى الوسطي** : على عكس المستوى الكلي ، فإن في هذا المستوى نتحدث عن السياسات ومؤسسات محددة التي تقوم بدعم جهود المؤسسات فهي بذلك تستهدف مجموعة محدودة من الفاعلين الاقتصاديين ، لتوضيح الفكرة عند تشجيع صناعة معينة نقوم بوضع سياسة تساعد على ذلك ، هذه سياسة وسطية، لكن السياسة العامة التي تتعلق بإجراءات التصدير فهذه سياسة عامة، وهذا يستلزم أن الفاعلون على هذا المستوى هي الحكومة فقط ، إذ يمكن أن تكون جمعيات الأعمال التي تهتم بالتنافسية كالمرصد الوطني لجمهورية مصر، والمنظمات غير الحكومية.

- **المستوى الجزئي** : لعل أهم مستوى هو هذا الذي يتم فيه تنفيذ لكل السياسات الصادرة من المستويات السابقة ، بالإضافة إلى السياسات والتنظيمات والاستراتيجيات الموضوعة من قبل المؤسسة التي تحاول من خلالها العمل على اكتساب العوامل التالية: كفاءة الكلفة والجودة، والتنوع ، وسرعة الاستجابة حتى تكون مؤسسة ذات تنافسية.

إن تحديد العوامل التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها يهدف في الأصل إلى إمكانية قياس هذه التنافسية، والعمل على تحسينها من خلال إحداث تغييرات في تلك المحددات ، وهذا بمحاولة وضع مؤشرات تعكس حقيقة تلك المحددات، إذ يمكن قياسها بأساليب كمية أو إحصائية أو حتى كيفية لإظهار نقاط الضعف والقوة داخل البلد.

#### 4-2- مؤشرات التنافسية الدولية:

إن عملية قياس تنافسية الدول فيما بينها معقدة لتداخل كل المجالات والقطاعات الاقتصادية فيما بينها ، بالإضافة إلى كثرة المؤشرات التي تعكسها لإعطاء صورة واضحة على قدرة بلد ما من التنافس ، وهذا ما جعل عدة مؤسسات دولية تجتهد لإظهار هذه الصورة على حقيقتها بإعداد

مؤشرات وتقسيمها وفقا لمنهجية محددة مسبقا ,تعتمد على المؤشرات المركبة والأوزان,وفي هذا المبحث سنقوم بالتعريف بأهم المؤسسات الدولية التي تقوم بقياس التنافسية مع ذكر المؤشرات التي تعتمد عليها.

#### 4-2-1- المؤسسات الدولية لقياس التنافسية الدولية:

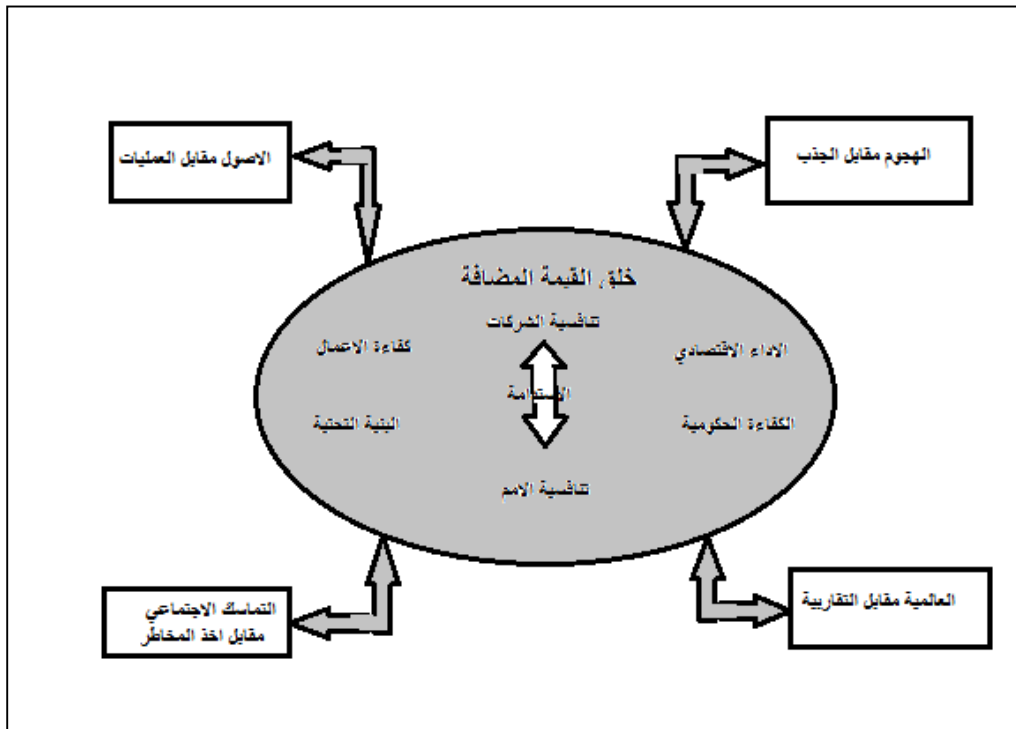
هناك العديد من المؤسسات الدولية التي تقوم بقياس التنافسية على المستوى الدولي ,وسنحاول عرض بعضها ,مع اختيار مؤسسة واحدة التي سنكمل بها دراستنا ,وهنا سنعرضها في النقاط التالية:

#### 4-2-1-1- معهد التنمية الإدارية IMD: Institute of Management Development

يقع هذا المعهد في لوزان سويسرا وينقسم إلى عدة مراكز من بينها مركز التنافسية الدولية WCC أي World Competitiveness Center الذي كان رائدا لأكثر من 25 عام ,والذي يعمل على تطوير القدرة التنافسية العالمية من خلال تطوير المؤشرات والبيانات التي لها علاقة بالتنافسية الدولية,حيث يصدر كل سنة الكتاب السنوي للتنافسية العالمية WCY أي World Competitiveness Yearbook والذي يعتمد على 300 متغير منها 3/2 كمية والباقي كيفية(استطلاع للرأي) والذي قسمها إلى أربع عوامل:

- الأداء الاقتصادي .
- كفاءة الحكومة.
- كفاءة العمل.
- البنية التحتية.

وينقسم كل عامل إلى 5 عوامل فرعية تفسرها<sup>1</sup>, أي وجود 20 عامل فرعي, هذه الأخيرة تحتوي على 300 معيار ليست مقسمة بالتساوي, وكل عامل فرعي له وزن 5 %, ويرى باحثوا المعهد أنه عند إدارة بيئة الدول يكون وفقا لأربعة قوى أساسية, وهذا ما يصطلح عليه بالأبعاد الأربعة للتنافسية وهي كالتالي : الهجوم مقابل الجذب, العالمية مقابل التقاربية, الأصول مقابل العمليات, التماسك الاجتماعي مقابل المخاطرة وفقا للشكل التالي :



شكل 32 : أبعاد التنافسية الدولية وفقا لـ IMD.

المصدر: world competitiveness yearbook – IMD-2003 –p15

-الهجوم مقابل الجذب: تربط التنافسية الدولية بإستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر, وقد وصف إستراتيجية الهجوم للدول التي تقوم بالاستثمار في دول أخرى, أما إستراتيجية الجذب هي التي تعمل

<sup>1</sup> فريق التنافسية "ترتيب تنافسية الاردن في كتاب السنوي للتنافسية لعام 2009 " الاردن, وزارة التخطيط, 2010, ص2 .

على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها، حيث أن الإستراتيجية الأولى تولد دخلا للوطن الأم، لكن لا توفر وظائف والعكس لدى الإستراتيجية الثانية، إذ يمكن إتباعهما معا من طرف الدولة.

**-العالمية مقابل التقارية :** يقصد بالتقارية الاقتصاد الذي يعتمد على السوق المحلي كالخرف، الخدمات الاجتماعية (طب، تعليم )، خدمات دعم المستهلك ، وهذا ما يجعل الاقتصاد يتبع سياسة الحماية على عكس إستراتيجية العالمية، حيث تكون عملية الإنتاج بعيدة عن المستخدم النهائي ، إلا أنها تكتسب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.

**-الأصول مقابل العمليات:** تكون بعض الدول غنية بموجوداتها من الأرض،يد العاملة ،الموارد الطبيعية، لكنها لا تكون تنافسية ، وعلى العكس في دول أخرى، إذ أنه يمكن تعويض النقص في المصادر الطبيعية بأشياء يمكن أن تتوارث كالبنية التحتية، القوة الصناعية، التعليم والمهارات التي تتراكم عبر الأجيال والتي تولد ميزة لدى الدول .

**- التماسك الاجتماعي مقابل المخاطر:** القوة الأخيرة التي تؤثر على البيئة التنافسية لبلد ما وفقا لمعهد التنمية الإدارية هي التمييز بين نظام يشجع على المخاطرة، وآخر يحافظ على التماسك الاجتماعي، إذ بعض الاقتصاديات مثل أمريكا تعمل على تشجيع الخصخصة والمخاطرة للأفراد، هذا ما يؤدي إلى رفاهية محدودة، وهناك بعض الاقتصاديات التي تشجع الاتفاق الاجتماعي وعلى نظرة أكثر عدالة للمسؤوليات ونظام رفاهية أكثر شمولية.

**4-2-1-2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أي the Organisation for**

**Economic Cooperation and Development** :تأسست سنة 1948 تقع بفرنسا تحت إسم

منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وفي سنة 1961 تم إصلاحها لتصبح بالاسم الجديد ،وهي

منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل بمبادئ اقتصاد السوق ،تعمل على

جمع البيانات ورصد الاتجاهات والتحليلات والتنبؤات الاقتصادية<sup>1</sup>, كما تبحث في التغيرات الاجتماعية وتطور أنماط التجارة والبيئة والزراعة والتكنولوجيا والضرائب وعدة مجالات أخرى, ومن خلال هذه الأبحاث يعمل على الربط بينها لتحديد تنافسية البلد.

غير أنه لا يقدم صورة إجمالية لتنافسية البلد عن طريق تداخل جميع المجالات التي يبحث فيها والمتمثلة في الزراعة, الغذاء, التطوير, الإقتصاد, تعليم, توظيف, الطاقة, بيئة, تمويل واستثمار, القضاء, الصناعة, الخدمات, الطاقة النووية, علوم وتكنولوجيا, القضايا الاجتماعية, الهجرة, الصحة, الضرائب, التجارة, النقل, العمران, التنمية الريفية والإقليمية.

#### 4-2-1-3- المعهد العربي للتخطيط: API أي Arab Planning Institute هو مؤسسة

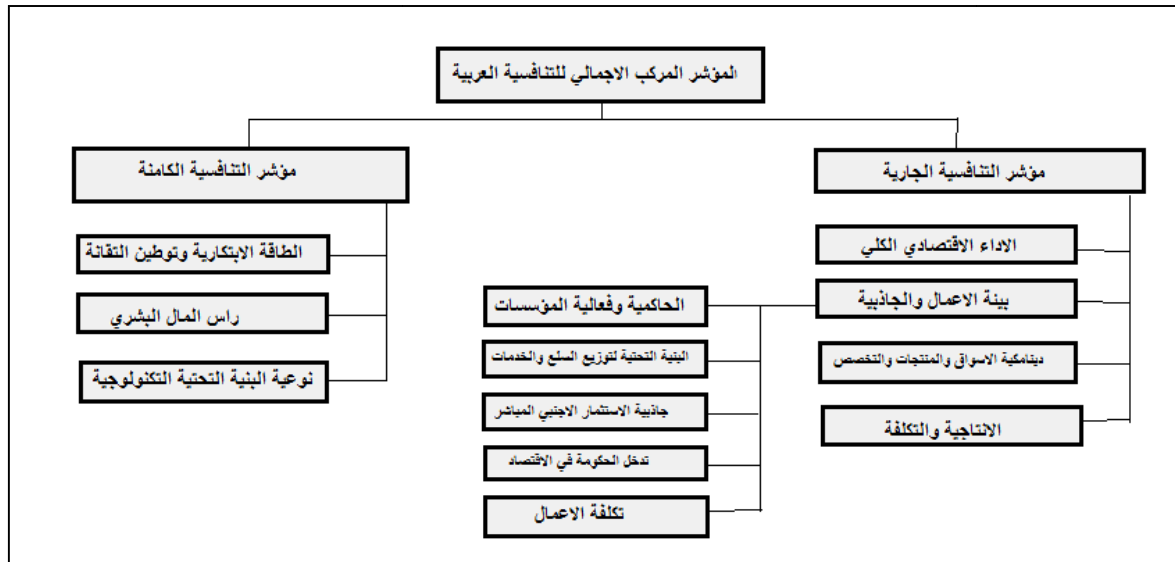
عربية إقليمية أنشأ عام 1966 بناء على اتفاق بين دولة الكويت والأمم المتحدة وفي سنة 1972 أصبح مؤسسة مستقلة, ليصبح دور الأمم المتحدة يقتصر فقط في توفير الخبراء الدوليين, ولكن عام 1980 انتهت المساهمة وتم الاتفاق بين الحكومات العربية المؤسسة له والتي تمثل معظم الدول العربية هدفه الارتقاء بمستوى العاملين العرب من خلال تقديم برامج تكوينية وتدريبية متخصصة وتقديم خدمات إستشارية مهنية بغرض صياغة استراتيجيات تنموية, ونشر وتوثيق المؤلفات والإصدارات المتخصصة, بالإضافة إلى الاهتمام بجانب التنافسية الدولية العربية ومحاولة تحسين قدراتها من خلال البحث في هذا المجال, وإبراز النقائص والامتيازات, وله عدة إصدارات مثل تقرير التنمية, مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية, مجلة جسر التنمية, كتب, سلسلة الخبراء, تقرير التنافسية العربية, سلسلة أوراق بحث.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> Durand martine et Giorno claudé « les indicateurs de compétitivité international aspects conceptuels et évaluation » oecd- sans année -sur le site [www.oecd.org.pdf-12-06-2012](http://www.oecd.org.pdf-12-06-2012)

<sup>2</sup> [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org) تاريخ الاطلاع 3-11-2012.

كان أول تقرير للتنافسية العربية الصادر عام 2003 بصفة دورية كل ثلاث سنوات معتمداً في ذلك على منهجية محددة لترتيب الدول من حيث قدرتها على التنافس، وذلك بتحديد مجموعة من المؤشرات والمتغيرات كمية وكيفية والتي يتم تركيبها للحصول على المؤشر الإجمالي والذي ينقسم إلى مؤشرين<sup>1</sup>: مؤشر التنافسية الجارية، مؤشر التنافسية الكامنة، فالأول<sup>2</sup> يعبر عنه بالعوامل الظرفية (الأداء الاقتصادي، بيئة الأعمال، الجاذبية، ديناميكية الأسواق و الإنتاجية والتكلفة)، والثاني<sup>3</sup> بالعوامل المستديمة (كالطاقة الابتكارية، توطين التقنية، رأس المال البشري، نوعية البنية التحتية والتكنولوجيا). والشكل التالي يوضح تركيب المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية.



شكل 33: تركيب المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية.

المصدر: تقرير التنافسية العربية - الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2006، ص 19.

#### 4-1-2-4 - المنتدى الاقتصادي العالمي. WEF أي World Economic Forum يعد تقرير

التنافسية العالمي الذي يصدره كل سنة والذي يعمل على قياس تنافسية الدول وإبراز نقاط القوة

<sup>1</sup> تقرير التنافسية العربية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 2.

<sup>2</sup> تقرير التنافسية العربية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2006، ص 4.

<sup>3</sup> تقرير التنافسية العربية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص 16.

والضعف في الاقتصاد ككل<sup>1</sup>, كما يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية بغية النهوض بتنافسية الاقتصاديات معتمدة في ذلك على مؤشرين<sup>2</sup>, مؤشر تنافسية النمو ومؤشر تنافسية الأعمال, إلا أنه عام 2006 تم تغيير منهجية القياس بالاعتماد على مؤشر واحد إجمالي يدعى GCI أي the Global Competitiveness Index والذي يعتمد على 12 محور<sup>3</sup>.

رغم اختلاف المؤسسات الدولية التي تدرس التنافسية لاختلاف مفهوما للتنافسية, إلا أنه من الملاحظ أنها لا تختلف كثيرا في المؤشرات والمتغيرات التي تستعمل لقياس تنافسية الدول, وإن اختلفت أسماءها<sup>4</sup>, إلا أننا لا بد من إختيار مؤسسة واحدة التي يمكن الاعتماد على منهجيتها ومؤشراتها لاستعمالها في دراسة حالة الجزائر لذا:

- يتم استبعاد تقرير IMD وذلك لعدم إدراج دولة الجزائر ضمنه, ونحن نحتاج لدراسة الأثر السياسية الاقتصادية على التنافسية الدولية إلى وجود إحصائيات وبيانات عن تنافسية الجزائر قصد استخدام المنهج الإحصائي
- يتم استبعاد تقرير OECD لأنه لا يعطي صورة إجمالية عن تنافسية البلد, بل يقوم بإعطاء بيانات عن متغيرات ومؤشرات محددة تساعد على إستقراء تنافسية البلد.

---

<sup>1</sup> فريق الوطني للتنافسية "تقويم التنافسية العالمي 2010-2011" الاردن, وزارة التخطيط والتعاون الدولي, 2011, ص1

<sup>2</sup> احمد عبد الكريم عاطف "مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات" اليمن, مركز الدراسات والبحوث اليمنية, 2012, ص4

<sup>3</sup> Kiggundu Moses- Uruthirapathy Areni « canada's global and business competitiveness : competition policy reform in a changing world" America, emerald, vol 20- n°4, 2010, p295.

<sup>4</sup> عبير علي فرحات " إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية" مصر, جامعة عين شمس 2007, ص 502 .

- يتم استبعاد تقرير API رغم توفره على بيانات عن دولة الجزائر وإحصائيات عن تنافسياتها , إلا أنه يصدر كل ثلاث سنوات ونحن في صدد إبراز اثر السياسة النقدية والمالية على التنافسية الدولية وان كل من السياستين تتغير بصفة دورية كل سنة, وهذا لا يتناسب مع بيانات ثلاث سنوات.

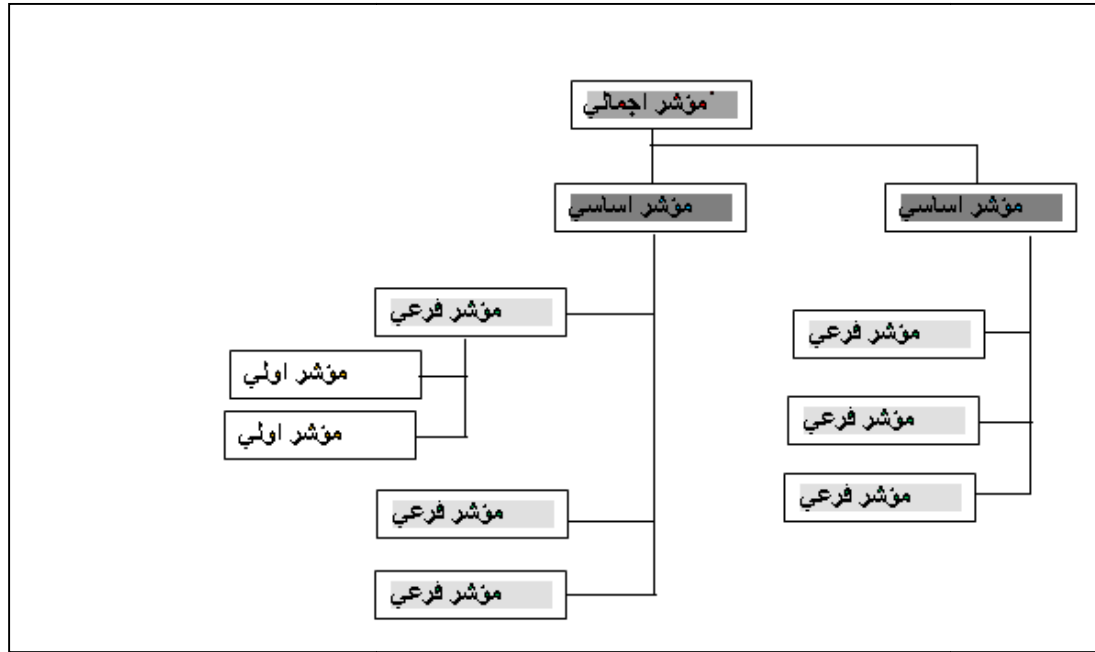
- في الأخير يتم إختيار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لتوفره على معظم الشروط.

#### 4-2-2- المؤشرات المعتمدة من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي:

لقد تعددت المؤشرات التي تعكس تنافسية البلد حسب المؤسسة التي تقوم بقياس التنافسية , كالمنتدى الاقتصادي العالمي Word economic forum وداخل نفس المؤسسة في حد ذاتها تتعدد المؤشرات حسب الأبعاد التي ترمي إليها التنافسية الدولية في مفهومها و المتغيرات التي تعكسها و التي يمكن تجميعها, سنتطرق في دراستنا على المؤشر المركب للتنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

يعمل المنتدى الاقتصادي العالمي على حساب مؤشر التنافسية الدولية global competitiveness index وهو مؤشر مركب لعدة مؤشرات مركبة أخرى وتدعى المؤشرات الأساسية. (المجموعات) , وهذه الأخيرة تتركب من مؤشرات مركبة تدعى المؤشرات الفرعية (المحاور) وهذه الأخيرة هي تركيب لمؤشرات أولية و هذه الأخيرة تركيب لمتغيرات كمية و نوعية حسب الشكل التالي:





شكل 34 : تركيب مؤشر التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي الدولي

المصدر: بلقاسم العباس - المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول - الكويت، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 75 ، 2008.

#### 4-2-2-1 المجموعة الأولى المتطلبات الأساسية: تحتوي هذه المجموعة على أربع محاور كمايلي

- المحور الأول: المؤسسات هذا المحور بدوره يحتوي مؤشرين<sup>1</sup>

+ المؤسسات العمومية: هذا المؤشر ينقسم إلى 5 مؤشرات وهي ملكية الدولة التي

تحتوي على المتغيرات حماية الملكية الفكرية و حقوق الملكية ،مؤشر الأمانة و الفساد به 3

متغيرات تسرب الأموال العامة و الثقة العامة في السياسيين ،الدفعات غير الموثقة والرشوة ومؤشر

عدم ملائمة الأثر يحتوى على متغيرين حرية القضاء ،أفضلية القرارات الحكومية الرسمية ومؤشر

فعالية الحكومة الذي يحتوي على 6 متغيرات تبديد الإنفاق الحكومي ،عبئ الإجراءات

<sup>1</sup>فادية محمد عبد السلام -محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التمويلية المصرية - الكويت،بحوث ودراسات المعهد العربي للتخطيط ، 2000، ص20

الحكومية،فعالية هيكل القانون في حل النزاعات ،فعالية القضاء في التصدي للإجراءات الحكومية،شفافية الحكومة في صناعة السياسة ،تزويد الحكومة بخدمة تحسين مصلحة الأداء،ومؤشر الأمن الذي يحتوي على 4 متغيرات وهي ثمن خدمة الإرهاب ،ثمن مصلحة الجريمة والعنف،الجريمة المنظمة،الثقة في خدمة الشرطة.

+ **المؤسسات الخاصة** :يحتوي هذا المؤشر على مؤشرين أولهما مؤشر أخلاقيات الشراكة الذي يحتوي على متغير واحد أخلاقيات السلوك في الشركة و المؤشر الثاني المحاسبة الذي يحتوي على 4 متغيرات صرامة معايير التدقيق الداخلي و إعداد التقارير المالية،فعالية مجالس الإدارة،حماية حقوق ملكية الأقليات ،حماية المستثمرين.

#### - **المحور الثاني :البنية التحتية** يحتوي هذا المحور على مؤشرين<sup>1</sup>

+ **البنية التحتية للنقل** يحتوي هذا المؤشر على 6 متغيرات نوعية البنية التحتية، نوعية الطرق،جودة السكك الحديدية ،جودة البناء،جودة النقل الجوي.

+ **البنية التحتية للكهرباء والهاتف**.نجد في هذا المؤشر 3 متغيرات نوعية خدمات تزويد الكهرباء،خطوط الهاتف الثابت،اشتراكات الهاتف النقال.

#### - **المحور الثالث. بيئة الاقتصاد الكلي** .يحتوي هذا المؤشر على 5 متغيرات رصيد ميزانية

الدولة،الادخار الوطني،التضخم،دين الدولة،التصنيف الائتماني للدولة.

#### - **المحور الرابع الصحة و التعليم الأساسي**. يتركب هذا المؤشر من مؤشرين

---

<sup>1</sup> كريم نعمة "مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية" الكويت ،بحوث ودراسات،المعهد العربي للتخطيط،

+ الصحة :نجد بها 8 متغيرات أثر انتشار حمى الملاريا في المنشآت الأعمال,حالات الإصابة بالملاريا,اثر انتشار مرض السل في المنشآت الأعمال, حالات الإصابة بمرض السل ,أثر انتشار مرض الايدز في المنشآت الأعمال ,انتشار مرض الايدز ,الرضع الموتى ,التنبؤ بالحياة .

+ التعليم الأساسي: به متغيرين جودة التعليم الأساسي ,نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي.

#### 4-2-2-2- المجموعة الثانية محفزات الكفاءة:تحتوي هذه المجموعة على 6 محاور التالية

- محور التعليم العالي و التعليم: يحتوي على 3 مؤشرات أولهما مؤشر نوعية التعليم نجد به متغيرين نسبة الانضمام إلى التعليم الثانوي,نسبة الانضمام إلى الجامعات, ثانيها مؤشر جودة كليات الأعمال الذي يحتوي على 4 متغيرات جودة نظام التعليم,جودة تعليم الرياضيات و العلوم,جودة في كلية إدارة الأعمال, وصول أنترنت إلى المدارس أما المؤشر الثالث مؤشر تدريب العمال الذي يحتوي على متغيرين التهيئة المحلية المتخصصة في خدمة البحث و التدريب,درجة الاستثمار في تدريب المساعدين.

#### - محور كفاءة الأسواق السلعية:يتركب هذا المؤشر من مؤشرين:

+ مؤشر التنافسية نجد في هذا المؤشر مؤشرين آخرين أولهما مؤشر التنافسية الداخلية الذي يحتوى على 8 متغيرات حدة المنافسة الداخلية ,درجة هيمنة السوق,تأثير السياسة المضادة للاحتكار درجة تأثير الضرائب على تحفيز الاستثمار,قيمة جميع الرسوم,عدد الإجراءات اللازمة لفتح تجارة,الوقت اللازم لفتح التجارة,أسعار سياسة الفلاحة أما المؤشر الثاني التنافسية الخارجية الذي يتكون من عدة متغيرات انتشار معيقات التبادل,تعريف التجارة,انتشار الملكية الأجنبية,أثر قوانين الاستثمارات الأجنبية على منشآت الأعمال,عبي الإجراءات الجمركية.

+ مؤشر نوعية طلب الشروط. نجد بها متغيرين درجة توجيه الزبائن, درجة الاستجابة لاتجاهات العملاء,درجة تعقيد الطلب .

- **محور كفاءة سوق العمل** :يتكون هذا المحور من مؤشرين.

+ مؤشر المرونة يتكون هذا المؤشر من 4 متغيرات علاقة التعاون بين العمال وأصحاب العمل, المرونة في تحديد الأجور ,جمود سياسات التشغيل ,ممارسات التشغيل وإنهاء الخدمات,درجة وأثر الضرائب,

+ مؤشر تفعيل المواهب نجد في هذا المؤشر 4 متغيرات الأجر و الإنتاجية ,الاعتماد على الإدارة المؤهلة,هجرة العقول,اشتراك المرأة في الجهد المبذول.

- **محور تطور الأسواق المالية** :ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين آخرين

+ مؤشر الفعالية الذي يحتوي على 5 متغيرات توافر الخدمة المالية,القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية,التمويل من خلال أسواق رأس المال المحلية,سهولة الحصول على القرض,توافر التمويل لرأس المال المغامر .

+ مؤشر الإخلاص والأمانة: نجد به 3 متغيرات صلاية البنوك,قانون أمن الصرف,إستقامة القوانين للمقرضين و المقترضين.

- **محور جاهزية التكنولوجيا** .نجد بها مؤشرين:

+ مؤشر اختيار التكنولوجيا نجد به 3 متغيرات توافر احدث للتكنولوجيا ,مستوى الشركة في امتصاص التكنولوجيا , نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

+ مؤشر استعمال الانترنت.به 6 متغيرات عدد مستعملي الانترنت,الاشتراكات الواسعة للإنترنت,نطاق تردد الانترنت,الاشتراكات الواسعة للهاتف,اشتراكات الهاتف النقال,خطوط الهاتف الثابت.

- **محور حجم السوق:** ينقسم هذا المحور إلى مؤشرين:

- + مؤشر حجم السوق الداخلي الذي يحتوي على متغير حجم السوق الداخلي .
- + مؤشر حجم السوق الخارجي الذي يحتوي على متغير حجم السوق الخارجي .

#### 4-2-3-المجموعة الثالث. الابتكار و التطور نجد في هذه المجموعة محورين<sup>1</sup>

- **محور تطور بيئة الأعمال:** يحتوي هذا المحور على 10 متغيرات عدد الموردين

المحليين ,نوعية الموردين المحليين ,تطوير نشوء العناقيد وترابط القطاعات,طبيعة القدرة التنافسية,اتساع سلسلة القيمة,مراقبة التوزيع العالمي,تعقيد عمليات الإنتاج,وحدة التسويق,قابلية تفويض السلطة,الثقة في احترافية إدارة الأعمال.

- **محور الابتكار و البحث و التطوير:** يحتوي هذا المحور على 08 متغيرات القدرة على

الابتكار جودة مؤسسات البحث العلمي ,إنفاق منشآت الأعمال على البحث و التطوير,التعاون بين الجامعات ومنشآت الأعمال في مجال البحث و التطوير , امتلاك الحكومة للتقنيات الحديثة , توافر العلماء و المهندسين ,براءات الاختراع لكل مليون نسمة, حماية الملكية الفكرية .

من الملاحظ أن مؤشر التنافسية الدولية يحتوي على عدد كبير من المتغيرات ذو أبعاد وتوجهات مختلفة تبدأ من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي و الجانب العام والخاص ...إلخ ,مما يستدعي في أذهاننا هل هذه المتغيرات تعبر فعلا عن تنافسية البلد؟

---

<sup>1</sup> طارق نوير- دور الحكومة الداعم للتنافسية في مصر- مصر,مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات, 2002,

#### 4-2-3- تقييم مؤشر التنافسية الدولية المعتمد من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي.

سبق وذكرنا جميع المؤشرات و المتغيرات الداخلة في تركيب مؤشر التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ,إلا أن النظريات تختلف في تقديمها و تعريفها للتنافسية فمنهم من يرى القدرة التنافسية للبلد تبدأ من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عن طريق تحقيق تنافسية التكلفة و السعر ومنهم من يرى أن القدرة التنافسية للبلد تتحقق من الرفاهية الاقتصادية ابتداء من الفرد وذلك يتحقق عن طريق ارتفاع الدخل على المستوى الكلي و الجزئي<sup>1</sup>.

وهذا ما سنقدم به في تحليلنا لمضمون المؤشر المركب , كما أنه يمكن تحليل المنهج المستخدم لحسابه للإجابة عن التساؤل هل يساعد هذا المؤشر على إبراز القدرة التنافسية للبلد؟

#### 4-2-3-1 تحليل مضمون مؤشر التنافسية الدولية GCI:

سنحاول التمعن في طريقة اختيار المتغيرات التي تأثر على التنافسية الدولية ونحللها في النقاط التالية:

- إن من الضروري العودة إلى النظرية التي استند إليها المنتدى الاقتصادي العالمي لتحديد المؤشرات و المتغيرات لتبرير اختيارها ,وهي نظرية النمو التي تقوم على أساس مستوى دخل الفرد ومعدل نموه في الأجل المتوسط و إستنتاج العوامل الأساسية المؤثرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء الاقتصادي المتمثل في الانفتاح للتجارة الخارجية ,جودة الحكومة,جودة المؤسسات

---

<sup>1</sup> مصطفى بابكر- سياسات التنظيم و المنافسة- الكويت ,مجلة جسر التنمية معهد العربي للتخطيط , العدد 28

المالية ,فعالية أسواق العمل,المستوى التعليمي ,جودة المؤسسات ليتم بعدها جمع وحصر جميع المؤشرات و المتغيرات التي تقيس هذه الأبعاد<sup>1</sup>.

إلا أنه تم تجاهل النظرية الثانية للتنافسية التي تنطلق من تنافسية السعر و التكلفة على الرغم من الحجج المقدمة من طرف رواد هذه النظرية<sup>2</sup>, لكن لو تم التمعن في النظريتين فنجد تداخل قوي بين النظريتين فنظرية النمو تتحدث عن النمو الاقتصادي و الرفاه والمعروف أن الكل هو مجموع الأجزاء ,معناه أن الجزء يؤثر بطريقة مباشرة على شكل الكل فالأهداف الكلية للاقتصاد لا تتحقق إلى بتحقيق الأهداف الجزئية , وهذا ما نريد أن نشير إليه فيما يخص التنافسية الدولية فقد ركزت على النواحي الكلية و القانونية و السياسية لدعم وتحسين القدرة التنافسية , إلا أنها غير كافية ويبقى الاقتصاد الجزئي هو الايطار الذي يتم فيه إنتاج الثروة و بالتالي تحقيق معدلات نمو في الدخل على مستوى الفرد و الاقتصاد وتتحدد فيه تنافسية الدولة وهذا ما تم معالجته من خلال تحديد مؤشرات و متغيرات و الأبعاد التي ترمي إليها التنافسية .

- من مميزات المؤشر المركب GCI أنه شامل ونعني بالشمولية أنه يأخذ كل الأبعاد الاقتصادية ,سياسية,تعليمية,اجتماعية..إلخ, أي وجود تنوع في المتغيرات و المؤشرات حتى تعكس صورة البلد انطلاقا من واقعها المعقد و المتداخل فمثلا لو أخذنا جانب واحد وتم بواسطته قياس التنافسية بين البلدان فهذا سيبرز عددا من الدول كقوى لأنها تتسم بميزة تنافسية في هذا المجال و

---

<sup>1</sup>محمد حضري -اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية في الاقتصاديات العربية,الكويت, بحوث ودراسات , المعهد العربي للتخطيط ,2004 , ص6

<sup>2</sup>رياض بن جليلي -من المنافسة على الصعيد الدولي الى المنافسة على الصعيد الوطني-الكويت, بحوث ودراسات المعهد العربي للتخطيط ,بدون سنة ,ص15

الأخرى كأنها ضعيفة, فشمولية مؤشر GCI تعطي نوعا من المصادقية و الشفافية في تحديد و ترتيب البلدان وفقا لقدراتها التنافسية.<sup>1</sup>

- لدى أغلبية الأشخاص فكرة أن البيانات الكمية هي التي تفسر الظاهرة بصورة جيدة لاعتمادها المنطق الرياضي متنافيين في ذلك انه يوجد ظواهر أخرى مهمة ويجب دراستها ولا يمكن قياسها كميا وهي البيانات النوعية أو الكيفية , لذا عمد المنتدى الاقتصادي العالمي على عدم تجاهل هذا النوع من البيانات و التي يتم تجميعها عن طريق إستبيان آراء رجال الأعمال و المسؤولين ويتم دمجها في المؤشر المركب للتنافسية الدولية GCI , إلا انه لا ينفي أن وجهة نظر أغلبية الناس صحيحة فالبيانات النوعية تكون موضوعية أكثر وتقيس الأداء كما هو أما البيانات النوعية يمكن التشكك في مصداقيتها لأنها تعبر عن آراء أشخاص قد لا يجيبون بصدق , وانطلاقا من هذه الفكرة عمد المعهد العربي للتخطيط على عدم إدراج هذا النوع من البيانات في حساب تنافسية البلدان.

#### 4-2-3-2- تحليل منهجية قياس مؤشر التنافسية الدولية GCI:

بما أن مؤشر التنافسية الدولية GCI مؤشر مركب يحتوي على العديد من المتغيرات و المؤشرات الجزئية و التي تختلف في وحدات قياسها , كان لابد من إتباع منهجية لتوحيد وحدات القياس حتى نتمكن من الحصول على مؤشر واحد.

---

<sup>1</sup> علي حمادو , عائشة عميش -مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية- الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية 2010-ص



في بداية الأمر يتم توحيد وحدات قياس المتغيرات لحساب المؤشر الثانوي وفقا لتحويلات تدعى تتميط المتغيرات لجعل وحدات قياسها متماثلة حتى نتمكن من إجراء العمليات الحسابية كالجمع وحساب المتوسط ...إلخ,<sup>1</sup>

وتتم عملية تتميط المتغيرات وفقا إلى العلاقة الأولى التالية<sup>2</sup>

$$I_i = \left( \frac{X_i - X_{\min}}{X_{\max} - X_{\min}} \right) a + b$$

$I_i$  هو المؤشر المركب  $a$  أعلى قيمة في مجال الترتيب

$X_i$  قيم المتغير  $b$  اخفض قيمة في مجال الترتيب

$X_{\min}$  القيمة الدنيا للمتغير

$X_{\max}$  القيمة العظمى للمتغير

يجدر الإشارة أن المجال المعمول به من طرف المنتدى الاقتصادي  $[a + 1 \quad b]$  أي

المجال  $[1, 7]$

و بالتالي  $a = 6, b = 1$  ليعطى في الأخير لجميع المؤشرات المركبة و المتغيرات قيم

محصورة في هذا المجال, إلا أنه لابد أولا من تحديد نوع العلاقة بين المؤشر المركب و المتغيرات

---

<sup>1</sup> العباس بلقاسم - المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول- الكويت, المعهد العربي للتخطيط, مجلة جسر التنمية

العدد 75, 2008 - ص 4

<sup>2</sup> Word economic forum the global competitiveness report 2009-2010-p 150

إذا كانت طردية أم عكسية , فإذا كانت طردية نستعمل العلاقة الأولى أما إذا كانت العلاقة عكسية نستعمل العلاقة الثانية التالية<sup>1</sup>.

$$I_i^* = \left( 1 - \frac{X_i - X_{\min}}{X_{\max} - X_{\min}} \right) a + b$$

بعد تنميط جميع المتغيرات يتم حساب المؤشرات المركبة سواء ثانوية أو الأولية أو الفرعية أو الأساسية أو المؤشر النهائي على طريقة المتوسط الحسابي وفقا للعلاقة الثالثة التالية<sup>2</sup>.

$$Y_i = \sum w_i I_i / n$$

حيث أن

$Y_i$  هو المؤشر المركب  
 $w_i$  الترجيحات و الأوزان النسبية  
للمتغيرات

$I_i$  هي المتغيرات الداخلة في حساب المؤشر المركب

فبالنسبة للأوزان المعطاة للمؤشرات الفرعية و الأولية والثانوية ثابتة لجميع الاقتصاديات مهما كانت مرحلة تطورها أي معيارية وهي كالتالي .

<sup>1</sup> Word economic forum the global competitiveness report 2012-2013-p 145

<sup>2</sup> Word economic forum the global competitiveness report 2010-2011-p 160

**جدول 01 : أوزان المؤشرات الفرعية والأولية والثانوية**

| المؤشر الفرعي            | المؤشر الأولي                   | المؤشر الثانوي   | النسبة |
|--------------------------|---------------------------------|------------------|--------|
| المؤسسات                 | المؤسسات العمومية               |                  | 25 %   |
|                          |                                 | ملكية الدولة     | 75 %   |
|                          |                                 | الأخلاق و الفساد | 20 %   |
|                          |                                 | اثر عدم الملائمة | 20 %   |
|                          |                                 | فعالية الحكومة   | 20 %   |
|                          |                                 | الأمن            | 20 %   |
|                          | المؤسسات الخاصة                 |                  | 25 %   |
|                          |                                 | اخلاقيات الشراكة | 50 %   |
|                          |                                 | المحاسبة         | 50 %   |
| البنية التحتية           |                                 |                  | 25 %   |
|                          | البنية التحتية للنقل            |                  | 50 %   |
|                          | البنية التحتية للكهرباء والهاتف |                  | 50 %   |
| بيئة الاقتصاد الكلي      |                                 |                  | 25 %   |
| الصحة و التعليم الأساسي  |                                 |                  | 25 %   |
|                          | الصحة                           |                  | 50 %   |
|                          | التعليم الأساسي                 |                  | 50 %   |
| التعليم العالي و التدريب |                                 |                  | 17 %   |
|                          | نوعية التعليم                   |                  | 33 %   |
|                          | جودة كليات الأعمال              |                  | 33 %   |
|                          | تدريب العمال                    |                  | 33 %   |
| كفاءة الأسواق السلعية    |                                 |                  | 17 %   |
|                          | التنافسية                       |                  | 67 %   |
|                          | التنافسية الداخلية              | تتغير            |        |
|                          | التنافسية الخارجية              | تتغير            |        |
|                          | نوعية طلب الشروط                |                  | 33 %   |
| كفاءة سوق العمل          |                                 |                  | 17 %   |
|                          | المرونة                         |                  | 50 %   |
|                          | تفعيل استعمال المواهب           |                  | 50 %   |
| تطوير الأسواق المالية    |                                 |                  | 17 %   |
|                          | الفعالية                        |                  | 50 %   |
|                          | الإخلاص و الأمانة               |                  | 50 %   |

|                            |                    |     |
|----------------------------|--------------------|-----|
| جاهزية التكنولوجيا         | اختيار التكنولوجيا | 17% |
| حجم السوق                  | استعمال الانترنت   | 50% |
| مصلحة التطوير              | حجم السوق الداخلي  | 17% |
| الابتكار و البحث و التطوير | حجم السوق الخارجي  | 75% |
|                            |                    | 25% |
|                            |                    | 50% |
|                            |                    | 50% |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية 2010

بعد احتساب المؤشرات الفرعية و المؤشرات الأساسية وفقا للعلاقة 3 و الترتيبات المذكورة سابقا يتم احتساب المؤشر المركب النهائي بنفس العلاقة لكن مع وجود أوزان و ترتيبات أخرى تخص المؤشرات الأساسية إذ يتم تحديدها وفقا لمرحلة النمو التي تمر بالبلد محل قياس تنافسيته, وقد عمد المنتدى الاقتصادي العالمي في تحديد مراحل نمو الاقتصاديات حسب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام GDP, ووفقا لمرحلة النمو تتحدد الأوزان للمؤشرات الأساسية حسب الجدول التالي .

## جدول 02: أوزان المؤشرات الأساسية

| مرحلة النمو             | التنافسية بفعالية | مرحلة انتقالية  | التنافسية        | مرحلة انتقالية      | تنافسية الاختراع |
|-------------------------|-------------------|-----------------|------------------|---------------------|------------------|
| مؤشرات أساسية           | الموارد           | من 1 إلى 2      | الفعالية         | من 2 إلى 3          | والابتكار        |
| أقل من 2000 دولار       | 2000-2999 دولار   | 3000-8999 دولار | 9000-17000 دولار | أكثر من 17000 دولار | من               |
| مؤشر المتطلبات الأساسية | 60%               | 40-60%          | 40%              | 20-40%              | 20%              |
| مؤشر محفزات             | 35%               | 35-50%          | 50%              | 50%                 | 50%              |

| الكفاءة | مؤشر الاختراع | 5 % | 10-5 % | 10 % | 10-30 % | 30 % |
|---------|---------------|-----|--------|------|---------|------|
|---------|---------------|-----|--------|------|---------|------|

Source :Word economic forum the global competitiveness report 2009-

2010-p 201

من هذا يتضح أنه لقياس تنافسية أي بلد لابد أولاً من تحديد مرحلة نموه حتى نستطيع تحديد الأوزان و الترتيبات الملائمة لقياس المؤشر المركب النهائي للتنافسية الدولية GCI, فمثلا الجزائر اقتصادها يمر بالمرحلة الانتقالية من 1 إلى 2 , لكن المثير للنقاش و التساؤل هل جميع الاقتصاديات لابد أن تمر على هذه المراحل بالترتيب المذكور فمثلا قطر دولة متفتحة على اقتصاديات العالم وتعتبر من الدول المتقدمة وتحتل المرتبة 11 من ضمن 144 دولة في التقرير الأخير للتنافسية غير أنها تم تصنيف نمو اقتصادها في المرحلة الانتقالية من 1 إلى 2 حسب معيار GDP أي أنها حققت فاعلية الموارد وستنتقل إلى التنافسية بالفعالية ولم تدخل مرحلة الإبداع و الاختراع , إذ هذه الأخيرة تعتبر أهم المجالات التي تقود الاقتصاديات إلى التقدم و التطور في الوقت الراهن .

مما يمكن القول أن GDP لا يعبر فعلا عن الميزة التنافسية للبلد لأنه لم يتم معرفة مصدره الحقيقي , ولم يتم الفصل أيضا فيه هل هو ناتج عن المصادر المتجددة أم غير متجددة<sup>1</sup>, وللتوضيح أكثر الجزائر مصنفة في المرحلة الانتقالية من 1 إلى 2 معنى أن اقتصادها حقق التنافسية بوفرة العوامل وسيتم الانتقال إلى مرحلة تنافسية الفعالية , وهذا لا يعكس واقع الاقتصاد الجزائري , لأننا لو رجعنا إلى مؤشر المتطلبات الأساسية نجدها تفتقر إلى البنى التحتية و مزيج المؤسسات العامة و الخاصة , وسنوضح ذلك لاحقا , وعند إعطائها وزن

<sup>1</sup> محمد متاوي, زهير غراية -مرجع سابق- ص 9

كبير سيقص من قيمة المؤشر, و بالتالي ستتراجع في ترتيبها العام ضمن مؤشر GCI , لهذا لابد من إيجاد طريقة أخرى لتحديد الأوزان و الترتيبات حسب التطور الفعلي لاقتصاديات الدول ,وإن أبقينا طريقة GDP لابد من تصحيحها ابتداء من تحديد مكونات أي مصادره كي تدخل هذه الأخيرة كمؤشرات ومتغيرات لحساب المؤشر النهائي وتحديد مراحل نمو اقتصاديات البلدان, فمثلا نجد غياب عنصر السياحة في تركيب المؤشرات رغم أن بعض الدول تعتمد على السياحة كمصدر أساسي للدخل .

#### 4-3- دور الدولة في تحسين القدرة التنافسية:

إن كانت التنافسية الدولية هي القدرة على تحسين ظروف المعيشة وتحقيق الرفاه للأفراد ,وزيادة معدلات النمو فإن هذا يتطلب تهيئة ظروف وبيئة مناسبة تعمل على خلق مناخ يساعد على إحداث تغيرات ,وهذه الأخيرة تؤثر بطريقة أو بأخرى على الأفراد و مداخلهم واحتياجاتهم ورغباتهم وسلوكهم ومهاراتهم و ثقافتهم, والتي تقوم بفضل الفاعلين في الاقتصاد سواء أفراد,أو مؤسسات أو حكومة.

#### 4-3-1- مفهوم القدرة التنافسية:

رغم التقسيمات السابقة لأنواع التنافسية ,إلا أنه يوجد تقسيم آخر مهم ,والذي يعتمد على معيار الزمن ويشكل تنافسية ملحوظة والتي تعني ظهور النتائج للسياسات والتشريعات على المستوى الكلي والجزئي خلال دورة عادية سنة<sup>1</sup>, وهي لا تعبر بالضرورة عن الاستدامة أو عن

---

<sup>1</sup> Lesca -h- « structure et système d'information -facteurs de compétitivité » France ,marson,1982,p13.

تأثير تلك السياسات ,حيث يمكن أن تتجم عن فرصة عابرة في السوق,أو ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية,أما الثانية وهي القدرة التنافسية .

على الرغم من أن مفهوم القدرة التنافسية يستخدم على نطاق واسع و عدة مستويات,ولكن في العموم سنعرض التعاريف التالية:

- هي الكيفية التي تستطيع بها الجهة المعنية أن تستخدم تدابير أو إجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز<sup>1</sup>
- هي العوامل و الظروف الداخلية والخارجية التي تتحكم في التنافسية,وعند إحداث أي تغيير فيها,هذا يؤدي إلى تغيير تنافسية الجهة المعنية.<sup>2</sup>
- هي عملية يتم فيها استخدام التحليل الاستراتيجي التالي ,تدقيق الموارد(مادية ,مالية,بشرية, معنوية,والظروف الخارجية),وتحليل سلسلة القيمة ( استخدام الموارد,تحليل كفاءة التكلفة,الرقابة على الموارد,تحليل الفاعلية,التحليل المالي),وتحليل عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات ,تحليل المقدرة الريادية
- مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستخدم من قبل الدولة أو المؤسسة فتؤدي إلى تفوق سلعتها في السوق الدولية ,ففي السوق الدولية لا يوجد مجال أو فرصة فيها ,إلا لمن يحقق الكفاءة ويرتكز على التجديد فتصبح المنتجات تتمتع بالأداء التنافسي المتفوق.<sup>1</sup>

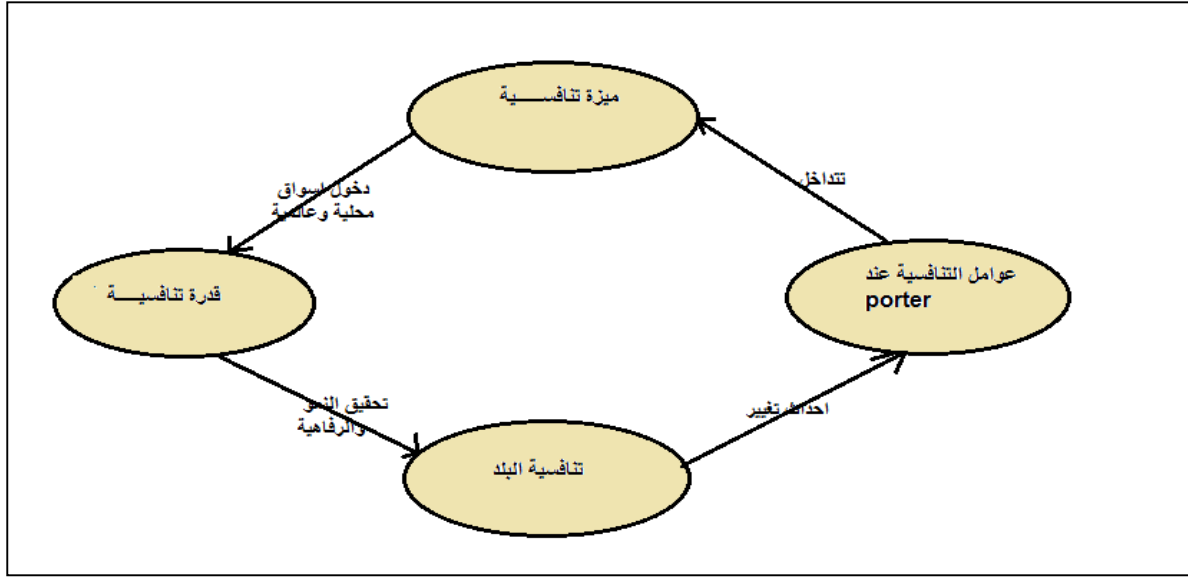
---

<sup>1</sup> اسماعيل زغلول , محمد الهزيمية " القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الاسواق العالمية "ابو ظبي صندوق النقد العربي, 1999 ,ص172

<sup>2</sup> Crick david- Kaganda godwin- Mathay harry « **astudy into the international competitiveness of low and high intensity Tanzanian escporting SMEs** "new York ,emerald , vol 20-N° 4,2010,p597

وتتبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة المناسبة والكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد وتحفيز الإبداع والابتكار، وتحسين مستوى الإنتاجية وجودة الإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

ولحل الغموض السائد بين التنافسية والقدرة التنافسية نستعين بالشكل التوضيحي التالي :



شكل 35 : كفية بناء القدرة التنافسية

المصدر : من إعداد الباحث.

من الشكل يتضح أن محددات الستة للتنافسية التي جاء بها Porter فيما بينها لإعطاء إمكانيات للمؤسسة لخلق ميزة تنافسية والتي يتم استغلالها لدخول الأسواق المحلية والدولية والتي تزيد من مستويات المعيشة والنمو، والرفاه لدى الأشخاص، وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية ليزيد من تنافسية الدولة، إن لم تتحقق الأهداف أو حتى تحققت يتم استنتاج معلومات وبيانات تصبح كمداخلات في الدورة القادمة (تغذية عكسية) لإعادة وتقييم تداخل عوامل التنافسية.

<sup>1</sup> نجوى علي خشبة-سهام إبراهيم فتحي " قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصري" مصر، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون للاقتصاديين المصريين والقدرة التنافسية للاقتصاد المصري - 08-09-



من الملاحظ في الشكل أن الحلقة مهمة جدا ,والتي تبني عليها تنافسية الدولة هو كيفية تداخل عوامل التنافسية لبناء قدرة تنافسية هنا يوجد أسلوبين متواجدين في نفس الوقت:

- الأسلوب التلقائي :هي أن تتداخل عوامل التنافسية بصفة تلقائية ,لا يمكن التحكم فيها كعامل الصدفة وآليات السوق ,وكذا وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج.

- أسلوب تدخل الدولة: كما أكد بورتر أن الدولة ضمن نموذج الماسة لها تأثير على العوامل الأربعة للتنافسية سواء سلبا أو إيجابا,من خلال تنظيمها للاقتصاد لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة خاصة في الدول النامية<sup>1</sup>, الأمر الذي يتطلب تدخل الحكومات بوضع قيود تنظيمية لعمل السوق السوداء إن كان ذلك متعلقا بالمستهلك أو المنشأة<sup>2</sup> أو حتى الدولة ,أو آلية توزيع الموارد,وهذا ما يصطلح عليه بقوانين الجيل الثاني التي تهدف إلى مكافحة المنافسة غير المشروعة,إذ تفوقت الدول المتقدمة على هذا النوع من التدخلات وأصبحت تعمل على مكافحة الاتفاقيات أو الترتيبات التقييدية أو عمليات الشراء أو إساءة استعمال مراكز قوة سوقية مهيمنة ليصطلح عليها بقوانين المنافسة من الجيل الثاني .

والمقصود بالتنظيم الاقتصادي هو مجموعة القوانين والنظم والأنشطة التدخلية للهيئات الحكومية المختصة في آلية السوق بشكل مباشر وغير مباشر عبر التأثير على العرض والطلب,والمنافسة والتوزيع<sup>3</sup>,والأسباب التي تدفع الدولة للتدخل في التنظيم الاقتصادي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

---

<sup>1</sup> طارق نوير " مرجع سابق " ص 8 .

<sup>2</sup> Geoffrey jones –kirby maurice « **competitiveness and the state government and business in twentieth century b ritain** »- Manchester, manchester university press ,1991,p1

<sup>3</sup> مصطفى بابكر ' سياسات التنظيم والمنافسة' الكويت,مجلة جسر التنمية -المعهد العربي للتخطيط,العدد

- وجود احتكار طبيعي والمقصود به وجود نفقات إغراق أي مصروفات ضخمة لا يمكن استيرادها وفقا لحجم السوق وفي حالات أخرى وجود وفرة في الحجم وارتفاع المخاطر حتى لا يتم التلاعب في الأسعار.
- تضارب نتائج السوق مع أهداف السياسة العامة كتحسين مستويات المعيشة وعدالة توزيع الدخل، تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، خاصة التعليم والصحة، كل هذا يدفع إلى الحكومة للتدخل.
- الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات في ايطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية.<sup>1</sup>
- حماية السلع الإستراتيجية والسلع عالية التقنية.
- حماية حقوق العمل وذلك بالتشريعات الخاصة بالأجور الدنيا، و النقابات وأمان بيئة العمل.
- حماية الثقافة حيث أحيانا تقوم الحكومات بتنظيم الصناعات الثقافية للحفاظ على التراث والشخصية القومية.
- تحفيز الخرجيات الموجبة والتي تشمل النشاطات التي يزيد عائدها الاجتماعي على العائد السوقي، وبالتالي يقل مستوى إنتاجها عن المستوى الأمثل في ظل آليات السوق كما في قطاعات التعليم، الصحة، والبحوث والتطوير.
- حماية حقوق الملكية كبراءة الاختراع، حقوق النسخ والعلامات التجارية.

---

<sup>1</sup> تقرير التنافسية العربية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت - 2012 ص 21.

#### 4-3-2 - إجراءات الدولة في تحسين القدرة التنافسية:

يكمّن دور الدولة في تحسين القدرة التنافسية من خلال تدخلها في الاقتصاد بواسطة القوانين والتشريعات والأنشطة التدخلية لتعديل وتنظيم سير نشاطات الاقتصاد، قصد تحقيق الأهداف المرجوة، ولإبراز هذا الدور لابد من العودة إلى محددات التنافسية في نموذج الماسة.

- على محدد عوامل الإنتاج من خلال الدعم المدرجة في السياسات المالية وسياسات التعليم، الخدمات الممنوحة، والسياسات النقدية بتوفيرها للنقود وسياسات الاستثمار... إلخ.
- على محدد شروط الطلب الذي يكون من خلال الضرائب المفروضة على المبيعات، أو من خلال تنشيط الطلب بمساهمتها كمشتري لعدد كبير من المنتجات كالنفقات العسكرية، تجهيزات الاتصالات، الطائرات... إلخ.
- على محدد الصناعات المرتبطة والدعم بطرق عديدة من خلال الرقابة على وسائل الإعلان، أو عن طريق الإجراءات التي تتخذها لتنسيق الخدمات المتبادلة بين المؤسسات كعلاقة البنك مع مؤسسة إنتاجية.
- على محدد إستراتيجية وهيكل المؤسسات من خلال تنظيم أسواق رؤوس الأموال والسياسة الضريبية وقوانين المنافسة<sup>1</sup>، وكذا المستوى التعليمي المقدم لإنشاء مهارات وإيطارات يعتمد عليها.

بعد التعرف على كيفية تأثير الدولة ودورها على محددات التنافسية، درس فريق التنافسية هو الآخر دور الدولة في دعم التنافسية واستنتج وجود مراحل في ذلك، إذ يبرز دور الدولة أنه يتناقص

---

<sup>1</sup> Sledge sally « idem » p432.

كلما انتقلنا إلى مرحلة أكثر تقدماً ويتعاضد في المقابل دور القطاع الخاص لتعزيز تنافسية الاقتصاد.<sup>1</sup>

ويمكن أن نقول أن الدولة تتدخل لتنظيم الاقتصاد بشكل مباشر أو غير مباشر<sup>2</sup> من خلال السياسات التالية:

- سياسات وقوانين تنظيمية للأسعار، وذلك من أجل تصحيح الخلل في المنافسة.<sup>3</sup>
- سياسات وقوانين تنظيمية للبيئة والتي تعتنى بالتلوث وإدارة الموارد الطبيعية، أو إعادة تكرير النفايات واستعمالها...إلخ.
- سياسات وقوانين تنظيمية للتوازن الداخلي للأسواق داخل الاقتصاد الواحد حيث يوجد عدة أسواق، مثل سوق السلع، النقد، العمل...إلخ.
- سياسات وقوانين تنظيمية للتعاملات مع الخارج كالتجارة الخارجية والسياحة والسفر، إعانات دولية واتفاقات دولية...إلخ.

دور الدولة لم يتوقف هنا للتأثير على التنافسية الدولية بشكل تلقائي من خلال تنظيم الأسواق الموجودة داخل الاقتصاد المحلي، إذ باتت الدولة تبحث عن سياسات موجهة مباشرة للتأثير على التنافسية، أي الهدف منها تحسين القدرة التنافسية للبلد، وهذا ما أُصطلح عليه بالسياسة

---

<sup>1</sup> الفريق الاردني للتنافسية "الاردن رؤية 2020 اللقاء الوطني الثالث" الاردن، وزارة التخطيط، 2002 ص 3.

<sup>2</sup> منير نوري "معوقات التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية للدول العربية" شلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد 04، 2006، ص 90.

<sup>3</sup> رياض بن جليلي "من المنافسة على الصعيد الدولي الى المنافسة على الصعيد الوطني" الكويت، سلسلة اوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، بدون سنة، ص 14.

التنافسية<sup>1</sup>، والتي عرفت بأنها زيادة كفاءة جانب العرض في الاقتصاد في ظل خصائص معينة لأسواق رأس المال ورصيد المعرفة المستندة إلى العولمة، والهدف من وضع السياسة التنافسية هو إيجاد أدوات وطرق لإحداث تغيير أو تأثير في العوامل المحددة للتنافسية، قصد زيادة القدرة التنافسية، وأهم هذه السياسات الممكنة إتباعها يمكن إيجازها فيما يلي:

- **سياسة صناعة واعية:** إذ لابد من اختيار تخصص صناعي في إنتاج سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب<sup>2</sup>، وفي نفس الوقت تتأقلم مع التغيير فيه عالمياً مع ضرورة التنويع في الإنتاج ومصادر الدخل<sup>3</sup> والعمل على إجراء اتفاقيات وشراكات دولية من أجل الانفتاح، وكذا من أجل الانضباط في مجال الأعمال، لاكتساب حصة في السوق العالمي، مما يدفع بالقطاعات الأخرى إلى الازدهار والتطور والنمو بفضل الترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد، وهذا ما أكدته بورتر .
- ولدخول السوق العالمي تعمل الدولة على دعم الصادرات للصناعات الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها، وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد<sup>4</sup>، وهذا يصطلح عليه سياسة إختيار الربحين وهذه السياسة تتم وفق عدة معايير نذكرها:
- + أن تكون الصناعات تتمتع بمرونة الدخل العالية للطلب العالمي.

---

<sup>1</sup> نبيل هني " كيفية ضبط السياسة التنافسية في اوساط متعددة الاعوان - اقتراح طريقة تعتمد على التوازنات " الملتقى الدولي الرابع حول التنافسية والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية-2010 ص 2 .

<sup>2</sup> صالح العصفور " سياسات التنافسية " الكويت، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط العدد 115 ، 2012 ، ص 09

<sup>3</sup> العباس بلقاسم " انماط التحول الهيكلي واستراتيجيات التخصص القطاعي " الكويت، سلسلة اوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط ، بدون سنة، ص14.

<sup>4</sup> ليلى احمد الخواجة " القدرات التنافسية للاقتصاد المصري - الواقع وسبل تحقيق الطموحات " الاردن، مكتبة الشروق الدولية، 2010، ص21 .

+ لا تتأثر هذه الصناعات بسهولة من المنافسين الذين يمتلكون ميزة العمالة

الرخيصة ووفرة الموارد.

+ أن تكون الصناعات المختارة ذات قيمة مضافة عالية بعيدا عن الصناعات

ذات الطابع المشبع.

+ أن تكون هذه الصناعات ذات تشابك قطاعي عالي .

• **برامج تحديث الصناعة.** بعد اختيار الصناعات الملائمة لرفع القدرات التنافسية ,لابد أن

يتبع ذلك تحديث وإعادة هيكلة لهذه الصناعات من خلال أمرين, الأول تخفيض التكلفة والثاني

الجودة.<sup>1</sup>

• **إعادة هندسة المشروعات**, أي الاستثمار في التقنيات الحديثة والتغيير في حصص عوامل

الإنتاج والمقصود بذلك اكتساب تكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج<sup>2</sup>, وفي المجال الإداري (نظام

معلومات) بما يضمن زيادة في الكفاءة والإنتاجية, وإن اضطر إلى إعادة هيكلة التنظيم و إعادة

توزيع العمل والمسؤوليات.

إن برامج تحديث الصناعة يكون على مستويات متكاملة فيما بينها, الذي يبدأ من المؤسسة في

حد ذاتها من خلال تحسين عملية الإنتاج والإدارة والنهوض بمفاهيم جديدة ,كالجودة والتسويق

والإستخدام العملي للتكنولوجيا<sup>3</sup>, والأهم هو تكوين العنصر البشري وليأتي بذلك المستوى القطاعي

( الصناعي) ,ولتوفير خدمات الدعم من خلال تعزيز الروابط بين المؤسسات ورجال الأعمال

وتعزيز العناصر الفاعلة في الصناعة ,وأخيرا المستوى الوطني من خلال توفير مناخ وبيئة أعمال

---

<sup>1</sup> رياض بن جليلي " سياسات تطوير القدرة التنافسية" الكويت,مجلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط, العدد 83-2009, ص 11 .

<sup>2</sup> رياض بن جليلي " المنافسة الدولية -دور السياسة العامة " الكويت, اوراق بحث عمل ,المعهد العربي للتخطيط, بدون سنة, ص13

<sup>3</sup> جمال ناجي " التنافسية والمصارف اللبنانية" لبنان, مجلة صوت الجامعة,العدد 02,2011, ص138

ملائمة من خلال إعداد القوانين وتعديل التشريعات القائمة الخاصة بالجودة ودعم الصادرات، وتوفير المعلومات فيما يخص البحث والتطوير والتحفيزات المقدمة كالقروض منخفضة الفائدة، أو إعفاءات ضريبية...إلخ.

• **سياسات التجارة الخارجية:** ترتبط التنافسية الدولية بحد كبير مع التجارة الخارجية حسب نظرياتها نيوكلاسيكية، إذ يرى معظم الاقتصاديون أن سياسة الحماية<sup>1</sup> المتمثلة في الحواجز الجمركية، والإجراءات المطولة والرقابة على الصرف...إلخ، عائقا أمام التنافسية، مما يدعوا إلى ضرورة فتح الأسواق والتي تنادي بها معظم المؤسسات الدولية وأهمها منظمة التجارة الدولية<sup>2</sup>، بحجة أن رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية والإجراءات المخفضة لدخول وخروج السلع والخدمات يزيد من عرض الصادرات وبالتالي زيادة التنافسية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن كل هذه المعوقات سابقة الذكر تزيد تكلفة الإنتاج المحلي، مما يؤثر مباشرة على تنافسية الصادرات.<sup>3</sup>

• **سياسة دعم الابتكار وتوطين التقنية:** إثر الثورة التكنولوجية القائمة بات من الضروري مواكبة هذا التطور الهائل لتوفيره عدة مميزات تساعد على زيادة القدرة التنافسية كالتكلفة والاستخدام الأمثل في توزيع الدخل، و نوعية الصادرات، وحصص السوق وبالأخص على نوعية العنصر

---

<sup>1</sup> صالح العصفور " سياسات التنافسية " الكويت، مجلة جسر التنمية، معهد العربي للتخطيط، العدد 115، 2012، ص 10

<sup>2</sup> Datta anusua –Malhotra K–Russel philip « **regional trade pacts and the competitiveness of the u.s .** » America, tesctile industry ,vol 16–N°3,2006,P262

<sup>3</sup> Abdmoulah walid– Belkacem laabas « **assessment of arab export competitiveness in international markets using trade indicators** " المعهد العربي، الكويت، ص13 سلسلة اوراق عمل، للتخطيط

البشري والتكامل مع التقنية.<sup>1</sup> وهذا ما يستوجب على الدول تشجيع الابتكار على المستوى الجامعي أو المعاهد ومراكز البحث<sup>2</sup> التي تدعم الصناعات المختارة وتسهل وسرعة توطين الابتكارات والعمل بها على أرض الواقع.

ومن أكثر التكنولوجيات التي تؤثر على التنافسية هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تعتبر بنية تحتية للاقتصاد ككل<sup>3</sup> وللمؤسسات الناشطة فيه للمساهمة الكبيرة لتقليل التكاليف المرتبطة بالتعاملات والبحث عن الأسواق والنفاز فيه، وتكاليف التسويق والدعاية والإعلام بالإضافة إلى الحصول على كمية هائلة من المعلومات عن الأسواق والمستهلكين والمنافسين على الصعيد الدولي وظهور التجارة الالكترونية.

وبعد التطور والاهتمام الكبير لمجال التنافسية الدولية باتت الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق المراتب الأولى وتحسين مستويات المنافسة من خلال دخول مؤسسات جديدة، مما دفع إلى وضع سياسة تنافسية أكثر فعالية و نجاعة للوصول إلى الأهداف المطلوبة، التي اصطلح عليها بالتنافسية النظامية الشاملة.

تهتم التنافسية النظامية الشاملة بالإدارة الاقتصادية الكلية والتي تدعو إلى التنمية الموجهة من طرف الحكومة، لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يتعارض مع مفهوم اقتصاد السوق الذي يدعوا إلى حياد الدولة، وأن التوازنات تتحقق بفعل السوق، إلا أنه أكتشف لدى الكثير من الاقتصاديين

---

<sup>1</sup> Chakroum Mohamed «les determinations de la competitivite internationale du secteur manufacturier tunisien » tunis ,cet article à faire l'objet d'une communication aux XVIII eme journées de l' association tiers monde,2002,p1

<sup>2</sup> Yonis manal- et autre « ICT maturity as a driver to global competitiveness a national level analyse » America, emerald ,vol 20-n°3 ,2012,p263

<sup>3</sup> Aruna chandra- fealey tim and pradeep rau « national barriers to global competitiveness – the case of industry india "America ,emerald, vol 16-n°1,2006,p15.



وأولهم بورتر أن هذه الفرضية لا يمكن تحقيقها في الدول النامية والتي تعاني من ضعف في الحكومات والأسواق معا، كما أنه ليس دائما التدخل الحكومي هو الحل، وإن التنافسية النظامية الشاملة تعمل في مجالات مختلفة في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية معا، فهي بذلك ليست نموذجا واحدا منفردا، بل هو عبارة قالب يميز بلد عن بلد باختلاف عاداته وتقاليده وموارده وثقافته وإمكانياته... إلخ، واختلاف مستوياته الأربعة ( المذكورة سابقا ) التي ترتبط جميعا باليات التغذية العكسية المعقدة، وحجة الاقتصاديون في هذا النوع من السياسات التنافسية أنه لا يمكن وضع عوامل أساسية محددة لها منعزلة لأنها لا تعمل لوحدها بل تكون متضمنة في النظام مع وجود عوامل أخرى تدعمها.

إن التخطيط لبناء سياسات تدعم التنافسية الدولية لوحدها لا تؤثر ولا تغير من شئ على الأداء وعلى التنافسية، فكل تخطيط يحتاج إلى أولويات وعوامل تكون متوفرة، ليتمكن بعدها الإضافة والتحسين والتطوير، فما هي الشروط الواجبة لنجاح سياسات دعم القدرات التنافسية؟

#### 4-3-3- شروط نجاح سياسات دعم القدرات التنافسية:

إن كانت سياسة دعم القدرات التنافسية هي جميع الإجراءات والعمليات التي تهدف لتحقيق أهداف التنافسية الدولية من تحسين مستويات المعيشة وزيادة معدلات النمو، والدخل القومي والفردى والرفاهية، فإن هذه السياسة لا يمكن أن تتجح إلا بفضل شروط وقواعد تساعد على تطبيق الإجراءات وفق الخطط الموضوعة والتقليل من الانحرافات المحتملة، وإن كانت هذه الشروط في كثير من الأحيان تعبر عن الأوضاع العامة للاقتصاديات، وضرورة إصلاحها وهيكلتها التي نوجزها في النقاط التالية:

- الاستقرار الاقتصادي .عند تحقيق الاستقرار الاقتصادي يمكن التفكير في أمور أخرى تزيد من الازدهار والتطور<sup>1</sup> وعدم تحققه يؤدي إلى التفكير إلى إيجاد آليات وأدوات تعمل على الوصول للحلول المناسبة لتوفير هذه الميزة التي تعتبر هدفا من أهداف السياسة العامة<sup>2</sup>.
- الشفافية والمساواة بين الجميع في التعامل مع الممارسات التجارية<sup>3</sup> التي يقوم بها الأفراد المعنويون أو الطبيعيون , بصفة أخرى وما يعبر عنه بالتقليل من الفساد الاقتصادي ومحاربة السوق الموازية التي تعتبر من معوقات المنافسة ,بالإضافة إلى ظواهر عدة كتبييض الأموال...الخ.<sup>4</sup>
- توفير الثقة المتبادلة بين الحكومة والمؤسسات الناشطة ,من خلال عدة قنوات ,كالإفصاح المحاسبي ,تحليل الضرائب ,..الخ,أي من خلال العلاقات القائمة بين الجهتين ,بالإضافة إلى ضرورة توفير قنوات جديدة للحوار وتبادل الآراء بين متخذي القرارات وراسمي الخطط ومنفذيها للتوصل إلى رؤية متوافقة لما فيه مصلحة الدولة ككل.
- وجود حقيقة عوامل تنافسية تمكنها من تحقيق التنافسية بدعم من الحكومة ,أي وجود شركات أو قطاع يمتاز بأحد مميزات التنافسية الدولية<sup>5</sup>,والذي يحفز المستثمرين للدخول فيها ,مما يزيد من حدة المنافسة

---

<sup>1</sup>موريس جرجس "اليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج" الكويت, سلسلة اوراق عمل ,المعهد العربي للتخطيط , بدون سنة, ص 17.

<sup>2</sup>رياض بن جليلي " المنافسة الدولية ودور السياسة العامة" مرجع سبق ذكره ,ص 21 .

<sup>3</sup> كمال رزيق - ياسين قاسي " تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للاداء المتميز" ورقة,الملتقى الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات, جامعة ورقلة, 08-09-2005 ,ص 330 .

<sup>4</sup>رياض بن جليلي " من التنافسية على الصعيد الدولي الى المنافسة على الصعيد الوطني " مرجع سبق ذكره- ص2 .

<sup>5</sup> سيد عبد القادر السيد " ادارة القدرة التنافسية" الاردن, الجامعة الاردنية ,الجزء الثاني , 1999 ص54 .

- المنفعة العامة. المقصود بها أن كل القرارات و الإجراءات الصادرة من طرف الدولة تكون من أجل تحقيق منافع عامة ,وليس خاصة تخدم فئة معينة ذو وزن في المجتمع أو الدولة أو المستثمرين,فمهما كانت هذه الفئة فلا بد أن تخضع وتؤمن بضرورة وجود أولويات ,وأولها المنفعة العامة فوق المنفعة الخاصة.

- توافر البنية التحتية الأساسية التي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية:

• حجم السوق: المقصود به عدد المؤسسات في القطاع التي من شأنها خلق جو

تنافسي وتحقيق الميزة التنافسية للقطاع.

• التطور التكنولوجي: المقصود به إلى أي مدى تعتمد هذه المؤسسات على الآلات

انتاجيتها المطلوبة,والسرعة, أي إلى مدى يتم الاعتماد على التكنولوجيا بدءا من

الإنتاج إلى التغليف و التعليب ,التخزين,النقل...إلخ.

• تطور اليد العاملة (موارد بشرية): إن استعمال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والالتزام

بالمواصفات الدولية للجودة يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب

لمتطلبات السوق.<sup>1</sup>

- نظام الاتصال والمعلومات :أصبح من الضروري لأي مؤسسة و لأي حكومة أن تستخدم

أخر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتوفير الوقت والسرعة في الأداء ,بالإضافة إلى إمكانية

استغلال الفرص وفي الوقت المناسب ,والتراجع عن القرارات الخاطئة.

صحيح عند التكلم عن التنافسية نحن في اطار اقتصادي ,لكن هذا لا يخلو من أن الشروط

الواجبة لنجاح سياسات دعم التنافسية ,سياسية,اجتماعية,ثقافية,...الخ,وهذا بالمختصر لان كل

---

<sup>1</sup> Gronhaug kgell- Stone robert « the learning organization an historical perspective ;the learning process and is influence on competitiveness » america emerald ,vol22-n°3,2012,p263

المجالات عند تداخلها وتأثيراتها على بعضها البعض يعطي صورة كاملة عن البلد ,لذا لا يمكن فصل مجال عن الآخر ,ومن هنا يوجد شروط أخرى لابد من توافرها مثل الاستقرار السياسي وهو الوجه الأكثر حساسية للمستثمر الأجنبي ,إن لم يتوافر لا يمكن التفكير في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة,هذا خارجيا أما داخليا يؤدي إلى زعزعة في الكيان الاجتماعي والاقتصادي وهروب أفراد المجتمع إلى بلد آخر , وأيضاً تحسيس أفراد المجتمع بضرورة التعاون ,وزرع فكرة المنفعة العامة قبل الخاصة والعمل الجماعي للنهوض باقتصاد البلد بدل النهب والاستغلال التي تعيشه معظم البلدان العربية, وتحسين مستويات التعليم .

### خلاصة:

التنافسية وإن اختلفت التعاريف والمفاهيم في تحديدها , إلا أن الجوهر هو تحديد استغلال الإمكانيات المتوفرة لتحقيق الأغراض و الأهداف النهائية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي , مما يتطلب تحسين الظروف و توفير الإمكانيات اللازمة لخلق قدرة التنافسية , هذه الأخيرة تعكس صورة المنشأة أو البلد.

وتنافسية البلد تتضح معالمها من خلال جميع المجالات التي تعكسها مؤشرات التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي العالمي , قصد تحديد قدرة البلد على المنافسة بصورة كلية وبصورة جزئية ,انطلاقاً من تنافسية المؤسسة, ورغم الإلمام الكبير الذي تم في تحديد مؤشرات التنافسية الدولية , إلا أنه تم استبعاد الكثير من المؤشرات التي تعتبر نقاط قوة لبعض الدول, كما أن المنهج المستخدم في قياس التنافسية هو بدوره عمل على تقليل الانحرافات إلى أدنى حد , إلا أن عيبه كان في تحديد الأوزان و الترجيحات وفقاً لتقسيم GDP والذي لا يعبر فعلاً على إمكانيات البلد وعن قدراتها التنافسية.

فالقُدرة التنافسية يمكن لها أن تكون هدفا لأي إقتصاد أي يمكن بناءها انطلاقا من  
الإمكانيات المتوفرة التي يتم استغلالها وفق رؤية مستقبلية محكمة، يمكن أن يخطط لها من أجل  
تحسين الظروف والمتغيرات والمؤشرات التي يتم استغلالها في قياس التنافسية الدولية، هذا ما  
تطلب وضع سياسات تدعم القدرة التنافسية للبلد، وهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة  
لتحسين نقاط ضعفها في المجالات الإستراتيجية والتي تمتلك فيها إمكانيات كبيرة، والبحث عن بدائل  
في المجالات التي لا تحتوي على إمكانيات لتطويرها.

## الفصل الخامس

## علاقة السياسة النقدية بالتنافسية الدولية في الجزائر.

السياسة النقدية هي إحدى أهم السياسات الفاعلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد ,كونها تتحكم في عنصر مهم تتوقف عنده جميع جوانب نشاطات الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي ,وهي الكتلة النقدية التي باتت الوسيط والبديل ومصدر قيمة لجميع المعاملات ,والذي يعكس مدى رفاهية أفراد المجتمع ومستواهم المعيشي ,وقوة الاقتصاد على تخطي المشاكل والأزمات ,إلا أن هذه القوة أصبحت تترجم بمعنى آخر وهي التنافسية الدولية.

والجزائر كغيرها من باقي البلدان تعمل على الظهور في الساحة الاقتصادية ,من خلال تحسين علاقاتها والانضمام إلى المؤسسات الدولية ,وتوليف التشريعات والقيام بالإصلاحات اللازمة لخلق بيئة مناسبة لقيام إقتصاد يمكنه التنافس ,والسياسة النقدية هي الأخرى عرفت تطورا وإصلاحا وتشريعا جديدا ليمنح السلطة النقدية بعض الاستقلالية للقيام بمهامها وإعطاء فعالية وكفاءة للسياسة النقدية ,والذي يمكن إبرازه من خلال واقعها.

وإن كانت الفعالية هي مقارنة الأهداف المخططة مع ما تم التوصل إليه ,فالتنافسية الدولية أصبحت في الوقت الراهن الشغل الشاغل لجميع الاقتصاديات على حد سواء ,رغم الاختلافات والتميزات ,والمميزات الموجودة ,لأنه وبكل بساطة التنافسية الدولية عملت على تنويع محدداتها مثل تنوع مجالات النشاط من صحة وتعليم ومؤسسات ,وإبداع ,تكنولوجيا... الخ ,لتصبح هدف تصبوا إليه أي سياسة عامة ,لذا سنحاول في هذا الفصل أن نربط السياسة النقدية بالتنافسية, من خلال

الإجابة على السؤال ,هل السياسة النقدية تؤثر على التنافسية الدولية في الجزائر؟ سواء سلبا أو إيجابا, للإجابة على هذا السؤال سنقسم فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث:

- واقع السياسة النقدية في الجزائر .
- واقع التنافسية الدولية للجزائر .
- العلاقة بين السياسة النقدية والتنافسية الدولية في الجزائر .

### 5-1- واقع السياسة النقدية في الجزائر :

ترتبط السياسة النقدية وفعاليتها بالنظام المصرفي المتواجد داخل البلد وأنشطته بفعل الوساطة ,الذي يلعب فيها الدور الهام في الربط بين القرارات المتخذة من السلطة النقدية والمتأثر الأخير هم الأفراد ,وحتى يتم هذا التواصل يشترط على النظام المصرفي أن يكون كبير الحجم حتى يصل إلى كافة الأنحاء الجغرافية للبلد ,وان يكون متنوع الأنشطة حتى يمس جميع فئات المجتمع ,والأهم من ذلك أن تتوفر لدى الأفراد الثقافة البنكية والثقة في مؤسسات هذا النظام.

الجزائر ومنذ الاستقلال تطمح إلى تطوير نظامها المصرفي ,من خلال زيادة عدد مؤسساته وتنظيمه وفقا للظروف الاقتصادية السائدة ,بما يتماشى مع أهداف السياسة النقدية,وهذه الأخيرة التي تغيرت مع تغير الأولويات والتفكير الاقتصادي ,للتغير معه الأدوات المستعملة للتحكم في الكتلة النقدية داخل الاقتصاد,لذا في هذا المبحث سنسلط الضوء على:

- مسار السياسة النقدية في الجزائر .
- أهداف السياسة النقدية في الجزائر .
- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها .



#### 5-1-1- مسار السياسة النقدية في الجزائر :

سنحاول تسليط الضوء في هذا المطلب على تطور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات, فبالطرق إلى أهم النقاط التي تمسها كالأدوات والإصدار واستقلالية السلطة النقدية, حيث سيكون الإصلاح النقدي لعام 1986 هو المحور الفاصل لمرحلة قبل الإصلاح وبعد الإصلاح.

#### 5-1-1-1- السياسة النقدية قبل إصلاح 1986 :تميزت هذه الفترة بإنشاء مؤسسة إصدار

في عام 1963 والخزينة العمومية كأول بؤادر لإنشاء النظام البنكي الجزائري ,ليتوالى بعده إنشاء البنوك لدعم التنمية التي كانت كلها عمومية ,كالبانك الوطني الجزائري ,القرض الشعبي الجزائري,البنك الجزائري للتنمية ,الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط,البنك الخارجي الجزائري,بنك الفلاحة والتنمية الريفية,بنك التنمية المحلية,والملاحظ في هذه البنوك التخصص في نشاط معين والتوسع فيه بحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد مخطط اشتراكي ,وأهم ما ميز السياسة النقدية في تلك الفترة هي :

- تحديد أسعار الفائدة مسبقا من قبل السلطة النقدية,وقد عمدت هذه الأخيرة على تخفيضها وتثبيتها من أجل تشجيع الاستثمار و تمويل التنمية وإنعاش الاقتصاد,إلا أن هذا المستوى من أسعار الفائدة لم يغطي معدلات التضخم التي وصلت إلى 17 % ,وهذا راجع إلى طول فترة تخفيض أسعار الفائدة التي قابلها زيادة كبيرة في عدد وحجم القروض دون مقابل إنتاجي يعادل هذه الزيادة,مما أدى إلى زيادة الأسعار ومن ثم التضخم.

- التميز في منح القروض .ضمن سياسة تشجيع القطاع العام ,عمدت السلطة النقدية على التميز في منح القروض لهذه المؤسسات بتخفيض أسعار الفائدة مقارنة بالقطاع الخاص ,وهذا ما

أبرز عدة سلبيات كغلق المجال أمام نمو القطاع الخاص كمؤسسات إنتاجية أو مالية، بالإضافة إلى ضعف السلطة النقدية في إتخاذ قراراتها الذي يعكس عدم استقلاليتها.

- دور البنك المركزي هو تمويل الخزينة العمومية فوفقا لقانون المالية لسنة 1965 نص على أن البنك المركزي يعمل لخدمة الخزينة العمومية بمنحها قروض و تسبيقات غير منتهية بدون قيد أو شرط.

#### 5-1-1-2- السياسة النقدية بعد الإصلاحات.

يعتبر إصلاح 1986 نقطة تحول في النظام البنكي الجزائري من خلال قانون القرض والبنك الذي صدر في 19/08/1986 بموجب قانون رقم 12/86<sup>1</sup> الذي أعطى السلطة النقدية نوعا من الاستقلالية في تسيير السياسة النقدية، وتنظيم الكتلة النقدية ومراقبتها لتتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية باستعمال أدوات نقدية لإحداث التوسع والانكماش المطلوب، بالإضافة إلى ضرورة دراسة ومتابعة القروض الممنوحة للتقليل من خطر الاستيراد، وحصر العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية بما جاء به المخطط الوطني للقرض وأن الاستثمارات يتم تمويلها من طرف البنوك وليست الخزينة العمومية.

وفي عام 1988 جاء قانون 06/88 بتاريخ 12/01/1988<sup>2</sup> المعدل والمتمم لقانون 12/86 ليعطي النظام البنكي أكثر استقلالية، من خلال جعل البنوك مؤسسات عمومية مستقلة خاضعة للقوانين التي تحكم التجارة، أي العمل بمبدأ الربحية والمردودية، بالإضافة إلى استحداث هدف التوازن الكلي للبنك المركزي مع منحه أكثر استقلالية من خلال حرية ضبط وتسيير السياسة النقدية.

<sup>1</sup> قانون 12/86 الصادر في 19 أوت 1986 -الجريدة الرسمية العدد 34 الصادرة في 20 أوت 1986 .

<sup>2</sup> قانون 06/88 الصادر في 19 اوت 1988 -الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 13 جانفي 1988 .

وفي عام 1990 جاء قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990<sup>1</sup> لإحداث الفرق على ما كان عليه النظام البنكي في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي وتوليئه وفقا لنظام اقتصاد السوق ,وأول ما تم تحويله هو التسمية التي أطلقت على البنك المركزي لتصبح بنك الجزائر التي منحت له الحرية المطلقة في تحديد السياسة النقدية وفق مبدأ العرض والطلب ,وقد تميز هذا القانون بإعطاء السوق النقدية الخصائص التالية:

- الفصل بين السوق النقدي والسوق الحقيقي من خلال تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات ,وأن القرارات النقدية تتخذ من أجل الأهداف النقدية التي تتبناها السلطة النقدية.
- التركيز على المخاطر البنكية خاصة عدم التسديد ,لذا تم اعتماد مركز المخاطر للتقليل من وقوعها حسب المادة 160 .
- إعطاء قناة سعر الفائدة أهمية في إحداث التغيير المطلوب في السوق النقدية من خلال تغييرها وفقا للظروف السائدة ,والتي بدورها تؤثر على الكتلة النقدية ,وبالتالي على جميع الأنشطة الخاصة والعمومية بالإضافة إلى إزالة التمييز في منح القروض .
- يتم تسيير القروض الخارجية من طرف السلطة النقدية.
- تولى مهمة تحديد أسعار الصرف للسلطة النقدية.
- خضوع بنك الجزائر للقانون العام عند تعيين المحافظ ونوابه الذي يتم وفق مرسوم رئاسي .
- يختص بنك الجزائر بعدة مهام حسب المادة 19 المتمثلة في احتكار إصدار العملة الوطنية,وتحديد قيمة وشكل وحجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية ,ومنح

---

<sup>1</sup> قانون 10/90 الصادر في 14 افريل 1990 –الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة في 18 افريل 1990

رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، والتدخل في السوق النقدية من خلال أدواته المباشرة وغير المباشرة.

- يتم الاستثمار في مجال البنوك بفتح مؤسسات جديدة أو مكاتب تمثيلية عن طريق موافقة بنك الجزائر بمنح الاعتمادات أو توقيفها وفقا للمادة 181-182 .

وفي عام 2001 جاء الأمر 01/01<sup>1</sup> المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض والذي صدر في 2001/02/27 لإجراء بعض التعديلات على ما جاء به قانون النقد والقرض 10/90 والتي مست مايلي:

- فصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض, إذ أن الأول يقوم بتسيير شؤون البنك وكل القرارات المتخذة من مجلس النقد والقرض, حيث هذا الأخير مهمته رسم السياسة النقدية الملائمة من تحديد الأهداف والأدوات المناسبة والإجراءات الكفيلة لتحقيق الفعالية, أي انه يمثل السلطة النقدية وفقا للمادة 19

- لا يخضع المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي, ولا يمكنه ممارسة أي نشاط تجاري, إلا أنه سمح له بالاقتراض من مؤسسات جزائرية أو أجنبية  
إذ أن هذا الأمر جاء لإعادة النظر في تسيير بنك الجزائر وكيفية تعيين مسؤوليه ومهامهم وحدودها وكل نشاطاتهم الاقتصادية الأخرى حتى يتسنى إعطاء فضاء أوسع لاستقلالية السلطة النقدية.

وفي عام 2003 جاء الأمر 11/03<sup>2</sup> المعدل والمتمم لقانون 10/90 المؤرخ في 2003/08/26 لإجراء بعض التعديلات التي تتماشى مع الخطط الاقتصادية المخططة

---

<sup>1</sup> أمر 01/01 الصادر في 26 أوت 2001 -الجريدة الرسمية, العدد 14, الصادرة في 28 فيفري 2001

<sup>2</sup> أمر 01/03 الصادر في 26 أوت 2003 -الجريدة الرسمية, العدد 52, الصادرة في 27 أوت 2003

وبالضبط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي وجد عدة قيود نقدية تحول على

تنفيذه، ليتم تعديل وتوليف هذه القيود لتمس النقاط التالية:

- إعطاء قوة وسلطة للجهاز التنفيذي أي مجلس الإدارة والذي يتم تعيين أعضائه بمرسوم

رئاسي حتى يتم التنسيق مع مجلس النقد والقرض.

- أعطى هذا الأمر المهمة المباشرة للمحافظ وهي رسم السياسة النقدية للدولة.

- إلغاء صفة الاستشارية الذي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر في مسائل النقد والقرض

وانعكاساتها على الوضع النقدي .

- إعطاء اللجنة المصرفية صلاحيات أوسع حيث تقوم بمراقبة مؤسسات النظام البنكي

والأحكام التشريعية والتنظيمية وسلطة معاقبتهم في حالة عدم احترام القانون.

- ضرورة معاقبة وقمع كل التصرفات التالية، تبييض الأموال، النصب والاحتيال، عرقلة أعمال

اللجنة المصرفية، إفشاء السر البنكي، استغلال أموال البنك لأغراض شخصية والاختلاس.

وفي عام 2010 جاء الأمر رقم 04/10<sup>1</sup> المؤرخ في 26/08/2010 متعلق بالنقد والقرض

جاء هذا الأمر ليعدل ويتمم الأمر 11/03 في النقاط التالية:

• إعطاء أكثر حرية لبنك الجزائر من خلال عدم خضوعه لإجراءات المحاسبة العمومية

ورقابة مجلس المحاسبة وعدم التزاماته بالتسجيل في السجل التجاري.

• إعفاء العمليات المرتبطة بنشاطات بنك الجزائر من الرسوم والضرائب على غرار ما نص

عليه قانون المالية 17/84 المؤرخ في 7 يوليو 1984، وعلى غرار اعتبار بنك الجزائر تاجرا في

علاقاته مع الغير حسب المادة 09 من الأمر 11/03 .

---

<sup>1</sup> أمر 04/10 الصادر في 26 أوت 2010-الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 01 سبتمبر 2010 .

• تحديد أهداف السياسة النقدية في استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ على نمو الاقتصاد والسهر على الاستقرار النقدي والمالي ,على عكس ما كان منصوص عليه في الأمر 11/03 والمطلوب من السياسة النقدية ,تحقيق معدلات نمو سريعة والسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

• إعطاء بنك الجزائر مهمة أخرى وسلطة أخرى بقدرته على مطالبة جميع المؤسسات والإدارات المالية أن تزوده بالمعلومات التي يطلبها لإجراء الإحصائيات عن ميزان المدفوعات.

• تنظيم العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك الأخرى بفتح هذه الأخيرة حسابات دائنة ,لتحسين أنظمة الدفع .

جاءت هذه القوانين والأوامر لتنظيم وسير المنظومة البنكية ككل,وضبط مهامها وتحديد مسؤوليات الجهات المعنية بالتسيير وحدود الصلاحيات الممكن اتخاذ القرارات فيها ,بالإضافة إلى تحديد الأدوات والأنشطة المسموحة للتحكم في السوق النقدي وفقا لما هو مخطط له لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة النقدية.

## 5-1-2- أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

تختلف أهداف السياسة النقدية على اختلاف البلدان والبيئة الاقتصادية المعاشة فيه,واختلاف الرؤية الاقتصادية للسلطة النقدية وأولويات تعارض الأهداف ,وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية ,إذ أن تحديد أهداف السياسة النقدية ليس بالشئ الهين لأخذه لعدة اعتبارات لابد من مراعاتها ,وكذا إمكانية تحقيقها حتى يمكن أن نتحدث عن فعالية السياسة النقدية لإعطائها أهميتها وثقلها ضمن السياسة الاقتصادية.

والجزائر ومنذ الاستقلال عملت على تنمية اقتصادها وتطويره بالبحث دائما عن الطريق الذي يوصلنا إلى الازدهار ,باعتمادها على التخطيط الاقتصادي ,ومن ثم الإصلاحات ,ومن ثم الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي ,ليتصادم مع المؤسسات الدولية كالصندوق النقد الدولي ,والبنك العالمي ,والمنظمة العالمية للتجارة,...,إلخ,بفرض تعديلات وإصلاحات تخولها لهذا الاندماج ,فرحلة البحث هذه عن اقتصاد تنافسي مستقر ,متكامل أثر على السياسة النقدية التي تعتبر إحدى أدواته في تحديد أهدافها والتي تتغير حسب تغير السياسة الاقتصادية الكلية.

في مرحلة الاقتصاد المخطط لم تولى الأهمية للنقد كمصدر للقيمة ولم يهتموا بالسياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الأهداف ,إذ لم تكن ذو أهمية يتم التخطيط لها ,وإنما كان التركيز على السوق الحقيقية والتنمية وتسخير كل الوسائل والإمكانيات لها دون التركيز على مفهوم الاستغلال الأمثل للإمكانيات ,والنقد كانت إحدى هذه الإمكانيات التي توجه للصرف من أجل التخطيط الاقتصادي ,وبالإضافة إلى عدم الاهتمام بإنشاء وتنظيم النظام البنكي إلا بعد عام 1989 .

وقد نص قانون 12/86 في المادة 08 على أن البنك المركزي يمكن له المشاركة في إعداد التشريع والتنظيم المتعلق بالصرف والتجارة الخارجية من أجل إحداث التوازنات الخارجية واستقرار العملة وتطبيقه ,أن السياسة النقدية تتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يرسم لتمويل المخطط الوطني للتنمية المقرران من الحكومة,لكن بعد إصدار قانون 10/90 أوليت أهمية كبيرة للسياسة النقدية وأعطى استقلالية للسلطة النقدية,وبالتالي فتح مجال لوضع سياسة نقدية وفقا لتطلعات نقدية وأهداف مسطرة تتماشى مع السوق النقدي ,لتخدم في الأخير الاقتصاد ككل,والتي تسعى جاهدة بفضل أدواتها إلى تحقيقها التي نصت عليها المادة 55 من قانون 10/90 على مايلي:

- تحقيق معدلات نمو منتظمة.
- زيادة تشغيل الطاقات الإنتاجية (أي محاولة الوصول إلى التشغيل الكامل).
- تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وأهمه تحرير الأسعار.

وضعت هذه الأهداف لتتماشى مع برنامج التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات وأهمية تحرير الأسعار, والعمل على تقليص النفقات, وإعطاء صرامة في إدارة الكتلة النقدية, مع رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية وزيادة الاحتياطي الإلزامي, إلا أن هدف الحد من التضخم لقي الأولوية من أجل استقرار الأسعار حتى تتوجه الكتلة النقدية إلى زيادة حقيقية في الإنتاج وتحقيق معدلات نمو مع زيادة حقيقية في الطاقات الإنتاجية باستعمال أدوات السياسة النقدية المناسبة, مثل إعادة الخصم, وفي هذه الفترة ومن أجل تقليل معدلات التضخم, عملت السلطة النقدية على رفع معدل إعادة الخصم حسب الجدول.

**جدول 03 : معدل إعادة الخصم في الفترة 1990-1998 .**

| السنوات    | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997       | 1998 |
|------------|------|------|------|------|------|------|------|------------|------|
| معدل الخصم | 10.5 | 10.5 | 11.5 | 11.5 | 15   | 15   | 14   | 13 ثم 12.5 | 11   |

**المصدر:** تقرير بنك الجزائر

عند زيادة معدلات الخصم يفضل أصحاب الأوراق التجارية الاحتفاظ بها بدلا من توفير السيولة, لتتخفض استعمال هذه الأخيرة من السوق, وبالتالي ينخفض الطلب على النقود لتتخفض معه الأسعار, وكذلك تم استعمال أداة السوق المفتوحة ببيع وشراء الأوراق المالية من طرف بنك



الجزائر والذي نص عليه قانون 10/90 في المادة 76-77، حيث حدد نوع الأوراق المالية في السندات العمومية لا تتجاوز مدة استحقاقها 6 أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم ولا يتجاوز مبلغها الإجمالي 20 % من الإيرادات العادية للدولة في السنة السابقة، ويحدد هذا السقف حتى لا يتمادى الأفراد والمؤسسات في بيع أوراقهم المالية من أجل الحصول على سيولة تزيد الكتلة النقدية المتداولة في السوق دون مقابل إنتاجي، وبالتالي ترتفع الأسعار ويزيد معدل التضخم، واستخدمت هذه الأداة أول مرة سنة 1996 .

أما أداة الاحتياطي الإجمالي بحكم القانون يحق للبنك المركزي إجبار البنوك الناشطة في الدولة أن تودع لديه في حساب مجمد نسبة من مجموع ودائعه أو بعضها أو من توظيفاتها بالعملة الأجنبية أو العملة المحلية، وهذا ما جاء في المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتجاوز 28 %، وقد أصدرت تعليمة 94/16 في سنة 1994 على أن تكون نسبة الاحتياطي الإجمالي 2.5 % والملاحظ خلال هذه الفترة تحقيق هدف تخفيض معدلات التضخم حسب الجدول.

#### جدول 04 : معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2000 .

| السنوات     | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | 17.8 | 25.9 | 31.7 | 20.5 | 29   | 29.8 | 18.7 | 5.7  | 5    | 2.8  | 0.3  |

المصدر: تقرير بنك الجزائر

وبعد تخفيض معدلات التضخم ومع تغير الظروف، تغيرت أهداف السياسة النقدية، وهذا ما جاء

في المادة 35 من الأمر 11/03 كمايلي:

- النمو السريع للاقتصاد الوطني.

- تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

تم استبدال النمو المنتظم بالنمو السريع للاقتصاد لاستدراك الضعف الكبير والذي حققه برنامج التعديل الهيكلي بسبب الظروف الأمنية للبلد، لتراجع الجزائر بخطوات كبيرة، مما استلزم ضرورة التعويض ببرنامج آخر وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي يهدف إلى زيادة معدلات النمو لتصبح بين 5 و 6 % وتخفيض معدلات البطالة والحد من أزمة السكن.

مما استدعى جميع السياسات الاقتصادية لتبني هذا البرنامج وتهيئة الظروف لنجاحه، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار خاصة الاستثمار في القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي مثل الصحة والتعليم، الفلاحة، مما يزيد من الطلب الفعال والعرض الكلي، ثم زيادة معدلات النمو.

والسياسة النقدية تبنت هدف النمو وعمدت على استخدام أدواتها لتوسيع كتلتها النقدية، حيث شهدت معدلات إعادة الخصم انخفاضا ثم ثباتا مقارنة بفترة التسعينات حسب الجدول التالي.

**جدول 05 : معدل الخصم في فترة 2001-2005.**

| السنوات    | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|------------|------|------|------|------|------|
| معدل الخصم | 6    | 5.5  | 4    | 4    | 4    |

المصدر: تقرير بنك الجزائر.

الغرض من تخفيضه من طرف السلطة النقدية توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، فعند تخفيض معدلات الخصم، هذا يحفز أصحاب الأوراق المالية القابلة للخصم للتنازل عنها مع اقل خسارة ممكنة مقابل الحصول على سيولة، لتزيد بذلك الكتلة النقدية المتداولة لتوظيفها في مشاريع إنتاجية

ليزيد الدخل وتقل معدلات البطالة ويزيد معدل النمو، أما بالنسبة إلى الاحتياطي الإجباري تم رفع المعدل سنة 2001 إلى 4 % وفي نفس السنة تم رفعه إلى 4.25 %، وذلك نظرا للفائض الكبير في السيولة، فعلى الرغم من أن برنامج الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى زيادة الكتلة النقدية، إلا أن هذه الأداة تم استعمالها بالعكس وذلك من أجل التحكم الجيد في الكتلة النقدية وعدم زيادتها بنسب كبيرة جدا ولا يقابلها تغطية استثمارية في الأجل القصير، مما يزيد من معدلات التضخم وارتفاع الأسعار مما يؤدي بخلل في هدف السياسة النقدية التي حققتها في الفترة السابقة، ول يتم التنسيق بينها وبين أداة إعادة الخصم، وفي سنة 2004 ارتفعت لتصل إلى 6.5 % مع تخفيض السقف إلى 15 % حسب المادة 5 من نظام رقم 02/04 المؤرخ في 2004/03/4 .

أما بالنسبة إلى أداة السوق المفتوحة فقد تم تعديلها في الأمر 11/03 بإزالة شرط السقف وتركه مفتوحا مع الحفاظ على أنواع الأوراق المالية الممكن شراءها وبيعها من أجل ترك حرية أكبر لتداولها، قصد زيادة السيولة لتتلاءم مع برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث وصل الحد لعدم امتلاك بنك الجزائر للأوراق المالية من أجل بيعها لتقليص الفائض في الكتلة النقدية في عام 2002، ليحقق بذلك معدلات تضخم منخفضة ومعدلات نمو سريعة

**جدول 06 : معدلات التضخم ومعدلات النمو خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي**

| السنوات              | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|----------------------|------|------|------|------|
| معدل التضخم          | 4.2  | 1.4  | 2.6  | 3.6  |
| معدل النمو الاقتصادي | 2.6  | 4.7  | 6.9  | 5.2  |

المصدر: تقارير البنك الدولي

بعد انتهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي جاء برنامج اقتصادي آخر تكميلي للبرنامج الذي سبقه وهو برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 من خلال تحديد القطاعات والمشاريع التي تزيد من تطوير البلد وتقدمه، بالإضافة إلى تحديد إستراتيجية مالية لتمويله والذي تركز على الإنفاق الحكومي الذي حضي بمبلغ ضخّم قدر حوالي 3800 مليار دينار والذي يهدف إلى تحقيق معدلات نمو سريعة.

وحتى تتماشى السياسة النقدية مع ما هو مطلوب من السياسة الاقتصادية حافظت على الأهداف المذكورة في الأمر 11/03 بنفس الأولويات وهي الحفاظ على استقرار الأسعار، أي معدلات تضخم معقولة مع تحقيق معدلات نمو، لذلك استعملت أدواتها حتى تحافظ على نفس المستوى من الاستقرار النقدي، فأداة إعادة الخصم بقيت على حالها منذ عام 2003 وأما أداة السوق المفتوحة فبقيت هي الأخرى على حالها كما جاءت في الأمر 11/03، إلا أن استخدامها يبقى محتشما حتى في بعض السنوات بنك الجزائر لا يسجل بيع أو شراء للأوراق المالية، أما فيما يخص أداة الاحتياطي الإجباري بقيت على حالها، ليحقق خلال هذه الفترة معدلات نمو ومعدلات تضخم التالية.

**جدول 07 : معدلات النمو ومعدلات التضخم خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي**

| السنوات              | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|----------------------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم          | 1.6  | 2.5  | 4.5  | 4.9  | 5.7  |
| معدل النمو الاقتصادي | 5.1  | 3.6  | 4.8  | 2.0  | 1.7  |

المصدر: تقارير البنك الدولي

ليأتي بعده برنامج آخر وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وفقا للمرسوم الرئاسي 10-151 يهدف لمواصلة واستكمال البرامج السابقة ولتحقيق معدلات نمو مرتفعة بفضل دعم الدولة في تمويل الاستثمارات العمومية من طرف ميزانية الدولة ,التي تخصص للقطاعات الحساسة ,حيث نال قطاع السكن الحصة الأكبر ,والملاحظ أن معظم البرامج تهتم بالسياسة المالية أكثر من السياسة النقدية ,إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنها كونها تتكامل مع السياسة المالية ,وهذا ما تم التحدث عنه في ضرورة التنسيق بينهما.

ضمن هذا البرنامج عمدت السياسة النقدية على إجراء بعض التعديلات في الأمر 11/03 من خلال الامر 04/10 المؤرخ في 26 غشت 2010 حيث حددت أهداف السياسة النقدية حسب المادة 02 المعدلة والمتمة للمادة 35 من الأمر 11/03 في النقاط التالية:

- استقرار الأسعار.
- الحفاظ على معدلات نمو سريعة.
- الاستقرار المالي والنقدي.

الملاحظ العودة إلى هدف استقرار الأسعار لأنه يتعلق بالسوق النقدية,وكذلك الارتفاع الطفيف الذي حقق في السنوات السابقة 2007 حتى 2010 مع مواصلة تحقيق معدلات نمو تتطلع لتحسين أوضاع الاقتصاد وتحقيق هدف برنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2014 باستعمال الأدوات التي ينص عليها نظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009.<sup>1</sup>

إذ أن أداة عمليات إعادة الخصم هي نفسها المقررة في الأمر 11/03 ,أما أداة الاحتياطي الإجباري فحدد السقف 15 % من مجموع التوظيفات ,أما السوق المفتوحة تم توسيعها لإظهار

---

<sup>1</sup> نظام 02/09 الصادر في 26 ماي 2009 -الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة في 13 سبتمبر 2009

أهميتها وفعاليتها من خلال زيادة الأوراق المالية الممكن التعامل بها ,بالإضافة إلى زيادة صيغ التعامل الذي كان يقتصر على البيع والشراء وفترة التداول التي أصبحت مفتوحة 7/7 ,أما بالنسبة للأوراق المالية فقد اقر التشريع بإمكانية التداول بالأوراق العمومية القابلة للتفاوض ( اذونات الخزينة قصيرة الأجل ,اذونات الخزينة المماثلة,السندات المماثلة للخزينة,أوراق عمومية مضمونة من طرف الدولة ) وكذلك الأوراق الخاصة القابلة للتفاوض ( سندات قصيرة الأجل والسندات ذات مبلغ ثابت)التي يتم تداولها بصيغ مختلفة نوجزها.

- عمليات التنازل المؤقت من خلال أخذ أو وضع أوراق مقبولة على سير الأمانة,أو بمنح قروض مضمونة بواسطة تنازل عن أوراق خاصة.
- العمليات المسماة النهائية (شراء ,بيع) وهي العملية التقليدية لهذه الأداة ,ويشترط على هذه الصيغة العمل بها في حالة الأهداف الهيكلية أو الضبط الدقيق.
- استرجاع السيولة على بياض وتستخدم هذه الصيغة في حالة الضبط الدقيق للسيولة البنكية ,إذ يقوم بنك الجزائر بدعوة البنوك بواسطة إعلانات عن مناقصة في شكل ودائع من اجل استرجاع السيولة وتحسب عليها الفائدة,وكذا تحدد تواريخ الاستحقاق ,لكنها غير موحدة,

أما بالنسبة لأداة التسهيلات الدائمة تستخدم هذه الأداة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها وفقا للعمليات التالية,تسهيلات القرض الهامشي حيث يقوم بنك الجزائر بتقديم قروض لبنك ما لمدة 24 ساعة مقابل تقديم أوراق مقبولة ,أو تسهيلة الودائع مغلّة الفائدة حيث تقوم البنوك بإيداع الودائع لدى بنك الجزائر في مدة 24 ساعة مقابل نسبة فائدة يحددها بنك الجزائر .

حيث تم تسجيل معدلات تضخم ارتفعت في السنوات القليلة الفائتة واستقرار في معدلات النمو

حسب الجدول التالي

**جدول 08** تطور معدل النمو والتضخم خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2014

| السنوات              | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|----------------------|------|------|------|------|
| معدل التضخم          | 3.9  | 4.5  | 8.9  | 09   |
| معدل النمو الاقتصادي | 3.6  | 2.6  | 3.3  | 3.4  |

المصدر: تقارير البنك الدولي.

رغم تغير أهداف السياسة النقدية وفقا لما جاءت به السياسة الاقتصادية من أجل تعزيز القدرة على الوصول للأهداف الكلية، باستعمال أدواتها وقنواتها للتأثير على الكتلة النقدية، وبالتالي على سيولة الاقتصاد لتزويد بذلك نشاطاته أو تضبطها، أي التحكم في العرض النقدي من أجل التأثير على الطلب النقدي ودوافعه سواء إستهلاك، استثمار، إيداع.

### 5-1-3- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها:

لعبت النقود أهمية بالغة ضمن السياسة النقدية بعد صدور قانون 10/90 لتصبح أداة للتأثير على الدورة الاقتصادية، من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات لتؤدي بذلك وظيفة مصدر للقيمة وتبادل من خلال عمليات التسديد، الاقتراض، الإقراض... إلخ، لتخلق بذلك تدفقات نقدية حقيقية (إنتاج، إستهلاك، استثمار) وفي الوقت الحاضر تطورت النقود بتطور التكنولوجيا وأنظمة الدفع والعمليات البنكية معها لتخلق بذلك أنواع جديدة من النقود، لكن على الرغم من كل هذه الأهمية التي تتمتع بها النقود لا يمكن تركها دون تنظيم وتسيير، لأن الإفراط في زيادة الكتلة النقدية في

الاقتصاد يؤدي إلى تأثيرات سلبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من توفير مقابلاتها أي تغطيتها.

#### 5-1-3-1- تطور الكتلة النقدية.

لقد أصبحت كلمة النقود لا تختصر على السيولة الفورية أي النقود الورقية أو المعدنية المتاحة لدى الأفراد، وإنما تطورت لتشمل كل الأموال المقترضة والمدخرة في الاقتصاد، وقصد تنظيمها برز مصطلح المجاميع النقدية وفي الجزائر تم تنظيمها كالتالي:

- المتاحات النقدية الذي يرمز لها بالرمز  $M_1$  تشمل على جميع العملة المتداولة خارج النظام المصرفي، بالإضافة إلى الودائع الجارية والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

<sup>9</sup> 10

#### جدول 09: تطور المجمع النقدي $M_1$

| البيان<br>السنوات | النقود<br>الائتمانية<br>المتداولة |            | الودائع<br>تحت<br>الطلب |            | المجمع<br>$M_1$ |            |
|-------------------|-----------------------------------|------------|-------------------------|------------|-----------------|------------|
|                   | المبلغ                            | نسبة نموها | المبلغ                  | نسبة نموها | المبلغ          | نسبة نموها |
| 1990              | 134.94                            | -          | 135.14                  | -          | 270.08          | -          |
| 1991              | 157.2                             | 16.49      | 167.79                  | 24.16      | 324.99          | 20.33      |
| 1992              | 184.85                            | 17.59      | 184.86                  | 10.17      | 369.71          | 13.76      |
| 1993              | 211.31                            | 14.31      | 235.59                  | 27.44      | 446.90          | 20.88      |
| 1994              | 222.98                            | 5.52       | 252.84                  | 7.32       | 475.83          | 6.47       |
| 1995              | 249.76                            | 12.01      | 269.33                  | 6.52       | 519.10          | 9.09       |
| 1996              | 290.88                            | 16.46      | 298.21                  | 10.72      | 589.10          | 13.48      |



|       |         |        |         |       |         |             |
|-------|---------|--------|---------|-------|---------|-------------|
| 14    | 671.57  | 11.90  | 333.70  | 16.06 | 337.62  | <b>1997</b> |
| 23.04 | 826.3   | 30.64  | 435.95  | 15.63 | 390.42  | <b>1998</b> |
| 9.54  | 905.18  | 6.70   | 465.18  | 12.7  | 439.99  | <b>1999</b> |
| 15.79 | 1048.18 | 21.16  | 563.65  | 10.12 | 484.52  | <b>2000</b> |
| 18.16 | 1238.51 | 17.33  | 661.36  | 19.11 | 577.15  | <b>2001</b> |
| 14.36 | 1416.34 | 13.65  | 751.65  | 15.16 | 664.68  | <b>2002</b> |
| 15.11 | 1630.38 | 12.95  | 849.04  | 17.55 | 781.33  | <b>2003</b> |
| 32.52 | 2160.58 | 51.49  | 1286.23 | 11.90 | 874.34  | <b>2004</b> |
| 12.13 | 2422.73 | 16.75  | 1501.72 | 5.33  | 921.01  | <b>2005</b> |
| 27.89 | 3098.59 | 34.34  | 2017.54 | 17.37 | 1081.04 | <b>2006</b> |
| 36.63 | 4233.6  | 46.17  | 2949.10 | 18.82 | 1284.5  | <b>2007</b> |
| 17.27 | 4964.9  | 16.13  | 3424.90 | 19.89 | 1540.00 | <b>2008</b> |
| 0.03  | 4949.8  | - 8.89 | 3120.40 | 18.79 | 1829.40 | <b>2009</b> |
| 13.91 | 5638.5  | 13.44  | 3539.90 | 14.71 | 2098.60 | <b>2010</b> |
| 26.70 | 7141.7  | 29.10  | 4570.20 | 22.53 | 2571.50 | <b>2011</b> |
| 7.56  | 7681.8  | 3.48   | 4729.50 | 14.80 | 2952.30 | <b>2012</b> |
| 4.28  | 8010.7  | 1.39   | 4795.4  | 8.90  | 3215.3  | <b>2013</b> |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير بنك الجزائر.

يتضح من الجدول أن المجمع النقدي  $M_1$  ينمو بوتيرة سريعة في بداية التسعينات، إلا أنه و  
إبتداءً من سنة 1994 انخفض هذا النمو بسبب السياسة النقدية الصارمة في تلك الفترة من أجل  
تخفيض معدلات التضخم، وكذا تماشياً مع برنامج الإصلاح الهيكلي المطبق، إلا أنه في سنة 1998  
عاد لينمو بشكل سريع جداً والفترة 2000 - 2004 حافظ على متوسط نمو 16 % حتى يتوافق

مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يدعوا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منتظم، وفي سنة 2004 زادت هذه الكمية بشكل ضخم والسبب راجع لتبني برنامج النمو الاقتصادي الذي يهدف لتحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة، مما تطلب توفير أو إصدار كمية كبيرة من النقود لتمويل هذا البرنامج، إلا أنه عام 2009 لوحظ انخفاض في المجمع النقدي  $M_1$  مقارنة بنسبته عام 2008، وذلك راجع إلى انخفاض الودائع تحت الطلب أي الادخار، إلا أنه سرعان ما عاود الارتفاع في ثلاث سنوات الأخيرة، لتزيد بذلك نوعاً ما الثقافة البنكية لدى الأفراد.

- المجمع النقدي  $M_2$  يتكون هذا المجمع في الجزائر من المجمع  $M_1$  سابق الذكر بالإضافة إلى أشباه النقود التي تتمثل في الودائع لأجل متضمنة ودائع التوفير بالعملة الوطنية أو الأجنبية.

<sup>9</sup> 10

جدول 10 : تطور المجمع النقدي  $M_2$

| البيان<br>السنوات | المجمع $M_1$ |        | الودائع لأجل |        | المجمع $M_2$ |         |
|-------------------|--------------|--------|--------------|--------|--------------|---------|
|                   | نسبة النمو   | المبلغ | نسبة النمو   | المبلغ | نسبة النمو   | المبلغ  |
| 1990              | -            | 270.08 | -            | 72.92  | -            | 373     |
| 1991              | 20.33        | 324.99 | 23.82        | 90.27  | 21.07        | 415.27  |
| 1992              | 13.76        | 369.71 | 61.93        | 146.18 | 24.23        | 515.90  |
| 1993              | 20.88        | 446.90 | 23.49        | 180.52 | 21.61        | 627.42  |
| 1994              | 6.47         | 475.83 | 37.26        | 247.68 | 15.31        | 723.51  |
| 1995              | 9.09         | 519.10 | 13.23        | 280.45 | 10.51        | 799.56  |
| 1996              | 13.48        | 589.10 | 16.23        | 325.95 | 14.44        | 915.05  |
| 1997              | 14           | 671.57 | 25.75        | 409.94 | 18.19        | 1081.51 |
| 1998              | 23.04        | 826.3  | 87.06        | 766.09 | 47.24        | 1592.46 |

|       |         |        |         |       |         |             |
|-------|---------|--------|---------|-------|---------|-------------|
| 12.36 | 1789.35 | 15.41  | 884.16  | 9.54  | 905.18  | <b>1999</b> |
| 13.03 | 2022.53 | 10.20  | 974.35  | 15.79 | 1048.18 | <b>2000</b> |
| 22.29 | 2473.51 | 26.75  | 1235.00 | 18.16 | 1238.51 | <b>2001</b> |
| 17.30 | 2901.53 | 20.25  | 1485.19 | 14.36 | 1416.34 | <b>2002</b> |
| 15.60 | 3354.42 | 16.08  | 1724.04 | 15.11 | 1630.38 | <b>2003</b> |
| 11.43 | 3738.03 | - 8.50 | 1577.45 | 32.52 | 2160.58 | <b>2004</b> |
| 10.94 | 4146.90 | 9.30   | 1724.17 | 12.13 | 2422.73 | <b>2005</b> |
| 17.14 | 4857.87 | 2.03   | 1759.28 | 27.89 | 3098.59 | <b>2006</b> |
| 23.40 | 5994.6  | 0.011  | 1761.00 | 36.63 | 4233.6  | <b>2007</b> |
| 16.03 | 6955.9  | 13.06  | 1991.00 | 17.27 | 4964.9  | <b>2008</b> |
| 3.20  | 7178.7  | 11.94  | 2228.9  | 0.03  | 4949.8  | <b>2009</b> |
| 13.70 | 8162.8  | 13.25  | 2524.30 | 13.91 | 5638.5  | <b>2010</b> |
| 21.64 | 9929.2  | 10.42  | 2787.50 | 26.70 | 7141.7  | <b>2011</b> |
| 10.91 | 11013.3 | 19.51  | 3331.50 | 7.56  | 7681.8  | <b>2012</b> |
| 9.05  | 12007.3 | 19.96  | 3996.6  | 4.28  | 8010.7  | <b>2013</b> |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر - الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ نمو متزايد وبمعدلات كبيرة في فترة بداية التسعينات لكل من المجمع

النقدي الثاني وأشباه النقود لتتخفص بعد سنة 1994، إلا أنه سجل المجمع النقدي الثاني إرتفاع

متواصل راجع إلى ارتفاع المجمع الأول، والملاحظ أيضا عودة ارتفاع نمو أشباه النقود من جديد

والتي عرفت نقلة نوعية في توسع استعمالها إبتداء من سنة 2002 ليفوق بذلك المجمع الأول في

تركيب المجمع الثاني .

- المجمع النقدي  $M_3$ : صحيح أن هذا المجمع هو الأوسع لأنه يشمل المجمع النقدي الثاني بالإضافة إلى ودائع وتوظيفات صندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إلا أنه عام 2002 أصبح المجمع النقدي الثالث يساوي المجمع النقدي الثاني بسبب تحول صندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك تجاري، أي أن كل ودائعه هي ودائع لأجل، ليبقى بذلك المجمع النقدي الثاني هو الذي يعبر عن الكتلة النقدية المتواجدة في الاقتصاد الجزائري.

#### 5-1-3-2- تطور مقابلات الكتلة النقدية.

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات بنك الجزائر المصدر للنقود على الغير، وتتمثل هذه المستحقات في الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة والتي تتمثل في الأصول الخارجية ( الاحتياطات الصرف، قروض الاقتصاد، وقروض الدولة ) وتعتبر مقابلات الكتلة النقدية إحدى أهم محددات العرض النقدي، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- الأصول الخارجية: احتياطات الصرف والتي تشمل على مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز البنكي والتي تكون مصدرها الصادرات من السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل، وفي الجزائر هذا العنصر يتأثر بأسعار النفط ومعدلات الصرف.

- قروض الاقتصاد: هي القروض المقدمة من الجهاز البنكي إلى الأعوان الاقتصاديين من أجل تمويل احتياجاتهم، حيث نجد نوعين من هذه القروض.

- قروض البنوك التجارية للأعوان الاقتصاديين بمقدار استعمال الشيكات والتحويلات.
- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية من أجل زيادة سيولتهم وفقا لعملية إعادة الخصم.

- قروض الدولة: المقصود بها القروض الممنوحة للخزينة لتمويل المشاريع الاقتصادية على شكل.

- تسيقات بنك الجزائر للخزينة.
  - اكتتاب سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية.
  - ودائع الأشخاص والمؤسسات في حسابات الخزينة.
- والجدول التالي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2012 .

جدول 11: تطور المقابلات النقدية

| البيان<br>السنوات | الأصول |        | الخارجية          |         | قروض الدولة |                   | قروض المقابلات |        | الاقتصاد          |         | مجموع |                   |
|-------------------|--------|--------|-------------------|---------|-------------|-------------------|----------------|--------|-------------------|---------|-------|-------------------|
|                   | المبلغ | نموها  | نسبتها من المجموع | المبلغ  | نموها       | نسبتها من المجموع | المبلغ         | نموها  | نسبتها من المجموع | المبلغ  | نموها | نسبتها من المجموع |
| 1990              | 6.35   | -      | 1.55              | 167.04  | -           | 39.72             | 246.97         | -      | 53.75             | 420.54  | -     |                   |
| 1991              | 24.28  | 271.82 | 4.76              | 158.97  | -4.83       | 31.22             | 325.84         | 24.20  | 64                | 509.09  | 21.05 |                   |
| 1992              | 22.64  | - 6.75 | 3.42              | 226.93  | 42.75       | 34.28             | 412.31         | 26.53  | 62.29             | 661.88  | 30.01 |                   |
| 1993              | 19.61  | -13.38 | 2.55              | 527.83  | 132.87      | 68.75             | 220.24         | -46.58 | 28.68             | 767.68  | 15.98 |                   |
| 1994              | 60.30  | 207.9  | 7.22              | 468.53  | -11.23      | 56.12             | 305.84         | 38.86  | 36.63             | 834.75  | 8.73  |                   |
| 1995              | 26.2   | -56.6  | 2.63              | 401.58  | -14.28      | 40.42             | 565.64         | 84.94  | 56.93             | 993.42  | 19.00 |                   |
| 1996              | 133.94 | 411.22 | 11.24             | 280.54  | -30.14      | 23.54             | 776.84         | 37.33  | 65.2              | 1191.32 | 19.92 |                   |
| 1997              | 350.3  | 161.51 | 23.11             | 423.65  | 51.01       | 27.95             | 741.28         | -4.57  | 48.92             | 1515.23 | 27.18 |                   |
| 1998              | 280.71 | -19.86 | 14.69             | 723.18  | 70.78       | 37.86             | 906.18         | 22.24  | 47.44             | 1910.07 | 26.05 |                   |
| 1999              | 174.5  | -37.83 | 8.02              | 847.89  | 17.24       | 39.01             | 1150.73        | 26.98  | 52.92             | 2173.12 | 13.77 |                   |
| 2000              | 776    | 344.7  | 31.7              | 677.47  | -20.1       | 27.68             | 993.73         | -13.64 | 40.6              | 2447.2  | 12.61 |                   |
| 2001              | 1310.7 | 68.91  | 44.29             | 569.72  | -15.90      | 19.25             | 1078.49        | 8.52   | 36.44             | 2958.95 | 20.91 |                   |
| 2002              | 1755.6 | 33.94  | 48.75             | 578.69  | 1.57        | 16.06             | 1266.8         | 17.46  | 35.17             | 3601.09 | 21.7  |                   |
| 2003              | 2342.6 | 33.44  | 56.5              | 423.40  | -26.83      | 10.42             | 1380.16        | 8.95   | 33.28             | 4146.22 | 15.13 |                   |
| 2004              | 3119.1 | 33.14  | 70.57             | -20.59  | -           | -2.21             | 1434.38        | 3.93   | 31.64             | 4532.96 | 9.32  |                   |
| 2005              | 4179.3 | 34     | 83.28             | -939.24 | -           | -18.71            | 1778.28        | 23.97  | 35.43             | 5018.43 | 10.71 |                   |
| 2006              | 5522.0 | 32.12  | 89.64             | -1267.7 | -           | -20.58            | 1905.4         | 7.14   | 30.93             | 6159.75 | 22.74 |                   |

|       |         |       |       |        |         |   |         |        |       |        |      |
|-------|---------|-------|-------|--------|---------|---|---------|--------|-------|--------|------|
| 20.58 | 7427.76 | 29.68 | 15.73 | 2205.2 | -29.52  | - | -2193   | 99.83  | 34.29 | 7415.5 | 2007 |
| 24.33 | 9235.1  | 28.32 | 18.60 | 2615.5 | -39.27  | - | -3627.3 | 110.95 | 38.18 | 10246  | 2008 |
| 13.58 | 10489.2 | 29.42 | 18.00 | 3086.5 | -33.20  | - | -3483.3 | 103.78 | 6.23  | 10886  | 2009 |
| 12.06 | 11754.2 | 27.8  | 5.88  | 3268.1 | --29.86 | - | -3510.9 | 102.06 | 10.20 | 11997  | 2010 |
| 21.16 | 14242.3 | 26.16 | 14.02 | 3726.5 | -23.91  | - | -3406.6 | 97.75  | 16.04 | 13922  | 2011 |
| 11.60 | 15894.9 | 27.04 | 15.34 | 4298.4 | -21.03  | - | -3343.4 | 94.00  | 7.30  | 14939  | 2012 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الملاحظ من تطور الأصول الخارجية في فترة التسعينات وخاصة عام 1991 سجلت معدل نمو مرتفع جدا قدر 271 % بسبب ارتفاع أسعار النفط ,الذي يمثل معظم صادرات الجزائر ,أما في السنتين الموالتين حقق معدل نمو سالب ,ليعود ويحقق نمو موجب في السنة الثالثة,وخلال سنتي 1996 و 1997 حقق إرتفاع كبير نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الممول من طرف صندوق النقد الدولي ,ليعاود تسجيل نمو سالب في السنتين 1998-1999 مما يؤكد على أن فترة التسعينات الأصول الخارجية كان دورها ضعيف جدا في تغطية الكتلة النقدية ,أما قروض الدولة فسجلت في معظم فترة التسعينات معدلات سالبة نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بضرورة التزام الصرامة في السياسة المالية ,وكذا الرفع من إيرادات الدولة لتغطية نفقاتها وعدم اللجوء إلى السلطة النقدية لتمويلها,إلا انه في نهاية هذه الفترة سجلت معدل نمو لابس به بعد انتهاء سياسة النمو التي تتطلب تمويل القطاعات الحساسة ,ومن سنة 2000-2004 لم تحقق معدلات نمو موجبة لقروض الدولة بسبب تسجيل فائض في الميزانية.

أما قروض الاقتصاد شهدت تذبذب في نموها فأحيانا موجبة وأحيانا سالبة وذلك راجع إلى السياسة النقدية المنتهجة في تشجيع الاقتراض أو الادخار ,وذلك باستعمال أسعار الفائدة على الاقتراض ومعدل إعادة الخصم لتوفير السيولة في البنوك التجارية وتمويل الدورة الاقتصادية,وسجلت أكبر نسبة نمو سنة 1995 حيث كانت أسعار الفائدة 18.4 %ومعدل إعادة الخصم 15 % والسبب راجع إلى التمويل المقدم من طرف صندوق النقد الدولي.

## 5-2- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري:

ترتبط التنافسية الدولية بعوامل اقتصادية ,اجتماعية وحتى سياسية التي تدرس ظروف دولة ما ,وهذا التنوع والتداخل ينبع من التركيب المعقد لمفهوم الدولة ,مما يصعب من تحديد مفهوم موحد لهذا المصطلح ,فاجتهدت عدة مؤسسات دولية من أجل قياسها من خلال تعيين محدداتها ,والتي



لخصت في مؤشرات فرعية ومؤشرات أولية ليتم تركيبها لإعطاء الحالة العامة للدولة ونقاط القوة والضعف في السياسات المتبعة في جميع المجالات، من أجل تعزيز الايجابيات ودعم وتصحيح السلبيات للبروز كقوة متكاملة تتنافس مع باقي القوى الاقتصادية.

الجزائر كدولة وكاقتصاد تتطلع جاهدة من أجل تحسين الظروف من خلال الإصلاحات التي قامت بها والبرامج التي دعمتها والخطوات الكبيرة التي خطتها وخاصة في المرحلة الانتقالية من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، وقد دعمت سلسلة الإصلاحات هذه بالانضمام إلى مؤسسات دولية وتشكيل تعاونات و تكاملات اقتصادية من اجل تبادل السلع والخدمات والمعارف ومميزات أخرى لسد ثغرات النقص والضعف، فالاقتصاد هو خليط من السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلد والاتفاقيات والتعاونيات مع العالم الخارجي من أجل إحداث تأثيرات على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، والتي يتم قياسها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية والذي قسمها المنتدى الاقتصادي العالمي إلى ثلاث مجموعات.

- تنافسية المتطلبات الأساسية .

- تنافسية محفزات الكفاءة .

- تنافسية الابتكار والتطور .

## 5-2-1- تنافسية مجموعة المتطلبات الأساسية في الجزائر:

تشمل هذه المجموعة على عدة مؤشرات فرعية يتم قياسها وتركيبها بأوزان ثابتة، مقسمة على عدة محاور نلخصها كالتالي: محور المؤسسات، محور البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، وهذه المحاور تتشكل بمؤشرات ومتغيرات نوعية وكيفية يتم إحصاءها وترتيبها ضمنها لإعطاء معلومة شاملة وصورة واضحة عن كل جزء من هذه المجموعة، والتي تعتمد على

عدد كبير من المتغيرات ذات الدلالة قصد التقليل من الخطأ والوصول إلى نتيجة أكثر دقة، لهذا سنحاول معرفة مكانة الجزائر ضمن هذه المجموعة من خلال معرفة محاورها.

#### 5-2-1-1- تنافسية الجزائر ضمن محور المؤسسات.

يفصل هذا المؤشر بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة كون أن كل نوع له خصوصيته في التمويل، التسيير وسلطة اتخاذ القرار، لذا فإن كيفية قياس تنافسية سوق ما تختلف باختلاف محدداته والجدول التالي يبين تنافسية مؤسسات الاقتصاد الجزائري.

**جدول 12 : تنافسية الجزائر ضمن محور المؤسسات**

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | 3.92 | 4.13 | 3.77 | 3.87 | 3.95 | 3.4  | 3.2  | 3.5  | 3.1  | 2.7  | 3.0  |
| رتبته             | 66   | 67   | 81   | 58   | 65   | 102  | 115  | 98   | 127  | 141  | 135  |

**المصدر :** من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية

من الملاحظ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة جدا في هذا المجال، إذ أنه سنة 2012 حققت المرتبة 141 من بين 144 دولة، وهذا ما حصل في سنة 2013 و 2009، أما في السنوات الأخرى على الرغم من احتلالها مراتب وسطية مثل سنوات 2003 و 2006 و 2007 المراتب 66، 58، 65، على التوالي، إلا أن ذلك لا يترجم عن المستوى الجيد وإنما على قلة عدد الدول المشاركة في التقييم، وكذا ضعف مؤسساتها، فالمتغيرات التي تم اعتمادها في هذا المحور حققت جميعها نتائج ضعيفة سواء في المؤسسات العمومية أو الخاصة، مثلا مؤشر الفساد الذي يعتبر أضعف مؤشر، ومؤشر شفافية الحكومية في صناعة السياسة، وفعالية القضاء في التصدي للإجراءات الحكومية... إلخ، كلها أبرزت الضعف في المحور.

## 5-2-1-2- تنافسية الجزائر ضمن محور البنية التحتية.

يحدد هذا المحور إمكانيات الدولة المادية لتحقيق الرفاهية المطلوبة للأشخاص ,من خلال تقديم الخدمات الأساسية ومدى توفرها على إقليم الدولة ,إذ يختص في البنية التحتية للنقل بكل أنواعه والكهرباء والهاتف ,والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر في مجال البنية التحتية.

### جدول 13 : تنافسية الجزائر ضمن محور البنية التحتية.

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | -    | -    | -    | 2.91 | 2.93 | 3.0  | 2.8  | 3.5  | 3.4  | 3.2  | 3.1  |
| رتبته             | -    | -    | -    | 78   | 80   | 84   | 104  | 87   | 93   | 100  | 106  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية الدولية

الملاحظ وحسب هذا التقرير أن الجزائر ضعيفة التنافسية في هذا المجال ,إذ أحسن مرتبة سجلتها كانت 78 في سنة 2006 وتراجعت لتصل إلى المرتبة 106 سنة 2013 ,مما يقر أن الجزائر لا تملك بنية تحتية قوية ,مما يلزمها على تحسين هذا الوضع على الرغم من أن قيمة المؤشر تحسنت من 2.9 سنة 2006 إلى 3.5 سنة 2010 ,وهذا دليل على أن الدول الأخرى المنافسة عملت على تخطي قفزة كبيرة في هذا المجال ,وإذ عند تحليلنا لهذا المحور أحسن مؤشر حصده الجزائر في جودة نوعية خدمات تزويد الكهرباء ,وجودة السكك الحديدية ,أما بقي المؤشرات ضعيفة.

### 5-2-1-3- تنافسية الجزائر ضمن محور الاقتصاد الكلي.

يدرس هذا المحور المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالادخار والتضخم، والدين الخارجي، أي بطريقة غير مباشرة يدرس فعالية السياسات الاقتصادية التي تؤثر في هذه المتغيرات والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر في هذا المحور.

#### جدول 14 : تنافسية الجزائر ضمن محور الاقتصاد الكلي .

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | 3.78 | 4.23 | 4.33 | 6.19 | 6.19 | 6.1  | 4.2  | 4.8  | 5.7  | 5.7  | 5.5  |
| رتبته             | 51   | 40   | 44   | 1    | 2    | 5    | 95   | 57   | 19   | 23   | 34   |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية الدولية

الملاحظ تذبذب بين القوة والضعف في بعض الأحيان، إلا أنه يبقى هذا المحور الوحيد الذي سجلت فيه الجزائر المراتب الأولى، ففي سنة 2006 كانت الأولى وسنة 2007 الثانية، إلا أنها تراجعت بشكل كبير عام 2009، حيث حققت المرتبة 95 وسنة 2010 المرتبة 57 وذلك راجع إلى تسجيل قيم تنافسية ضعيفة في معدل التضخم الذي بلغ 12 % والإنفاق الحكومي والادخار، مما أعاق تنافسيتها في هذه السنتين، إلا أنه عام 2013 حققت المرتبة 34 وذلك راجع لتحسن نمو الادخار الوطني حيث حققت المرتبة 11 وتحسن في نسبة الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي بمرتبة 8، إلا أنها حققت ضعف كبير في معدل التضخم حيث احتلت المرتبة

## 5-2-1-4- تنافسية الجزائر ضمن محور الصحة والتعليم الأساسي.

هذا المحور مشكل من جانبين الصحة والتعليم الأساسي الذي يدرس فيه كل المؤشرات التي تعكس صورة التعليم والصحة في البلد والتي توضح نقاط قوة وضعف السياسات والاستراتيجيات المتبناة، والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر في قطاع الصحة والتعليم الأساسي.

### جدول 15 : تنافسية الجزائر ضمن محور الصحة والتعليم الأساسي.

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | -    | -    | -    | 6.56 | 6.56 | 5.3  | 5.5  | 5.6  | 5.5  | 5.4  | 5.4  |
| رتبته             | -    | -    | -    | 45   | 46   | 76   | 66   | 77   | 82   | 93   | 92   |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية.

رغم الإصلاحات و المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر في هذين القطاعين والنفقات الضخمة التي صرفت من أجل تطويرهما لم تحقق الجزائر تنافسية تليق بالمستوى المطلوب، وهذا ما يظهر من خلال المراتب التي حققتها، فأحسنها 45 كان سنة 2006 لتصل حتى المرتبة 92 لعام 2013، إلا أنه قيمة المؤشر كانت جيدة إذ تراوحت بين 5.3 و 6.56 من أصل 7، هذا يدل على اهتمام معظم بلدان العالم بهذه القطاعات، فمثلا الجزائر سنة 2009 حققت المرتبة الأولى في كل من المؤشرين عدم الإصابة بالمalaria، وعدم الإصابة بالمalaria في منشآت الأعمال، غير أنه في مؤشر جودة التعليم الأساسي ونسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي سجل مراتب ضعيفة، مما يدل على ضعف في قطاع التعليم.

إن كل هذه المحاور تتركب لتشكيل مؤشر واحد وهو مؤشر المتطلبات الرئيسية بأوزان ثابتة تم تحديدها من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي وهي 25 % لكل المحاور , لإعطاء في الأخير مؤشر التنافسية للمتطلبات الرئيسية وفقا للجدول التالي .

**جدول 16 : تنافسية الجزائر ضمن مجموعة المتطلبات الرئيسية.**

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| القيمة            | -    | -    | -    | 4.88 | 4.91 | 4.5  | 4.0  | 4.3  | 4.4  | 4.2  | 4.3  |
| الرتبة            | -    | -    | -    | 43   | 44   | 61   | 90   | 80   | 75   | 89   | 92   |

**المصدر :** إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية.

على الرغم من تفوق الجزائر في محور الاقتصاد الكلي , إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة كبيرة على مؤشر هذه المجموعة بسبب ضعف المحاور الثلاثة الأخرى التي أثرت سلبا على قيمة المؤشر والمرتبة , إلا أنه على العموم قيمته انحصرت بين 4.0 و 4.9 من أصل 7 , مما يدل على أن معظم اقتصاديات البلدان تسعى جاهدة إلى تطوير متطلباتها الرئيسية وذلك راجع إلى كون هذا المؤشر يعبر على القاعدة الأساسية التي لا بد على كل اقتصاد من توفيرها أو بالأحرى هي المرحلة الأولى لقيام أي اقتصاد , لذا لا بد على الجزائر من تطويره وتحصيل نقاط قوة في هذا المجال , كون أن التراجع الكبير في المرتبة يدل على تقدم بلدان أخرى بخطوات كبيرة وفي وقت قصير أي تم تدارك نقاط الضعف لديها .

#### 5-2-2- تنافسية محفزات الكفاءة الجزائرية.

تعتبر تنافسية الكفاءة ثاني مرحلة يمكن أن يمر بها الاقتصاد حسب رأي اقتصاديين المنتدى الاقتصادي العالمي , فبعد تحقيق المتطلبات الرئيسية يتم التركيز على نقاط أخرى مكملتها لما سبق ذكره مثل التعليم العالي , كفاءة الأسواق السلعية , وكفاءة سوق العمل , وتطور الأسواق المالية , و

جاهزية التكنولوجيا، وحجم السوق، إذ يجدر الإشارة إلى أنه في سنتي 2006 و 2007 كان يتم الاعتماد فقط على جاهزية التكنولوجيا وفعالية السوق السلعية والتعليم العالي و ثم تم إضافة الباقي عام 2008 .

#### 5-2-2-1- تنافسية الجزائر ضمن محور التعليم العالي والثانوي.

يدرس هذا المحور جودة التعليم في الجامعات والكليات من خلال استعمال التطورات التكنولوجية ومستواهم في العلوم الرياضيات وإدارة الأعمال، ومدى الاهتمام بالبحث والتطوير الذي يعكس صورة الجامعات على المستوى الدولي ومستوى طلابها والاعتراف بمؤهلاتهم وكفاءاتهم، والجدول التالي يبين ذلك.

**جدول 17 : تنافسية الجزائر ضمن محور التعليم العالي والثانوي**

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | -    | -    | -    | 3.46 | 3.46 | 3.3  | 3.6  | 3.6  | 3.5  | 3.4  | 3.5  |
| رتبته             | -    | -    | -    | 84   | 86   | 102  | 90   | 98   | 101  | 108  | 101  |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية.

أظهرت نتائج تقارير تنافسية الجزائر في هذا القطاع ضعف كبير جدا حيث احتلت مراتب متأخرة تراوحت بين 84 و 108 أما قيمة المؤشر تراوحت بين 3.3 و 3.6 من أصل 7 والتي يمكن اعتبارها نقطة ضعف بالنسبة للاقتصاد الجزائري، كون أن المجتمعات بأسرها تدعوا إلى التنمية البشرية من أجل تحصيل كفاءات تستطيع تسيير مؤسسات وحكومات وتطويرها، فالجزائر في هذا القطاع سجلت ضعف في جميع متغيراته في نوعية التعليم حيث حصدت مراتب جد متأخرة تراوح

متوسطها 100، أما استعمال الانترنت ودراسة العلوم والرياضيات، وكذا نوعية إدارة المدارس فحصلت المراتب الأخيرة تجاوزت 110.

#### 5-2-2-2- تنافسية الجزائر ضمن محور كفاءة الأسواق السلعية.

إن الكفاءة في حد ذاتها عنصر رئيسي يتم فيه مقارنة الإمكانيات مع النتائج أي إلى أي مدى تم استغلال الإمكانيات المتوفرة في الأسواق السلعية بطريقة مثلى، حيث تم التعبير عنها بمتغيرات المنافسة الداخلية والمنافسة الخارجية من أجل قياسها، حيث تضمنت هذه المتغيرات حدة المنافسة، السياسة المضادة للاحتكار، عدد الإجراءات اللازمة لفتح تجارة، انتشار الملكية الأجنبية، قوانين الاستثمار، وغيرها، والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر في هذا المحور.

**جدول 18 : تنافسية الجزائر ضمن محور كفاءة الأسواق السلعية**

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | -    | -    | -    | 3.67 | 3.67 | 3.5  | 3.9  | 3.6  | 3.4  | 3.0  | 3.2  |
| رتبته             | -    | -    | -    | 96   | 97   | 124  | 97   | 126  | 134  | 143  | 142  |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية

الملاحظ أن الأسواق السلعية في الجزائر لا تتميز بالكفاءة المطلوبة إذ تراوحت قيمة المؤشر بين 3.0 و 3.7 في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013 وأنها لم تتميز بأي متغير من محددات هذا المحور، وأن كلها أعتبرت نقاط ضعف، مما يعني أن الأسواق السلعية في الجزائر لا تستغل إمكانياتها وطاقاتها أحسن استغلال، ويتم تبديدها هباءا، لذلك المطلوب من القائمين على تنظيم الأسواق والسلطات العليا تقديم برامج لدعم الاستثمار وتسهيل إجراءات فتح مؤسسات جديدة حتى



تسود المنافسة، مما يحفز على الإبداع والتنويع والابتكار والبحث عن الجودة وتحسين الأسعار كأسلوب لخلق ميزة تنافسية.

#### 5-2-2-3- تنافسية الجزائر ضمن محور كفاءة سوق العمل.

تصور معنا مجتمع بدون عمل أي كله عاطل ماذا سيحصل، أكيد انعدامه فالإنسان يعمل من أجل البقاء كأول هدف، يعمل من أجل الراحة النفسية والاجتماعية، يعمل لتوفير احتياجاته وإشباع رغباته من خلال الأجر الذي يتقاضاه بغض النظر عن اختلافه من شخص إلى آخر، لذا لا يمكن لأي شخص تتوفر فيه القدرة على العمل أن يبقى عاطلا، إلا أن توفير مناصب شغل لا يأتي من عدم فهو خاضع لقانون العرض والطلب، أي قانون السوق، مما يتطلب كفاءة عالية في استغلال جميع الإمكانيات للتقليل من البطالة، والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر في هذا المجال.

#### جدول 19 : تنافسية الجزائر ضمن محور كفاءة سوق العمل.

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>مؤشر      | -    | -    | -    | -    | -    | 3.3  | 4.4  | 3.7  | 3.4  | 2.8  | 2.9  |
| رتبته             | -    | -    | -    | -    | -    | 132  | 65   | 123  | 137  | 144  | 147  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية

تم اعتماد هذا المؤشر ابتداءً من سنة 2008 إلى الوقت الحالي، لكن الملاحظ أنه تم احتلال المراتب الأخيرة في جميع السنوات وقيم متدنية تراوحت بين 2.8 و 3.7 من أصل 7، إلا أنه عام 2009 كان هناك تحسن في القيمة التي سجلت 4.4 وفي المرتبة 65، وذلك راجع لسببين الأول الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انتشار البطالة في الدول المتقدمة مما أدى إلى تأخر

مراتبها، وبالتالي تقدم الجزائر، والثاني والذي يظهر تحسن قيمة المؤشر هي انتهاج الجزائر سياسات تشغيل الشباب خريجي الجامعات، لكن عند تتبعها للمتغيرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر نجد أن معظمها ضعيف .

#### 5-2-2-4 تنافسية الجزائر ضمن محور تطور الأسواق المالية.

عند التحدث عن السوق المالي أول شئ يتبادر في أذهاننا البورصة، إلا أنه يجدر الإشارة أن مكونات السوق المالي لا تقتصر على البورصة فقط، بل على جميع المؤسسات المالية الأخرى الناشطة في البلد مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التامين... إلخ، إذ أن دور السوق المالي في الاقتصاد جد مهم لمعرفة القيمة السوقية لأي مؤسسة ويعتبر وسيلة تمويل، بالإضافة أنه وسيلة لجمع المدخرات، لهذا يتطلب وجود شبكة كبيرة وواسعة لتغطية أكبر عدد من الأفراد، والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر في هذا القطاع.

#### جدول 20 : تنافسية الجزائر ضمن محور تطور الأسواق المالية.

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة المؤشر       | -    | -    | -    | -    | -    | 2.9  | 3.9  | 2.8  | 2.6  | 2.4  | 2.6  |
| رتبته             | -    | -    | -    | -    | -    | 132  | 90   | 135  | 137  | 142  | 143  |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية.

بدأ العمل بهذا المؤشر ابتداء من سنة 2008 إلى الوقت الحالي حيث سجلت الجزائر المراتب الأخيرة دون تميز لا في القيمة ولا الرتبة، مما يترجم ضعف كبير في هذا الجانب ويمكن إرجاع الأسباب إلى عدم وجود ثقافة بورصة من قبل الأفراد وهذا ما يفسر انعدام التداول خلال عدة

أيام ،وقلة المؤسسات المدرجة في البورصة ،كما أن الأفراد يتعاملون بما هو إلزامي إجباري الذي يعاقب عليه القانون أما الاختياري فهو شبه معدوم.

#### 5-2-2-5- تنافسية الجزائر ضمن محور الجاهزية التكنولوجية.

يدرس هذا المحور قدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا والاعتماد عليها في تطوير أداء المؤسسة سواء كانت تكنولوجيا المعلومات أو التكنولوجيا المادية ،والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر في هذا المحور .

#### جدول 21 : تنافسية الجزائر ضمن محور جاهزية التكنولوجيا

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | 2.48 | 2.67 | 2.29 | 2.58 | 2.75 | 2.5  | 3.2  | 3.0  | 2.8  | 2.6  | 2.5  |
| رتبته             | 96   | 98   | 114  | 100  | 93   | 114  | 89   | 106  | 120  | 133  | 136  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية

الملاحظ من الجدول أن الجزائر حققت نتائج ضعيفة جدا بمراتب متأخرة و بقيم تراوحت بين 2.2 و 3.2 من أصل 7 ومما يدل على أن المؤسسات الجزائرية لا تعتمد على التكنولوجيا في إنتاجها وتواصلها الداخلي والخارجي وبالأخص في متغير نقل التكنولوجيا من طرف الاستثمار الأجنبي حتى يتم إستعماله من طرف المستثمر المحلي وذلك راجع إلى .

- قلة الاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية.
- الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة.
- قلة المنافسة لا تفرض تحقيق ميزة تنافسية نسبية ولا النوعية في الإنتاج.

## 5-2-2-6- تنافسية الجزائر ضمن محور حجم السوق.

المقصود بحجم السوق ليس المساحة بل العاملين فيه أي المنتجين والتنوع الذي يخلق في عرض السلع والخدمات التي تلزم المستهلك على الاختيار حسب ذوقه وقدرته المالية وحاجاته ورغباته والجودة التي يطلبها سواء كان المنتج الداخلي أو الخارجي، والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر في هذا المحور.

### جدول 22 : تنافسية الجزائر ضمن محور حجم السوق.

| السنوات<br>البيان | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | 4.4  | 4.3  | 4.3  | 4.3  | 4.3  | 4.2  | -    | -    | -    | -    | -    |
| رتبته             | 48   | 49   | 47   | 50   | 51   | 51   | -    | -    | -    | -    | -    |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية.

بدأ العمل بهذا المؤشر إبتداءً من سنة 2008 حيث سجلت الجزائر مراتب متوسطة في هذا المؤشر تتراوح بين 47 و 51 وقيم بين 4.2 و 4.4 مما يدل على أن حجم السوق الجزائرية تتسع لاستقبال المنتجات التي تلقى إقبال من طرف المستهلك الجزائري وخاصة حجم السوق الخارجية بمعنى المنتجات الأجنبية، وهذا ما نلاحظه على غزو المنتجات الصينية والتركية، بالأخص وتقتصر السوق الداخلية على المواد الغذائية و المشتقات البترولية.

يتم تركيب هذه المحاور لتشكيل مؤشر هذه المجموعة بأوزان متساوية 17 % لكل

محور، والجدول التالي يبين تنافسية محفزات الكفاءة الجزائرية

**جدول 23 : محفزات الكفاءة الجزائرية.**

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| القيمة            | -    | -    | -    | 3.24 | 3.30 | 3.3  | 3.3  | 3.5  | 3.4  | 3.1  | 3.2  |
| المرتبة           | -    | -    | -    | 92   | 92   | 113  | 117  | 107  | 122  | 136  | 133  |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمية.

الملاحظ أن قيمة المؤشر بقيت ثابتة بمتوسط 3.3 في جميع السنوات ,إلا أنها في سنتي 2006 و 2007 حققت مرتبة 92 لتتراجع وتصل 133 مما يمكن أن نستنتج أن الجزائر لم تتطور ولم تحسن من أدائها في هذا المجال على عكس البلدان الأخرى المنافسة استطاعت تحسين أدائها وبالتالي مراتبها هذا من جهة ,ومن جهة أخرى الجزائر لم تدخل مرحلة محفزات الكفاءة حسب التقسيم الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي وفقا لمعيار نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي, إذ تعتبر محفزات الكفاءة ثاني مرحلة والتي لا يمكن تحقيقها إلا بعد تحقيق المرحلة الأولى والمرحلة الانتقالية الأولى ,لهذا على الدولة الجزائرية أن تسعى جاهدة للتفوق من خلال تحسين أدائها الاقتصادي ومؤسساته وإصلاح التعليم الابتدائي والخدمات الصحية.

**5-2-3- تنافسية الابتكار والتطور الجزائري.**

إن عملية البحث والتطوير و الابتكار لا تمس فقط الاقتصاد الجزئي أي المؤسسات والأعوان الاقتصاديين ,كون الاقتصاد الكلي هو مجموعة الاقتصاد الجزئي بمعنى الابتكارات والبحوث التي أجريت على المستوى الجزئي يتم إدراجها على المستوى الكلي من وجهة نظر خارجية هذا من جهة ,ومن جهة أخرى أوليت لها أهمية كبيرة لدى الدول المتطورة والمتقدمة التي تسعى إلى خلق ميزة تنافسية تستطيع من خلالها مجارات أعظم الدول ,وهذا ما حصل في اليابان ,بالإضافة إلى

كل هذا أصبح البحث عن الرفاهية المطلقة هدف للشعوب المتقدمة التي تتحقق من خلال التكنولوجيا و الابتكارات .

#### 5-2-3-1- تنافسية الجزائر ضمن محور تطور بيئة الأعمال.

تعتمد هذه المجموعة على التكنولوجيا المستعملة في البلد والبحث والتطوير والابتكار الناتج عن أفراد مجتمعه ,إلا أنها تفصل بين التكنولوجيا المستعملة في المنشآت و المؤسسات ودنيا الأعمال من أجل زيادة الإنتاج وإعطاء سمعة جيدة للمؤسسة ,باكتسابها لميزة تنافسية في التسيير وتقديم الخدمة والجودة المطلوبة ,وهذا ما نتحدث عنه في محور تطور بيئة الأعمال الجزائرية حسب الجدول التالي .

#### جدول 24 : تنافسية الجزائر ضمن تطور بيئة الأعمال.

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | -    | -    | -    | 3.36 | 3.36 | 3.0  | 3.4  | 3.3  | 2.9  | 2.5  | 2.9  |
| رتبته             | -    | -    | -    | 103  | 106  | 132  | 109  | 108  | 135  | 144  | 144  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية.

الملاحظ أن الجزائر لا تستطيع التنافس في هذا المجال بإحتلالها مراتب فاقت 100 وبقيمة تراوحت بين 2.5 و 3.4 من أصل 7 ,إذ أن جميع متغيراتها كانت ضعيفة وخاصة تطوير نشوء العناقيد وترابط القطاعات وحدة التسويق الذي سجل المراتب الأخيرة ,وكون هذا المصطلح بدا العمل به في الجزائر ليس بالزمن البعيد ,ويستعمل الوسائل التقليدية فقط ,ولم يلقى تطورا كبيرا هذا من جهة,ومن جهة أخرى التنظيم داخل المؤسسات يعتمد على المركزية في إتخاذ القرارات ويعطي

الفرصة للعمال والموظفين للإبداع والتطوير الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تطوير المؤسسات وزيادة تنافسيتها.

### 5-2-3-2- تنافسية الجزائر ضمن محور الابتكار والبحث والتطوير.

هذا المحور يتحدث عن القدرات الممكنة على الابتكار والبحث والتطوير المتبع داخل المؤسسات كوظيفة أساسية، كما أنه يدرس العلاقة بين مراكز البحث والجامعات مع المؤسسات، أي إظهار مكانة هذه الوظيفة والأهمية التي تولي لها، بالإضافة إلى معرفة قدرات الأفراد على الابتكار وفقا للجدول التالي.

#### جدول 25 : تنافسية الجزائر ضمن محور الابتكار والبحث والتطوير.

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة<br>المؤشر    | -    | -    | -    | 3.09 | 3.9  | 2.7  | 2.4  | 2.8  | 2.4  | 2.1  | 2.4  |
| رتبته             | -    | -    | -    | 76   | 77   | 113  | 126  | 107  | 132  | 141  | 141  |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية.

الملاحظ من خلال الجدول إحتلال الجزائر مراتب متأخرة وبقيم ضعيفة، مما يدل على عدم قدرتها على التنافس في مجال الابتكار والبحث والتطوير، وأن جميع متغيرات هذا المحور ضعيفة جدا، إلا متغير توفر العلماء والمهندسين سجل مرتبة متوسطة، لكن المثير للإهتمام التناقض الموجود في هذا المتغير وعدم وجود إبتكارات وبحوث تساعد على الازدهار والتطور التكنولوجي، مما يمكننا أن نستنتج أن هذه الفئة مهمشة ولا تعطى لها الأهمية اللازمة لتشجيع وتمويل مهاراتها من طرف الحكومة، مما يدفع للهجرة والبحث عن مكان يحضنهم لممارسة وتنمية أعمالهم.

يتم تركيب هذين المؤشرين بأوزان متساوية 50 % لكل محور لإعطاء قيمة لمجموعة الابتكار والتطور ,والجدول التالي يبين تنافسية الجزائر ضمنها.

**جدول 26 :** تنافسية الجزائر ضمن مجموعة الابتكار والتطور.

| السنوات<br>البيان | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمته             | -    | -    | -    | 3.22 | 3.22 | 2.8  | 2.9  | 3.0  | 2.7  | 2.3  | 2.6  |
| الرتبة            | -    | -    | -    | 90   | 92   | 126  | 122  | 108  | 136  | 144  | 143  |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية.

حقيقة الاقتصاد الجزائري تميزاته عكس باقي الاقتصاديات ,إذ لا يوجد اقتصاد تراجعته اهتماماته وقدراته وتوجهاته عن الابتكار والبحث والتطوير كونها أداة أو وسيلة لابد منها وفي أي مجال ,فتراجع المرتبة ليس كون اقتصاديات أخرى كان معدل نمو هذه المجموعة فيها كبير ,بل هي تراجع في القدرات ,وهذا ما تؤكد قيم هذه المجموعة التي تناقصت من 3.22 إلى 2.3 سنة 2012 مما يفسر .

- عدم إهتمام الدولة بمجال الابتكار والبحث والتطوير وتدعيمه وتخصيص تمويل مناسب له من ميزانية الدولة ,على الرغم من وجود طاقات بشرية مؤهلة هائلة.
- إعتتماد المؤسسات الجزائرية على اليد العاملة الرخيصة أكثر منه على التكنولوجيا ,هذا من جهة ,ومن جهة أخرى المؤسسات لا تعمل على تغيير آلاتها رغم قدمها ,ورغم ابتكار آلات أخرى أحدث ,بل تلجأ إلى الصيانة.
- نقص التواصل والتعاون بين مؤسسات البحث ومؤسسات الأعمال من أجل تقديم دراسات تعمل على الرفع في قيمة مؤسسات الأعمال من خلال زيادة إنتاجيتها وأرباحها.



إن تركيب المجموعات الثلاث السابقة نتحصل على المؤشر النهائي للتنافسية الدولية لأي بلد وفقا لأوزان غير ثابتة, تتغير وفقا للمرحلة التي ينتمي إليها اقتصاد أي بلد حسب معيار نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام, إذ يجدر الإشارة أن المرحلة قد تتغير من سنة إلى سنة, وهذا ما حصل للاقتصاد الجزائري وفقا للجدول التالي.

**جدول 27 : الأوزان التي تم الاعتماد عليها لحساب تنافسية الجزائر**

| السنوات<br>البيان  | 2013             | 2012             | 2011             | 2010             | 2009             | 2008    | 2007             | 2006    | 2005 | 2004 | 2003 |
|--------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|---------|------------------|---------|------|------|------|
| المرحلة            | مرحلة انتقالية 1 | مرحلة انتقالية 1 | مرحلة انتقالية 1 | مرحلة انتقالية 1 | مرحلة انتقالية 1 | مرحلة 2 | مرحلة انتقالية 1 | مرحلة 2 | -    | -    | -    |
| الأوزان            | مجموعة 1         | -                | -                | -                | -                | 40%     | 59%              | 40%     | -    | -    | -    |
|                    | مجموعة 2         | -                | -                | -                | -                | 50%     | 35.7%            | 50%     | -    | -    | -    |
|                    | مجموعة 3         | -                | -                | -                | -                | 10%     | 5.2%             | 10%     | -    | -    | -    |
| مؤشر النهائي       | 3.8              | 3.7              | 4.0              | 4.0              | 3.9              | 3.7     | 3.98             | 3.9     | 3.46 | 3.67 | 3.39 |
| المرتبة            | 100              | 110              | 87               | 86               | 83               | 99      | 81               | 77      | 78   | 71   | 74   |
| عدد الدول المشاركة | 148              | 144              | 142              | 139              | 133              | 134     | 131              | 122     | 117  | 104  | 102  |

**المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية.**

الملاحظ أن تنافسية الاقتصاد الجزائري إحتلت مراتب دون الوسط إلى متأخرة خلال هذه الفترة على الرغم من تسجيلها إلى قيم وسط تراوحت بين 3.7 و 4.00 ومما يدل على قوة اقتصاديات الدول الأخرى وضعف معظم مؤشرات الاقتصاد الجزائري وثباتها, أي لم نلاحظ تحسن خلال الفترة بل تراجع في النقاط التالية:

- نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام إبتداء من سنة 2009 رغم تسجيل معدلات نمو موجبة والسبب راجع إلى أن النمو الديمغرافي أكبر من النمو الاقتصادي.
- المراحل التي قسمها المنتدى الاقتصادي العالمي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الانتقالية الأولى, مما يغير الأوزان المعتمدة لتشكيل المؤشر النهائي.

- المرحلة التي ينتمي اليها الاقتصاد الجزائري التي تركز على المتطلبات الرئيسية، والتي شهدت هي الاخرى تراجع في مؤشراتها.

- جميع المتغيرات المكونة لمؤشر التنافسية الجزائرية أو ثباته رغم وجود إمكانيات مالية ومادية وحتى بشرية مؤهلة هائلة ،وأوضاع سياسية مستقرة مقارنة بالدول العربية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد تحسن ،والجدول التالي نستعرض فيه تنافسية دولتين جارتين للجزائر (تونس، المغرب) لمعرفة مكانتها وفعالية إقتصادها .

#### جدول 28 : تنافسية تونس والمغرب.

| البيان |         | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|--------|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| تونس   | قيمة    | 4.6  | 4.6  | 4.6  | 4.5  | 4.7  | 4.5  | -    | 4.1  |
|        | المرتبة | 33   | 32   | 36   | 40   | 32   | 40   | -    | 83   |
| المغرب | القيمة  | 4.1  | 4.1  | 4.1  | 4.0  | 4.1  | 4.2  | 4.1  | 4.1  |
|        | المرتبة | 65   | 64   | 73   | 73   | 75   | 73   | 70   | 77   |

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية.

على الرغم من الظروف الأمنية والسياسية التي مست تونس والتي أثرت على الاقتصاد والمناخ الاستثماري والسياحي لها، إلا أنها سجلت نتائج أحسن بكثير من الجزائر على غرار التفاوتات الجغرافية و الديمغرافية ،إذ يعتبر نموذج للنمو الاقتصادي ،أما المغرب حافظت على ترتيبها وعلى قيمة مؤشرها التنافسي على عكس الجزائر ،على الرغم من مشاكلها الأمنية مع الصحراء الغربية.

#### 5-3- قياس تأثير الكتلة النقدية على التنافسية الدولية .

سنتناول في هذا المبحث دراسة تأثير السياسة النقدية على التنافسية الدولية من خلال العمل بالكتلة النقدية كمتغير مستقل يعبر عن السياسة النقدية ،مع أخذ المجمع  $M_2$  ليعبر عنها ولتدقيق الدراسة أكثر سنعمل أيضا على معرفة أي مركبات الكتلة النقدية الأكثر تأثيرا على التنافسية

الدولية ,من خلال استعمال برنامج إحصائي 2-7views لاستخراج الارتباطات والمعادلات لتفسير العلاقات ,كما سنأخذ كل محاور التنافسية كمتغيرات تابعة ,لهذا سنستعين بترميز للمتغيرات التابعة والمستقلة من أجل إدخالها في البرنامج الإحصائي ,ومن أجل كتابة العلاقات المستخرجة على النحو التالي .

### المتغيرات التابعة

|                                       |                                        |
|---------------------------------------|----------------------------------------|
| $Y_2$ مؤشر مجموعة محفزات الكفاءة      | $Y$ مؤشر التنافسية النهائي             |
| $Y_{21}$ محور التعليم العالي والثانوي | $Y_1$ مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية   |
| $Y_{22}$ محور كفاءة الأسواق السلعية   | $Y_{11}$ محور المؤسسات                 |
| $Y_{23}$ محور كفاءة سوق العمل         | $Y_{12}$ محور البنية التحتية           |
| $Y_{24}$ محور تطور الأسواق المالية    | $Y_{13}$ محور الاقتصاد الكلي.          |
| $Y_{25}$ محور الجاهزية التكنولوجية    | $Y_{14}$ محور الصحة والتعليم الأساسي   |
| $Y_{26}$ محور حجم السوق.              | $Y_3$ مؤشر مجموعة الابتكار والتطور.    |
|                                       | $Y_{31}$ محور تطور بيئة الأعمال        |
|                                       | $Y_{32}$ محور الابتكار والبحث والتطوير |

### المتغيرات المستقلة

|                              |                            |
|------------------------------|----------------------------|
| $X_{11}$ المجمع النقدي $M_1$ | $X_1$ الكتلة النقدية $M_2$ |
|                              | $X_{12}$ الودائع لأجل      |

لكثرة المتغيرات التابعة سندرس العلاقة بين الكتلة النقدية ومؤشرات المجموعات ,لهذا سنقسم هذا

المبحث إلى:

- أثر الكتلة النقدية على مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية.
- أثر الكتلة النقدية على مؤشر مجموعة محفزات الكفاءة.
- أثر الكتلة النقدية على مؤشر مجموعة الابتكار والتطور.

### 5-3-1- أثر الكتلة النقدية على مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية ومحاورها:

إن برنامج evIEWS7-2 يتم إستخراج جداول يبين فيها جميع العلاقات والاختبارات الإحصائية التي بها نقبل النموذج أو نرفضه والتي سنضعها في آخر الدراسة على شكل ملاحق .(أنظر الملحق 01 )

- علاقة الكتلة النقدية بمؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية.

$$Y_1 = 0.000458X_1$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج evIEWS7-2 نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (  $prob = 0.00 < 0.05$  ) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج غير مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.41$  وهذا

يدل على أن 41% من تغيرات  $y_1$  تفسرها  $x_1$ .

+لكن إحصائية دارين واتسن تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء نقوم بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل التالي ,وتحسين معامل الارتباط ليصبح 58 %.

$$y_1 = 0.000449x_1 + 0.57\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الاقتصادي.

يتبين أن تركيب مجموعة المتطلبات الأساسية لها علاقة طردية مع الكتلة النقدية ,بمعنى أي زيادة أو انخفاض فيها يؤدي بمؤشر هذه المجموعة إلى نفس الإتجاه ,مما يترجم أن الكتلة النقدية تعمل على تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري ,إلا أننا لا نستطيع الحكم عليه بإسقاطه وتوافقه مع النظرية الاقتصادية ,إلا بعد معالجة ودراسة تأثير الكتلة النقدية على محاور هذه المجموعة.

- أثر الكتلة النقدية على محور المؤسسات.

$$Y_{11} = 4.49 - 0.000141X_1$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 2-7views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  و  $c$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.82$  وهذا يدل على أن 82% من تغيرات  $y_{11}$  تفسرها  $x_1$ .

+ لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

• التعليق الاقتصادي:

تبين العلاقة المستخرجة على وجود علاقة عكسية بين الكتلة النقدية ومؤشر محور المؤسسات، وهذا ما يفسر وقوع الاقتصاد الجزائري في أزمت تضخمية، إذ أن النظرية الاقتصادية تقر على وجود حالتين مناقضتين لتأثير السياسة النقدية على المؤسسات ولعدة أسباب ففي حالات التضخم الزيادة في الكتلة النقدية لا تترجم بالزيادة في الإنتاج و إنما بالأسعار مما يقلل من القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع وبالتالي الركود والذي تتحمل المؤسسات من خلاله خسائر كبيرة ، إلا انه في الاقتصاديات المتقدمة فان الزيادة في الكتلة النقدية تقابلها مباشرة زيادة في الإنتاج وتقديم الخدمات ،مما يضطر إلى فتح استثمارات ونشاطات جديدة تزيد من المنافسة واستغلال التميزات الحاصلة سواء في الجودة أو السعر، فمؤسسات الاقتصاد الجزائري تتوجه عكسيا مع زيادة الكتلة النقدية وخاصة المجمع الأول والتي تؤكد العلاقة اللاحقة مما يؤكد أن فشل السياسة النقدية في زيادة الإنتاج والمنافسة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور المؤسسات والتي تبين من

خلال برنامج 2-7 views المعادلة التالية

$$Y_{11} = 4.38 - 0.000186X_{11}$$

والتي تفسر إحصائيا مثل سابقتها، إلا أنه من الملاحظ عدم وجود ارتباط مع المتغيرة  $X_{12}$ ، أما

المتغيرة  $X_{11}$  ترتبط 82 % بمحور المؤسسات.

- أثر الكتلة النقدية على محور البنية التحتية.

$$Y_{12} = 0.000328X_1$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7-2 eviews نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج غير مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.55$  وهذا يدل على أن 55% من تغيرات  $y_{12}$  تفسرها  $x_1$ .

+لكن إحصائية دارين واتسن تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء نقوم بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل التالي، وتحسين معامل الارتباط ليصبح 77 %.

$$Y_{12} = 0.00024X_1 + 1.34\varepsilon_{t-1} + 0.99\varepsilon_{t-2}$$

• التعليق الاقتصادي:

إن قطاع البنية التحتية في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد من أجل تمويلها وبالأخص على المجمع الأول لها الذي يركز على النقود المتداولة بالدرجة الأولى، فهذا النوع لا يمكن تمويله بنقود آجلة لأن تعاملات هذا النشاط لا تحتاج إلى وسطاء ماليين وإنما يتم تمويلها مباشرة من طرف الدولة هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن تبرير وجود هذه العلاقة بالارتباط الموجود بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تمويل عجز الميزانية والذي عادة ما يكون زيادة الإصدار النقدي موجه لتغطيته.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور البنية التحتية والتي تبين من خلال برنامج 7-2 views العادلة التالية:

$$Y_{12} = 0.000485 X_{11}$$

والتي تقبل إحصائياً لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{11}$  فقط مع وجود ارتباط 63 %.

### 5-3-2- أثر الكتلة النقدية على مجموعة محفزات الكفاءة:

سيتم في هذا المطلب دراسة تأثير الكتلة النقدية ومركباتها على مجموعة محفزات الكفاءة التي يعدها المنتدى الاقتصادي العالمي لدراسة تنافسية الدول مع أخذ كل محور على حدى، إذ تبين أن هناك علاقة بين الكتلة النقدية ومجموعة محفزات الكفاءة حسب برنامج 7-2 views .

$$Y_2 = 0.000343 X_1$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7-2 views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودن الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج غير مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.48$  وهذا يدل

على أن 48% من تغيرات  $y_2$  تفسرها  $x_1$



+ لكن إحصائية دارين واتسن تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء نقوم بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل التالي ,وتحسين معامل الارتباط ليصبح 63 %

$$Y_2 = 0.000336X_1 + 0.62 \varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الاقتصادي :

تتأثر هذه المجموعة بالتغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية بعلاقة طردية ,لكن بمعدل منخفض مما يدل على وجود متغيرات أخرى تستجيب هذه المجموعة لتغيرات ,والملاحظ أيضا أن تركيبة المجمع الأول هي التي تأثر وليست الودائع لأجل , إلا أننا لا نستطيع معرفة مدى مصداقيتها حتى نتعرف على تأثيرات محاور المجموعة ومحاولة مطابقتها مع التفكير الاقتصادي.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على المجموعة الثانية والتي تبين من خلال برنامج 2-7views المعادلة التالية:

$$Y_2 = 0.000499X_{11} + 0.55\varepsilon_{t-1}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{11}$  فقط مع وجود ارتباط 67 %.

- أثر الكتلة النقدية على محور التعليم العالي والثانوي.

$$Y_{21} = 0.000364 X_1$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 2-7views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.50$  وهذا يدل على أن 50% من تغيرات  $y_{21}$  تفسرها  $X_1$ .

+لكن إحصائية دارين واتسن تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء نقوم بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل التالي ،وتحسين معامل الارتباط ليصبح 70 %

$$Y_{21} = 0.000355X_{11} + 0.93e_{t-1}$$

#### • التعليق الاقتصادي:

يعتمد قطاع التعليم العالي و الثانوي بدرجة كبيرة على تغيرات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري وخاصة المجمع الأول كونه تابع بصفة شبه تامة للقطاع العام ،وان أي تغيرات في هذا القطاع ستكون بسبب تدخل الدولة في تمويلها إما بإقامة منشآت وتجهيزات أو حتى زيادة في الأجور والتي يكون مصدرها النقود المتاحة في الاقتصاد والتي يتم إصدارها بنك الجزائر وتترجم على شكل نفقات عامة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور العالي والثانوي والتي تبين من خلال برنامج views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_{21} = 0.000538X_{11}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{11}$  فقط مع وجود ارتباط 57 %.

- أثر الكتلة النقدية على محور كفاءة الاسواق السلعية.

$$Y_{22} = 0.000349X_1 + 0.94e_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 2-7views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.67$  وهذا يدل على أن

67% من تغيرات  $y_{22}$  تفسرها  $X_1$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم

التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة

لتصبح على الشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

إن تركيب هذا المحور يسمح بتفسير الارتباط الموجود مع الكتلة النقدية ،هذه الأخير يتم

التحكم فيها بعدة أدوات وبالإضافة يمكن توجيهها ،هذه النقطة بالذات هي التي تفسر الارتباط

الموجود بصفة ضعيفة كونه يتأثر بطريقة غير مباشرة بالكتلة النقدية ،لأن كفاءة الأسواق السلعية

يمكن التحدث عنها من خلال المنافسة الداخلية والخارجية الموجودة داخل الأسواق هذه الأخيرة

يحكمها قوانين وتشريعات تنظيمية بالإضافة إلى القيام بإجراءات طويلة لقيام استثمارات أو

مؤسسات جديدة أضف إلى ذلك لابد من توفر شروط كثيرة للحصول على التمويلات من النظام

البنكي، مما يفسر أن زيادة الكتلة النقدية لا توجه بالكامل وبصفة مباشرة إلى هذا القطاع، كما لاحظنا أيضا إرتباط هذا المحور بالمجمع الأول للنقود والودائع للأجل وهذا راجع بالدرجة الكبيرة للتعاملات القائمة بين المؤسسات الإنتاجية والنظام البنكي كمدخر أو كمقترض، وتفسير وجود علاقة عكسية بين الودائع لأجل ومحور كفاءة الأسواق السلعية أي أن الودائع لأجل تعتبر ادخارات طويلة الأجل غير سائلة أي لا يمكن الحصول عليها في أي وقت، مما يعيق تمويل الفرص وبالتالي ضياعها، لتتخفف معه الكفاءة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور المؤسسات والتي تبين من خلال برنامج 2-7 views العادلة التالية:

$$Y_{22} = 2.18 + 0.0012X_{11} - 0.0024X_{12}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرات المستقلة  $X_{11}$ ،  $X_{12}$  مع وجود ارتباط 67 %.

- أثر الكتلة النقدية على محور كفاءة سوق العمل.

$$Y_{23} = 0.000277X_1 + 0.96\varepsilon_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 2.7 views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.77$  وهذا يدل على أن

77% من تغيرات  $y_{23}$  تفسرها  $X_1$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

تشير النتائج على وجود علاقة طردية بين كفاءة سوق العمل و الكتلة النقدية بنسبة مقبولة وذلك يفسره أن أي زيادة في الكتلة النقدية تكون أما لتمويل إنتاجي إستثماري وبالتالي فتح مناصب شغل جديدة ،أو زيادة غير إنتاجية أي تضخمية والتي تقابلها زيادة في الأجور ،أو اتباع سياسات تشغيل جديدة لتخفيض معدلات البطالة بفتح مناصب شغل مؤقتة وبأجور منخفضة لأهداف إجتماعية وسياسية ،مع وجود اكتفاء في المناصب لدى المؤسسات ،هذه الأسباب تضطر الدولة الى زيادة الكتلة النقدية بصورة سائلة لتوافق الدفع المفروض وهي ما تفسره وجود علاقة طردية مع المجمع الاول.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور كفاءة سوق العمل والتي

تبين من خلال برنامج 7.2 eviews المعادلة التالية:

$$Y_{23} = 0.000405X_{11} + 0.96e_{t-1}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{11}$  فقط مع وجود ارتباط 78 %.

- أثر الكتلة النقدية على محور تطور الأسواق المالية.

$$Y_{24} = 0.00023X_1 + 0.99e_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 2-7views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لان معامل التحديد  $R^2 = 0.78$  وهذا يدل على أن

78% من تغيرات  $y_{24}$  تفسرها  $x_1$

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم

التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة

لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

الملاحظ وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية وتنافسية محور تطور الأسواق المالية، ويرجع

تفسيره إلى الدور الذي يلعبه البنك المركزي في زيادة الكتلة النقدية وتخفيضها من خلال استعمال

أداة السوق المفتوحة التي تستعمل فيها الأوراق المالية ويتم تداولها في السوق المالية مما يزيد من

نشاطه والسرعة في التداول هذا من جهة، من جهة أخرى يزيد من حجم الأوراق المتداولة وخاصة

سندات الخزينة عندما تتم عملية تمويل عجز الميزانية، والتي ترتبط بعلاقة طردية مع المجمع

الأول كون أن النقود سائلة متاحة يمكن استعمالها وقت الحصول على الفرص مما يترجم أن زيادة

في هذا المجمع يزيد من تطور الأسواق المالية، على عكس عنصر الودائع لأجل، فإن النقود غير

جاهزة والتي لا يمكن إستعمالها وقت الحاجة، هذا يقلل تطور الأسواق المالية وهو ما يفسر العلاقة

العكسية.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور تطور الأسواق المالية والتي

تبين من خلال برنامج 7.2 views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_{24} = 0.000623X_{11} - 0.000515X_{12} + 2.81\varepsilon_{t-1}$$

والتي تقبل إحصائياً لوجود معنوية للمتغيرات المستقلة  $X_{11}$  و  $X_{12}$  مع وجود ارتباط 95 %.

- أثر الكتلة النقدية على محور حجم السوق.

$$Y_{26} = -2.14 + 0.000638X_1$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views7.2 نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  و  $c$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من

إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية

الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.71$  وهذا يدل

على أن 71% من تغيرات  $y_{26}$  تفسرها  $X_1$ .

+لا يوجد ارتباط خطي للأخطاء.

• التعليق الاقتصادي:

ترتبط الكتلة النقدية بمؤشر محور حجم السوق بعلاقة طردية وهو ما يفسر النظرية الاقتصادية

في توجيه الكتلة النقدية إلى زيادة الإنتاج والاستثمارات ، مما يزيد من حجم السوق الداخلي

والخارجي، لكن بدرجة مرونة صغيرة جدا بسبب أن زيادة الكتلة النقدية لا توجه كلها إلى القطاع الإنتاجي بل بالعكس، إلا أن المثير للحوار وجود ثابت سالب أي عند إنعدام الكتلة النقدية فإن هذا المؤشر يسجل قيمة سالبة مما يفسر أن حجم السوق ييرر بوجود منتوجات ورؤوس أموال أجنبية فقط، أي نشاط أجنبي داخل البلد .

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور حجم السوق والتي تبين من خلال برنامج *views7.2* المعادلة التالية:

$$Y_{26} = -1.71 + 0.00086X_{11}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{11}$  فقط مع وجود ارتباط 74 %.

### 5-3-3- علاقة الكتلة النقدية بمجموعة الابتكار والتطور:

سيتم في هذا المطلب دراسة تأثير الكتلة النقدية ومركباتها على مجموعة الابتكار والتطور التي يعدها المنتدى الاقتصادي العالمي لدراسة تنافسية الدول مع أخذ كل محور على حدى، إذ تبين أن هناك علاقة بين الكتلة النقدية ومجموعة الابتكار والتطور حسب برنامج *views7-2* .

$$Y_3 = 0.000282X_1 + 0.94\varepsilon_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج *views7.2* نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.



+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.61$  وهذا يدل على أن 61% من تغيرات  $y_3$  تفسرها  $x_1$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على بالشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

تتأثر هذه المجموعة بعلاقة طردية مع الكتلة النقدية والتي تدل على وجود علاقة ضعيفة نوعا ما والتي لا يمكن تفسيرها اقتصاديا ،إلا بعد معرفة مكونات هذه المجموعة ،لكن الملاحظ كذلك تأثير كل من المجمع النقدي الأول بعلاقة طردية والودائع لأجل بعلاقة عكسية.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على المجموعة الثالثة والتي تبين من خلال برنامج 7.2 views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_3 = 1.91 + 0.001X_{11} - 0.002X_{12}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرات المستقلة  $x_{11}$  و  $x_{12}$  مع وجود ارتباط 62 %.

- أثر الكتلة النقدية على محور تطور بيئة الأعمال.

$$Y_{31} = 0.000307X_1 + 0.95\varepsilon_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views7.2 نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.65$  وهذا يدل على أن 65% من تغيرات  $y_{31}$  تفسرها  $x_1$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على بالشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

يرتبط محور تطور بيئة الأعمال بعلاقة طردية مع الكتلة النقدية كون هذا المحور يحتوي على متغيرات تحتاج إلى توفر كتلة نقدية لتسييرها وتطورها وزيادة النشاطات التي تفسرها وبالأخص النقود المتاحة الجاهزة التي يعبر عنها بالمجمع الأول، والذي ينطبق مع مفهوم النظرية الاقتصادية في تفسير الظاهرة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور تطور بيئة الأعمال والتي تبين من خلال برنامج 7.2 views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_{31} = 0.000449X_{11} + 0.95\varepsilon_{t-1}$$

والتي تقبل إحصائياً لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $x_{11}$  فقط مع وجود ارتباط 66 %

- أثر الكتلة النقدية على محور الابتكار والبحث والتطوير

$$Y_{32} = 0.000263X_1 + 0.94e_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي.

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_1$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.70$  وهذا يدل على أن

70% من تغيرات  $y_{32}$  تفسرها  $X_1$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ، وعليه تم

التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح

على بالشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي.

على الرغم من تحقيق تنافسية ضعيفة جدا في هذا المؤشر من خلال التقارير السنوية الصادرة

عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، إلا أننا عند محاولة معرفة علاقته بالسياسة النقدية تم الوصول

إلى وجود علاقة طردية ، مما يفسر أن الزيادة في الكتلة النقدية يزيد من الابتكار وتحسين الإبداع

والبحث والتطوير في المؤسسات والهيئات العلمية ، إلا أن ميل المعادلة صغير جدا على الواحد

مما يدل أن التغير بوحدة واحدة في كمية النقود تؤدي إلى تغير المؤشر ب 0.00026 مما

يتطلب تخصيص مبالغ ضخمة لترفع من هذا المؤشر سواء السائلة أو الودائع لأجل كون هذا

القطاع يحتاج إلى وقت وزمن طويل ,ومن هنا يمكن استنتاج أن الزيادة في كمية النقود لا توجه إلى هذا القطاع في الجزائر .

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للكتلة النقدية التي تؤثر على محور الابتكار والبحث والتطوير والتي تبين من خلال برنامج *views7.2* المعادلة التالية:

$$Y_{32} = 2.2 + 0.001X_{11} - 0.0021X_{12}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرات المستقلة  $X_{11}$  و  $X_{12}$  مع وجود ارتباط 57 %.

وفي الأخير سنحاول معرفة أثر الكتلة النقدية على مؤشر التنافسية النهائي من خلال استعمال برنامج *views7-2*, حيث أثبت عدم وجود علاقة مع الكتلة النقدية  $M_2$ , لذا سنحاول معرفة مكوناتها.

$$Y = 3.81 + 0.00015X_{11} - 0.00034X_{12}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرات المستقلة  $X_{11}$  و  $X_{12}$  مع وجود ارتباط 54 %.

### خلاصة :

لقيت السياسة النقدية في الجزائر اهتماما واسعا ابتداء من فترة التسعينات ,من خلال إعطاء أكثر استقلالية للسلطة النقدية ,وكذا تأسيس لجان ومجالس لمراقبة وتتبع الكتلة النقدية وتوقيف مهمة البنك المركزي في تميل الخزينة العمومية ,وإعطاءه صلاحيات أكبر في تحديد ورسم السياسة النقدية الملائمة للاقتصاد والتي تتماشى مع المخططات التنموية ,وباقي السياسات المتبعة من خلال التنسيق والتنظيم بينها لتحقيق الأهداف المرجوة.

وفعالية السياسة النقدية الجزائرية برزت من خلال تخفيض معدلات التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية، غير أن ذلك لم يجسد في تقارير التنافسية الدولية عن حالة الجزائر والتي تراجعت من سنة إلى أخرى ضمن الترتيب، على الرغم من تحصيلها على نقاط قوة في بعض المؤشرات ولسنوات محددة ومن ثم فقدانها، وعند تتبعنا للتطور الحاصل في السياسة النقدية والتنافسية الدولية، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي تم إبراز النقاط التالية.

- تؤثر الكتلة النقدية على جميع مؤشرات المجموعات المقسمة للتنافسية الدولية، وبالتحديد في محاورها فالبعض ذو ارتباط قوي والأخرى ضعيف وأخرى تم رفض ارتباطها إحصائيا لأنه لم يتجاوز 50 %، حيث تم الفصل بين الارتباط القوي والضعيف بالنسبة 75 %.
- المحاور المتأثرة بشكل قوي هي المؤسسات، البنية التحتية، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية.
- المحاور المتأثرة بشكل ضعيف هي التعليم العالي والثانوي، كفاءة الأسواق السلعية، حجم السوق، تطور بيئة الأعمال، الابتكار والبحث والتطوير.
- المحاور التي تم رفض ارتباطها هي الصحة والتعليم الأساسي، الاقتصاد الكلي، الجاهزية التكنولوجية.

## الفصل السادس

## علاقة السياسة المالية بالتنافسية الدولية في الجزائر.

السياسة المالية هي مجموعة من السياسات الفرعية التي تتركز في الأساس على السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية , وكل منهما له تأثيراته على المتغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة , هذه السلسلة من الإجراءات تتطلب إحداث تغيرات معينة تتماشى والظروف الاقتصادية والأهداف المرجوة , لذا عمدت الجزائر على إعادة النظر في هيكل نفقاتها وطريقة إنفاقها وخاصة بعد إطلاق المشاريع التنموية , هذه الأخيرة هي الأخرى تحتاج إلى تحفيزات ضريبية قصد تحسين المداخل وهذا ما ركزت عليه الحكومة الجزائرية من خلال الإصلاحات الضريبية التي أحدثتها في فترة التسعينات لإثبات فعالية النظام الضريبي.

الشئ المميز في كل من النفقات العامة والنظام الضريبي أنه يمس معظم أفراد المجتمع من خلال التنوع والتدرج الموجود في الوسائل المستعملة , مما ينعكس على جميع جوانب الحياة ومجالات الاقتصاد , مما يزيد أو يقلل من تنافسية القطاعات والمؤسسات , وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي كيف تؤثر السياسة المالية على التنافسية الدولية في الجزائر؟ للإجابة على هذا السؤال تم تقسيم هذا الفصل إلى :

- علاقة السياسة الانفاقية بالتنافسية الدولية في الجزائر .
- علاقة السياسة الضريبية بالتنافسية الدولية في الجزائر .

## 6-1 علاقة السياسة الانفاقية بالتنافسية الدولية في الجزائر:

تعتبر سياسة الإنفاق العام محور نقاش الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض, وكل يستند إلى حجج وإثباتات كون هذه السياسة محور الفصل بين النظامين الاقتصاديين الاشتراكي ورأس مالي الذي يتم التعبير عنها بمدى وقدرة التدخل في الاقتصاد عن طريق توفير التمويل لدعم القطاعات, وإنشاء مؤسسات تابعة لها ذات طابع خدمي أو إقتصادي تجاري, مما ينجم عنه عدة أنواع للنفقات العامة وتتغير من سنة إلى أخرى على حسب الظروف والأهداف التي تتطلع إليها الحكومة, إما بالتوسع أو الانكماش على المستوى الكلي الاقتصادي, أو الجزئي القطاعي لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية, مما يمكن أن يؤثر على التنافسية الدولية الجزائرية .

### 6-1-1- النفقات العامة في الجزائر:

تقوم ميزانية الدولة على جانبي النفقات والإيرادات لتسيير وتمويل مصالح الدولة وخططها ومشاريعها والتي تمول عن طريق الإيرادات العامة, لتتشكل بذلك ميزانية الدولة والهدف منها تحقيق الأهداف المرسومة من السلطة المالية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية, وتعتبر النفقات العامة إحدى وسائل السياسة المالية ذات الفعالية المطلوبة لإحداث التغيير والتي يقسمها القانون الجزائري حسب معيار النشاط إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

### 6-1-1-1- نفقات التسيير: هي تلك الأموال التي تخصص للنشاط العادي للدولة وأجهزتها

والتي تساعد على تأدية وظائفها التقليدية, فهي بالتالي تدفع من إلى المصالح الإدارية العمومية



لضمان سير مصالح الدولة وخدماتها ,ويقسمها قانون 17/84<sup>1</sup> في المادة 24 إلى أربعة أبواب كالتالي:

- الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات ,والتي تشمل الأجزاء التالية:

- دين قابل للاستهلاك ( اقتراض الدولة ).
- الدين الداخلي - ديون عائمة ( فوائد سندات الخزينة ).
- الدين الخارجي.
- ضمانات من أجل القروض و التسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.

• نفقات محسوبة من الإيرادات وهي تعويض على منتوجات مختلفة.

- الباب الثاني : تخصيصات السلطة العمومية وهي النفقات التي تدفع من أجل تسيير المؤسسات العمومية السياسية مثل المجلس الشعبي الوطني ,مجلس الأمة... إلخ,وهي نفقات مشتركة بين الوزارات.

- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وهي كل الاعتمادات التي تخصص لتسيير المصالح العمومية وتوفير وسائل التسيير الضرورية للعمل وبضم مايلي:

- مرتبات المستخدمين.
- المنح والمعاشات للمستخدمين.
- النفقات الاجتماعية للمستخدمين.
- معدات تسيير المصالح.

---

<sup>1</sup> قانون 17/84 الصادر في 7 يوليو 1984 -الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 10 يوليو 1984 -ص 6

• أشغال الصيانة.

• إعانات التسيير.

• نفقات مختلفة.

- الباب الرابع: التدخلات العمومية إذ يسجل في هذا الباب جميع النفقات التي تتعلق بالتحويلات

إلى قطاعات معينة حسب النشاط سواء اجتماعي، اقتصادي، ثقافي... إلخ، أو عمليات

التضامن والتي تضم النقاط التالية:

• التدخلات العمومية الإدارية (مبالغ المخصصة للجماعات المحلية).

• النشاط الدولي (المساهمات في الهيئات الدولية أو تضامناً مقدمة للدول).

• النشاط الثقافي والتربوي.

• النشاط الاقتصادي.

• إسهامات إقتصادية.

• النشاط الاجتماعي (مساعدات).

• إسهامات اجتماعية (معاشات التقاعد، التأمين، إعانات المعوقين... إلخ).

يتم تقدير هذه النفقات وفقاً لما يتم تقديمه في قانون المالية لكل سنة، حيث أن نفقات الباب

الثالث و الرابع تخصص حسب كل وزارة بتحديد المبلغ الإجمالي للاعتمادات، أما نفقات الباب

الأول والثاني مشتركة بين الوزارات، وتسجل في الأخير بعد توزيع الاعتمادات.

**6-1-1-2-نفقات التجهيز:** تهتم هذه النفقات بمجالات الاستثمار والقطاعات المنتجة، والتي

توزع وفقاً للمخطط الاقتصادي المرسوم لرفع الناتج الوطني الإجمالي وفقاً لقانون المالية، والهدف

منها تشجيع بعض القطاعات لزيادة الطلب، مما يزيد من اليد العاملة، ومن ثم إعادة توزيع الأجور

وخلق الاستهلاك، ولتحقق في الأخير إعادة التوازن الاقتصادي، وهو ما أثبتته كينز في تحليله لحالة الركود التي حصلت عام 1929 .

ويتم تبويب نفقات التجهيز في الجزائر وفقا لقانون 17/84 كمايلي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وأجهزتها كالمؤسسات والمنظمات العمومية.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

- النفقات الأخرى بالرأسمال.

وحسب كل باب يتم تقسيمها وظيفيا على القطاعات الموجودة في الجزائر الذي يحددها القانون الجزائري بعشرة قطاعات \*، والقطاعات في حد ذاتها يتم تقسيمها إلى فصول ومواد لدعم المرحلة التي تحتاج إلى تمويل ودعم من أجل تطوير القطاع.

#### 6-1-2- تطور النفقات العامة في الجزائر:

يرتبط تطور النفقات العامة بمدى فعالية السياسة الانفاقية في بلوغ أهداف السياسة المالية، ومدى تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الخطط الإنمائية والبرامج المخططة، إذ أن السياسة المالية يتم رسمها وفقا للبرامج الاقتصادية المخططة والمعتمدة من طرف الدولة، لتصبح بذلك وسيلة أو أداة للبرامج الاقتصادية.

إن تطور النفقات العامة يعكس عدة متغيرات أخرى كتشجيع القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والذي نستنتجه من خلال انخفاض دور الدولة والعمل الى

---

\* القطاعات هي المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

تبنى نظام اقتصاد السوق، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعمل زيادة النفقات العامة على تحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع من خلال زيادة الأجور وزيادة التوظيف وتوفير الأمن والدفاع والعدالة اللازمة للشعور بالانتماء، على الرغم من الاختلافات في التأثيرات المتأنية من الزيادة أو الانخفاض في النفقات العامة، إلا أن كل تطور له مزاياه وخصوصيته والقاعدة التي يستند إليها لتطبيقها للحصول على الفعالية المطلوبة.

الاقتصاد الجزائري في مرحلته الانتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة في تمويل المشاريع العامة ودعم القطاعات وتقديم الإعانات للضعف الكبير في الإنتاج، والضرورة الملحة له لتوفير التنوع والاكتفاء، وحتى يمكن تقليل النفقات العامة لابد من اكتساب قوة ومزايا وتتافس في القطاعات يمكنه من تسيير موارده بكفاءة عالية وتحقيق أهدافه بفعالية، وتوفير تمويله من قيمته المضافة أي من إمكانياته دون تدخل الدولة.

والملاحظ في تطور النفقات العامة أنها في زيادة مستمرة وبنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى، مما يعني تطبيق سياسة انفاقية توسعية، ففي سنة 2004 سجلت معدل نمو منخفض والذي تزامن مع نهاية برنامج الانتعاش الاقتصادي على الرغم تحقيق معدل نمو أكبر في نفقات التجهيز \* مقارنة بنفقات التسيير، إلا أنه يعكس ضخامة الأموال المنفقة لتسيير المرافق العامة في جميع القطاعات، والذي يمكن إرجاعه إلى زيادة الأجور عند الموظفين العموميين ابتداء من سنة 2006 إلى الوقت الحالي، وكذا النفقات العسكرية. و الجدول التالي يبين نمو النفقات العامة.

---

\* يجدر الإشارة إلى أن تمويل البرامج يكون من الميزانية السنوية العادية للدولة في حساب التخصيص وبالذات في نفقات التجهيز.

## جدول 29 :تطور النفقات العامة في الجزائر.

| البيان     | السنوات |        |        |        |        |        |        |        |        |         |       |
|------------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|-------|
|            | 2013    | 2012   | 2011   | 2010   | 2009   | 2008   | 2007   | 2006   | 2005   | 2004    | 2003  |
| نفقات      | 4118.8  | 4592.7 | 3637.6 | 1736.2 | 2255.1 | 2227.4 | 1662.8 | 1443   | 1196   | 1241.24 | 1163  |
| المبلغ     |         |        |        |        |        |        |        |        |        |         |       |
| التسيير    | 10.31   | 26.25  | 33     | 21.33  | 1.24   | 34     | 15.23  | 20.65  | - 3.64 | 6.72    | 11.23 |
| معدل نمو   | -       |        |        |        |        |        |        |        |        |         |       |
| نفقات      | 1908.2  | 2251.3 | 1930.4 | 1921.4 | 1944.6 | 1948.4 | 1480.6 | 1217.6 | 775.2  | 618.79  | 568   |
| المبلغ     |         |        |        |        |        |        |        |        |        |         |       |
| التجهيز    | -15.24  | 16.62  | 0.46   | -1.19  | -0.19  | 31.6   | 21.6   | 57.06  | 25.25  | 9       | 5.57  |
| معدل النمو |         |        |        |        |        |        |        |        |        |         |       |
| مجموع      | 6027    | 6844.1 | 5930.4 | 4657.6 | 4199.7 | 4175.8 | 3143.3 | 2660.6 | 1971.2 | 1860.03 | 1731  |
| المبلغ     |         |        |        |        |        |        |        |        |        |         |       |
| النفقات    | -11.93  | 15.40  | 27.32  | 11     | 0.57   | 32.84  | 18.14  | 35     | 6      | 7.45    | 9.31  |
| معدل النمو |         |        |        |        |        |        |        |        |        |         |       |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير تقديم مشروع قانون المالية من 2003-2013 – rapport de présentation du projet de loi de finance

ministère de finance

أما نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا كبيرا ابتداء من سنة 2005 والذي يعكس انطلاقة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي خصص له مبلغ ضخم 4202.7 مليار دينار جزائري مخصصة للمحاور التالية، تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي، تحديث الخدمة العمومية، ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة، حيث خصصت النسبة الأكبر لمحور تحسين ظروف المعيشة وتطوير المنشآت القاعدية الذي يهدف إلى<sup>1</sup>:

- تحديث وتوسيع الخدمات العمومية.

- تحسين مستوى المعيشة.

- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

لتزيد بذلك أيضا مجموع النفقات العامة خلال هذه السنوات على الرغم من تسجيل نمو سالب لنفقات التسيير عام 2005، إلا أنه في السنة الموالية تم رفعها بنسبة كبيرة فاقت 20 % وواصلت\* الارتفاع حتى سنة 2009 أين سجلت معدلات النمو في كل تقسيمات النفقة العامة ارتفاعا ضئيلا جدا، وهذا ما عمدت السلطة المالية على تطبيقه من أجل ترشيد المال العام لتتماشى مع أهداف السياسة النقدية الانكماشية، أما ابتداءها من سنة 2010 عاود الارتفاع في معدلات النمو كل من النفقة العامة، ونفقة التسيير مع تسجيل انخفاض في معدل نمو نفقة التجهيز، على

---

<sup>1</sup> نجية صالح، فتيحة مخناش - اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم - سطيف، الملتقى الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 6

\*بالإضافة إلى هذا البرنامج بادرت الدولة الجزائرية إلى تبني برنامجين آخرين الأول برنامج دعم مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري وكذا إنشاء صناديق إضافية بقيمة 1191 مليار دينار جزائري.

الرغم من إنطلاق البرنامج الاقتصادي لدعم النمو 2010-2014 المسجل في الحساب الخاص 134-302 بمبلغ 21.24 مليار دينار جزائري، الذي جاء تكملة للبرنامج السابق وتبنى أهدافه لذا عمل على تطوير الموارد البشرية من خلال زيادة المنشآت التربوية و إقامة الجامعات و الاقامات، وكذا معاهد للتكوين المهني والعمل على تحسين الخدمة العمومية من خلال زيادة الهياكل الصحية كالمستشفيات والعيادات المتخصصة والمراكز الخاصة لفئة المعوقين ، وكذا العمل على توسيع شبكة الكهرباء والغاز في الأرياف وتحسين الطرقات والموانئ وتحديث وسائل النقل ، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء مناصب الشغل لخريجي الجامعات بدعمهم على إنشاء المؤسسات المصغرة ولقد ركز هذا البرنامج على قطاع السكن والأشغال العمومية والموارد المائية. مما ساهم في زيادة معدلات نمو النفقة العامة في ثلاث سنوات الأولى ، غير أنه عام 2013 سجلت معدل سالب مما يفسر إلى عدم اللجوء إلى السياسة الانفاقية لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة المالية وتنفيذ البرنامج الاقتصادي.

### 6-1-3- قياس تأثير السياسة الانفاقية على التنافسية الدولية في الجزائر:

سنحاول في هذا المبحث تبين اثر السياسة الانفاقية على التنافسية الدولية من خلال استخدام برنامج 2-7views الإحصائي لتوضيح العلاقات ، إذ سنفصل المتغيرات المستقلة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومجموعهما ، نفس الشيء بالنسبة للمتغيرات التابعة التي سنستخدم مؤشرات المجموعات ومؤشرات محاورها وفي الأخير نأخذ المؤشر النهائي ، لذا سيتم الترميز للمتغيرات التابعة كما سبق ذكره أما المتغيرات المستقلة على النحو التالي .

$X_3$  النفقات العامة.  $X_{31}$  نفقات التسيير.

$X_{32}$  نفقات التجهيز.

لهذا سيتم تقسيم هذا المطلب إلى :

- علاقة السياسة الانفاقية بتنافسية مجموعة المتطلبات الأساسية.
- علاقة السياسة الانفاقية بتنافسية مجموعة محفزات الكفاءة.
- علاقة السياسة الانفاقية بتنافسية مجموعة الابتكار و التطور .

إذ سنوضح الجداول المستخرجة من برنامج eviews7-2 في (الملحق الثاني)

#### 6-1-3-1 - علاقة السياسة الانفاقية بتنافسية مجموعة المتطلبات الأساسية.

سيتم في هذه النقطة إبراز العلاقة بين النفقات العامة بتحليل مركباتها و مؤشر هذه المجموعة ومحاورها للحصول على نتائج أكثر دقة ,حيث في البداية سنحاول معرفة هل السياسة الانفاقية تؤثر على تنافسية مجموعة المتطلبات الأساسية,والتي تبين أنه توجد علاقة على الشكل .

$$Y_1 = 0.000831X_3 + 0.97\varepsilon_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج eviews7.2 نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.69$  وهذا يدل على أن

69% من تغيرات  $y_1$  تفسرها  $x_3$



+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي.

الملاحظ في العلاقة المستخرجة من الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية و سياسة النفقات العامة ,كون هذه الأخير تعمل على تمويل المشروعات العمومية ذات طابع السلع الجماعية ,والتي تفسر العلاقة المستخرجة لنفقات التجهيز ,بالإضافة تعمل على تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والذي يقدم الخدمات العمومية ويمتص كمية هائلة من البطالة على الرغم من عدم وجود علاقة مع نفقات التسيير,ولمعرفة التأثيرات الجوهرية في هذه المجموعة ندرس قياسيا علاقة محاورها.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على المجموعة الأولى والتي تبين من

خلال برنامج 7.2 views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_1 = 0.0022X_{32}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 66 %.

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور المؤسسات.

$$Y_{11} = 4.44 - 0.00024X_3$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views7.2 نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  و  $C$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.88$  وهذا يدل على أن 88% من تغيرات  $y_{11}$  تفسرها  $X_3$ .

+ مع عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

#### • التعليق الاقتصادي:

الملاحظ وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة ومؤشر محور المؤسسات وهو ما يفسر فرضيات النظام الرأسمالي الذي يدعوا إلى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والجزائر في مرحلتها الانتقالية مازالت لم تطبق هذا المفهوم والدليل على ذلك التزايد المستمر في النفقات العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تركيب هذا المحور من متغيرات هي في حد ذاتها لها علاقة عكسية مع مؤشر المجموعة، ولها علاقة طردية مع النفقات العامة، وبالتالي نستنتج علاقة عكسية بين النفقات العامة سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز و مؤشر محور المؤسسات.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور المؤسسات والتي تبين من

خلال برنامج 7.2 eviews المعادلة التالية:

$$Y_{11} = 4.46 - 0.00024X_{31} - 0.00026X_{32}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرات المستقلة  $X_{31}$  و  $X_{32}$  مع وجود ارتباط 54 %

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور البنية التحتية.

$$Y_{12} = 0.000586X_3 + 0.58\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.71$  وهذا يدل على أن 71% من تغيرات  $y_{12}$  تفسرها  $X_3$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

البنية التحتية هي في الغالب مشاريع عمومية وكونها تصنف ضمن السلع الجماعية التي يتم تمويلها من طرف الحكومة وهذا ما يفسر وجود علاقة طردية مع النفقات العامة، وبالأخص نفقات التجهيز، إلا أن الميل المحدد لهذه العلاقة صغير جدا والذي يفسر أن زيادة الكتلة النقدية بوحدة واحدة يعمل على زيادة البنية التحتية 0.00058 أي توجيه نسبة ضئيلة جدا لهذا النوع من المشاريع، على الرغم من وجود ارتباط مقبول في تفسير الظاهرة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور البنية التحتية والتي تبين

من خلال برنامج 7.2 views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_{12} = -1.03 + 0.002X_{32}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 83 %.

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور الصحة والتعليم الأساسي.

$$Y_{14} = 0.001X_3 + 0.99e_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views7.2 نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.71$  وهذا يدل على أن

71% من تغيرات  $y_{14}$  تفسرها  $x_3$

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم

التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة

لتصبح على الشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

محور الصحة والتعليم يرتبط مع النفقات العامة بعلاقة طردية، أي كلما زادت الكتلة النقدية زاد تحسن هذا المحور بنسبة 0.1 % والذي يفسر التخصيص الضئيل للنفقات العامة الموجه للتعليم والصحة، بالإضافة إلى ظهور القطاع الخاص في هذا المحور وفتح استثمارات ونشاطات تزيد من مردودية القطاع، لكن على الرغم من ذلك يبقى قطاع التعليم في الجزائر ذات طابع عمومي، أما بالنسبة إلى قطاع الصحة فقد انقلب الترتيب ليصبح القطاع الخاص أكثر نشاطاً، وبالنسبة إلى تمويل القطاع العمومي فهو يركز على نفقات تجهيز فقط.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور الصحة والتعليم الأساسي والتي تبين من خلال برنامج *views7.2* المعادلة التالية:

$$Y_{14} = 0.0028X_{32}$$

والتي تقبل إحصائياً لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 63 %

**6-1-3-2- علاقة السياسة الانفاقية بتنافسية مجموعة محفزات الكفاءة:**

سيتم في هذه النقطة إبراز العلاقة بين النفقات العامة بتحليل مركباتها و مؤشر هذه المجموعة ومحاورها للحصول على نتائج أكثر دقة، حيث في البداية سنحاول معرفة هل السياسة الانفاقية تؤثر على تنافسية مجموعة محفزات الكفاءة، والتي تبين أنه توجد علاقة على الشكل.

$$Y_2 = 0.000615X_3 + 0.98\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج *views7.2* نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.75$  وهذا يدل على أن 75% من تغيرات  $y_2$  تفسرها  $x_3$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

تشير الدراسة القياسية لوجود علاقة طردية بين مؤشر مجموعة المحفزات والكفاءة والنفقات العامة، مما يدل على أن مركبات هذه المجموعة تتأثر بالزيادة والانخفاض المقرر من طرف السياسة المالية بالتأثير على المتغيرات التي تدخل في حسابها، لذا سنحاول معرفة ذلك من خلال دراسة العلاقة بين محاور المجموعة والسياسة الانفاقية.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على المجموعة الثانية والتي تبين من خلال برنامج eviews7.2 المعادلة التالية:

$$Y_2 = 0.0016X_{32}$$

والتي نقبل إحصائياً لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $x_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 73 %.

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور التعليم العالي والثانوي.

$$Y_{21} = 0.00065X_3 + 0.99\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 eviews نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.77$  وهذا يدل على أن

77% من تغيرات  $y_{21}$  تفسرها  $x_3$

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم

التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة

لتصبح على بالشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

يعتمد هذا المحور على نشاطات القطاع العمومي أكثر منه للقطاع الخاص في الجزائر، لذلك

أثبتت الدراسة الإحصائية وجود علاقة طردية بين مؤشر هذا المحور و النفقات العامة، كون هذه

الأخيرة تعمل على تمويل القطاع العمومي وتحسين خدماته، إضافة إلى ذلك يعتبر قطاع التعليم

العالي قطاع استثماري في أكثر منه إداري لذا يتم إدراج نفقاته في نفقات التجهيز وهذا ما أثبتته

العلاقة المدروسة لاحقاً.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور التعليم العالي والثانوي التي تبين من خلال برنامج 7.2 views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_{21} = 0.001X_{32}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 73 %

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور كفاءة الأسواق السلعية.

$$Y_{22} = 0.00066X_3 + 0.99z_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views7.2 نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.73$  وهذا يدل على أن 73% من تغيرات  $y_{22}$  تفسرها  $X_3$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .



• التعليق الاقتصادي:

ترتبط النفقات العامة بعلاقة طردية مع محور كفاءة الأسواق السلعية ,كون هذه الأخيرة تحتوي على متغيرات تتطلب تدخل الحكومة في تقديمها أو تسييرها أو توجيهها ,كل هذه الوظائف تحتاج إلى تمويل لقيامها ,والتي تقع على عاتق الحكومة وتتدرج ضمن النفقات العامة وبالأخص في نفقات التجهيز .

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور كفاءة الأسواق السلعية والتي تبين من خلال برنامج 7.2 eviews المعادلة التالية:

$$Y_{22} = 0.0017X_{32}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 67 %

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور كفاءة سوق العمل.

$$Y_{23} = 0.00054X_3 + 0.99e_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي :

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 eviews نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.81$  وهذا يدل على أن

81% من تغيرات  $y_{23}$  تفسرها  $X_3$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

يحتوي هذا المحور على عدة متغيرات من أهمها سياسات التشغيل ومرونة الأجور ،والذي حددت الدراسة القياسية له علاقة طردية مع النفقات العامة كون أن الجزائر في السنوات الماضية اعتمدت سياسات وبرامج جديدة لتشغيل الشباب البطال في القطاع العام أو الخاص مع تحديد أجر ثابت على حسب المستوى الدراسي تقدمه الدولة بالإضافة إلى ما يمنحه رب العمل ،هذه الأجور المدفوعة من طرف الدولة تدخل ضمن النفقات العامة ،بالإضافة إلى البرامج المعتمدة من طرف الدولة لتمويل مشاريع مصغرة لفائدة الشباب التي يتم احتسابها ضمن نفقات التجهيز.وهو ما تأكده العلاقة اللاحقة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور كفاءة سوق العمل والتي تبين من خلال برنامج 7.2 views المعادلة التالية:

$$Y_{32} = -2.009 + 0.0025X_{32}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 73 %

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور تطور الأسواق المالية.

$$Y_{24} = -1.29 + 0.00076X_3 + 2.91e_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 eviews نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  و  $C$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (  $prob = 0.00 < 0.05$  ) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.96$  وهذا يدل على أن

96% من تغيرات  $y_{24}$  تفسرها  $X_3$ .

+ العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم

التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح

على بالشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

إن وجود علاقة طردية بين النفقات العامة ومؤشر محور تطور الأسواق المالية يرجع في

الأساس إلى العلاقة القائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية كون أن هذه الأخيرة تحتاج إلى

تمويل عجز ميزانيتها باللجوء إلى السلطة النقدية، مما يتطلب تحرير سندات خزينة تقدم بالمقابل،

أي زيادة النفقات العامة الموجهة إلى نفقات التجهيز يزيد من عدد وقيمة سندات الخزينة

المتداولة، وبالتالي يزيد من نشاط الأسواق المالية وتطورها، ووجود الثابت سالب يفسر أن انعدام

النفقات العامة يؤدي بقيمة المؤشر إلى تحقيق قيمة سالبة، وعند إسقاطه على الواقع المعاش يمكن

تفسيره أن السوق المالية الجزائرية تعتمد لدرجة كبيرة أو شبه تامة على تداول سندات الخزينة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور تطور الأسواق المالية والتي

تبين من خلال برنامج 7.2 views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_{24} = -1.69 + 0.0021X_{32}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 73 %

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور حجم السوق.

$$Y_{26} = -1.94 + 0.001X_3$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views7.2 نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  و c وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.77$  وهذا يدل على أن 77% من تغيرات  $Y_{26}$  تفسرها  $X_3$ .

+ مع عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

• التعليق الاقتصادي:

حققت الدراسة القياسية علاقة طردية بين مؤشر تنافسية محور حجم السوق وحجم النفقات العامة، وذلك راجع إلى تدخل الدول في عملية الإنتاج بفضل مؤسساتها العمومية وخاصة البترولية، تقديم الإعانات لمؤسسات القطاعات الإستراتيجية والتنمية، دعم الأسعار للمنتجات

الإستراتيجية، كل هذه الأسباب تجعل الدولة تدفع أكثر من النفقات العامة وبالأخص نفقات التجهيز هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزيد من حجم الإنتاج والمؤسسات الناشطة والقائمة في السوق مما يزيد من حجمه، وتفسير تحقيق الثابت سالب ينترجم من خلال استحواد المؤسسات العمومية على السوق الجزائرية من حيث الدخل والحجم وهي مؤسسات قطاع المحروقات.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور حجم السوق والتي تبين من خلال برنامج 7.2 views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_{26} = -2.61 + 0.003X_{32}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 80 %.

#### 6-1-3-3 - علاقة السياسة الانفاقية بتنافسية مجموعة الابتكار والتطور.

من خلال هذه المجموعة سنحاول معرفة مدى تأثير السياسة الانفاقية عليها وعلى محاورها من أجل استدراك القرارات الخاطئة أو إستغلال فرصة التطور والتنمية والازدهار، وذلك باستعمال برنامج 7.2 EVIEWS والذي أعطى العلاقة التالية.

$$Y_3 = 0.00052X_3 + 0.99\epsilon_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views7.2 نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الاحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.68$  وهذا يدل على أن 68% من تغيرات  $y_3$  تفسرها  $x_3$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على بالشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

إن تحقيق علاقة طردية بين مؤشر مجموعة الابتكار و التطور والنفقات العامة يفسر بوجود محاور ومتغيرات ضمنية لهذه المجموعة لها علاقة بتدخلات الدولة في تسيير الاقتصاد وتوجيهه، والتي ندرسها لاحقاً.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على المجموعة الثالثة والتي تبين من خلال برنامج  $views7.2$  المعادلة التالية:

$$Y_3 = 0.00142X_{32}$$

والتي تقبل إحصائياً لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $x_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 61 %

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور تطور بيئة الأعمال.

$$Y_{31} = 0.00058X_3 + 0.99\varepsilon_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج  $views7.2$  نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.70$  وهذا يدل على أن 70% من تغيرات  $y_{31}$  تفسرها  $x_3$

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على بالشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

إن قياس تطور بيئة الأعمال يعتمد على متغيرات تتأثر بالتغيرات الحاصلة في النفقات العامة كعدد ونوعية الموردين المحليين والمتمثلين في الجزائر بقطاع المحروقات الذي يتم تمويله بالنفقات العامة سواء كانت نفقات التجهيز أو التسيير، ومتغير مراقبة التوزيع العالمي و المتمثل أيضا في قطاع المحروقات، فتأثر هذه المتغيرات بالنفقات العامة سبب في وجود علاقة طردية بين مؤشر المحور ككل و النفقات العامة بمركبتها، إلا أن نفقات التسيير علاقتها عكسية والسبب يمكن إرجاعه إلى زيادة الأجور وجميع نفقات التسيير الأخرى مما يزيد من تكاليف الإنتاج، وبالتالي عدم تحقيق ميزة تنافسية في السعر مما يقلل من الطلب عليها وبالتالي تراجع في مؤشر بيئة الأعمال.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور تطور بيئة الأعمال والتي

تبين من خلال برنامج 7.2 eviews المعادلة التالية:

$$Y_{31} = -0.00057X_{31} + 0.00243X_{32}$$

والتي تقبل إحصائياً لوجود معنوية للمتغيرتين  $X_{31}$  و  $X_{32}$  مع تحقيق لارتباط 74 %

- أثر السياسة الانفاقية على تنافسية محور الابتكار والبحث والتطوير.

$$Y_{32} = 0.00048X_3 + 0.99\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_3$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.70$  وهذا يدل على أن

70% من تغيرات  $y_{32}$  تفسرها  $X_3$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم

التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة

لتصبح على الشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

يتم تركيب مؤشر هذا المحور من خلال متغيرات عديدة أهمها النفقات الموجهة لقطاع البحث

والتطوير من خلال الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية أو مؤسسات البحث والجامعات، أو من

خلال التشجيع على الابتكار وحماية الملكية الفكرية، كل هذه القطاعات أو المؤسسات ذات طابع

عمومي يتم تمويل نفقاتها من خلال ميزانية الدولة، وهو ما يفسر العلاقة الطردية المتحصل



عليها ,إلا أن ميل المعادلة صغير جدا مما يؤكد على أن الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ ضئيلة لهذا القطاع الحساس والذي به يمكن تحقيق نتائج أفضل.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة للنفقات العامة التي تؤثر على محور الابتكار والبحث والتطوير والتي تبين من خلال برنامج 7.2 eviws المعادلة التالية.

$$Y_{32} = 0.0014X_{32} + 0.93\varepsilon_{t-1}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{32}$  فقط مع وجود ارتباط 74 %.

## 6-2- علاقة السياسة الضريبية بالتنافسية الدولية في الجزائر:

تعتبر الضرائب عنصر من مجموع الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري لتمويل ميزانية الدولة .على الرغم من وجود مصادر أخرى ,وتعمل السلطة المالية على التحكم في هذه الأداة من خلال زيادة وتخفيض معدلات الضريبة أو خلق نوع جديد أو الاستغناء على نوع معين أو زيادة أو إعفاء فئة معينة, لضمان الحصول على الإيرادات المتوقعة لتمويل النفقات ,وكذا من أجل مسايرة السياسة المالية المتبعة (توسعية أو إنكماشية ) ,وكذا البرامج الاقتصادية المعتمدة من الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية , وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ,... إلخ, من أجل خلق قوة تنافسية دولية ,ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- تطور الإيرادات العامة في الجزائر .
- مسار الضرائب والحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2003-2013 .
- العلاقة بين الضرائب والتنافسية الدولية.

## 6-2-1- تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وأداة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فأهميتها البالغة والتخوف من عدم توفرها أو نقصها، عمل على التفكير في تنويعها كحل لذلك، والقانون الجزائري صنف الإيرادات العامة إلى:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي، وكذا حاصل الغرامات. تضم هذه المجموعة جميع أنواع الضرائب المقننة في الدولة الجزائرية من ضرائب ورسوم وغرامات، حيث نجد الضرائب المباشرة وغير المباشرة بما فيها الضرائب على المنتجات البترولية
- مدا خيل الأملاك التابعة للدولة. جميع دخول المؤسسات العمومية والهيئات الحكومية وأملاك الدولة التي تدخل في حسابات الخزينة العمومية وهي تأخذ شكلين.
  - مدا خيل التصفية وهي مبالغ التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفية ثرواتها، وهذا بشكل إتفاقي بين الدولة والمستفيد من ذلك عن طريق التنازل.
  - مدا خيل الاستغلال وهي المداخل التي تتحصل عليها الدولة مقابل تأجير أملاكها أو إعطاء رخصة الاستغلال للمستثمرين مثل المناجم، الغابات، إلخ.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى، وهي الأموال المتحصل عليها مقابل تقديم خدمات للأفراد مثل المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية، والمالية والإدارية .
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا وهي الأموال التي تتحصل عليها الدولة دون مقابل عيني أو معنوي مقدم، بل تتحصل عليها تطوعا من طرف الأفراد، أو الهيئات والمؤسسات.

- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة، وكذا الفوائد المترتبة عنها، وهي الأموال المتحصل عليها جراء تسديد أقساط القروض والفوائد المترتبة عنها الممنوحة لهيئات ومؤسسات قد تكون وطنية أو أجنبية.
  - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
  - مدا خيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها القانون.
- والتي يتم تبويبها في الميزانية العامة إلى مجموعتين حسب معيار النشاط إلى الموارد العادية والتي تشمل الإيرادات الجبائية والإيرادات العادية والإيرادات الأخرى، والثاني الجباية البترولية والذي يندرج في شكل جدول على النحو التالي .

### جدول 30: الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2012

| المبالغ بالآلاف | إيرادات الميزانية                        |
|-----------------|------------------------------------------|
| .....           | <b>1- الموارد العادية</b>                |
| .....           | <b>1-1- الإيرادات الجبائية</b>           |
| .....           | 201-001 حاصل الضرائب المباشرة            |
| .....           | 201-002 حاصل التسجيل والطابع             |
| .....           | 201-003 حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال |
| .....           | 201-004 حاصل الضرائب غير المباشرة.       |
| .....           | 201-005 حاصل الجمارك                     |
| .....           | <b>المجموع الفرعي (1)</b>                |
| .....           | <b>2-1- الإيرادات العادية</b>            |
| .....           | 201-006 حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية     |
| .....           | 201-007 الحوا صل المختلفة للميزانية      |
| .....           | 201-008 الإيرادات النظامية.              |
| .....           | <b>المجموع الفرعي (2)</b>                |
| .....           | <b>3-1- الإيرادات الأخرى</b>             |
| .....           | الإيرادات الأخرى                         |
| .....           | <b>المجموع الفرعي (3)</b>                |

|       |                                                  |
|-------|--------------------------------------------------|
|       | مجموع الموارد العادية                            |
| ..... | 2- الجباية البترولية<br>201-11 الجباية البترولية |
| ..... | المجموع العام للإيرادات                          |

**المصدر:** قانون المالية رقم 11-16 الصادر 28 ديسمبر 2011 - الجريدة الرسمية رقم 72 الصادرة في 29

ديسمبر 2011 ص 31

ولهذا سيتم متابعة تطور الإيرادات العامة في الجزائر وفقا للجدول التالي .

10<sup>9</sup>

جدول 31 : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2003-2013 .

| البيان                    | السنوات |        |        |        |        |        |        |        |        |         |      |
|---------------------------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|------|
|                           | 2013    | 2012   | 2011   | 2010   | 2009   | 2008   | 2007   | 2006   | 2005   | 2004    | 2003 |
| الموارد                   | 2484    | 1950.1 | 1944.4 | 1555   | 1348.1 | 1107.4 | 927.3  | 919.5  | 820.8  | 737     | 685  |
| العادية                   | 60      | 56     | 56     | 51     | 41     | 39     | 49     | 50     | 48     | 46      | 45   |
| نسبة<br>تركيبها %         |         |        |        |        |        |        |        |        |        |         |      |
| الموارد                   | 1615.9  | 1519   | 1529.4 | 1501.7 | 1927   | 1715.4 | 973    | 916    | 899    | 862.2   | 836  |
| البتروولية                | 40      | 44     | 44     | 49     | 59     | 61     | 51     | 50     | 52     | 54      | 55   |
| نسبة<br>تركيبها %         |         |        |        |        |        |        |        |        |        |         |      |
| مجموع<br>الإيرادات العامة | 4099.9  | 3469.1 | 3473.8 | 3056.7 | 3275.4 | 2822.8 | 1900.3 | 1835.5 | 1719.8 | 1599.29 | 1521 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير تقديم مشروع قانون المالية من 2003-2013 - rapport de présentation du projet de loi de finance-

ministère de finance

الملاحظ من الجدول يمكن إيجازه فيما يلي.

- إرتكاز خزينة الدولة على الجباية البترولية خلال فترة الدراسة ,مما يؤكد أن هذا القطاع الأكثر إنتاجية حيث تراوح متوسط نسبته من مجموع الإيرادات إلى 51 % ,أما الإيرادات العادية 49 % على الرغم من احتواءها على عدة مصادر للدخل.

- الإيرادات العادية على الرغم من محدوديتها ,إلا أنها تحسنت ففي عام 2003 بلغت 685 مليار دينار جزائري لتصل عام 2013 إلى 2484 مليار دينار جزائري,لتعكس بذلك زيادة نشاط الدولة وبالتالي مدا خيلها.

تعتبر الإيرادات العامة على التمويل الممكن للنفقات العامة التي تصرف من أجل إقامة المشروعات العمومية وتسيير مرافق الدولة ,لذلك لابد من توفير التمويل اللازم ,وهذا ما لاحظناه من خلال تتبعنا لتطور النفقات العامة حيث سجل عام 2003 مبلغ قدره 1521 مليار دينار جزائري ليرتفع في السنة المالية بنسبة ضئيلة,مما يعكس ثبات نشاطات الدولة ليرتفع قليلا في السنوات 2005, 2006, 2007 بمتوسط نمو 10 % ,إلا أنه عام 2008 ارتفعت بشكل محسوس فاقت نسبة نموها 48 % وذلك راجع إلى الارتفاع الكبير في الموارد العادية ,أما عام 2010 فقد إنخفضت حصيلة الإيرادات العامة مقارنة بسنة 2009 بسبب انخفاض الجباية ,للتعاود الارتفاع مجددا في السنوات 2011, 2012, 2013 فالارتفاع والانخفاض في الإيرادات العامة راجع إما للتغير الحاصل في الموارد العادية أو الجباية البترولية ,لذلك سنحاول معرفة ذلك من خلال تطور الموارد العادية كون تركيبها يعتمد على العديد من الإيرادات أما الجباية البترولية هي مكون وحيد.

عند تحليل تطور الموارد العادية لابد من تحليل مركباتها لمعرفة العنصر الفاعل فيه و الأكثر تأثيرا عند تغيره والجدول التالي يبين ذلك.

10<sup>9</sup>

جدول 32 : تطور مركبات الموارد العادية خلال الفترة 2003-2013 .

| البيان    | السنوات |        |        |        |        |        |       |       |       |        |       |
|-----------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|-------|-------|--------|-------|
|           | 2013    | 2012   | 2011   | 2010   | 2009   | 2008   | 2007  | 2006  | 2005  | 2004   | 2003  |
| الجباية   | 2086.3  | 1651.7 | 1515.8 | 1280.5 | 1146.1 | 886.3  | 768.4 | 714.3 | 645.2 | 576.17 | 520.9 |
| العادية   | 84      | 85     | 78     | 82     | 85     | 80     | 83    | 78    | 79    | 78     | 76    |
|           |         |        |        |        |        |        |       |       |       |        |       |
| الإيرادات | 82.7    | 73.3   | 73.72  | 64.0   | 68.1   | 113.3  | 25.2  | 29.6  | 31.5  | 28.9   | 28.1  |
| العادية   | 3       | 4      | 4      | 4      | 5      | 10     | 3     | 3     | 4     | 4      | 4     |
|           |         |        |        |        |        |        |       |       |       |        |       |
| الإيرادات | 315     | 225.1  | 354.88 | 210.5  | 133.9  | 107.8  | 133.7 | 175.6 | 144.1 | 131.93 | 136   |
| الأخرى    | 13      | 13     | 18     | 14     | 10     | 10     | 14    | 19    | 17    | 18     | 20    |
|           |         |        |        |        |        |        |       |       |       |        |       |
| المجموع   | 2484    | 1950.1 | 1944.4 | 1555   | 1348.1 | 1107.4 | 927.3 | 919.5 | 820.8 | 737    | 685   |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير تقديم مشروع قانون المالية من 2003-2013 – rapport de presentation du projet de loi de finance-

ministère de finance



يلاحظ من خلال الجدول أن تركيب الموارد العادية للإيرادات العامة يركز في الأساس على الجباية العادية بمتوسط نسبة تفوق 80 % خلال الفترة 2003-2013، مما يفسر عدم قدرة الدولة الجزائرية على تحصيل الأموال خارج النظام الضريبي لتغطية نفقاتها، لذا نلاحظ ارتفاع متزايد في القيمة خلال طول فترة الدراسة مع تذبذب في نسبة تركيبها للموارد العادية من سنة إلى أخرى بسبب تحسن كل من الإيرادات الأخرى و الإيرادات العادية .

ومن الملاحظ أن الإيرادات العادية لها مساهمة رمزية في تشكيل الموارد العادية للإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري بمتوسط نسبة لا يفوق 6 % خلال فترة الدراسة، غير أن هذه النسبة لا تعبر جيدا عن الواقع، بسبب وجود قيمة طفرة عن القيم العادية ففي سنة 2008 سجلت نسبة تركيب في مجموع الموارد العادية 10 % أما باقي السنوات لم تتجاوز 5 %، ولمعرفة سبب هذه القيمة كان لابد من البحث عن تركيب هذا النوع (الإيرادات العادية) التي نجد فيها .

- حاصل دخل الأملاك الوطنية.

- الحوا صل المختلفة للميزانية.

- الإيرادات النظامية.

فسبب الزيادة يرجع للتغير الايجابي للحوا صل الميزانية وارتفاعها بشكل ملحوظ، أما الإيرادات الأخرى هي ثاني مساهم في تركيب الموارد العادية بمتوسط نسبة 18 % والتي شهدت ارتفاعا من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، ويرجع السبب إلى زيادة المداخل المتأتية من استثمارات الدولة، وكذا المساهمات في ميزانية الدولة، فهذان السببان ساعدا كثيرا في زيادة الإيرادات العامة وبالضبط الإيرادات الأخرى على الرغم من إنعدام التحصيلات في معظم السنوات للحسابين الدخل الاستثنائي وصندوق الهدايا والموروثات .

بعد تتبعنا إلى تحصيلات الإيرادات العامة خلال الفترة 2003-2013 تبين لنا أن ميزانية الدولة الجزائرية تعتمد اعتمادا شبه تام على الإيرادات الجبائية سواء العادية أو البترولية، وأن أي زيادة تكون في جانب الإيرادات العامة، إلا وأن يكون سببها زيادة في الحصيلة الضريبية، لذا نطرح التساؤل ما سبب الزيادة في الحصيلة الضريبية ؟ هل هو زيادة في معدلات الضريبة مما يرفع الحصيلة مع ثبات عدد الأشخاص الخاضعين إليها، أم العكس، أم هي زيادة في كل من المعدلات الضريبية وعدد الأشخاص الخاضعين إليها، أم أمور أخرى.

## 6-2-2- النظام الضريبي وواقع حصيلته.

يرتكز النظام الضريبي الجزائري على مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات التي تتبع من التشريع الضريبي والتي تطبق على دخول وأملك المكلفين القائمين في الجزائر، باقتطاع جزء نقدي بصفة إجبارية وبهدف إعادة توزيع الدخل على أفراد المجتمع، واستعمالها كأداة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة المالية والسياسة الاقتصادية، وتساير المخططات والبرامج التنموية، بالإضافة لمعالجة الحالات الاقتصادية كالتضخم والكساد.

ولقد تعددت أنواع الضرائب في الاقتصاد الجزائري بتعدد فئات المجتمع، وتعدد الأنشطة، بحيث عرفت تطور كبير منذ الاستقلال حتى الوقت الراهن، بإضافة عدة رسوم وضرائب وإزالة بعضها، والآن سنعرض أهم الضرائب والرسوم التي جاءت بعد الإصلاحات الضريبية لعام 1992 مع تتبع التغيرات التي حصلت في معدلاتها.

- ضريبة على الدخل الإجمالي : تم تعريفها في المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنها ضريبة سنوية وحيدة تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين التي يتم فرضها على الدخل الإجمالي للمكلف، مع وجود استثناء أن تكون شهرية بالنسبة للمداخيل

الشهرية للأجور والرواتب، بمعدلات مختلفة وفقا لسلم مضبوط مسبقا والتي يتم تحيينه عندما

تستدعي الضرورة، ونعرض الآن التحيينات الحاصلة خلال الفترة 2003-2013

2008 حتى 2013

2007 حتى 2003

| النسبة | السلم           |
|--------|-----------------|
| 0 %    | 120000-0        |
| 20 %   | 360000-120001   |
| 30 %   | 1440000-360001  |
| 35 %   | أكثر من 1440001 |

| النسبة | السلم           |
|--------|-----------------|
| 0 %    | 60000-0         |
| 10 %   | 180000-60001    |
| 20 %   | 360000-180001   |
| 30 %   | 1080000-360001  |
| 35 %   | 3024000-1080001 |
| 40 %   | أكبر من 3024001 |

الملاحظ من جدول تطبيق ضريبة الدخل الإجمالي أنه تم إعفاء عدة أشخاص ذوي الدخل

المنخفض الذي يقل دخلهم السنوي عن 120000 دج مع تخفيض النسبة للفئة الأخيرة، لكن بغض

النظر عن تغيير المعدلات الضريبية فإننا لاحظنا تقديم إعفاءات وتخفيضات لفئات وأشخاص

معينين وفقا للمادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- ضريبة على أرباح الشركات: هي ضريبة سنوية تطبق على مجموع أرباح الشركات وغيرها

من الأشخاص المعنويين مثل شركات الأموال، المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع

الصناعي والتجاري، الشركات التعاونية، الشركات المدنية، وهي نسبة محددة تطبق على جميع

الأرباح حيث بلغت عام 2003 حتى سنة 2005 بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال

العمومية وكذا السياحية ووكالات السياحة والأسفار 15 %، أما الأنشطة التجارية 30 %

لكن عام 2006 تم اعتماد نسبة واحدة لجميع النشاطات وهي 25 %، إلا أنه عام 2009 تم

تغييرها لتصبح 19 % للأنشطة المنتجة للمواد البناء والأشغال العمومية وكذا السياحة ووكالات

السياحة والأسفار، و 25 % للأنشطة التجارية والخدمات وبقيت سارية المفعول حتى سنة 2014 .

عرفت الضريبة على أرباح الشركات تغيرا بالزيادة في المعدل المطبق على المنتجات مواد البناء والأشغال العمومية وكذا السياحة مع تخفيض في المعدل بالنسبة إلى الأنشطة التجارية والخدمات، على الرغم من أن الفترة 2006-2008 كان يطبق نفس المعدل على جميع المنتجات والأنشطة مع وجود بعض الإعفاءات أو الخصومات لبعض المنتجات وبعض المناطق الجغرافية، قصد منح امتيازات لتشجيع وتنمية هذه المناطق.

- الرسم على النشاط المهني: أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006 الذي عوض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، حيث بلغت نسبته 2% عام 2012 و 3% على نشاط نقل البترول بالأنابيب.

- الدفع الجزافي: تفرض هذه الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر لقاء دفعهم المرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات بمعدل 2%، إلا أنه تم إلغائه لتحل محلها الضريبة الجزافية الوحيدة، والتي تشمل على كل من الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة، وكذا الرسم على النشاط المهني لكن على أشخاص محددين لشروط معينة، يتم تقسيمهم إلى فئتين الأولى يفرض عليها المعدل 5 % السلع والثانية 12 % خدمات.

- الرسم العقاري: يتم تقييم الأملاك المبنية وغير مبنية فمثلا عند تقييم الأملاك المبنية تطبق على العقارات المتواجدة على أرض الوطن ماعدا التي نص القانون صراحة باعفاءها، وبمعدلات مختلفة 3% للملكيات المبنية بآتم معنى الكلمة والمسكونة، لكن غير المسكونة تطبق عليها المعدل 10 % أما الأراضي الملحقة للملكيات التي تقل مساحتها عن 500 م<sup>2</sup> تطبق عليها 5 %، و 7 % التي تتحصر مساحته بين 500 م<sup>2</sup> و 1000 م<sup>2</sup>، و 10 % عن التي تزيد 1000 م<sup>2</sup>، 5 % للأملاك المتواجدة في المناطق غير الحضرية 3 % للأراضي الفلاحية.

- الضريبة على الثروة : تفرض على الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر وخارجها والأشخاص الطبيعيين الذين ليس لديهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر وتحسب هذه الضريبة وفقا لجدول تصاعدي.

| النسبة | السلم             | النسبة | السلم             |
|--------|-------------------|--------|-------------------|
| 0%     | 0-30000000        | 0%     | 0-12000000        |
| 0.25 % | 30000001-36000000 | 0.5 %  | 12000001-18000000 |
| 0.5 %  | 36000001-44000000 | 1 %    | 18000001-22000000 |
| 0.75 % | 44000001-54000000 | 1.5 %  | 22000001-30000000 |
| 1 %    | 54000001-68000000 | 2 %    | 30000001-50000000 |
| 1.5 %  | أكثر من 68000001  | 2.5 %  | أكثر من 50000001  |

- الملاحظ إعفاء فئة من الأشخاص التي كانت تتراوح مجموع أملكهم ما بين 12000000 و 30000000 دج مع تخفيض في المعدلات ابتداء من سنة 2006 حتى سنة 2013 مع وجود إعفاءات وتخفيضات تختلف من سنة إلى أخرى وفقا لقانون المالية.

- رسم التطهير : يدفع هذا الرسم لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية سنويا على كل الممتلكات المبنية على حسب استعمالها والتي لم تتغير على طول فترة الدراسة كالتالي :

- 500 دج إلى 1000 دج على كل ملكية مبنية سكنية.
- 1000 دج إلى 10000 دج على الملكيات المبنية ذات الاستعمال المهني، تجاري، حرفي أو ما شابه.
- 5000 دج إلى 20000 دج على الأراضي المهيأة للتخميم والمقطورات.
- 10000 دج إلى 100000 دج للمحلات ذات الاستعمال الصناعي أو التجاري أو الحرفي الذي ينتج كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة سابقا.

- الرسم على القيمة المضافة :تم تشكيلها وفقا لقانون المالية 1991 والتي تطبق على عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة لرسوم خاصة, والتي تكتسي طابع تجاري أو صناعي أو حرفي بالإضافة لعمليات الاستيراد والتي تستخدم معدلين المخفف والعادي ,الأول 7 % والثاني 17% طول فترة الدراسة .

- الرسم الداخلي على الاستهلاك : الذي يطبق على المنتجات من السلع والخدمات محددة, ذات الاستعمال المحدود وغير مرغوب فيه والمضر بالصحة و منتجات اخرى وتقدر قيمتها على شكل قيمي ثابت على حسب المنتج

من الملاحظ عند تتبعنا التعديلات الحاصلة على الضرائب المطبقة في الجزائر أنها يتم تعديلها سنويا في قانون المالية ,لتطبيق السياسة الضريبية الملائمة للسياسة المالية الموضوعة بإحداث التغييرات التالية:

- خلق أو إلغاء ضرائب أو رسوم.
- تعديل المعدلات الضريبية المطبقة.
- تقديم تخفيضات أو إعفاءات للأنشطة أو المناطق المراد تنميتها والتي تركز عليها البرامج التنموية ,بالإضافة إلى منح تخفيضات وإعفاءات للأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو ذوي الحالات الخاصة يحددهم القانون .

فالسياسة الضريبية تعمل على مسايرة السياسة المالية وأهدافها وكذا على تمويل السياسة الاتفاقية الموازية لها,مما يتطلب رفع الحصيلة الضريبية بسبب الارتفاع المستمر في النفقات العامة ,وهذا ما لحظناه فيما سبق ,لذا يمكن إرجاع ارتفاع الحصيلة الضريبية إلى الأسباب التالية :

- ارتفاع المعدلات الضريبية وخلق ضرائب جديدة .

- زيادة النشاط الاقتصادي كزيادة السكنات ,وزيادة عدد الشركات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- زيادة عدد الأشخاص الخاضعين للضريبة بزيادة معدلات التشغيل.

- زيادة معدلات التضخم أي أن الزيادة في الحصيلة الضريبية غير حقيقية لم تأخذ بعين الاعتبار التغير في قيمة النقود.

فالجباية العادية والجباية البترولية تمثل معظم الإيرادات العامة بنسبة متوسطة تفوق 90

% خلال فترة الدراسة 2003-2013 وحسب ما هو موضح في الجدول الموالي.

10<sup>9</sup>

## جدول 33 : تطور الجباية العادية والجبائية البترولية خلال الفترة 2003-2013

| 2013   | 2012   | 2011   | 2010   | 2009   | 2008   | 2007   | 2006   | 2005   | 2004    | 2003   | السنوات                    |           |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|--------|----------------------------|-----------|
|        |        |        |        |        |        |        |        |        |         |        | البيان                     |           |
| 2086.3 | 1651.7 | 1515.8 | 1280.5 | 1146.1 | 886.3  | 768.4  | 714.3  | 645.2  | 576.17  | 520.9  | المبلغ                     | الجبائية  |
| 26.3   | 9      | 18.37  | 11.7   | 29.3   | 15.3   | 7.5    | 10.7   | 12     | 10.6    | 8.3    | نسبة نموها                 | العادية   |
| 1615.9 | 1519   | 1529.4 | 1051.7 | 1927   | 1715.4 | 973    | 916    | 899    | 862.2   | 836    | المبلغ                     | الجبائية  |
| 6.3    | - 0.6  | 45.4   | - 45.4 | 12.3   | 76.3   | 6.2    | 1.9    | 4.2    | 3.1     | - 8.7  | نسبة نموها                 | البترولية |
| 3702.2 | 3170.7 | 3044.9 | 2332.2 | 3073.1 | 2601.7 | 1741.4 | 1630.3 | 1544.2 | 1438.37 | 1356.9 | المبلغ                     | المجموع   |
| 90     | 91     | 88     | 76     | 94     | 92     | 92     | 89     | 90     | 90      | 89     | نسبتها من الإيرادات العامة |           |
| 17     | 4      | 30.5   | - 24   | 18     | 49     | 7      | 5.5    | 7      | 6       | - 2.9  | نسبة نموها                 |           |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير تقديم مشروع قانون المالية من 2003-2013 - rapport de présentation du projet de loi de finance-

ministère de finance



الملاحظ من خلال الجدول أن الجباية البترولية اكبر من الجباية العادية خلال فترة 2003 إلى 2009 لتتقلب الأدوار من 2010 إلى 2013 فارتفع حصيلة الجباية البترولية يرجع بالدرجة الأولى إلى إرتفاع أسعار النفط وتحسن مداخليها ,هذا من جهة ,ومن جهة أخرى إعتماد الجزائر على الاقتصاد القطاعي (قطاع واحد ) ,وبالتالي فهي مرتبطة بمتغير خارجي لا يمكن التحكم فيه فأى أزمة بترول يؤدي إلى نقص واضح في الإيرادات العامة ,وبالتالي اللجوء إلى الديون العامة لتغطية العجز ,وسنة 2010 تظهر التغير الطفيف في أسعار البترول ,مما أدى إلى نقص في حصيلة الجباية البترولية,وبالتالي تسجيل معدل نمو سالب في الإيرادات العامة ,أما فيما يخص الجباية العادية فإن تطورها كان مستمر بالارتفاع من سنة إلى أخرى ,لأن تحصيلها يعتمد على متغيرات داخلية يمكن التحكم فيها من طرف الحكومة والهيئات المسؤولة ,على الرغم من وجود عدة ظواهر سلبية جانبية تؤدي إلى تقليل الحصيلة الجبائية كالغش الضريبي,والتهرب الضريبي,إلا أنه على العموم يبقى احتمال انخفاضها بصورة مفاجأة وبنسب نمو سالبة ضعيف.

فكل من الجباية البترولية والعادية هي حصيلة السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر التي عرفت نسبة نمو فاقت 173 % من 2003 إلى 2013 تضاعفت مرتين ,على الرغم من تحقيقها معدلات نمو محتشمة في السنوات الأولى ,إلا أنها عام 2008 حدثت طفرة في نموها بنسبة 49 % وعام 2011 30.5 % ,وهذا ما يدعوا إلى التركيز على السياسة الضريبية كأداة فاعلة في تمويل ميزانية الدولة.

#### 6-2-3- قياس تأثير السياسة الضريبية على التنافسية الدولية في الجزائر.

تمثل الضرائب في الجزائر حوالي 80 % من إيرادات الدولة بمختلف أنواعها سواء العادية أو البترولية ,هذه النسبة الضخمة تبعث في التفكير أنها عنصر مهم للتأثير في توجيه الاقتصاد

وقيادته نحو الأهداف المراد تحقيقها وتنمية القطاعات الإستراتيجية، مما يبعثها إلى تحسين تنافسيتها، لهذا سنحاول إثبات هذه الفرضيات أو نفيها من خلال إجراء دراسة قياسية باستعمال برنامج evIEWS7.2 لتحليل العلاقات والارتباطات بين مركبات الحصيلة الضريبية ومحاور التنافسية الدولية، مما يتطلب ترميز للمتغيرات المستقلة

$X_4$  الحصيلة الضريبية الإجمالية  $X_{41}$  حصيلة الضريبة العادية

$X_{42}$  حصيلة الضريبة البترولية

حيث سيتم إدراج الجداول المستخرجة من برنامج evIEWS7.2 في (الملحق الثالث)

#### 6-2-3-1- تأثير الحصيلة الضريبية على تنافسية مجموعة المتطلبات الأساسية.

سنحاول معرفة أي المحاور المركبة لهذه المجموعة التي تتأثر بالسياسة الضريبية المتبعة في الجزائر انطلاقا من معرفتنا أنها تؤثر على مؤشر المجموعة من خلال المعادلة المستخرجة من برنامج evIEWS7.2 .

$$Y_1 = 0.0013X_4 + 0.52\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج evIEWS7.2 نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لان معامل التحديد  $R^2=0.51$  وهذا يدل على أن 51% من تغيرات  $y_1$  تفسرها  $x_4$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

يتأثر مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية بالسياسية الضريبية المعتمدة في الجزائر، أو بالأحرى بالحصيلة الضريبية بعلاقة طردية ، وتفسرها بنسبة ضئيلة قدرت 50 % مما يدل على وجود متغيرات أخرى تدخل في تحديدها وتفسيرها ،وقصد معرفة المحاور التي تتأثر بالحصيلة الضريبية كان لابد من القيام بدراسة قياسية لها والتي فصلها على النحو التالي.

- أثر السياسة الضريبية على تنافسية محور المؤسسات.

$$Y_{11} = 4.71 - 0.00052X_4$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج evIEWS7.2 نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  و  $c$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (  $prob = 0.00 < 0.05$  ) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.87$  وهذا يدل على أن 87% من تغيرات  $y_{11}$  تفسرها  $x_4$ .

+ مع العلم انه لا يوجد ارتباط خطي للأخطاء .

• التعليق الاقتصادي:

تتبع الجزائر سياسة ضريبية تفرض على المؤسسات المتمثلة في الضريبة على أرباح الشركات أو ضريبة الدخل الإجمالي، بالإضافة إلى الرسوم والغرامات، الواجب دفعها في أجلها مما يخلق لهذه المؤسسات تكاليف إضافية تزيد من تكاليف الإنتاج و بالتالي أسعارها، مما يقلل قدرتها على التنافس الذي يخفض حجم مبيعاتها ومنه تراجع حصتها السوقية، وهذا ما تفسره العلاقة المستخرجة بوجود علاقة عكسية سواء كانت هذه الجباية عادية أو بترولية والتي تفسر التأثير الموجود بنسبة مرتفعة وصلت 87 % على الرغم من أن قيمة التغير في وحدة واحدة من الضريبة تؤدي إلى تغير مؤشر تنافسية هذا المحور 0.052 %.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على محور المؤسسات والتي تبين

من خلال برنامج *views7.2* المعادلة التالية

$$Y_{11} = 4.69 - 0.00055X_{41} - 0.00047X_{42}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرتين المستقلتين  $X_{41}$  و  $X_{42}$  مع وجود ارتباط 87 %.

- أثر السياسة الضريبية على تنافسية محور الصحة والتعليم الأساسي

$$Y_{14} = 0.0016X_4 + 0.65\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج *views7.2* نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة اكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.51$  وهذا يدل على أن 51% من تغيرات  $y_{14}$  تفسرها  $X_4$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

يعتبر قطاع الصحة والتعليم الأساسي في الجزائر من القطاعات العمومية التي يتم تمويلها من طرف الدولة وهي غير منتجة بل تعمل على تقديم خدمات مجانية ،لذا لا يفرض عليها ضرائب وتفسير وجود علاقة طردية بين الضرائب وهذه القطاعات كون أن الحصيلة الضريبية تعمل على تمويلها وأن زيادتها تؤدي إلى زيادة تخصيص مبالغ لهذه القطاعات ،لكن الملاحظ أن زيادة الجباية العادية هي التي تؤثر وليست الجباية البترولية .

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على محور الصحة والتعليم الأساسي والتي تبين من خلال برنامج 7.2 eviews المعادلة التالية:

$$Y_{14} = 0.0033X_{41} + 0.91\varepsilon_{t-1}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{41}$  فقط مع وجود ارتباط 54 %.

أما باقي المحاور لا تتأثر بالسياسة الضريبية.

## 6-2-3-2- تأثير الحصيلة الضريبية على تنافسية مجموعة محفزات الكفاءة.

قبل أن نتطرق إلى تأثير محاور هذه المجموعة بالسياسة الضريبية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية، لابد من معرفة تأثير مؤشر المجموعة الإجمالي وذلك باستخدام برنامج views7.2 الإحصائي الذي أعطى النتائج التالية.

$$Y_2 = 0.001X_4 + 0.54\varepsilon_{t-1}$$

### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج views7.2 نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  ( $prob = 0.00 < 0.05$ ) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لان معامل التحديد  $R^2 = 0.58$  وهذا يدل على أن 58% من تغيرات  $y_2$  تفسرها  $X_4$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

### • التعليق الاقتصادي:

تتأثر هذه المجموعة بعلاقة طردية مع الحصيلة الضريبية، إذ أننا لا نستطيع تفسيرها اقتصاديا إلا بعد تتبع تأثيرات محاورها ومتغيراتها المباشرة، كون أن المجموعة هي مؤشر مركب، لهذا سنحاول تحديد هذا الأثر على المحاور التالية.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على المجموعة الثانية والتي تبين من خلال برنامج *views7.2* المعادلة التالية.

$$Y_2 = 0.002 X_{41} + 0.59 \varepsilon_{t-1}$$

والتي تقبل إحصائيا لوجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{41}$  فقط مع وجود ارتباط 56 %

- تأثير السياسة الضريبية على محور التعليم العالي والثانوي.

$$Y_{21} = 0.001 X_4 + 0.59 \varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج *views7.2* نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  ( $prob = 0.00 < 0.05$ ) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.60$  وهذا يدل على أن 60% من تغيرات  $y_{21}$  تفسرها  $X_4$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

يعتبر قطاع التعليم العالي والثانوي في الجزائر من القطاعات العمومية أي أن مؤسساته تابعة لأمالك الدولة، وبالتالي يتم تمويلها من طرفها من خلال تخصيص مبالغ تسييرها وتجهيزها في الميزانية العامة للدولة كل سنة، والتي لا تفرض عليها ضرائب كون يتم اعتبارها مؤسسة خدمية، بل بالعكس يتم توفير تمويلها من خلال إيرادات الدولة المتاحة والتي تبين أن معظمها عبارة عن ضرائب ورسوم سواء كانت عادية أو بترولية، وأن أي زيادة في حصيلتها يشجع على زيادة تخصيصات هذا القطاع مما يفسر وجود العلاقة الطردية.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على محور التعليم العالي والثانوي والتي تبين من خلال برنامج *views7.2* المعادلة التالية.

$$Y_{21} = 0.002X_{41} + 0.66\varepsilon_{t-1}$$

$$Y_{21} = 0.0019X_{42} + 0.61\varepsilon_{t-1}$$

الملاحظ وجود معنوية للمتغيرتين المستقلتين  $X_{41}$  و  $X_{42}$  لكن بصفة مستقلة، كل على حدي بمعدل ارتباط 58 % و 53 % على التوالي .

- أثر السياسة الضريبية على تنافسية محور كفاءة الأسواق السلعية.

$$Y_{22} = 0.001X_4 + 0.93\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج *views7.2* نلاحظ:



+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.61$  وهذا يدل على أن 61% من تغيرات  $y_{22}$  تفسرها  $X_4$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

من الناحية النظرية الاقتصادية لا يمكن أن تفسر وجود علاقة طردية بين كفاءة الأسواق السلعية والحصيلة الضريبية كون أن هذه الأخيرة عند زيادتها تعمل على زيادة التكاليف وبالتالي الأسعار، مما يقلل من المنافسة، إلا أنه عند هذه النقطة بالذات لو حافظنا على نفس الحدة من المنافسة مع زيادة في الحصيلة الضريبية سنقول وجود علاقة طردية لتوفر النقاط التالية.

+ فرض الضرائب على جميع المؤسسات الناشطة في السوق والتي تنتمي إلى نفس القطاع، مما يقرب الأسعار أي عدم خلق ميزة سعرية، إلا في حالات نادرة كمؤسسات العابرة للقارات.

+ عدم منح تحفيزات لبعض المؤسسات عن غيرها.

+ رغم إرتفاع الأسعار الناتج عن ارتفاع الحصيدلة الضريبية ,هذا يؤدي إلى ارتفاع المداخل  
لدى الأفراد بحكم خاصية إعادة توزيع الدخل ,مما يزيد من القدرة الشرائية لديهم أي الطلب  
وبالتالي المنافسة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيدلة الضريبية التي تؤثر على محور كفاءة الأسواق السلعية  
والتي تبين من خلال برنامج *views7.2* المعادلة التالية.

$$Y_{22} = 0.002X_{41} + 0.92\varepsilon_{t-1}$$

$$Y_{22} = 0.001X_{42} + 0.706\varepsilon_{t-1}$$

الملاحظ وجود معنوية للمتغيرتين المستقلتين  $X_{41}$  و  $X_{42}$  لكن بصفة مستقلة ,كل على حدى  
بمعدل ارتباط 59 % و 53 % على التوالي .

- أثر السياسة الضريبية على تنافسية محور كفاءة سوق العمل.

$$Y_{23} = 0.00084X_4 + 0.92\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج *views7.2* نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية  
ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2=0.76$  وهذا يدل على

أن 76% من تغيرات  $y_{23}$  تفسرها  $X_4$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

• التعليق الاقتصادي:

تعمل زيادة الحصة الضريبية على زيادة كفاءة سوق العمل بفضل الروابط التي تجمع متغيرات الكفاءة في سوق العمل و الحصة الضريبية والتي يمكن إيجازها كمايلي.

+ زيادة الحصة الضريبية تؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي إعادة توزيع الدخل مما يزيد من الأجور ,أي وجود مرونة في تحديدها.

+ زيادة الحصة الضريبية تعمل على فتح استثمارات عمومية جديدة وبالتالي استقطاب عدد اكبر من اليد العاملة .

حتى في كثير من الأحيان وفي المدى القصير جدا ارتفاع الأسعار مع عدم زيادة في الأجور يعمل على تشجيع النساء للعمل من أجل المساعدة في تلبية حاجات ورغبات الأسرة.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصة الضريبية التي تؤثر على محور كفاءة سوق العمل والتي تبين من خلال برنامج 7.2 views المعادلة التالية.

$$Y_{23} = 0.0017X_{41} + 0.92s_{t-1}$$

$$Y_{23} = -3.05 + 0.003X_{42}$$

الملاحظ وجود معنوية للمتغيرتين المستقلتين  $X_{41}$  و  $X_{42}$  لكن بصفة مستقلة, كل على حدى بمعدل ارتباط 74 % لكليهما.

- أثر السياسة الضريبية على تنافسية محور تطور الأسواق المالية.

$$Y_{24} = 0.00072X_4 + 0.94\varepsilon_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 eviews نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لان معامل التحديد  $R^2 = 0.79$  وهذا يدل على أن 79% من تغيرات  $y_{24}$  تفسرها  $X_4$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

يرتبط تطور الأسواق المالية بالحصيلة الضريبية بعلاقة طردية والتي يتم تفسيرها على النحو التالي .

+ ارتفاع التكاليف يؤدي للبحث عن تمويلات جديدة وأهمها التمويل من السوق المالي بطرح سندات أو أسهم للبيع مما يزيد من عدد المؤسسات المدرجة ,وكذا حجم التعاملات .

+ زيادة الحصيلة الضريبية تعكس زيادة المداخل ومن بينها مداخل القطاع المالي والاستثمارات غير مباشرة والذي ينعكس بدوره تطور السوق المالي.

+ تحسين المداخل لدى الأفراد من خلال إعادة توزيع الدخل ينتج عنه فوائد,التي يتم استثمارها في مجال البورصة والادخارات البنكية ومما يرفع من كفاءة هذا السوق.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على محور تطور الأسواق المالية والتي تبين من خلال برنامج 7.2 views المعادلة التالية.

$$Y_{24} = 0.0014X_{41} + 0.93\varepsilon_{t-1}$$

$$Y_{24} = -2.76 + 0.003X_{42}$$

الملاحظ وجود معنوية للمتغيرتين المستقلتين  $X_{41}$  و  $X_{42}$  لكن بصفة مستقلة ,كل على حدى بمعدل ارتباط 74 % و 80 % على التوالي.

- أثر السياسة الضريبية على تنافسية محور حجم السوق.

$$Y_{26} = -3.39 + 0.0024X_4$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  و  $c$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.83$  وهذا يدل على أن 83% من تغيرات  $y_{26}$  تفسرها  $X_4$ .

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

وجود علاقة قوية بين الحصيلة الضريبية و مؤشر حجم السوق بعلاقة طردية يتم تفسيرها بأن زيادة الحصيلة الضريبية ليس بسبب ارتفاع المعدلات الضريبية، وإنما زيادة مداخيل الأشخاص الخاضعين لها، مما يشجع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على دخول هذه السوق والعمل بها مما يزيد من حجمها، إذ تفسر هذه الظاهرة بـ 83 %، وتفسير وجود الثابت سالب يدل على خروج كل المستثمرين من السوق وهروبهم إلى أسواق أخرى ظنا منهم أن عدم وجود حصيلة ضريبية يفسر بعدم وجود مداخيل لأن احتمال عدم فرض ضرائب غير متوقع.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على محور المؤسسات والتي تبين من خلال برنامج *views7.2* المعادلة التالية.

$$Y_{26} = -3.70 + 0.0019X_{41} + 0.0031X_{42}$$

الملاحظ وجود معنوية للمتغيرتين المستقلتين  $X_{41}$  و  $X_{42}$  مع وجود ارتباط قوي قدر 84 %

### 6-2-3-3- تأثير الحصيلة الضريبية على تنافسية مجموعة الابتكار والتطور.

تتكون هذه المجموعة من محورين سنحاول دراسة مدى تأثيرهما بالسياسة الضريبية، لكن أولاً لابد من معرفة إمكانية تأثير المجموعة بصفة كلية من خلال المعادلة التالية.

$$Y_3 = 0.00084X_4 + 0.635\varepsilon_{t-1}$$

#### • التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 eviews نلاحظ:

+ معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+ المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.50$  وهذا يدل على أن 50% من تغيرات  $y_3$  تفسرها  $x_4$

+ مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

يتأثر مؤشر هذه المجموعة بعلاقة طردية مع الحصيلة الضريبية بنسبة ضعيفة، لكن لتوضيح هذه العلاقة سنحاول دراسة محاورها و تأثيراتهم بالضرائب.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على المجموعة الثالثة والتي تبين

من خلال برنامج views7.2 المعادلة التالية:

$$Y_3 = 0.00166X_{41} + 0.92\varepsilon_{t-1}$$

والملاحظ وجود معنوية للمتغيرة المستقلة  $X_{41}$  فقط بمعدل ارتباط 52 %.

- أثر السياسة الضريبية على محور تطور بيئة الأعمال.

$$Y_{31} = 0.00088X_4 + 0.93\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج views7.2 نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لان إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية

ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة ،وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.60$  وهذا يدل على أن

60% من تغيرات  $y_{31}$  تفسرها  $X_4$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،وعليه تم

التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة

لتصبح على الشكل السابق .



• التعليق الاقتصادي:

إن محور تطور بيئة الأعمال له علاقة طردية مع الحصيلة الضريبية في الاقتصاد الجزائري، لتركيبية بمتغيرات لها علاقة مباشرة بالضرائب المفروضة، فهذه الأخيرة عند زيادتها يتم تحقيق أكثر عدالة في المداخل وزيادة القدرة الشرائية وبالتالي تفعيل الطلب ليزيد التحفيز على الاستثمار وبالتالي تحقيق عدة اختيارات وبدائل، مما يساعد على تحصيل الأفضل من حيث النوعية والسعر ليزيد بذلك تحسين لبيئة الأعمال.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على محور تطور بيئة الأعمال والتي تبين من خلال برنامج 7.2 views المعادلة التالية.

$$Y_{31} = 0.0018X_{41} + 0.92\varepsilon_{t-1}$$

$$Y_{31} = 0.0015X_{42} + 0.96\varepsilon_{t-1}$$

الملاحظ وجود معنوية للمتغيرتين المستقلتين  $X_{41}$  و  $X_{42}$  لكن بصفة مستقلة، كل على حدى بمعدل ارتباط 58 % و 55 % على التوالي.

- تأثير السياسة الضريبية على تنافسية محور الابتكار والبحث والتطوير.

$$Y_{32} = 0.00072X_4 + 0.93\varepsilon_{t-1}$$

• التعليق الإحصائي:

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج 7.2 views نلاحظ:

+معنوية معلمة المتغيرة  $X_4$  وهذا لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية أي  $t_{cal} > t_{tab}$  (prob = 0.00 < 0.05) ومنه نقبل المعنوية الإحصائية للمعلمة.

+المعنوية الإحصائية للنموذج مقبولة، وهذا لأن معامل التحديد  $R^2 = 0.57$  وهذا يدل على أن 57% من تغيرات  $y_{32}$  تفسرها  $x_4$ .

+مع العلم أن إحصائية دارين واتسن كانت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه تم التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال نماذج المتوسطات المتحركة لتحسين المعادلة لتصبح على الشكل السابق .

#### • التعليق الاقتصادي:

في الجزائر مؤسسات البحث والتطوير كلها ذات طابع عمومي وأهمها المخابر التابعة للجامعات والهيئات والمراكز التابعة للوزارات... إلخ، والتي يتم تمويلها من طرف ميزانية الدولة لذلك أي زيادة في إيراداتها سيزيد من تمويلها، وبالتالي في تحسين محدداتها لتنعكس على مؤشر المحور على الرغم من أن نسبة التغير 0.07 % ونسبة التفسير هي 50 %، إلا أنه لا يمكن تجاهل هذه العلاقة ولا دور كل من الجباية العادية والجباية البترولية في تمويل البحث والتطوير والابتكار.

لذا سنحاول معرفة أي تركيبة الحصيلة الضريبية التي تؤثر على محور الابتكار والبحث والتطوير والتي تبين من خلال برنامج eviews7.2 المعادلة التالية.

$$Y_{32} = 0.0015X_{41} + 0.92\varepsilon_{t-1}$$

$$Y_{32} = 0.001X_{42} + 0.96\varepsilon_{t-1}$$

الملاحظ وجود معنوية للمتغيرتين المستقلتين  $X_{41}$  و  $X_{42}$  لكن بصفة مستقلة, كل على حدى بمعدل ارتباط 58 % و 52 % على التوالي.

### خلاصة:

رغم وجود الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق, هذا لم يمنع من تخطيط ورسم السياسات التي تنظم وتسير الاقتصاد ككل, والذي يظهر من خلال الزيادة المستمرة في النفقات العامة وكذا إيراداتها, فالأولى كان يتم التركيز عليها في أعمال التسيير أكثر منه التجهيز, إلا أنه في الآونة الأخيرة لوحظ تحسن فيها بفضل البرامج التنموية المعتمدة والتي تمول من الميزانية العادية للدولة, أما الإيرادات العامة فمعظمها عبارة عن ضرائب ورسوم سواء عادية أو بترولية بنسبة فاقت 80 % من مجموع الإيرادات, مما ساعد على بروز دورها في تمويل الميزانية العامة وتحقيق أهداف السياسة المالية التي تم إصلاحها إلى ما هي عليه ابتداء من سنة 1992 لتدارك كل الهفوات والسلبيات التي كانت موجودة من قبل مع تعديل المعدلات المفروضة, وإعطاء امتيازات لبعض الأفراد كالإعفاءات أو التخفيضات لتشجيعهم ورفع قدراتهم الشرائية.

وكل من النفقات العامة و الحصيلة الضريبية لها تأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء بطريقة طردية أو عكسية, والتنافسية الدولية في الوقت الراهن هي إحدى الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في الآجال الطويلة, لذا قمنا بدراسة أثر السياسة المالية على التنافسية الدولية في الجزائر من خلال الإنفاق العام والحصيلة الضريبية, وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للسياسة الانفاقية فقد أثرت على جميع مؤشرات محاور المجموعات بدرجات متفاوتة فمنها الارتباط القوي, الضعيف, والذي تم رفضه.

- المحاور ذات الارتباط القوي هي المؤسسات, محور التعليم العالي والثانوي, كفاءة سوق العمل, تطور الأسواق المالية, حجم السوق .
- المحاور ذات الارتباط الضعيف هي محور البنية التحتية, الصحة والتعليم الأساسي, كفاءة الأسواق السلعية, تطور بيئة الأعمال, الابتكار والبحث والتطوير .
- المحاور التي تم استبعادها هي محور الاقتصاد الكلي, الجاهزية التكنولوجية.
- بالنسبة للسياسة الضريبية هي الأخرى أثرت على جميع مؤشرات محاور المجموعات, لكن بدرجات متفاوتة .
- المحاور ذات الارتباط القوي هي محور المؤسسات, كفاءة سوق العمل, تطور الأسواق المالية, حجم السوق.
- المحاور ذات الارتباط الضعيف هي محور الصحة والتعليم الأساسي, التعليم العالي والثانوي, كفاءة الأسواق السلعية, تطور بيئة الأعمال, الابتكار والبحث والتطوير .
- المحاور التي تم استبعادها هي محور البنية التحتية, الاقتصاد الكلي, الجاهزية التكنولوجية.

الخاتمة العامة

ترتكز السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات الفرعية التي تربطها علاقات تجعلها تتداخل فيما بينها، مما يتطلب ضرورة التنسيق بينها لتوحيد الاتجاه، من خلال عملية التخطيط الاقتصادي الذي يبنى إنطلاقاً من المشكل الاقتصادي، وبالاعتماد على نموذج يستهدف متغيرات وظواهر محددة، بالاستعانة بالنموذج الرياضي والنظرية الاقتصادية التي تصف الظاهرة، هذه المتغيرات يختلف ارتباطها باختلاف السياسات الفرعية، فبعضها يتأثر بسياسة التجارة الخارجية وآخر بالسياسة النقدية وبعضها يتأثر بأكثر من سياسة وهكذا، إلا أن الملاحظ في عملية التخطيط أن الأهداف الكلية تبقى ثابتة مع تغيير الإجراءات والتدابير والقرارات لاختلاف الظروف القائمة مع تحديد أولويات فيها عند وجود تداخل في تحقيقها.

فالسياسات الفرعية هي في حد ذاتها لديها أهدافها تصبوا إلى تحقيقها باستعمال أدواتها المتاحة، إلا أن هذه الأهداف تعمل بطريقة أو بأخرى لتحقيق الأهداف الكلية، فالسياسة النقدية مهمتها التحكم وتسيير الكتلة النقدية للاقتصاد وتحديد أسعار الصرف ومراقبتها ومما يجعلها تتحكم في طرق تمويل المشاريع وحجمها وعددها، بالإضافة إلى توجيه سلوك الفرد إما للادخار أو الاستثمار أو الاستهلاك على حسب الدخل المتاح، لأن التماذي في زيادة الكتلة النقدية دون وجود مقابل إنتاجي استثماري يؤدي إلى التضخم، فبذلك الكتلة النقدية لها وجهان إما انكماشى لامتناس الفائض أو توسعي لزيادة الإنتاج، وما على السلطة إلا إحداث التوازن بين العرض والطلب عليه، وهذا ما عمدت السياسة النقدية في الجزائر على تحقيقه في فترة التسعينات عند استهدافها لمعدلات التضخم والتقليل منه، ومحاولة المحافظة عليه حتى الوقت الراهن، ليس من خلال تقليل الكتلة النقدية، وإنما التقليل من معدل نموها من فترة إلى أخرى والذي وصل إلى أعلى معدل عام 1998 بنسبة 47.42 % بعد تسجيل معدلات تضخم متدنية وتبني برامج التعديل الهيكلي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي يساعد على تحسين مستويات المعيشة، إلا أن هذه الزيادة

في الكتلة النقدية كانت موجهة لزيادة المشاريع الإنتاجية، مما اقتضت التحفيزات الممنوحة من طرف البنوك التجارية على هذا النوع من الاقتراضات بتخفيض معدلات الفائدة وسهولة الحصول على القروض، فهي بالتالي تعمل على توجيه الكتلة النقدية، إلا أنه الملاحظ محدودية استعمال أداة السوق المفتوحة لضعف السوق المالية وقلة الأوراق المالية المتداولة وضعف التعامل بها، بالإضافة إلى ثبات أداة الاحتياطي الإجمالي بمعدل واحد لعدة سنوات، وبالتالي الزيادة في الكتلة النقدية في الحقيقة لا يحكمها ولا تسييرها هذه الأدوات وإنما زيادتها وانخفاضها تتحكم فيها المقابلات النقدية أي التغطية المتوفرة، والتي تتركز في الأساس على الأصول الخارجية، قروض الاقتصاد، قروض الدولة، إذ في فترة التسعينات تم الارتكاز على قروض الاقتصاد بمتوسط 50 %، ثم قروض الدولة حيث كان بنك الجزائر يمول الخزينة العمومية، إلا أنه تم إلغاء هذه المهمة لتصبح قروض الدولة سالبة مع ارتفاع في الأصول الخارجية وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، مما ساعد على زيادة الاحتياطي من العملة الأجنبية مع انخفاض قروض الاقتصاد بشكل كبير، مما يفسر محدودية في تمويل المشاريع الاقتصادية.

أما السياسة المالية التي تنطلق من السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية، فالأولى كانت معظمها موجه لتسيير مرافق الدولة وهيئاتها بنسبة تفوق 70 % من المجموع، إلا أنه سرعان ما تبين مفهوم إرشاد النفقات العامة ومحاول تخصيصها لمشاريع إنتاجية تنمية لتحسين مستويات النمو و التنمية في الجزائر، وهذا ما لوحظ عند متابعة تطور نفقات التجهيز التي زادت عام 2009 مقارنة بعام 1990 بنسبة 190 % مع إطلاق برامج اقتصادية تنمية تساعد على اكتساب هياكل قاعدية لتحسين الخدمات، وبالتالي الرفع من المردودية الإنتاجية، لكن على العموم رغم التباين في تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز وتكوينهما للنفقات العامة تبقى هذه الأخيرة في تزايد مستمر، أما الإيرادات العامة فاعتمدت على نسبة فاقت 80 % إيرادات جبائية سواء عادية أو بترولية لتمويل

ميزانيتها, وبالتالي اكتسابها فعالية عالية لتحقيق الأهداف المرجوة من المميزات والخصائص التي تتمتع بها الضرائب, وقدرتها على الوصول إلى جميع فئات المجتمع, وكذا التعديل المستمر في معدلات الضرائب للظروف المعاشة والوعاء الضريبي المفروض عليه, ومنح الإعفاءات ليتناسب مع أشخاص معينة ونشاطات معينة سواء الصغيرة أو الكبيرة على توجه الرؤية التنموية للبلد أو لمناطق معينة, من أجل تحفيز الأشخاص للميل إلى هذا النوع من النشاطات أو الأقاليم, إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الجباية البترولية بنسبة كبيرة يجعل منه معرض للوقوع في أزمات مفاجئة قد تسبب بحدوث عجز كبير في ميزانية الدولة واحتمال استمراره بسبب انخفاض أسعار البترول, مما يضطر الدولة للجوء إلى الاقتراض العام سواء الداخلي أو الخارجي ودفع مبالغ ضخمة كخدمات للدين, مما يجعلها تحوم في دوامة مغلقة لتوفير السيولة الكافية, الذي يدفع الحكومة على إجبار السلطة النقدية إلى تمويل السياسة المالية كالدين الداخلي, وبالتالي الوقوع في أزمات تضخمية لهذا يجب على الدولة الجزائرية التنويع في مداخلها قدر الإمكان للتقليل من المخاطر من أجل المحافظة على الاستقرار والتفكير في خطوة أعلى وهي النمو والتنمية وكيفية تحقيق ميزات وخصائص تنافسية تنفرد بها عن قريناتها من الدول, وبالتالي اكتساب مداخل أكثر لينعكس على مقدار الرفاه لدى أفراد المجتمع, وهذا ما يعكس تنافسية الدولة التي تقاس بمجموعة من المؤشرات والمتغيرات التي يتم تركيبها لإعطائها قيمة واحدة تلخص فيها الحالة الإجمالية للبلد.

عند تتبعنا لواقع تنافسية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لوحظ تراجع كبير من سنة إلى سنة خلال مدة الدراسة وتحصيل نقاط ضعف كثيرة في معظم المتغيرات المدروسة, على الرغم من تحقيقها مراتب جد متقدمة في محور الاقتصاد الكلي وبعض المتغيرات المشكلة لمحور الصحة والتعليم الأساسي, إلا أنه تم تضييعها رغم الجهود الكبيرة المبذولة في إعداد البرامج التنموية ومحاولة تجسيدها باستعمالها لإمكانيات ضخمة, بالإضافة إلى



تراجع الاقتصاد الجزائري في التقسيم الذي يعتمد عليه في تحديد أوزان المجموعات المركبة للمؤشر النهائي ،وتحديد مرحلة نموه التي انخفضت من المرحلة الثانية إلى المرحلة الانتقالية الأولى التي تركز على مجموعة المتطلبات الأساسية وضرورة تسجيل نقاط قوة فيها .

وحتى يتم الربط بين واقع التنافسية الدولية للجزائر والسياسة المالية والنقدية المتبعة والمرسومة من طرف السلطات المختصة ,تم استخدام برنامج eviews7.2 الإحصائي للإجابة على الفرضيات المتبناة والتي تم اختبارها لتحصل على مايلي.

- **الفرضية الأولى :** السياسة الاقتصادية هي تداخل مجموعة من السياسات الفرعية فالسياسة المالية هي السياسة التي تعني نفقات و إيرادات الدولة ، أما السياسة النقدية هي السياسة التي تتحكم بالكتلة النقدية للدولة ,**صحيحة** على الرغم من أنها ليست فقط تداخل لسياسات فرعية بل هي في حد ذاتها مجموعة من الإجراءات والتدبير التي ترسمها السلطة المختصة التي يتم الاعتماد فيها النموذج الاقتصادي والرياضي وحتى الإحصائي لتحديد الآثار المراد إحداثها في المتغيرات لتحقيق الأهداف.

- **الفرضية الثانية :** إن تطبيق كل من السياسة المالية و النقدية في اقتصاد ما يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التكامل بين التغيرات الحاصلة على كل سياسة و التي تؤدي إلى إحداث تغيرات على مستوى متغيرات أخرى ، وذلك حسب نموذج IS-LM ,**صحيحة** بالإضافة إلى تسيير لإمكانيات متوفرة والتحكم فيها بما يناسب متطلبات السياسة الاقتصادية الكلية ,حيث تتداخل فيما بينها بحكم العلاقات المتبادلة لتكمل كل واحدة الأخرى.

- **الفرضية الثالثة:** مادامت بلدان العالم تتسابق و تتنافس من أجل فرض الهيمنة على السوق العالمية فهذا يؤدي بنا إلى إستنتاج أن مؤشرات التنافسية الدولية هي مؤشرات اقتصادية

فقط، **خاطئة** فمن خلال دراستنا لمؤشرات التنافسية المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية و بالأخص المنتدى الاقتصادي العالمي تبين وجود مؤشرات إجتماعية وحتى السياسية.

- **الفرضية الرابعة:** تؤثر السياسة المالية على التنافسية الدولية من خلال استعمال أدواتها في إحداث تغيرات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الداخلة في تركيب مؤشرات التنافسية الدولية وهذا على المدى القصير **صحيحة** بالإضافة إلى الارتباط التي تم الحصول عليه بين النفقات العامة و التنافسية الدولية يؤكد من وجود علاقة مباشرة وليس فقط على المدى القصير بل حتى على المدى الطويل.

- **الفرضية الخامسة:** تؤثر السياسة النقدية على التنافسية الدولية من خلال إحداث تغيرات في المعروض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على متغيرات أخرى داخلة في مؤشرات التنافسية الدولية، **صحيحة** فعلى الرغم من محدودية استعمال أدوات السياسة النقدية في الجزائر، إلا أن حجم الكتلة النقدية يؤثر بعلاقة طردية مع مؤشرات التنافسية الدولية .

بعد اختبارنا للفرضيات وقيامنا بالدراسة القياسية تم الوصول **للنتائج** التالية :

- اعتماد السياسة النقدية في الجزائر على أداة إعادة الخصم أكثر من باقي الأدوات من أجل التحكم في الكتلة النقدية، لضعف مقومات الأدوات الأخرى، فمثلا أداة السوق المفتوحة لا يمكن الاعتماد عليها كثيرا لضعف السوق المالية في الجزائر وإنعدام الثقافة البورصية، أما الاحتياطي الإجباري فذلك راجع إلى صغر حجم السوق النقدية من حيث عدد البنوك الناشطة فيه.

- تزايد الكتلة النقدية بوتيرة سريعة خلال نهاية التسعينات لتتناقص في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى عودة ارتفاع معدلات التضخم من جديد، مما يعكس توجهها إلى القطاعات غير المنتجة كالاستهلاك، الاستيراد.

- ارتفاع مستمر في النفقات العامة مع تحسن كبير في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز, إلا أن ذلك لم يظهر في تحسن وزيادة البنية التحتية بقدر تلك الزيادة.
- ارتفاع الحصيلة الضريبية من سنة إلى أخرى والتي تمثل 90 % من إيرادات الدولة لأسباب ارتفاع المعدلات الضريبية والتقليل من عددها ضمن ما جاء به الإصلاح الضريبي لسنة 1992, لكن هذه الزيادة لم تكن هي المسبب الأول في الارتفاع وإنما زيادة عدد الأشخاص الخاضعين للضريبة هذا من جهة ,ومن جهة أخرى جزء من هذه الزيادة ليس حقيقي بسبب التغير المستمر في قيمة النقود.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على الجباية البترولية بنسبة تفوق 55 % أي أكثر من نصف إيرادات الدولة ,مما يعرضها لخطر الانخفاض المفاجئ لارتباطها بالسوق العالمية لتحديد أسعار البترول, هذا قد يؤدي بالاققتصاد الجزائري للانهييار.
- ترتبط الكتلة النقدية بجميع القطاعات لكن بدرجات متفاوتة كون أنها تعتبر وسيلة دفع وطنية يتم الاعتماد عليها في تمويل الاستثمارات والعمليات الواجب القيام بها..
- المجمع الفاعل في الكتلة النقدية للتأثير على المتغيرات هو المجمع الأول فقط ,أما الودائع لأجل لم تؤثر على محاور التنافسية الدولية بشكل كبير ,لكن عند حدوث التأثير فهي تسجل علاقة عكسية ,مما يضعف من مخططات التنمية ,وبالتالي تسجيل نقاط ضعف للتنافسية الاقصاد الجزائري.
- ترتبط النفقات العامة بجميع محاور التنافسية الدولية بدرجات متفاوتة ,مما يبرز درجة تدخلات الدولة في الاقصاد الجزائري على الرغم من واقعها الانتقالي المعاش في الوقت الراهن لتبني قواعد نظام اقصاد السوق .

- نفقات التجهيز هي العنصر الأكثر فعالية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية بعلاقة طردية ,على الرغم من أن الدولة الجزائرية تخصص المبلغ الأكبر لنفقات التسيير .
  - تعد الحصيلة الضريبية إحدى مقومات الاقتصاد واحد أهم عناصره لتركيبها لإيرادات الدولة التي يتم استعمالها لتمويل النفقات العامة الموجهة لمختلف قطاعات الدولة ,لذلك شكلت علاقة طردية مع محاور التنافسية الدولية ,إلا محور المؤسسات الذي ارتبط بعلاقة عكسية كونها هي المكلف الأكبر حجما الذي يدفع الضرائب ,مما ينقص من أرباحه الشئ الذي يدفع إلى خروج المستثمرين.
  - تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام ,مما يفسر الزيادة في النمو الاقتصادي أقل من النمو الديمغرافي ,لذلك لا يمكن القول أن الجزائر تسجل معدلات نمو اقتصادية كدلالة على تحسن مستويات المعيشة.
  - ضعف جميع محاور التنافسية الدولية في الجزائر على الرغم من إتباع سياسات واستراتيجيات تنموية واستخدام كل الموارد المتاحة المالية ,البشرية,النقدية,وحتى الطبيعية هذا من جهة ,ومن جهة أخرى وجود علاقات قوية بين هذه السياسات ومحاور التنافسية ,مما يدفع للتساؤل أين ثمره كل هذه الجهود واستغلال كل هذه الإمكانيات؟ من هنا يمكن وضع
- التوصيات التالية :**

- العمل على استهداف التنافسية كأحد الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية ,وتسخير كل أدواتها كالسياسة النقدية والمالية لتحسين نقاط الضعف واكتساب نقاط قوة .
- إتباع منهجية اقتصادية مدروسة وفقا للإمكانيات المتوفرة والقيود الموضوعة للنهوض بقطاع أو عدة قطاعات إستراتيجية قصد تحقيق ميزة تنافسية ترفع من مؤشراتها ومناخها

الاستثماري ومن سمعتها وقوتها على الصعيد العالمي، ليتم بذلك استغلال هذا النجاح وينتقل إلى باقي القطاعات بفضل أسلوب العناقيد.

- العمل على زيادة تخصيص مبالغ أكبر لنفقات التجهيز وتوجيهها للقطاعات الأكثر حساسية مثل التعليم والصحة والبحث والتطوير، إذ أنه في الوقت الراهن كل الاهتمام متوجه نحو تطوير الموارد البشرية وتنميتها، مع تتبع صرفها ومراقبتها .
- رغم إثبات فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال تخفيض معدلات التضخم وتحقيق معدلات نمو اقتصادي، إلا أن ذلك غير كافٍ ولا بد من إعادة النظر في كيفية توجيه الكتلة النقدية على حسب محاور التنافسية الدولية الأكثر ارتباطاً من أجل تحسين المردودية وزيادة القدرة التنافسية للجزائر مثل محور البنية التحتية، المؤسسات والسوق المالي.
- التنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية ليس الهدف التحكم في الكتلة النقدية وإنما التأثير على قطاعات أخرى مثل استخدام أداة السوق المفتوحة الذي يساعد على تنشيط السوق المالي.
- لا بد من تحديد الأولويات في الأهداف لجميع السياسات القائمة، مع ضرورة الانتقال إلى الأهداف الأخرى عند تحقيقه، وعدم التركيز عليه فقط وإبقاءه في الصدارة لفترة طويلة من الزمن والتضحية بالباقي، إذ لا بد من إحداث توازن بينها.
- مكافحة الفساد وترسيخ قيمة العمل و تسبيق المنفعة العامة على الخاصة عند أفراد المجتمع، من خلال وضع قوانين صارمة وتطبق على الجميع ابتداء من المسؤولين في الدولة إلى العامل الأدنى مستوى.

خلال دراستنا للموضوع تصادمنا مع عدة إشكالات أثارت تساؤلات في أذهاننا ذات علاقة بموضوعنا تصلح لإعداد مذكرات ودراسات لإثراءها.

+ دور التجارة الخارجية في تحسين القدرة التنافسية الدولية في الجزائر.

+ سياسة سعر الصرف وأثرها على التنافسية الدولية في الجزائر.

+ اثر سياسات الاستثمار على التنافسية الدولية الجزائرية .

+ تنمية الموارد البشرية ودورها في تحسين مؤشرات التنافسية الدولية.

## المراجع

## المراجع

### المراجع بالعربية:

### الكتب:

1. أبو سعود محمود فوزي " مقدمة في الاقتصاد الكلي " مصر , الدار الجامعية , 2004 .
2. أبو شاور منير إسماعيل ,مساعدة امجد عبد المهدي " النقود والبنوك " الأردن , مكتبة المجتمع العربي , 2011 .
3. أبو قحف عبد السلام " التنافسية وتغيير قواعد اللعبة " مصر , مكتبة الاشعاع , 1997 .
4. أضرىف عبد النبي " المالية العامة اسس وقواعد تدبير الميزانية " المغرب ,دار ابي رقرق , طبعة 2012
5. اكوز يلماظ " الدول النامية و التجارة العالمية الأداء و الأفاق المستقبلية " السعودية , دار المريخ 2006.
6. الببلاوي حازم " نظرية النقود " مصر ,دار المعارف , بدون سنة .
7. البرعي عصام البدرابي " اقتصاديات النقود والمصارف " مصر ,جامعة المنصورة , 2001
8. البطريق يونس احمد " السياسات الدولية في المالية العامة " مصر ,الدار الجامعية , 2002
9. البياتي طاهر فاضل " النقود والبنوك " الأردن ,دار وائل , 2013



10. التل نادر إدريس " صنع السياسة الاقتصادية منظور علم سياسة التكاليف الصفقات " الأردن , دار الكتاب الحديث , طبعة 2009.
11. الجذبيهي منير محمد, الجذبيهي ممدوح محمد " النقود الالكترونية" مصر , دار الفكر الجامعي 2005,
12. الجمل هشام مصطفى " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" مصر, دار الفكر الجامعي, 2000
13. الجناني هيل عجمي جميل, سبيع رمزي ياسين ارسلان " النقود والمصارف والنظرية النقدية" الأردن , دار وائل, 2009
14. الحاج طارق " المالية العامة" الاردن, دار الصفاء, 1999
15. الحجي طایل " المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية وسبل تعزيزها " الاردن , مركز تكنولوجيا الحاسوب , الجمعية العلمية الملكية , 1997 .
16. الخطيب خالد شحادة , شامية احمد زهير" اسس المالية العامة" الاردن , دار وائل, الطبعة الثالثة 2007
17. الخواجه احمد ليلي " القدرات التنافسية للاقتصاد المصري -الواقع وسبل تحقيق الطموحات" الاردن, مكتبة الشروق الدولية, 2010 .
18. الدباغ أسامة بشير "البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية" الأردن, دار الأهلية, 2007.

19. الدوري زكريا، السامرائي يسرى " البنوك المركزية والسياسات النقدية " الأردن دار اليازوري،  
2013،

20. الرويلي صالح "اقتصاديات المالية العامة " الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1992

21. الزمراني ايناس صالح " المالية العامة والسياسة المالية " مراكش،دار نشر البديع ، 2002

22. السريتي السيد احمد محمد " اقتصاديات التجارة الخارجية" مصر، مؤسسة رؤية ، 2008

23. السيد احمد مصطفى " التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير" مصر، الدار  
الجامعية ، 2011

24. السيد احمد مصطفى " التنافسية في القرن الحادي والعشرين مدخل انتاجي " مصر،الدار  
الجامعية الطبعة الاولى 2003

25. السيد سهير محمد حسن " النقود والتوازن الاقتصادي " مصر، مؤسسة شباب الجامعة ،  
1985

26. السيد سهير محمد وآخرون "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو" مصر، مؤسسة شهاب  
الجامعة، 2000،

27. السيد عبد المنعم علي ، العيسى نزار سعد الدين " النقود والمصارف والأسواق المالية" الأردن  
،دار حامد ، 2003

28. السيد عطية عبد الواحد " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية" مصر،دار  
النهضة ، طبعة 1993 .

29. السيد متولي عبد القادر "اقتصاديات النقود والبنوك" الاردن ,دار الفكر , 2010
30. الشمري محمد ناظم نوري " النقود والمصارف والنظرية النقدية " الأردن ,دار زهران ,2006
31. الشمري محمد ناظم نوري " النقود والمصارف والنظرية النقدية" الأردن ,دار الزهران ,1999
32. الصوص نداء محمد " التجارة الخارجية" الأردن ,مكتبة المجمع العربي ,2008
33. العلي عبد الستار محمد " ادارة الانتاج والعمليات " الاردن ,دار وائل , 2000 .
34. العيسوي كاظم جاسم "الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات "الاردن,دار المناهج ,2005
35. الفولي أسامة محمد , عوض الله زينب "اقتصاديات النقود والتمويل " مصر,دار الجامعة  
2005
36. القريوتي محمد قاسم " رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة" الكويت,مكتبة الفلاح  
الكويت, 2006
37. الكفافي محمد جمال " الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية" مصر,دار الثقافة  
للنشر , 2007
38. الكفراوي عوف محمود "النقود والمصارف في النظام الاسلامي"مصر, دار الجامعات  
المصرية, بدون سنة
39. ألمان محمد شريف" محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي " الجزائر,منشورات بيركي  
1994

40. المحتسب بثينة محمد علي,عوض طالب محمد " التنافسية والتنمية"الاردن, نشر بدعم من الجامعة الأردنية, 2010 .

41. المحجوب رفعت " المالية العامة" مصر,مكتبة النهضة العربية , 1992 .

42. الموسوي ضياء مجيد " الاقتصاد النقدي "الجزائر ,دار الفكر ,1993.

43. الموسوي ضياء مجيد" الاقتصاد النقدي قواعد ,انظم ,نظريات ,سياسات , مؤسسات نقدية" الجزائر,دار الفكر,بدون سنة

44. الناقة ابو الفتوح" نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية " مصر,مؤسسة شباب الجامعة 1998

45. النجار سعيد " الاقتصاد العالمي والبلدان العربية في عقد التسعينات" القاهرة,دار الجامعة 1991

46. النفاش غازي عبد الرزاق" المالية العامة تحليل اسس الاقتصاديات المالية"الطبعة الثالثة,الاردن, دار وائل ,2003

47. الوادي حازم محمود عيسى" كفاءة السياسة النقدية في الإسلام دراسة مقارنة" الاردن,عالم الكتب الحديث,2010

48. الوادي محمود حسين,عزام احمد زكريا "المالية العامة والنظام المالي في الاسلام" عمان,دار المسيرة,2000

49. الوادي محمود حسين, وآخرون "النقود والمصارف" الاردن,دار المسيرة , 2010

50. الوادي محمود عيسى حازم " كفاءة السياسة النقدية " الاردن, عالم الكتب الحديث, 2010
51. الوحيد خيرية حسيين " النقود الالكترونية من منظور إسلامي " الشارقة, دار العلوم الإمارات  
2005
52. الوزني خالد واصف ,الرفاعي احمد حسين" مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق "  
الاردن, دار وائل للنشر , 2000
53. باري سيجل " النقود والبنوك والاقتصاد " السعودية, دار المريخ, 1987
54. بكري انس ,صافي وليد " النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق " الاردن, دار المستقبل, 2009
55. بلخال عبد الفتاح " علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي " المغرب, مطبعة فضالة  
2005
56. بلعوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" الجزائر, ديوان المطبوعات  
الجامعية, بدون سنة.
57. بن داود ابراهيم " الرقابة المالية على النفقات العامة " مصر, دار الكتاب الحديث, 2010
58. بن شهرة مدني " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية " الاردن, دار حامد  
2009
59. بوخاري لولو موسى "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية" لبنان, مكتبة حسن  
العصرية, 2010

60. بيبرس بيتر " السياسة النقدية الأوروبية " فيينا، زوليخ، موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، بدون سنة .

61. حامد عمار " دراسات في التربية و الثقافة " مصر، الدار العربية للكتاب ، 1999

62. حداد أكرم ، هذلول مشهور "النقود والمصارف" مدخل تحليلي ونظري " الاردن، دار وائل ، 2005

63. حشيش عادل احمد "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي " مصر، دار الجامعة الجديدة، 2004

64. حمدي عبد العظيم " السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي " مصر، دار الجامعية ، 2007 .

65. حمدي عبد العظيم "السياسات المالية والنقدية في الميزان" مصر، دار النهضة المصرية، 1986

66. خميدات محمود "النظريات والسياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي والغربي" الاردن، دار المناهج، 2006

67. خيايه عبد الله "الاقتصاد المصرفي " مصر، مؤسسة شباب الجامعة ، 2008.

68. دراز حامد عبد الحميد ، وآخرون " مبادئ المالية العامة " مصر، الدار الجامعة ، 2001

69. رحيم حسين "النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي والغربي" الاردن، دار المناهج 2006

70. رضوان رأفت " عالم التجارة الالكترونية " مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1999

71. رمزي زكي " العولمة المالية " القاهرة، دار المستقبل العربي، 1999 .
72. زغدار احمد " المنافسة – التنافسية " الاردن، دار جرير ، 2011 .
73. ساكر محمد العربي "محاضرات في الاقتصاد الكلي " مصر، دار الفجر ، 2006
74. سمعان حسين محمد، يامن إسماعيل يونس " اقتصاديات النقود والمصارف " الاردن، دار الصفاء، 2011 .
75. سيد عبد القادر السيد " ادارة القدرة التنافسية " الجزء الثاني، الاردن، الجامعة الاردنية، 1999
76. شهاب مجدي محمود " اصول الاقتصاد العام والمالية العامة " مصر، دار الجامعة الجديدة، 2004
77. شهاب مجدي محمود "اقتصاديات النقود والمال " مصر، دار الجامعة الجديدة، 2000
78. شيخة مصطفى رشدي " اقتصاديات النقود والمصارف والمال " الطبعة السادسة، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1996
79. صخري عمر " التحليل الاقتصادي الكلي " الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991
80. صفوت عبد السلام " اثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية " القاهرة، دار النهضة العربية، 2006 .
81. طاقة محمد، العزاوي هدى " اقتصاديات المالية العامة " الاردن، دار المسيرة، 2010

82. عبد المطلب عبد الحميد "النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ" مصر,الدار الجامعية, 2000
83. عبد المطلب عبد الحميد "السياسات الاقتصادية,تحليل جزئي وكلي"مصر, دار زهراء الشرق, 1997
84. عتلم باهر محمد " اقتصاديات المالية العامة" مصر,مركز التعليم المفتوح, 1998
85. عدلي اشرف احمد " الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق" مصر,دار رؤية,2006
86. عطوي فوزي "المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة" لبنان,منشورات الحلبي,2003.
87. عتلم باهر محمد " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي"القاهرة,مكتبة النهضة, 1995
88. علي فرحات عبير " ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية" مصر,جامعة عين شمس , 2007 .
89. عوض الله زينب حسين "اقتصاديات النقود والمال " مصر,الدار الجامعية ,1994
90. عوض زينب,الفولي اسامة محمد " أساسيات الاقتصاد "القاهرة, منشورات الحلبي الحقوقية 2003
91. فضالة أبو الفتوح " التحليل المالي وإدارة الأموال" مصر, دار الكتب ,1999
92. فليح حسن خلف " الأسواق المالية و النقدية" الاردن,عالم الكتب الحديث , 2006
93. فوزت فرحات " المالية العامة الاقتصاد المالي" لبنان,منشورات الحلبي , 2001



94. فوزي عبد المنعم " المالية العامة والسياسة المالية" مصر, دار المعارف, بدون سنة
95. فوزي عبد المنعم " المالية العامة والسياسة المالية" لبنان, دار النهضة العربية, بدون سنة
96. قدي عبد المجيد " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية" الطبعة الثانية, الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية - بدون سنة.
97. محرزى محمد عباس " اقتصاديات المالية العامة" الطبعة الثالثة, الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 2008
98. مصطفى إبراهيم, وآخرون " المعجم الوسيط" تركيا, دار الدعوة , 1989
99. مفتاح صالح " النقود والسياسة النقدية" القاهرة, دار الفجر , 2005
100. مقلد بكري كامل, رمضان محمد " مبادئ الاقتصاد الكلي" مصر, الدار الجامعية, 2000 .
101. ملاك وسام " النقود و السياسات النقدية الداخلية" لبنان, دار المنهل , 2000
102. موسى إبراهيم " السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة" لبنان, دار المنهل , 1998
103. ميلاد منصور يونس " مبادئ المالية العامة "ليبيا, منشورات الجامعة المفتوحة, 1994
104. ناثر سوزي عدلي " المالية العامة " لبنان, منشورات الحلبي, 2003
105. نعمة الله نجيب , محمود يونس , مبارك عبد النعيم " اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية " مصر, الدار الجامعية , 2001
106. هاشم إسماعيل محمد " النقود والبنوك " بيروت, دار النهضة , بدون سنة .

107. هاشم إسماعيل محمد "النقود والبنوك" مصر, دار الجامعات العربية, بدون سنة

108. هوجيندون جون - براوت جول "الاقتصاد الدولي الحديث" ترجمة محمد سمير كرم ,لبنان

مكتبة الوعي العربي , 1979 .

109. يعلي محمد صغير, ابو العلا يسرى " المالية العامة" عنابة, دار العلوم , 2003

### المجــــــــلات والمقالات:

1. الجبالي عبد الفتاح" ندوة التطورات الحديثة فى السياسة المالية واثرها على النشاط

الاقتصادي في مصر "مصر , مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية, 13 يونيو 2001

2. السويح مصطفى الفيتوي "الايطار التشريعي الداعم للتنافسية واثره على المنتجات المحلية"

طرابلس ليبيا, اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار , اوت 2007 .

3. العصفور صالح " سياسات التنافسية " الكويت, مجلة جسر التنمية , المعهد العربي للتخطيط

العدد 115, 2012

4. الفريق الاردني التنافسية "التنافسية وتجربة الاردن " الاردن, وزارة التخطيط , 2000.

5. الفريق الاردني التنافسية "ترتيب تنافسية الاردن في كتاب السنوي للتنافسية لعام 2009 "

الاردن, وزارة التخطيط , 2010.

6. الفريق الاردني للتنافسية " تقويم التنافسية العالمي 2010-2011 " الاردن, وزارة التخطيط

والتعاون الدولي, 2011.

7. الفريق الاردني للتنافسية "الاردن رؤية 2020 اللقاء الوطني الثالث "الاردن,وزارة التخطيط, 2002 .

8. الكراز احمد " مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية " الكويت,مجلة سلسلة اجتماعات الخبراء – المعهد العربي للتخطيط ,العدد 21 , 2007.

9.بابكر مصطفى – سياسات التنظيم و المنافسة "الكويت, معهد العربي للتخطيط مجلة جسر التنمية, العدد 28 , 2004

10.بركات نسرین " التنافسية والتجارب الناجحة للنفاذ الى الاسواق العامة" الاردن,ورقة بحث المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية –مركز الاردن الجديد للدراسات , 2005

11.بلعة جويده " القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"سطيف,مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , العدد 10 – 2010

12.بلقا سم العباس- المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول"الكويت,المعهد العربي للتخطيط مجلة جسر التنمية, العدد 75 , 2008

13.بلقاسم العباس " انماط التحول الهيكلي واستراتيجيات التخصص القطاعي " الكويت,السلسلة اوراق عمل –المعهد العربي للتخطيط , بدون سنة

14.بن جليلي رياض" المنافسة الدولية –دور السياسة العامة " الكويت,اوراق بحث عمل ,معهد العربي للتخطيط,بدون سنة

15. بن جليلي رياض " سياسات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الاسواق العالمية " الامارات, ابو ظبي, صندوق النقد العربي - معهد السياسات الاقتصادية- سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل, العدد الخامس, 1999 .

16. بن جليلي رياض " سياسات تطوير القدرة التنافسية " الكويت, مجلة جسر التنمية -المعهد العربي للتخطيط, العدد 83-2009 .

17. بن جليلي رياض "من المنافسة على الصعيد الدولي الى المنافسة على الصعيد الوطني" الكويت, سلسلة اوراق عمل ,المعهد العربي للتخطيط, بدون سنة .

18. جرجس مورييس " اليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج " الكويت, السلسلة اوراق عمل ,المعهد العربي للتخطيط , بدون سنة .

19. حضري محمد "اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية في الاقتصاديات العربية" الكويت ,المعهد العربي للتخطيط سلسلة, اوراق بحث , 2004

20. حلمي عبد الرحمان ابراهيم " التنافسية في ظل العولمة "مصر, مجلة المدير العربي العدد 138 , 2008

21. رزيق كمال- بوزعرور عمار " التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية " جامعة الجزائر, ورقة بحث , نادي الدراسات الاقتصادية, بدون سنة

22. زغلول اسماعيل , الهزيمية محمد " القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الاسواق العالمية " ابو ظبي, صندوق النقد العربي, 1999

23. عاطف عبد الكريم احمد " مناخ الاستثمار واهميته في جذب الاستثمارات " اليمن,مركز

الدراسات والبحوث اليمنية,2012

24. عبد السلام محمد فادية " محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية "

الكويت,ورقة بحث, المعهد العربي للتخطيط ,دون سنة

25. عبد النبي مصطفى إبراهيم " دور السلطات النقدية في مواجهة مخاطر الصرف الالكتروني "

مصر, مجلة المصرفي العدد 32 , 2004

26. محمد عبد السلام فادية -محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التمويلية المصرية"

الكويت, بحوث ودراسات المعهد العربي للتخطيط , 2000

27. معتوق محمود سهير " استقلالية البنك المركزي " مصر,مجلة مصر المعاصرة - الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي- العدد 453- فيفري1999

28. ناجي جمال " التنافسية والمصارف اللبنانية" لبنان,مجلة صوت الجامعة,العدد 02 -2011

29. نعمة كريم -مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية" الكويت, بحوث ودراسات,المعهد

العربي للتخطيط, 2007

30. نوري منير " تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية " شلف,مجلة اقتصاديات

شمال افريقيا , العدد 04 -جوان 2006

31. نوري منير "معوقات التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية للدول العربية" شلف,مجلة

اقتصاديات شمال افريقيا ,العدد 04 -2006

32. نوير طارق - دور الحكومة الداعم للتنافسية في مصر "مصر, مركز المعلومات ودعم اتخاذ

القرارات , 2002

33. نوير طارق " دور الحكومة الداعم للتنافسية" الكويت, ورقة بحث ,المعهد العربي للتخطيط

الكويت ,بدون سنة .

34. وديع محمد عدنان " القدرة التنافسية وقياسها " الكويت,مجلة جسر التنمية ,المعهد العربي

للتخطيط ,العدد 24 -2003

### الملتقيات

1. حمدادو علي,عميش عائشة -مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية- جامعة

شلف,الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج

قطاع المحروقات في الدول العربية 2010

2. خشبة نجوى علي -ابراهيم سهام فتحي " قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الاقتصاد

المصري" مصر,المؤتمر العلمي الثالث والعشرون للاقتصاديين المصريين والقدرة التنافسية

للاقتصاد المصري- 08-09-10-ماي

3. رزيق كمال - قاسي ياسين " تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر

للاداء المتميز" جامعة ورقلة,الملتقى الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات, 08-09-

مارس 2005

4. صالحى نجية , مخناش فتيحة - اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي

لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات افاق

النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم-جامعة سطيف, الملتقى الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 , 11-12 مارس 2013

5.متناوي محمد -غراية زهير " دراسة لأهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية واهم محدداتها"جامعة شلف, الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات " -2010

6.مسعداوي يوسف " القدرات التنافسية ومؤشراتها " جامعة ورقلة,المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات , 8-9-مارس 2005

7. هني نبيل " كيفية ضبط السياسة التنافسية في اوساط متعددة الاعوان -اقترح طريقة تعتمد على التوازنات " شلف,ملتقى الدولي الرابع حول التنافسية والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية-2010

8.وراد عطا الله خليل " دور التنافسية في دعم قدرات اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية دراسة محاسبية مقارنة" جامعة الزيتونة الاردنية,المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية -كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , 27- 28 افريل 2005

#### المذكرات:

1.بوزعرور عمار " السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005"- جامعة الجزائر,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط, دفعة 2007-2008 .

2. دراوسي مسعود "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر

1990-2004" جامعة الجزائر, اطروحة دكتوراه, دفعة 2005-2006

3. معيزي قوبدر " فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-

2006 " جامعة الجزائر, أطروحة دكتوراه -فرع تحليل اقتصادي, دفعة 2007-2008

4. يدو محمد " دور نظام المعلومات الوطني في رسم السياسة الاقتصادية" دراسة تحليلية

وتقويمية لحالة الجزائر الفترة الممتدة 2000-، 2010 -جامعة الجزائر, اطروحة دكتوراه, 2011

#### التقارير:

1. تقرير التنافسية العربية - المعهد العربي للتخطيط -الكويت 2006

2. تقرير التنافسية العربية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت 2003 .

3. تقرير التنافسية العربية - المعهد العربي للتخطيط -الكويت- 2009.

4. تقرير التنافسية العربية- المعهد العربي للتخطيط -الكويت -2012 .

5. تقارير البنك الدولي.

#### القوانين:

1. قانون 17/84 الصادر في 7 يوليو 1984 -الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 10

يوليو 1984

2. قانون 12/86 الصادر في 19 أوت 1986 -الجريدة الرسمية العدد 34 الصادرة في 20

أوت 1986



3. قانون 06/88 الصادر في 19 أوت 1988 -الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 13 جانفي 1988 .

4. قانون 10/90 الصادر في 14 افريل 1990 -الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة في 18 افريل 1990

5. أمر 01/01 الصادر في 26 أوت 2001 -الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001

6. أمر 01/03 الصادر في 26 أوت 2003 -الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 27 أوت 2003

7. نظام 02/09 الصادر في 26 ماي 2009 -الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة في 13 سبتمبر 2009

8. أمر 04/10 الصادر في 26 أوت 2010 -الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة في 01 سبتمبر 2010

## الفرنسية

## الكتب

1. Angel Benjamin « l'union économique et monétaire » paris, edition ellipses, 2006

2. Artus Patrick– Morin Peirre « **Macroéconomie appliquée** » 1<sup>er</sup> edition, paris, universitaire de France,1991
3. BARRE RAYMOND FONTANEL JACQUES "**PRINCIPES DE POLITIAUE ECONOMIQUES** " ALGER, EDITION DES PUBLICATION UNIVERSITAIRES, 1993–
4. Benassay agnes, quere , goeure benoit. Jacquet pierre ,pisani jean" **politique économique**" paris ,édition de bœck, 2004
5. Besson jean louis « **monnaie et finance** » paris, publication universitaires,1993.
6. Bonri chouki " **la logistique du commerce exterieur en algerie**" Alger ,édition edik ,sans année
7. Bradley xavier– Descamps christian « **monnaie –banque– financement** » paris ,edition Dacloz,2005
8. Brana Sophie– Cazals Michel– Kauffman Pascal « **économie monétaire et financiere** » 3<sup>ème</sup> edition, paris dunod
9. Brana Sophie ,Cazals Michel « **la monnaie** » paris, edition dunod 1997

10. DARREAU PHILIPPE "CROISSANCE ET POLITIQUE ECONOMIQUE " 1<sup>ER</sup> EDITION, PARIS, BOECK 2003
11. Diatkine sylvie « **Monnaie et politique monétaire fonction et formes de la monnaie** » France ,la documentation française,1994
12. GENEUX JACQUES" **INTRODUCTION A LA POLITIQUE ECONOMIQUE** "3<sup>EME</sup> EDITION, PARIS, SEUIL, 1999
13. Jacques fontanel" **analyse des politique économique**" France , édition publication universitaires, 2005
14. JEAN PAUL ,THOMAS" **LES POLITIQUE ECONOMIQUE AU XX<sup>E</sup> SIECLE** " PARIS ,EDITION ARMAND COLIN, 1994
15. Luc jean albert « **finance publiques** » 7<sup>eme</sup> edition, – paris, dalloz , 2011
16. Padoa Tommeso schioppa « **europe monnaie et politique économique** » bruxelles, perspective européennes, 1985
17. Pantz DoMinique " **institutions politiques commerciales internationales**" paris , édition ArMand colin,1998
18. Paret Antoine" **balance des paiement et politique économique**" france ,édition Nathan , 1996

19. Pariente George « **Elements d'économie monétaire** » paris economica,1983
20. Patat jean pierre « **monnaie système financier et politique monétaire** » 6<sup>ème</sup> edition, paris, economica ,2002
21. Patrick Artus « **politique Monétaire** » paris, edition economica, 2001
22. Porter- M- « **l'avantage concurrentielle :comment devancer ses concurrents et maintenir son avance** » paris, dunod,1999
23. Prager jean claud « **la politique économique aujourd' hui** » paris ,ellipss, 2002
24. RAYNAULD JACQUES ,stiringer yvan,andre,zeber paul " **problèmes et politique économiques**" paris, édition dunod , 1998
25. Stightz joselh- Greenwald bruce « **economie monétaire** » paris economica, 2005 .
26. TEULON Prederic " **L'ETAT ET LA POLIITIQUE ECONO MIQUE**" FRANCE ,EDITION PRESSES UNIVERSITAIRES, 1998
27. Varoudakis aritoMene " **la politique Macroéconomiques**" paris, édition dunod, 1999

المقالات والمجلات :

1. Bonnie david « **quelques incidences bancaires et monétaires des systèmes de paiement électronique** » revue économique ,France. Vol 52– 2001 .
2. Chakroum Mohamed “**les determinations de la competitivite internationale du secteur manufacturier tunisien** » tunis, cet article à faire l’objet d’une communication aux XVIII eme journées de l’ association tiers monde,2002
3. Durand martine et Giorno claudie « **les indicateurs de compétitivité international aspects conceptuels et évaluation** » oecd, sans année ,sur le site [www.oecd.org.pdf-12-06-2012www.arab-api.org](http://www.oecd.org/pdf-12-06-2012www.arab-api.org) تاريخ الاطلاع 3-11-2012.
4. Greuet Jean Yves « **monnaie et politique monétaire** » France cahiers francais N°267 ,sans année
5. Gronier Anne marie « **monnaie et politique monétaire** » paris cahier francais N°267, sans année

التقارير

1. rapport de presentation du projet de loi de finance– ministère de finance–2003 jus ‘qua 2014
2. rapport de banque d’Alger 1995–2012

## الانجليزيّة:

## الكتب:

1. Geoffrey jones –kirby maurice « **competitiveness and the state government and business in twentieth century b rita**n » Manchester, manchester university press ,1991
2. Huybers twan –Bennett jeff « **environmental management and the competitiveness of nature –based tourism destination** “américa Edward elgar,2002
3. Johnson hary george « **essays in minctary economies** “London, allen and unwi
4. Lesca –h– « **stucture et système d’information –facteurs de compétitivité** » France, marson,1982.
5. Mankiw Gregory « **monetary policy** » américa ,edition national bureau of economic,1994

6. Maynard John Keynes « **théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie** » paris, payot, 1977

7. Pawley Michael « **financial innovation and monetary policy** » london  
edition routledge, 2003

8. Porter M « **the competitive advantage of nations** » new York, the  
free press, 1990

9. Riffini pierre bruno « **the théories monétaire** » canada, edition smil  
1996

10. Walsk carle « **monetary theory and policy** » London, mitpress  
combridge, 2003

#### المجلات والمقالات :

1. Kiggundu Moses- Uruthirapathy Areni « **canada's global and business competitiveness: competition policy reform in a changing world** » America, emerald, vol 20- n°4-2010

2. Abdmoulah walid- Belkacem laabas « **assessment of arab export competitiveness in international markets using trade indicators** »

المعهد العربي للتخطيط - سلسلة اوراق عمل

3. Aruna chandra- fealey tim and pradeep rau « **national barriers to global competitiveness – the case of industry india** “America emerald, vol 16–n°1 ,2006

4. Crick david- Kaganda godwin- Mathay harry « **a study into the international competitiveness of low and high intensity Tanzanian exporting SMEs** “new York ,emerald , vol 20–N° 4,2010

5. Datta anusua –Malhotra K–Russel philip « **regional trade pacts and the competitiveness of the u.s .** » America ,textile industry ,vol 16–N°3–2006

6. Gronhaug kgell- Stone robert « **the learning organization an historical perspective ;the learning process and its influence on competitiveness** » America, emerald ,vol22–n°3–2012

7. Jordan national competitiveness team » **jordan’s competitiveness book**” Jordan, Ministry of planning and international cooperation ,2003

8. Krugman paul « **competitiveness a dangerous obsession foreign affairs** » America, emerald , vol 73–N°02,1994

9. Kuie hsien niu, grant miles and chung –shing lee”**strategic development of network clusters–a study of high technology regional**



**development and global competitiveness**” new York, emerald, vol 18–  
N°3–2008

10. Sledge sally « **Dynamic competition –a look at firms in the fortune  
global soo**” new York, emerald ,international business journal , vol 21  
N°05– 2011

11. Yeganeh hamida « **an investigation into the cultural and religions  
determinants of national competitiveness** “new York ,emerald ,vol 23 –  
N°01–2013

12. Yonis manal– et autre « **ICT maturity as a driver to global  
competitiveness a national level analyse** « america, emerald ,vol 20–  
n°3 –2012

13. Zoubi Bashir « **competitiveness and the successful experiences in  
penetrating global markers** “Jordan, minister the planning ,2001

المذكرات:

1. Bima mohtaseb « **international competitiveness of jordon  
manufacturing industry** “écosse, these doctora, university of  
strathclyde.1995

التقارير:

1. **Word economic forum** the global competitiveness report 2003–2004
2. **Word economic forum** the global competitiveness report 2004–2005
3. **Word economic forum** the global competitiveness report 2005–2006
4. **Word economic forum** the global competitiveness report 2006–2007
5. **Word economic forum** the global competitiveness report 2007–2008
6. **Word economic forum** the global competitiveness report 2008–2009
7. **Word economic forum** the global competitiveness report 2009–2010
8. **Word economic forum** the global competitiveness report 2009–2010
9. **Word economic forum** the global competitiveness report 2010–2011
10. **Word economic forum** the global competitiveness report 2010–2011
11. **Word economic forum** the global competitiveness report 2010–2011
12. **Word economic forum** the global competitiveness report 2011–2012
13. **Word economic forum** the global competitiveness report 2012–2013
14. world competitiveness yearbook – IMD–2003 .

الملاحق

## الملحق الاول

Dependent Variable: Y1  
Method: Least Squares  
Date: 05/13/14 Time: 19:48  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000458    | 6.33E-05              | 7.237042    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.419110    | Mean dependent var    |             | 3.226364 |
| Adjusted R-squared | 0.419110    | S.D. dependent var    |             | 2.089231 |
| S.E. of regression | 1.592332    | Akaike info criterion |             | 3.854784 |
| Sum squared resid  | 25.35520    | Schwarz criterion     |             | 3.890956 |
| Log likelihood     | -20.20131   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.831982 |
| Durbin-Watson stat | 0.917820    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y1  
Method: Least Squares  
Date: 05/13/14 Time: 20:05  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000449    | 8.56E-05              | 5.238749    | 0.0005   |
| MA(1)              | 0.578233    | 0.240162              | 2.407685    | 0.0394   |
| R-squared          | 0.579935    | Mean dependent var    |             | 3.226364 |
| Adjusted R-squared | 0.533261    | S.D. dependent var    |             | 2.089231 |
| S.E. of regression | 1.427327    | Akaike info criterion |             | 3.712449 |
| Sum squared resid  | 18.33535    | Schwarz criterion     |             | 3.784794 |
| Log likelihood     | -18.41847   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.666846 |
| Durbin-Watson stat | 1.920786    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y11  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 11:27  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 4.496274    | 0.162121              | 27.73413    | 0.0000    |
| X1                 | -0.000141   | 2.14E-05              | -6.603923   | 0.0001    |
| R-squared          | 0.828936    | Mean dependent var    |             | 3.503636  |
| Adjusted R-squared | 0.809929    | S.D. dependent var    |             | 0.462110  |
| S.E. of regression | 0.201467    | Akaike info criterion |             | -0.203418 |
| Sum squared resid  | 0.365300    | Schwarz criterion     |             | -0.131074 |
| Log likelihood     | 3.118800    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.249021 |
| F-statistic        | 43.61180    | Durbin-Watson stat    |             | 2.544208  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000099    |                       |             |           |

Dependent Variable: Y11  
Method: Least Squares  
Date: 05/13/14 Time: 21:34  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 4.382067    | 0.150038              | 29.20640    | 0.0000    |
| X11                | -0.000186   | 2.89E-05              | -6.431203   | 0.0001    |
| R-squared          | 0.821288    | Mean dependent var    |             | 3.503636  |
| Adjusted R-squared | 0.801431    | S.D. dependent var    |             | 0.462110  |
| S.E. of regression | 0.205921    | Akaike info criterion |             | -0.159682 |
| Sum squared resid  | 0.381631    | Schwarz criterion     |             | -0.087338 |
| Log likelihood     | 2.878253    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.205285 |
| F-statistic        | 41.36037    | Durbin-Watson stat    |             | 2.511047  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000121    |                       |             |           |

Dependent Variable: Y12  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 11:54  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000328    | 3.88E-05              | 8.458182    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.556801    | Mean dependent var    |             | 2.258182 |
| Adjusted R-squared | 0.556801    | S.D. dependent var    |             | 1.464915 |
| S.E. of regression | 0.975240    | Akaike info criterion |             | 2.874243 |
| Sum squared resid  | 9.510939    | Schwarz criterion     |             | 2.910415 |
| Log likelihood     | -14.80833   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.851441 |
| Durbin-Watson stat | 0.899208    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y12  
Method: Least Squares  
Date: 05/23/14 Time: 09:54  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 20 iterations  
MA Backcast: 2001 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000249    | 4.59E-05              | 5.420428    | 0.0006   |
| MA(1)              | 1.342402    | 0.477534              | 2.811115    | 0.0228   |
| MA(2)              | 0.999977    | 0.115169              | 8.682696    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.775971    | Mean dependent var    |             | 2.258182 |
| Adjusted R-squared | 0.719963    | S.D. dependent var    |             | 1.464915 |
| S.E. of regression | 0.775211    | Akaike info criterion |             | 2.555638 |
| Sum squared resid  | 4.807617    | Schwarz criterion     |             | 2.664155 |
| Log likelihood     | -11.05601   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.487233 |
| Durbin-Watson stat | 1.326275    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y12  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 16:39  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X11                | 0.000485    | 5.15E-05              | 9.426153    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.634416    | Mean dependent var    |             | 2.258182 |
| Adjusted R-squared | 0.634416    | S.D. dependent var    |             | 1.464915 |
| S.E. of regression | 0.885739    | Akaike info criterion |             | 2.681719 |
| Sum squared resid  | 7.845337    | Schwarz criterion     |             | 2.717892 |
| Log likelihood     | -13.74946   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.658918 |
| Durbin-Watson stat | 1.051852    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y2  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 17:49  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000343    | 4.42E-05              | 7.767474    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.480322    | Mean dependent var    |             | 2.394545 |
| Adjusted R-squared | 0.480322    | S.D. dependent var    |             | 1.541275 |
| S.E. of regression | 1.111085    | Akaike info criterion |             | 3.135059 |
| Sum squared resid  | 12.34510    | Schwarz criterion     |             | 3.171232 |
| Log likelihood     | -16.24283   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.112258 |
| Durbin-Watson stat | 0.831433    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y2  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 16:48  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 8 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000336    | 6.02E-05              | 5.579596    | 0.0003   |
| MA(1)              | 0.625362    | 0.216785              | 2.884714    | 0.0180   |
| R-squared          | 0.638972    | Mean dependent var    |             | 2.394545 |
| Adjusted R-squared | 0.598858    | S.D. dependent var    |             | 1.541275 |
| S.E. of regression | 0.976179    | Akaike info criterion |             | 2.952623 |
| Sum squared resid  | 8.576322    | Schwarz criterion     |             | 3.024968 |
| Log likelihood     | -14.23943   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.907020 |
| Durbin-Watson stat | 1.950468    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y2  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 16:54  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 6 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X11                | 0.000499    | 8.09E-05              | 6.162265    | 0.0002   |
| MA(1)              | 0.558001    | 0.254578              | 2.191866    | 0.0561   |
| R-squared          | 0.671563    | Mean dependent var    |             | 2.394545 |
| Adjusted R-squared | 0.635070    | S.D. dependent var    |             | 1.541275 |
| S.E. of regression | 0.931075    | Akaike info criterion |             | 2.858011 |
| Sum squared resid  | 7.802102    | Schwarz criterion     |             | 2.930356 |
| Log likelihood     | -13.71906   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.812408 |
| Durbin-Watson stat | 1.898213    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y21  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 16:09  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000364    | 4.57E-05              | 7.952987    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.500383    | Mean dependent var    |             | 2.529091 |
| Adjusted R-squared | 0.500383    | S.D. dependent var    |             | 1.626465 |
| S.E. of regression | 1.149644    | Akaike info criterion |             | 3.203290 |
| Sum squared resid  | 13.21682    | Schwarz criterion     |             | 3.239462 |
| Log likelihood     | -16.61810   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.180489 |
| Durbin-Watson stat | 0.889842    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y21  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 17:10  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 9 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000355    | 6.88E-05              | 5.160703    | 0.0006   |
| MA(1)              | 0.934809    | 0.043029              | 21.72512    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.701504    | Mean dependent var    |             | 2.529091 |
| Adjusted R-squared | 0.668338    | S.D. dependent var    |             | 1.626465 |
| S.E. of regression | 0.936684    | Akaike info criterion |             | 2.870023 |
| Sum squared resid  | 7.896384    | Schwarz criterion     |             | 2.942368 |
| Log likelihood     | -13.78513   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.824420 |
| Durbin-Watson stat | 2.181685    |                       |             |          |

Inverted MA Roots - .93

Dependent Variable: Y21  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 16:29  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X11                | 0.000538    | 6.19E-05              | 8.683419    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.571473    | Mean dependent var    |             | 2.529091 |
| Adjusted R-squared | 0.571473    | S.D. dependent var    |             | 1.626465 |
| S.E. of regression | 1.064716    | Akaike info criterion |             | 3.049802 |
| Sum squared resid  | 11.33621    | Schwarz criterion     |             | 3.085974 |
| Log likelihood     | -15.77391   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.027000 |
| Durbin-Watson stat | 1.021813    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y22  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 17:21  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 8 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000349    | 7.35E-05              | 4.742658    | 0.0011   |
| MA(1)              | 0.943693    | 0.048358              | 19.51475    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.670327    | Mean dependent var    |             | 2.540000 |
| Adjusted R-squared | 0.633697    | S.D. dependent var    |             | 1.648945 |
| S.E. of regression | 0.997990    | Akaike info criterion |             | 2.996820 |
| Sum squared resid  | 8.963864    | Schwarz criterion     |             | 3.069164 |
| Log likelihood     | -14.48251   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.951216 |
| Durbin-Watson stat | 2.001473    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y22  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 16:35  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | 2.188007    | 1.144566              | 1.911649    | 0.0923   |
| X11                | 0.001256    | 0.000360              | 3.485234    | 0.0083   |
| X12                | -0.002416   | 0.001039              | -2.325090   | 0.0485   |
| R-squared          | 0.672713    | Mean dependent var    |             | 2.540000 |
| Adjusted R-squared | 0.590891    | S.D. dependent var    |             | 1.648945 |
| S.E. of regression | 1.054692    | Akaike info criterion |             | 3.171375 |
| Sum squared resid  | 8.898997    | Schwarz criterion     |             | 3.279892 |
| Log likelihood     | -14.44256   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.102970 |
| F-statistic        | 8.221693    | Durbin-Watson stat    |             | 1.920378 |
| Prob(F-statistic)  | 0.011474    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y23  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 17:48  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 9 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000277    | 6.80E-05              | 4.065784    | 0.0028   |
| MA(1)              | 0.961485    | 0.069769              | 13.78096    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.775390    | Mean dependent var    |             | 1.863636 |
| Adjusted R-squared | 0.750433    | S.D. dependent var    |             | 1.831542 |
| S.E. of regression | 0.914977    | Akaike info criterion |             | 2.823131 |
| Sum squared resid  | 7.534651    | Schwarz criterion     |             | 2.895475 |
| Log likelihood     | -13.52722   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.777528 |
| Durbin-Watson stat | 1.578720    |                       |             |          |



Dependent Variable: Y23  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 17:59  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 11 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X11                | 0.000405    | 9.77E-05              | 4.149446    | 0.0025   |
| MA(1)              | 0.963930    | 0.074459              | 12.94579    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.783116    | Mean dependent var    |             | 1.863636 |
| Adjusted R-squared | 0.759018    | S.D. dependent var    |             | 1.831542 |
| S.E. of regression | 0.899102    | Akaike info criterion |             | 2.788125 |
| Sum squared resid  | 7.275458    | Schwarz criterion     |             | 2.860469 |
| Log likelihood     | -13.33469   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.742522 |
| Durbin-Watson stat | 1.677732    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y24  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 18:05  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 11 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000230    | 5.58E-05              | 4.126308    | 0.0026   |
| MA(1)              | 0.999678    | 0.134249              | 7.446442    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.783249    | Mean dependent var    |             | 1.563636 |
| Adjusted R-squared | 0.759166    | S.D. dependent var    |             | 1.544197 |
| S.E. of regression | 0.757813    | Akaike info criterion |             | 2.446206 |
| Sum squared resid  | 5.168527    | Schwarz criterion     |             | 2.518550 |
| Log likelihood     | -11.45413   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.400603 |
| Durbin-Watson stat | 1.573777    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y24  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 18:13  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 105 iterations  
MA Backcast: OFF (Roots of MA process too large)

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X11                | 0.000623    | 0.000122              | 5.111204    | 0.0009   |
| X12                | -0.000515   | 0.000104              | -4.947621   | 0.0011   |
| MA(1)              | 2.812400    | 1.102410              | 2.551138    | 0.0341   |
| R-squared          | 0.959077    | Mean dependent var    |             | 1.563636 |
| Adjusted R-squared | 0.948847    | S.D. dependent var    |             | 1.544197 |
| S.E. of regression | 0.349253    | Akaike info criterion |             | 0.960961 |
| Sum squared resid  | 0.975822    | Schwarz criterion     |             | 1.069478 |
| Log likelihood     | -2.285288   | Hannan-Quinn criter.  |             | 0.892557 |
| Durbin-Watson stat | 1.373285    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y26  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 16:51  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -2.141383   | 1.013642              | -2.112564   | 0.0638   |
| X1                 | 0.000638    | 0.000134              | 4.774250    | 0.0010   |
| R-squared          | 0.716923    | Mean dependent var    |             | 2.345455 |
| Adjusted R-squared | 0.685470    | S.D. dependent var    |             | 2.246047 |
| S.E. of regression | 1.259650    | Akaike info criterion |             | 3.462511 |
| Sum squared resid  | 14.28047    | Schwarz criterion     |             | 3.534855 |
| Log likelihood     | -17.04381   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.416908 |
| F-statistic        | 22.79346    | Durbin-Watson stat    |             | 1.131221 |
| Prob(F-statistic)  | 0.001009    |                       |             |          |



Dependent Variable: Y26  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 16:53  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -1.714267   | 0.875274              | -1.958548   | 0.0818   |
| X11                | 0.000860    | 0.000169              | 5.094925    | 0.0006   |
| R-squared          | 0.742550    | Mean dependent var    |             | 2.345455 |
| Adjusted R-squared | 0.713945    | S.D. dependent var    |             | 2.246047 |
| S.E. of regression | 1.201279    | Akaike info criterion |             | 3.367617 |
| Sum squared resid  | 12.98765    | Schwarz criterion     |             | 3.439961 |
| Log likelihood     | -16.52189   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.322014 |
| F-statistic        | 25.95826    | Durbin-Watson stat    |             | 1.277024 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000650    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y3  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 18:28  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000282    | 6.52E-05              | 4.321831    | 0.0019   |
| MA(1)              | 0.940284    | 0.046399              | 20.26526    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.615882    | Mean dependent var    |             | 2.067273 |
| Adjusted R-squared | 0.573202    | S.D. dependent var    |             | 1.353404 |
| S.E. of regression | 0.884176    | Akaike info criterion |             | 2.754644 |
| Sum squared resid  | 7.035901    | Schwarz criterion     |             | 2.826989 |
| Log likelihood     | -13.15054   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.709041 |
| Durbin-Watson stat | 2.064348    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y3  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 17:47  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | 1.915120    | 1.007647              | 1.900586    | 0.0939   |
| X11                | 0.001013    | 0.000317              | 3.192664    | 0.0128   |
| X12                | -0.002005   | 0.000915              | -2.192258   | 0.0597   |
| R-squared          | 0.623451    | Mean dependent var    |             | 2.067273 |
| Adjusted R-squared | 0.529313    | S.D. dependent var    |             | 1.353404 |
| S.E. of regression | 0.928524    | Akaike info criterion |             | 2.916560 |
| Sum squared resid  | 6.897259    | Schwarz criterion     |             | 3.025077 |
| Log likelihood     | -13.04108   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.848156 |
| F-statistic        | 6.622781    | Durbin-Watson stat    |             | 1.888504 |
| Prob(F-statistic)  | 0.020104    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y31  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 18:38  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000307    | 6.68E-05              | 4.594944    | 0.0013   |
| MA(1)              | 0.950252    | 0.050515              | 18.81117    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.659350    | Mean dependent var    |             | 2.247273 |
| Adjusted R-squared | 0.621500    | S.D. dependent var    |             | 1.467877 |
| S.E. of regression | 0.903072    | Akaike info criterion |             | 2.796937 |
| Sum squared resid  | 7.339851    | Schwarz criterion     |             | 2.869281 |
| Log likelihood     | -13.38315   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.751334 |
| Durbin-Watson stat | 1.997695    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y31  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 18:46  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X11                | 0.000449    | 9.72E-05              | 4.614539    | 0.0013   |
| MA(1)              | 0.951133    | 0.054074              | 17.58961    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.663279    | Mean dependent var    |             | 2.247273 |
| Adjusted R-squared | 0.625865    | S.D. dependent var    |             | 1.467877 |
| S.E. of regression | 0.897850    | Akaike info criterion |             | 2.785337 |
| Sum squared resid  | 7.255206    | Schwarz criterion     |             | 2.857682 |
| Log likelihood     | -13.31936   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.739734 |
| Durbin-Watson stat | 2.062836    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y32  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 18:51  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X1                 | 0.000263    | 6.05E-05              | 4.339649    | 0.0019   |
| MA(1)              | 0.940321    | 0.054748              | 17.17552    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.669966    | Mean dependent var    |             | 1.980909 |
| Adjusted R-squared | 0.633295    | S.D. dependent var    |             | 1.356985 |
| S.E. of regression | 0.821738    | Akaike info criterion |             | 2.608176 |
| Sum squared resid  | 6.077285    | Schwarz criterion     |             | 2.680521 |
| Log likelihood     | -12.34497   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.562573 |
| Durbin-Watson stat | 1.522877    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y32  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 17:41  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | 2.206549    | 1.078756              | 2.045457    | 0.0750   |
| X11                | 0.001024    | 0.000340              | 3.015421    | 0.0167   |
| X12                | -0.002192   | 0.000979              | -2.238343   | 0.0556   |
| R-squared          | 0.570705    | Mean dependent var    |             | 1.980909 |
| Adjusted R-squared | 0.463382    | S.D. dependent var    |             | 1.356985 |
| S.E. of regression | 0.994049    | Akaike info criterion |             | 3.052941 |
| Sum squared resid  | 7.905073    | Schwarz criterion     |             | 3.161458 |
| Log likelihood     | -13.79118   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.984536 |
| F-statistic        | 5.317607    | Durbin-Watson stat    |             | 1.675951 |
| Prob(F-statistic)  | 0.033964    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 17:44  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 3.817324    | 0.172465              | 22.13397    | 0.0000    |
| X11                | 0.000157    | 5.43E-05              | 2.889893    | 0.0202    |
| X12                | -0.000340   | 0.000157              | -2.172887   | 0.0615    |
| R-squared          | 0.545769    | Mean dependent var    |             | 3.772727  |
| Adjusted R-squared | 0.432211    | S.D. dependent var    |             | 0.210907  |
| S.E. of regression | 0.158922    | Akaike info criterion |             | -0.613803 |
| Sum squared resid  | 0.202050    | Schwarz criterion     |             | -0.505286 |
| Log likelihood     | 6.375916    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.682208 |
| F-statistic        | 4.806094    | Durbin-Watson stat    |             | 2.558571  |
| Prob(F-statistic)  | 0.042570    |                       |             |           |

## الملحق الثاني

Dependent Variable: Y1  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/14 Time: 20:03  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000831    | 0.000163              | 5.085766    | 0.0007   |
| MA(1)              | 0.970546    | 0.049200              | 19.72664    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.691974    | Mean dependent var    |             | 3.226364 |
| Adjusted R-squared | 0.657748    | S.D. dependent var    |             | 2.089231 |
| S.E. of regression | 1.222248    | Akaike info criterion |             | 3.402226 |
| Sum squared resid  | 13.44500    | Schwarz criterion     |             | 3.474570 |
| Log likelihood     | -16.71224   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.356622 |
| Durbin-Watson stat | 2.180663    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y1  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:14  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X32                | 0.002237    | 0.000226              | 9.919675    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.665748    | Mean dependent var    |             | 3.226364 |
| Adjusted R-squared | 0.665748    | S.D. dependent var    |             | 2.089231 |
| S.E. of regression | 1.207879    | Akaike info criterion |             | 3.302117 |
| Sum squared resid  | 14.58972    | Schwarz criterion     |             | 3.338289 |
| Log likelihood     | -17.16164   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.279316 |
| Durbin-Watson stat | 1.348208    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y11  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:16  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 4.447123    | 0.123908              | 35.89054    | 0.0000    |
| X3                 | -0.000240   | 2.89E-05              | -8.316722   | 0.0000    |
| R-squared          | 0.884863    | Mean dependent var    |             | 3.503636  |
| Adjusted R-squared | 0.872070    | S.D. dependent var    |             | 0.462110  |
| S.E. of regression | 0.165284    | Akaike info criterion |             | -0.599336 |
| Sum squared resid  | 0.245869    | Schwarz criterion     |             | -0.526992 |
| Log likelihood     | 5.296351    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.644940 |
| F-statistic        | 69.16787    | Durbin-Watson stat    |             | 2.551550  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000016    |                       |             |           |

Dependent Variable: Y11  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:17  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 4.465260    | 0.132513              | 33.69688    | 0.0000    |
| X31                | -0.000242   | 6.24E-05              | -3.886071   | 0.0046    |
| X32                | -0.000269   | 0.000127              | -2.118471   | 0.0670    |
| R-squared          | 0.905613    | Mean dependent var    |             | 3.503636  |
| Adjusted R-squared | 0.882016    | S.D. dependent var    |             | 0.462110  |
| S.E. of regression | 0.158729    | Akaike info criterion |             | -0.616236 |
| Sum squared resid  | 0.201559    | Schwarz criterion     |             | -0.507719 |
| Log likelihood     | 6.389300    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.684641 |
| F-statistic        | 38.37873    | Durbin-Watson stat    |             | 2.254214  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000079    |                       |             |           |

Dependent Variable: Y12  
Method: Least Squares  
Date: 05/15/14 Time: 06:42  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 8 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000586    | 8.92E-05              | 6.565504    | 0.0001   |
| MA(1)              | 0.586502    | 0.231680              | 2.531521    | 0.0322   |
| R-squared          | 0.715025    | Mean dependent var    |             | 2.258182 |
| Adjusted R-squared | 0.683361    | S.D. dependent var    |             | 1.464915 |
| S.E. of regression | 0.824318    | Akaike info criterion |             | 2.614445 |
| Sum squared resid  | 6.115500    | Schwarz criterion     |             | 2.686789 |
| Log likelihood     | -12.37945   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.568841 |
| Durbin-Watson stat | 2.017254    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y12  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:20  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -1.030314   | 0.528668              | -1.948885   | 0.0831   |
| X32                | 0.002184    | 0.000327              | 6.670719    | 0.0001   |
| R-squared          | 0.831771    | Mean dependent var    |             | 2.258182 |
| Adjusted R-squared | 0.813079    | S.D. dependent var    |             | 1.464915 |
| S.E. of regression | 0.633347    | Akaike info criterion |             | 2.087369 |
| Sum squared resid  | 3.610155    | Schwarz criterion     |             | 2.159713 |
| Log likelihood     | -9.480529   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.041766 |
| F-statistic        | 44.49850    | Durbin-Watson stat    |             | 1.930104 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000092    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y14  
Method: Least Squares  
Date: 05/15/14 Time: 22:11  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.001028    | 0.000207              | 4.972204    | 0.0008   |
| MA(1)              | 0.993213    | 0.068290              | 14.54394    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.712387    | Mean dependent var    |             | 4.165455 |
| Adjusted R-squared | 0.680430    | S.D. dependent var    |             | 2.710647 |
| S.E. of regression | 1.532342    | Akaike info criterion |             | 3.854437 |
| Sum squared resid  | 21.13264    | Schwarz criterion     |             | 3.926782 |
| Log likelihood     | -19.19940   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.808834 |
| Durbin-Watson stat | 1.997899    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y14  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:26  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X32                | 0.002878    | 0.000305              | 9.428512    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.636227    | Mean dependent var    |             | 4.165455 |
| Adjusted R-squared | 0.636227    | S.D. dependent var    |             | 2.710647 |
| S.E. of regression | 1.634888    | Akaike info criterion |             | 3.907533 |
| Sum squared resid  | 26.72858    | Schwarz criterion     |             | 3.943706 |
| Log likelihood     | -20.49143   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.884732 |
| Durbin-Watson stat | 1.408630    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y2  
Method: Least Squares  
Date: 05/15/14 Time: 22:22  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 9 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000615    | 0.000109              | 5.664303    | 0.0003   |
| MA(1)              | 0.983840    | 0.055483              | 17.73216    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.753413    | Mean dependent var    |             | 2.394545 |
| Adjusted R-squared | 0.726015    | S.D. dependent var    |             | 1.541275 |
| S.E. of regression | 0.806759    | Akaike info criterion |             | 2.571382 |
| Sum squared resid  | 5.857737    | Schwarz criterion     |             | 2.643726 |
| Log likelihood     | -12.14260   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.525778 |
| Durbin-Watson stat | 2.130211    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y2  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:44  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X32                | 0.001675    | 0.000149              | 11.26781    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.733134    | Mean dependent var    |             | 2.394545 |
| Adjusted R-squared | 0.733134    | S.D. dependent var    |             | 1.541275 |
| S.E. of regression | 0.796208    | Akaike info criterion |             | 2.468595 |
| Sum squared resid  | 6.339472    | Schwarz criterion     |             | 2.504768 |
| Log likelihood     | -12.57728   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.445794 |
| Durbin-Watson stat | 1.310284    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y21  
Method: Least Squares  
Date: 05/15/14 Time: 22:31  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 6 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000659    | 0.000108              | 6.087103    | 0.0002   |
| MA(1)              | 0.999514    | 0.077979              | 12.81781    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.777456    | Mean dependent var    |             | 2.529091 |
| Adjusted R-squared | 0.752728    | S.D. dependent var    |             | 1.626465 |
| S.E. of regression | 0.808783    | Akaike info criterion |             | 2.576393 |
| Sum squared resid  | 5.887168    | Schwarz criterion     |             | 2.648738 |
| Log likelihood     | -12.17016   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.530790 |
| Durbin-Watson stat | 2.086925    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y21  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:49  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X32                | 0.001770    | 0.000156              | 11.37031    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.737249    | Mean dependent var    |             | 2.529091 |
| Adjusted R-squared | 0.737249    | S.D. dependent var    |             | 1.626465 |
| S.E. of regression | 0.833713    | Akaike info criterion |             | 2.560653 |
| Sum squared resid  | 6.950775    | Schwarz criterion     |             | 2.596825 |
| Log likelihood     | -13.08359   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.537852 |
| Durbin-Watson stat | 1.366660    |                       |             |          |



Dependent Variable: Y22  
Method: Least Squares  
Date: 05/15/14 Time: 22:40  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 15 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000664    | 0.000115              | 5.760442    | 0.0003   |
| MA(1)              | 0.999586    | 0.120253              | 8.312370    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.731027    | Mean dependent var    |             | 2.540000 |
| Adjusted R-squared | 0.701141    | S.D. dependent var    |             | 1.648945 |
| S.E. of regression | 0.901445    | Akaike info criterion |             | 2.793329 |
| Sum squared resid  | 7.313422    | Schwarz criterion     |             | 2.865674 |
| Log likelihood     | -13.36331   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.747726 |
| Durbin-Watson stat | 1.961792    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y22  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:52  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X32                | 0.001765    | 0.000175              | 10.11349    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.678486    | Mean dependent var    |             | 2.540000 |
| Adjusted R-squared | 0.678486    | S.D. dependent var    |             | 1.648945 |
| S.E. of regression | 0.934988    | Akaike info criterion |             | 2.789942 |
| Sum squared resid  | 8.742030    | Schwarz criterion     |             | 2.826115 |
| Log likelihood     | -14.34468   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.767141 |
| Durbin-Watson stat | 1.315514    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y23  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 07:35  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000546    | 9.16E-05              | 5.962309    | 0.0002   |
| MA(1)              | 0.999582    | 0.229119              | 4.362719    | 0.0018   |
| R-squared          | 0.815072    | Mean dependent var    |             | 1.863636 |
| Adjusted R-squared | 0.794525    | S.D. dependent var    |             | 1.831542 |
| S.E. of regression | 0.830226    | Akaike info criterion |             | 2.628729 |
| Sum squared resid  | 6.203481    | Schwarz criterion     |             | 2.701073 |
| Log likelihood     | -12.45801   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.583126 |
| Durbin-Watson stat | 1.529674    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y23  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:55  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -2.009068   | 0.824947              | -2.435390   | 0.0376   |
| X32                | 0.002572    | 0.000511              | 5.034391    | 0.0007   |
| R-squared          | 0.737954    | Mean dependent var    |             | 1.863636 |
| Adjusted R-squared | 0.708838    | S.D. dependent var    |             | 1.831542 |
| S.E. of regression | 0.988290    | Akaike info criterion |             | 2.977285 |
| Sum squared resid  | 8.790458    | Schwarz criterion     |             | 3.049630 |
| Log likelihood     | -14.37507   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.931682 |
| F-statistic        | 25.34509    | Durbin-Watson stat    |             | 1.259370 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000705    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y24  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 07:43  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 73 iterations  
MA Backcast: OFF (Roots of MA process too large)

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -1.291795   | 0.232284              | -5.561277   | 0.0005   |
| X3                 | 0.000765    | 0.000138              | 5.558817    | 0.0005   |
| MA(1)              | 2.914431    | 1.184072              | 2.461364    | 0.0392   |
| R-squared          | 0.962686    | Mean dependent var    |             | 1.563636 |
| Adjusted R-squared | 0.953358    | S.D. dependent var    |             | 1.544197 |
| S.E. of regression | 0.333496    | Akaike info criterion |             | 0.868631 |
| Sum squared resid  | 0.889759    | Schwarz criterion     |             | 0.977148 |
| Log likelihood     | -1.777472   | Hannan-Quinn criter.  |             | 0.800227 |
| F-statistic        | 103.1997    | Durbin-Watson stat    |             | 1.256304 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000002    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y24  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 21:58  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -1.693960   | 0.700023              | -2.419862   | 0.0386   |
| X32                | 0.002163    | 0.000433              | 4.990494    | 0.0007   |
| R-squared          | 0.734553    | Mean dependent var    |             | 1.563636 |
| Adjusted R-squared | 0.705058    | S.D. dependent var    |             | 1.544197 |
| S.E. of regression | 0.838631    | Akaike info criterion |             | 2.648873 |
| Sum squared resid  | 6.329713    | Schwarz criterion     |             | 2.721218 |
| Log likelihood     | -12.56880   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.603270 |
| F-statistic        | 24.90503    | Durbin-Watson stat    |             | 1.387887 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000749    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y26  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:02  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -1.942644   | 0.844274              | -2.300964   | 0.0469   |
| X3                 | 0.001092    | 0.000197              | 5.547499    | 0.0004   |
| R-squared          | 0.773726    | Mean dependent var    |             | 2.345455 |
| Adjusted R-squared | 0.748584    | S.D. dependent var    |             | 2.246047 |
| S.E. of regression | 1.126199    | Akaike info criterion |             | 3.238539 |
| Sum squared resid  | 11.41492    | Schwarz criterion     |             | 3.310884 |
| Log likelihood     | -15.81197   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.192936 |
| F-statistic        | 30.77475    | Durbin-Watson stat    |             | 1.269089 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000358    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y26  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:03  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -2.616545   | 0.871380              | -3.002762   | 0.0149   |
| X32                | 0.003295    | 0.000540              | 6.106721    | 0.0002   |
| R-squared          | 0.805582    | Mean dependent var    |             | 2.345455 |
| Adjusted R-squared | 0.783980    | S.D. dependent var    |             | 2.246047 |
| S.E. of regression | 1.043916    | Akaike info criterion |             | 3.086801 |
| Sum squared resid  | 9.807851    | Schwarz criterion     |             | 3.159146 |
| Log likelihood     | -14.97741   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.041198 |
| F-statistic        | 37.29204    | Durbin-Watson stat    |             | 1.314185 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000178    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y3  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 08:09  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 16 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000529    | 0.000107              | 4.964756    | 0.0008   |
| MA(1)              | 0.999936    | 0.081723              | 12.23567    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.688473    | Mean dependent var    |             | 2.067273 |
| Adjusted R-squared | 0.653859    | S.D. dependent var    |             | 1.353404 |
| S.E. of regression | 0.796258    | Akaike info criterion |             | 2.545178 |
| Sum squared resid  | 5.706237    | Schwarz criterion     |             | 2.617523 |
| Log likelihood     | -11.99848   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.499575 |
| Durbin-Watson stat | 1.970343    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y3  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:05  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X32                | 0.001426    | 0.000156              | 9.115375    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.616881    | Mean dependent var    |             | 2.067273 |
| Adjusted R-squared | 0.616881    | S.D. dependent var    |             | 1.353404 |
| S.E. of regression | 0.837711    | Akaike info criterion |             | 2.570220 |
| Sum squared resid  | 7.017591    | Schwarz criterion     |             | 2.606392 |
| Log likelihood     | -13.13621   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.547418 |
| Durbin-Watson stat | 1.363160    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y31  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 08:16  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 12 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000587    | 9.74E-05              | 6.031599    | 0.0002   |
| MA(1)              | 0.999741    | 0.176078              | 5.677844    | 0.0003   |
| R-squared          | 0.707733    | Mean dependent var    |             | 2.247273 |
| Adjusted R-squared | 0.675259    | S.D. dependent var    |             | 1.467877 |
| S.E. of regression | 0.836485    | Akaike info criterion |             | 2.643749 |
| Sum squared resid  | 6.297363    | Schwarz criterion     |             | 2.716094 |
| Log likelihood     | -12.54062   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.598146 |
| Durbin-Watson stat | 1.981161    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y31  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:07  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X31                | -0.000577   | 0.000308              | -1.870703   | 0.0942   |
| X32                | 0.002437    | 0.000493              | 4.939070    | 0.0008   |
| R-squared          | 0.743189    | Mean dependent var    |             | 2.247273 |
| Adjusted R-squared | 0.714655    | S.D. dependent var    |             | 1.467877 |
| S.E. of regression | 0.784106    | Akaike info criterion |             | 2.514421 |
| Sum squared resid  | 5.533403    | Schwarz criterion     |             | 2.586766 |
| Log likelihood     | -11.82932   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.468818 |
| Durbin-Watson stat | 1.765968    |                       |             |          |



Dependent Variable: Y32  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 08:28  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 9 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X3                 | 0.000487    | 0.000102              | 4.788328    | 0.0010   |
| MA(1)              | 0.999493    | 0.146972              | 6.800547    | 0.0001   |
| R-squared          | 0.707153    | Mean dependent var    |             | 1.980909 |
| Adjusted R-squared | 0.674615    | S.D. dependent var    |             | 1.356985 |
| S.E. of regression | 0.774059    | Akaike info criterion |             | 2.488629 |
| Sum squared resid  | 5.392509    | Schwarz criterion     |             | 2.560974 |
| Log likelihood     | -11.68746   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.443026 |
| Durbin-Watson stat | 1.495783    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y32  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 08:32  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 13 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X32                | 0.001402    | 0.000258              | 5.425891    | 0.0004   |
| MA(1)              | 0.936715    | 0.146932              | 6.375149    | 0.0001   |
| R-squared          | 0.740808    | Mean dependent var    |             | 1.980909 |
| Adjusted R-squared | 0.712009    | S.D. dependent var    |             | 1.356985 |
| S.E. of regression | 0.728223    | Akaike info criterion |             | 2.366546 |
| Sum squared resid  | 4.772776    | Schwarz criterion     |             | 2.438891 |
| Log likelihood     | -11.01600   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.320943 |
| Durbin-Watson stat | 2.048132    |                       |             |          |

## الملحق الثالث

Dependent Variable: Y1  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 09:43  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.001334    | 0.000273              | 4.884504    | 0.0009   |
| MA(1)              | 0.527727    | 0.265702              | 1.986163    | 0.0783   |
| R-squared          | 0.514667    | Mean dependent var    |             | 3.226364 |
| Adjusted R-squared | 0.460742    | S.D. dependent var    |             | 2.089231 |
| S.E. of regression | 1.534210    | Akaike info criterion |             | 3.856874 |
| Sum squared resid  | 21.18421    | Schwarz criterion     |             | 3.929219 |
| Log likelihood     | -19.21281   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.811271 |
| Durbin-Watson stat | 1.900524    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y11  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:15  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 4.716032    | 0.159678              | 29.53473    | 0.0000    |
| X4                 | -0.000520   | 6.49E-05              | -8.020582   | 0.0000    |
| R-squared          | 0.877267    | Mean dependent var    |             | 3.503636  |
| Adjusted R-squared | 0.863630    | S.D. dependent var    |             | 0.462110  |
| S.E. of regression | 0.170650    | Akaike info criterion |             | -0.535444 |
| Sum squared resid  | 0.262091    | Schwarz criterion     |             | -0.463099 |
| Log likelihood     | 4.944941    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.581047 |
| F-statistic        | 64.32973    | Durbin-Watson stat    |             | 2.524363  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000022    |                       |             |           |

Dependent Variable: Y11  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:15  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 4.695344    | 0.185784              | 25.27316    | 0.0000    |
| X41                | -0.000555   | 0.000148              | -3.751649   | 0.0056    |
| X42                | -0.000474   | 0.000187              | -2.540447   | 0.0347    |
| R-squared          | 0.878339    | Mean dependent var    |             | 3.503636  |
| Adjusted R-squared | 0.847924    | S.D. dependent var    |             | 0.462110  |
| S.E. of regression | 0.180209    | Akaike info criterion |             | -0.362403 |
| Sum squared resid  | 0.259801    | Schwarz criterion     |             | -0.253886 |
| Log likelihood     | 4.993215    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.430807 |
| F-statistic        | 28.87830    | Durbin-Watson stat    |             | 2.591077  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000219    |                       |             |           |

Dependent Variable: Y14  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 10:10  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.001685    | 0.000378              | 4.454595    | 0.0016   |
| MA(1)              | 0.650103    | 0.217147              | 2.993835    | 0.0151   |
| R-squared          | 0.512812    | Mean dependent var    |             | 4.165455 |
| Adjusted R-squared | 0.458680    | S.D. dependent var    |             | 2.710647 |
| S.E. of regression | 1.994343    | Akaike info criterion |             | 4.381472 |
| Sum squared resid  | 35.79664    | Schwarz criterion     |             | 4.453817 |
| Log likelihood     | -22.09810   | Hannan-Quinn criter.  |             | 4.335869 |
| Durbin-Watson stat | 2.076915    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y14  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 11:17  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 9 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.003354    | 0.000877              | 3.822988    | 0.0041   |
| MA(1)              | 0.916208    | 0.046134              | 19.85959    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.541734    | Mean dependent var    |             | 4.165455 |
| Adjusted R-squared | 0.490815    | S.D. dependent var    |             | 2.710647 |
| S.E. of regression | 1.934242    | Akaike info criterion |             | 4.320274 |
| Sum squared resid  | 33.67162    | Schwarz criterion     |             | 4.392618 |
| Log likelihood     | -21.76150   | Hannan-Quinn criter.  |             | 4.274670 |
| Durbin-Watson stat | 1.902064    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y2  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 11:28  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.001002    | 0.000188              | 5.317486    | 0.0005   |
| MA(1)              | 0.544450    | 0.258682              | 2.104709    | 0.0646   |
| R-squared          | 0.583160    | Mean dependent var    |             | 2.394545 |
| Adjusted R-squared | 0.536845    | S.D. dependent var    |             | 1.541275 |
| S.E. of regression | 1.048922    | Akaike info criterion |             | 3.096369 |
| Sum squared resid  | 9.902144    | Schwarz criterion     |             | 3.168714 |
| Log likelihood     | -15.03003   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.050766 |
| Durbin-Watson stat | 1.866330    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y2  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 11:34  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 5 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.002053    | 0.000412              | 4.979907    | 0.0008   |
| MA(1)              | 0.596585    | 0.245411              | 2.430964    | 0.0379   |
| R-squared          | 0.562651    | Mean dependent var    |             | 2.394545 |
| Adjusted R-squared | 0.514057    | S.D. dependent var    |             | 1.541275 |
| S.E. of regression | 1.074417    | Akaike info criterion |             | 3.144399 |
| Sum squared resid  | 10.38935    | Schwarz criterion     |             | 3.216744 |
| Log likelihood     | -15.29420   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.098796 |
| Durbin-Watson stat | 1.676500    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y21  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 11:41  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.001060    | 0.000199              | 5.329642    | 0.0005   |
| MA(1)              | 0.591552    | 0.238872              | 2.476445    | 0.0352   |
| R-squared          | 0.602440    | Mean dependent var    |             | 2.529091 |
| Adjusted R-squared | 0.558267    | S.D. dependent var    |             | 1.626465 |
| S.E. of regression | 1.080998    | Akaike info criterion |             | 3.156611 |
| Sum squared resid  | 10.51700    | Schwarz criterion     |             | 3.228956 |
| Log likelihood     | -15.36136   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.111008 |
| Durbin-Watson stat | 1.971900    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y21  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 11:48  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 8 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.002172    | 0.000438              | 4.957041    | 0.0008   |
| MA(1)              | 0.661767    | 0.211481              | 3.129205    | 0.0121   |
| R-squared          | 0.585420    | Mean dependent var    |             | 2.529091 |
| Adjusted R-squared | 0.539356    | S.D. dependent var    |             | 1.626465 |
| S.E. of regression | 1.103895    | Akaike info criterion |             | 3.198532 |
| Sum squared resid  | 10.96725    | Schwarz criterion     |             | 3.270876 |
| Log likelihood     | -15.59192   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.152928 |
| Durbin-Watson stat | 1.833357    |                       |             |          |

Inverted MA Roots

Dependent Variable: Y21  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 11:49  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 8 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X42                | 0.001906    | 0.000407              | 4.684758    | 0.0011   |
| MA(1)              | 0.614437    | 0.228809              | 2.685367    | 0.0250   |
| R-squared          | 0.531215    | Mean dependent var    |             | 2.529091 |
| Adjusted R-squared | 0.479128    | S.D. dependent var    |             | 1.626465 |
| S.E. of regression | 1.173843    | Akaike info criterion |             | 3.321409 |
| Sum squared resid  | 12.40117    | Schwarz criterion     |             | 3.393754 |
| Log likelihood     | -16.26775   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.275806 |
| Durbin-Watson stat | 2.109969    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y22  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 12:57  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.001008    | 0.000234              | 4.301002    | 0.0020   |
| MA(1)              | 0.930191    | 0.043086              | 21.58907    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.618710    | Mean dependent var    |             | 2.540000 |
| Adjusted R-squared | 0.576344    | S.D. dependent var    |             | 1.648945 |
| S.E. of regression | 1.073280    | Akaike info criterion |             | 3.142281 |
| Sum squared resid  | 10.36736    | Schwarz criterion     |             | 3.214625 |
| Log likelihood     | -15.28254   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.096677 |
| Durbin-Watson stat | 2.149892    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y22  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 13:04  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.002080    | 0.000505              | 4.115503    | 0.0026   |
| MA(1)              | 0.922268    | 0.046859              | 19.68183    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.591090    | Mean dependent var    |             | 2.540000 |
| Adjusted R-squared | 0.545655    | S.D. dependent var    |             | 1.648945 |
| S.E. of regression | 1.111473    | Akaike info criterion |             | 3.212215 |
| Sum squared resid  | 11.11835    | Schwarz criterion     |             | 3.284560 |
| Log likelihood     | -15.66718   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.166612 |
| Durbin-Watson stat | 1.785607    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y22  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 13:07  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 13 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X42                | 0.001895    | 0.000428              | 4.431412    | 0.0016   |
| MA(1)              | 0.706269    | 0.182968              | 3.860060    | 0.0038   |
| R-squared          | 0.536824    | Mean dependent var    |             | 2.540000 |
| Adjusted R-squared | 0.485360    | S.D. dependent var    |             | 1.648945 |
| S.E. of regression | 1.182927    | Akaike info criterion |             | 3.336827 |
| Sum squared resid  | 12.59385    | Schwarz criterion     |             | 3.409172 |
| Log likelihood     | -16.35255   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.291224 |
| Durbin-Watson stat | 2.241903    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y23  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 13:14  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.000841    | 0.000203              | 4.142885    | 0.0025   |
| MA(1)              | 0.929675    | 0.053355              | 17.42449    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.769536    | Mean dependent var    |             | 1.863636 |
| Adjusted R-squared | 0.743929    | S.D. dependent var    |             | 1.831542 |
| S.E. of regression | 0.926823    | Akaike info criterion |             | 2.848858 |
| Sum squared resid  | 7.731015    | Schwarz criterion     |             | 2.921203 |
| Log likelihood     | -13.66872   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.803255 |
| Durbin-Watson stat | 1.760833    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y23  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 13:20  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.001712    | 0.000445              | 3.850545    | 0.0039   |
| MA(1)              | 0.923446    | 0.059069              | 15.63339    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.744460    | Mean dependent var    |             | 1.863636 |
| Adjusted R-squared | 0.716067    | S.D. dependent var    |             | 1.831542 |
| S.E. of regression | 0.975944    | Akaike info criterion |             | 2.952142 |
| Sum squared resid  | 8.572192    | Schwarz criterion     |             | 3.024486 |
| Log likelihood     | -14.23678   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.906538 |
| Durbin-Watson stat | 1.625497    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y23  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:34  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -3.051018   | 1.011869              | -3.015231   | 0.0146   |
| X42                | 0.003905    | 0.000769              | 5.079238    | 0.0007   |
| R-squared          | 0.741369    | Mean dependent var    |             | 1.863636 |
| Adjusted R-squared | 0.712633    | S.D. dependent var    |             | 1.831542 |
| S.E. of regression | 0.981828    | Akaike info criterion |             | 2.964165 |
| Sum squared resid  | 8.675883    | Schwarz criterion     |             | 3.036510 |
| Log likelihood     | -14.30291   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.918562 |
| F-statistic        | 25.79866    | Durbin-Watson stat    |             | 1.473865 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000664    |                       |             |          |



Dependent Variable: Y24  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 13:37  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 11 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.000725    | 0.000162              | 4.468022    | 0.0016   |
| MA(1)              | 0.942564    | 0.056156              | 16.78477    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.795423    | Mean dependent var    |             | 1.563636 |
| Adjusted R-squared | 0.772692    | S.D. dependent var    |             | 1.544197 |
| S.E. of regression | 0.736224    | Akaike info criterion |             | 2.388401 |
| Sum squared resid  | 4.878234    | Schwarz criterion     |             | 2.460746 |
| Log likelihood     | -11.13621   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.342798 |
| Durbin-Watson stat | 1.657299    |                       |             |          |

Dependent variable: Y24  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 13:44  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 9 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.001446    | 0.000369              | 3.922140    | 0.0035   |
| MA(1)              | 0.938668    | 0.065083              | 14.42262    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.755878    | Mean dependent var    |             | 1.563636 |
| Adjusted R-squared | 0.728753    | S.D. dependent var    |             | 1.544197 |
| S.E. of regression | 0.804239    | Akaike info criterion |             | 2.565125 |
| Sum squared resid  | 5.821202    | Schwarz criterion     |             | 2.637469 |
| Log likelihood     | -12.10819   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.519522 |
| Durbin-Watson stat | 1.609287    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y24  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:36  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -2.765554   | 0.732633              | -3.774814   | 0.0044   |
| X42                | 0.003440    | 0.000557              | 6.179451    | 0.0002   |
| R-squared          | 0.809264    | Mean dependent var    |             | 1.563636 |
| Adjusted R-squared | 0.788071    | S.D. dependent var    |             | 1.544197 |
| S.E. of regression | 0.710883    | Akaike info criterion |             | 2.318347 |
| Sum squared resid  | 4.548189    | Schwarz criterion     |             | 2.390692 |
| Log likelihood     | -10.75091   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.272744 |
| F-statistic        | 38.18561    | Durbin-Watson stat    |             | 1.616677 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000163    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y26  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:39  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -3.397764   | 0.904465              | -3.756655   | 0.0045   |
| X4                 | 0.002464    | 0.000367              | 6.707623    | 0.0001   |
| R-squared          | 0.833309    | Mean dependent var    |             | 2.345455 |
| Adjusted R-squared | 0.814788    | S.D. dependent var    |             | 2.246047 |
| S.E. of regression | 0.966615    | Akaike info criterion |             | 2.932932 |
| Sum squared resid  | 8.409093    | Schwarz criterion     |             | 3.005276 |
| Log likelihood     | -14.13112   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.887329 |
| F-statistic        | 44.99220    | Durbin-Watson stat    |             | 1.624387 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000088    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y26  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/14 Time: 22:40  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | -3.705072   | 1.024757              | -3.615563   | 0.0068   |
| X41                | 0.001948    | 0.000816              | 2.386934    | 0.0441   |
| X42                | 0.003149    | 0.001030              | 3.058159    | 0.0156   |
| R-squared          | 0.843315    | Mean dependent var    |             | 2.345455 |
| Adjusted R-squared | 0.804143    | S.D. dependent var    |             | 2.246047 |
| S.E. of regression | 0.994004    | Akaike info criterion |             | 3.052850 |
| Sum squared resid  | 7.904356    | Schwarz criterion     |             | 3.161367 |
| Log likelihood     | -13.79068   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.984446 |
| F-statistic        | 21.52885    | Durbin-Watson stat    |             | 1.930908 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000603    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y3  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 14:32  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 6 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.000840    | 0.000189              | 4.449686    | 0.0016   |
| MA(1)              | 0.635005    | 0.220095              | 2.885147    | 0.0180   |
| R-squared          | 0.505041    | Mean dependent var    |             | 2.067273 |
| Adjusted R-squared | 0.450046    | S.D. dependent var    |             | 1.353404 |
| S.E. of regression | 1.003669    | Akaike info criterion |             | 3.008168 |
| Sum squared resid  | 9.066169    | Schwarz criterion     |             | 3.080513 |
| Log likelihood     | -14.54492   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.962565 |
| Durbin-Watson stat | 2.020272    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y3  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 14:38  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 9 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.001661    | 0.000448              | 3.706852    | 0.0049   |
| MA(1)              | 0.921581    | 0.046736              | 19.71907    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.524248    | Mean dependent var    |             | 2.067273 |
| Adjusted R-squared | 0.471386    | S.D. dependent var    |             | 1.353404 |
| S.E. of regression | 0.984003    | Akaike info criterion |             | 2.968591 |
| Sum squared resid  | 8.714365    | Schwarz criterion     |             | 3.040936 |
| Log likelihood     | -14.32725   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.922988 |
| Durbin-Watson stat | 1.897895    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y31  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 15:06  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 8 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.000883    | 0.000215              | 4.105690    | 0.0027   |
| MA(1)              | 0.935985    | 0.044820              | 20.88338    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.598622    | Mean dependent var    |             | 2.247273 |
| Adjusted R-squared | 0.554025    | S.D. dependent var    |             | 1.467877 |
| S.E. of regression | 0.980268    | Akaike info criterion |             | 2.960985 |
| Sum squared resid  | 8.648334    | Schwarz criterion     |             | 3.033329 |
| Log likelihood     | -14.28542   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.915382 |
| Durbin-Watson stat | 2.171734    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y31  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 15:11  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 10 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.001838    | 0.000456              | 4.035806    | 0.0029   |
| MA(1)              | 0.926221    | 0.047567              | 19.47173    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.583122    | Mean dependent var    |             | 2.247273 |
| Adjusted R-squared | 0.536802    | S.D. dependent var    |             | 1.467877 |
| S.E. of regression | 0.999017    | Akaike info criterion |             | 2.998876 |
| Sum squared resid  | 8.982317    | Schwarz criterion     |             | 3.071221 |
| Log likelihood     | -14.49382   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.953273 |
| Durbin-Watson stat | 1.801765    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y31  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 15:13  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 9 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X42                | 0.001534    | 0.000424              | 3.615817    | 0.0056   |
| MA(1)              | 0.962900    | 0.051671              | 18.63518    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.555465    | Mean dependent var    |             | 2.247273 |
| Adjusted R-squared | 0.506072    | S.D. dependent var    |             | 1.467877 |
| S.E. of regression | 1.031624    | Akaike info criterion |             | 3.063111 |
| Sum squared resid  | 9.578235    | Schwarz criterion     |             | 3.135456 |
| Log likelihood     | -14.84711   | Hannan-Quinn criter.  |             | 3.017508 |
| Durbin-Watson stat | 2.302585    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y32  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 15:20  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 8 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X4                 | 0.000724    | 0.000203              | 3.560010    | 0.0061   |
| MA(1)              | 0.934234    | 0.052071              | 17.94168    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.575260    | Mean dependent var    |             | 1.980909 |
| Adjusted R-squared | 0.528067    | S.D. dependent var    |             | 1.356985 |
| S.E. of regression | 0.932213    | Akaike info criterion |             | 2.860456 |
| Sum squared resid  | 7.821195    | Schwarz criterion     |             | 2.932800 |
| Log likelihood     | -13.73251   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.814852 |
| Durbin-Watson stat | 1.816076    |                       |             |          |

Dependent Variable: Y32  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 15:23  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 7 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X41                | 0.001542    | 0.000418              | 3.688422    | 0.0050   |
| MA(1)              | 0.922240    | 0.053482              | 17.24403    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.585181    | Mean dependent var    |             | 1.980909 |
| Adjusted R-squared | 0.539090    | S.D. dependent var    |             | 1.356985 |
| S.E. of regression | 0.921262    | Akaike info criterion |             | 2.836822 |
| Sum squared resid  | 7.638520    | Schwarz criterion     |             | 2.909167 |
| Log likelihood     | -13.60252   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.791219 |
| Durbin-Watson stat | 1.405570    |                       |             |          |



Dependent Variable: Y32  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/14 Time: 15:24  
Sample: 2003 2013  
Included observations: 11  
Convergence achieved after 11 iterations  
MA Backcast: 2002

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| X42                | 0.001223    | 0.000403              | 3.035965    | 0.0141   |
| MA(1)              | 0.963908    | 0.061305              | 15.72306    | 0.0000   |
| R-squared          | 0.523999    | Mean dependent var    |             | 1.980909 |
| Adjusted R-squared | 0.471110    | S.D. dependent var    |             | 1.356985 |
| S.E. of regression | 0.986865    | Akaike info criterion |             | 2.974398 |
| Sum squared resid  | 8.765118    | Schwarz criterion     |             | 3.046743 |
| Log likelihood     | -14.35919   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.928795 |
| Durbin-Watson stat | 1.963904    |                       |             |          |

## résumé

L'État par ses interventions dans l'économie essaye de réduire les déséquilibres existants, et améliore les conditions de vie des populations à travers la mise en œuvre des mesures et des politiques économiques pour atteindre les objectifs souhaités. Cependant, le problème de chevauchement de ces dernières a obligé l'État à identifier les priorités et le champ de préférence à une autre, ce qui simule sur la compétitivité internationale de l'économie dans son ensemble d'une manière ou d'une autre, d'où a émergé notre problématique intitulée **«dans quelle mesure l'impact de la politique économique prévue par l'État sur la compétitivité internationale?»** Afin de déterminer la relation pour l'utiliser dans la prise des décisions appropriées pour améliorer la compétitivité du pays.

Pour répondre à ce problème notre recherche a été divisé en deux parties la partie théorique et la partie pratique, dans la première partie , nous avons abordé les différents concepts théoriques liés au sujet , tandis que la second partie a été de prouver notre analyse par une la méthode statistique en utilisant le evIEWS7.2.

Ce programme explique la relation entre les variables de la politique économique et les variables compétitivité internationale approuvée par le Forum économique mondial, qui repose su l'indice final composite de plusieurs sous-indices, qui touchent différents domaines économiques et sociaux, qui ont été considérés comme variable dépendante et les variables de politique économique ont été résumés dans les politiques appliqué composées des politiques monétaires (l'argent comme une variable indépendante), et la politique des dépenses (le volume des dépenses comme variable indépendante), et la politique fiscale ( la taille et la taxe comme une variable indépendante).

En appliquant le programme evIEWS7.2 on obtient la relation entre les variables indépendantes et les variables dépendantes, qui sont caractérisés par une forte où faible corrélation sinon l'absence carrément de corrélation ce qui implique le rejet du modèle, on trouve les résultats les plus importants comme suit:

- L'existence d'une forte relation entre la quantité d'argent et de la plupart des variables de la compétitivité internationale en Algérie, expliquée essentiellement par l'effet de la politique monétaire sur l'amélioration de la compétitivité, ce qui montre que le bloc de trésorerie est un acteur premier avec une relation inverse ;
- L'étude a prouvé l'existence d'une corrélation positive entre la taille des variables des dépenses et la compétitivité internationale, à des degrés divers, justifiée essentiellement par les frais de traitement;
- L'étude a prouvé que la politique fiscale appliquée en Algérie a une relation positive avec la compétitivité internationale en attachant le montant de la taxe en tant que déterminant de la politique fiscale.

La preuve d'existence de relation entre les prévisions tracées par l'État sous forme des politiques et les variables de la compétitivité internationale, dont le dernier a enregistré des taux et des résultats très faible et qui pourrait être amélioré grâce aux conseils de ces politiques et le développement de la compétitivité internationale comme un objectif essentiel avec un plan élaboré pour identifier les domaines prioritaires, peuvent obtenir un droit concurrentiel dans lequel on peut enregistrer une hausse des profits , une amélioration des la croissance économique et améliorer le niveau de vie des populations.